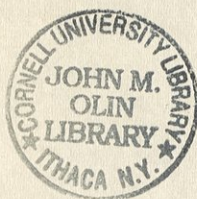




OLIN  
BB  
193  
.25  
T96  
1956  
ju' 3  
Qism1



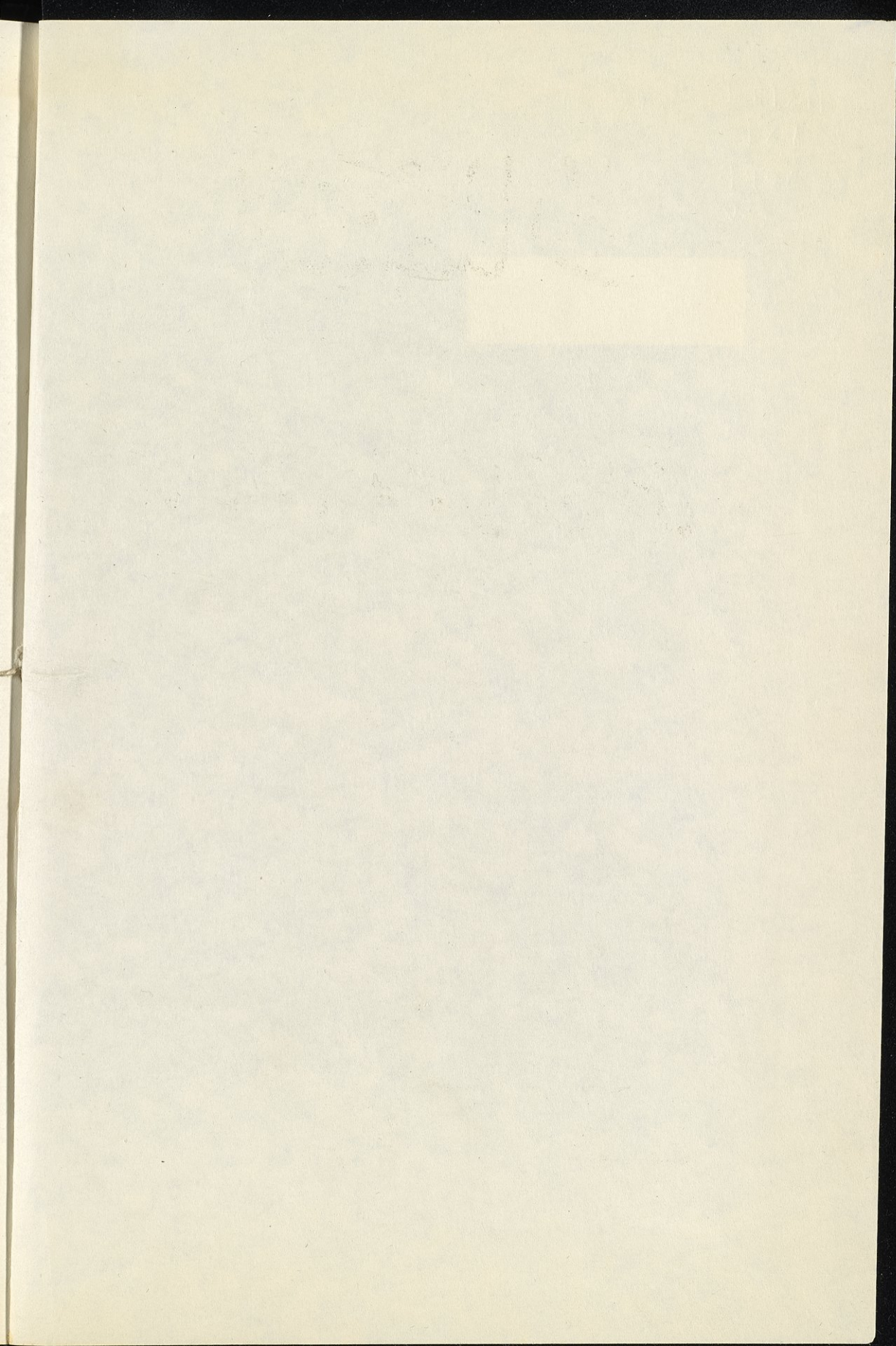


CORNELL UNIVERSITY LIBRARY



3 1924 068 870 728







al-Tūsī, Muḥammad ibn al-Ḥasan.

al-Istibṣār.

448

# الاستبصار

فما اختلف من الأخبار

تأليف

شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي

المؤلف ٤٦٠ هـ

الجزء الثالث

القسم الاول

اشرف على تحقيقه والتعليق عليه سيدنا الحجة

السيد حسن الموسوي الخراساني

عني بنشره

الشيخ علي الآخوندي

صاحب

دار الكتب الإسلامية - نجف

مطبعة الخنت

الطبعة الثانية

١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب الجهاد

#### ١ - باب من يستحق أن يقسم الغنائم فيهم

١ - أخبرني الشيخ رحمه الله عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الصفار عن علي بن محمد عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود المنقري أبي أيوب قال أخبرني حفص ابن غياث قال : كتب إلي بعض اخواني أن اسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل من السير فسألته وكتبت بها اليه فكان فيما سألت إخبارني عن الجيش إذا غزوا ارض الحرب فغنموا غنيمه ، ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا الى دار الاسلام ، ولم يلقوا عدواً حتى يخرجوا إلى دار الاسلام هل يشاركونهم فيها ؟ فقال : نعم ،

٢ - فأما مارواه أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام في الرجل يأتي القوم وقد غنموا ولم يكن ممن شهد القتال ، قال فقال : هؤلاء المحرومون فأمر أن يقسم لهم .

فلا ينافي الخبر الاول لشيئين : أحدهما أن نحمل هذا الخبر على قوم لحقهم وقد خرجوا إلى دار الاسلام فلاجل ذلك صاروا محرومين ، وما أمر لهم النبي صلى الله عليه وآله من القسمة يكون على وجه التبرع والتنفيذ ، والوجه الثاني : أن يكون

\* ١ - التهذيب ج ٢ ص ٤٨ الكافي ج ١ ص ٣٢٩ وهو جزء حديث .

٢ - التهذيب ج ٢ ص ٤٩ الكافي ج ١ ص ٣٤٠ .



الخبر الاول متناولا لقوم شاهدوا القتال وإن لم يكن قاتلوا بنفوسهم فلاجل ذلك قسم لهم ، لأنه ليس من شرط استحقاق الغنيمة أن يباشركل واحد منهم القتال بنفسه بل يكفي حضوره ومشاهدته للقتال ويكون من أهل القتال على وجه ، ولأجل ذلك قسم للهولود الذي يولد في أرض الحرب على مايتناه في كتابنا الكبير ، ولا يلزم على ذلك النساء لأنهن لسن من أهل الجهاد أصلا فلاجل ذلك لم يكن لهن في الغنيمة حظ ، فان حضرن كان لهن من النفل بحسب ما يراه الامام ، وعلى هذا الوجه لا تنافي بين الخبرين .

## ٢ - باب كيفية قسمة الغنيمة بين الفرسان والرجال

١ - الصفار عن علي بن محمد القاسمي عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود المنقري أبي أيوب قال اخبرني حفص بن غياث قال : كتب إلي بعض اخواني أن اسأل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل من السير فسألته وكتبت بها اليه فكان فيما سألته اخبرني عن سرية كانوا في سفينة فقاتلوا وغنموا وفيهم من معه الفرس وإنما قاتلهم في السفينة ولم يركب صاحب الفرس فرسه كيف تقسم الغنيمة بينهم ؟ فقال : للفارس سهمان وللراجل سهم ، فقات وإن لم يركبوا ولم يقاتلوا على افراسهم فقال : ارأيت لو كانوا في عسكر فتقدم الرجال فقاتلوا فغنموا كيف كان أقسم بينهم ؟ ألم اجعل للفارس سهمين وللراجل سهما وهم الذين غنموا دون الفرسان ؟ قلت فهل يجوز للامام أن ينفل ؟ فقال : له أن ينفل قبيل القتال وأما بعد القتال والغنيمة فلا يجوز ذلك لأن الغنيمة قد حوزت .

٢ - فأما مارواه الصفار عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب

\* - ٣ - التهذيب ج ٢ ص ٤٨ الكافي ج ١ ص ٣٣٩ وهو جزء حديث بدون قوله ( قلت فهل يجوز للامام ... الخ .

- ٤ - التهذيب ج ٢ ص ٤٩ .



ج ٣ ٤ في أن المشركين يأخذون من مال المساكين شيئاً ثم يظفر بهم المسلمون ويأخذون ما أخذوه ج ٣

عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن علياً عليه السلام كان يجعل للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهماً .

فلا ينافي الخبر الأول لأنَّ الوجه في الجمع بين الخبرين أن الفارس إذا لم يكن له إلا فرس واحد كان له سهمان سهم له وسهم لفروسه ، وإذا كان معه فرسان كان له ثلاثة أسهم له وسهم لفروسيه سهمان ، ولا يقسم لما زاد على الفرسين ، والذي يدل على ذلك :

٥ ٣ — مارواه أحمد بن أبي عبدالله البرقي عن أبيه عن أبي البخترى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن علياً عليه السلام كان يُسهم للفارس ثلاثة أسهم سهمين لفروسيه وسهما له ، ويجعل للراجل سهماً .

والذي يدل على أن ما زاد على الفرسين لا يقسم له :

٦ ٤ — مارواه محمد بن الحسن الصفار عن علي بن اسماعيل عن أحمد بن النضر عن الحسين بن عبدالله عن أبيه عن جدّه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : إذا كان مع الرجل فراس في الغزوة لم يسهم إلا للفرسين منها .

٣ — باب انه المشركين يأخذون من مال المسلمين شيئاً ثم يظفر بهم المسلمون ويأخذون ما أخذوه من المسلم هل يرد عليه أم لا

٧ ١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن منصور عن هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سأله رجل عن الترك يغزون على المسلمين فيأخذون أولادهم فيسرقون منهم أيرد عليهم ؟ قال : نعم والمسلم أخو المسلم والمسلم أحق بماله أين ما وجدته .

٨ ٢ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب

\* ٥ - ٦ - التهذيب ج ٢ ص ٤٩ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ١ ص ٣٣٩ .

- ٧ - ٨ - التهذيب ج ٢ ص ٥٢ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ١ ص ٣٣٩ .



ج ٣ في ان المشركين يأخذون من مال المسلمين شيئاً ثم يظفروا بهم المسلمون ويأخذون ما أخذوه ٥

عن هشام بن سالم عن بعض أصحاب أبي عبدالله عليه السلام في السبي يأخذ العدو من المسلمين في القتال من أولاد المسلمين أو من ممالئهم فيحوزونه ، ثم إن المسلمين بعد أن قاتلوهم فظفروا بهم فسبواهم واخذوا منهم ما أخذوا من ممالئك المسلمين وأولادهم الذين كانوا أخذوهم من المسلمين فكيف يصنع فيما كانوا أخذوه من أولاد المسلمين وممالئهم ؟ قال فقال : أما أولاد المسلمين فلا يقامون في سهام المسلمين ولكن يردون الى أبيهم وإلى أخيهم وإلى وليهم بشهود ، وأما الممالئك فإني يقامون في سهام المسلمين فيباعون ويعطى موالئهم قيمة أثمانهم من بيت مال المسلمين .

فلا ينافي الخبر الاول لأن قوله في الخبر الاول المسلم أحق بماله اين ما وجد يجوز أن نحمله على أنه أحق بشئنه إذا كان في هذا الموضع الخصوص ، ويكون أحق بعين ماله في غير ذلك من المواضع مثل أن يسرق منه أو يعصب عليه وما أشبه ذلك ، على انه قد روي أنه أحق بماله قبل القسمة ، وإذا قسمت الغنيمة وتجزت كان أحق بذلك الثمن .

٣ — روى ذلك محمد بن الحسن الصفار عن معاوية بن حكيم عن ابن أبي عمير عن جميل عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل كان له عبد فأدخل دار الشرك ثم أخذ سبياً الى دار الاسلام فقال : إن وقع عليه قبل القسمة فهو له ، وإن جرت عليه القسمة فهو أحق به بالثمن .

٤ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحجابي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل لقيه العدو فأصابوا منه مالا أو متاعاً ، ثم إن المسلمين أصابوا ذلك كيف يصنع بمتاع الرجل ؟ فقال : إذا كان أصابوه قبل ان يحرزوا متاع الرجل رد عليه ، وإن كانوا أصابوه بعد ما احرزوه فهو فيء للمسلمين وهو أحق بالشفعة . والذي اعلم عليه انه أحق بعين ماله على كل حال ، وهذه الاخبار كلها على ضرب من التيقية ، يدل على ذلك :



١١ ٥ — مارواه الحسن بن محبوب في كتاب المشيخة عن علي بن رئاب عن طربال عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سُئِلَ عن رجل كانت له جارية فأغار عليه المشركون فأخذوها منه ثم إن المسلمين بعدُ غزَوْهم فأخذوها فيما غنموا منهم فقال : إن كانت في الغنم وأقام البيئنة أن المشركين اغاروا عليهم فأخذوها منه ردت عليه ، وإن كانت اشترت وخرجت من المغنم فأصابها بعدُ ردت عليه برمتها وأعطى الذي اشتراها الثمن من المغنم من جميعه قيل له : فان لم يصبها حتى تفرق الناس وقسموا جميع الغنم فأصابها بعدُ قال : يأخذها من الذي هي في يده إذا أقام البيئنة ويرجع الذي هي في يده على أمير الجيش بالثمن .

## كتاب الميونه

### ٤ — باب انه لا تباع الدار ولا الجارية في الميونه

١٢ ١ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن النضر بن سويد عن الحابي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تباع الدار ولا الجارية في الدين وذلك انه لا بد للرجل من ظل يسكنه وخادم يخدمه .

١٣ ٢ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد عن زرارة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ان لي على رجل ديناً وقد أراد أن يبيع داره فيعطيني قال فقال : أبو عبد الله عليه السلام أعينك بالله أن تخرجه من ظل رأسه أعينك بالله أن تخرجه من ظل رأسه .

١٤ ٣ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ذريح المحاربي عن أبي عبد الله

\* ١١ - التهذيب ج ٢ ص ٥٣ .

١٢ - التهذيب ج ٢ ص ٥٩ الكافي ج ١ ص ٣٥٤ .

١٣ - التهذيب ج ٢ ص ٦٠ الكافي ج ١ ص ٣٥٥ .

١٤ - التهذيب ج ٢ ص ٦٣ وهو جزء حديث .



- عليه السلام أنه قال : لا يخرج الرجل عن مسقط رأسه بالدين .
- ٤ — فأما ما رواه أحمد بن محمد عن ابن فضال عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام ١٥ قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلس الرجل إذا التوى على غرمانه ثم يأمر فيقسم ماله بينهم بالخص ، فإن أبي باعه فقسّمه بينهم يعني ماله . فهذا الخبر يمتثل شيئين ، أحدهما أن يكون باع عليه ما زاد على مسكنه من الذي يملكه والثاني : أنه إذا كان له دار إذا باعها أمكنه أن يقضي ببعضها دينه ويبقى له ما يكفيه وعياله فانها تباع عليه يدل على ذلك :
- ٥ — ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة قال : ١٦ سمعت جعفر بن محمد عليهما السلام وسئل عن رجل كان عليه دين وله نصيب في دار وهي دار غلة تغلّ عليه ، وربما بلغت غلتها قوته وربما لم تبلغ حتى يستدين ، فإن هو باع الدار وقضى دينه بقي لادار له فقال : إن كان في داره ما يقضي به دينه ويفضل منها ما يكفيه وعياله فليبع الدار وإلا فلا .

### ٥ — باب الرجل يموت فيقر بعض الورثة عليه بدين

- ١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة والحسين ١٧ ابن عثمان عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل مات فأقر بعض ورثته لرجل بدين قال : يلزمه ذلك في حصته .
- قال : محمد بن الحسن هذا الخبر محمول على أنه يلزم في حصته بمقدار ما يصيبه من الميراث لا أنه يلزمه جميع الدين في حصته ، يدل على هذا التفصيل .
- ٢ — ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله عن السندي بن محمد عن أبي ١٨

\* ١٥ — التهذيب ج ٢ ص ٦١ الكافي ج ١ ص ٣٥٦ .

١٦ — التهذيب ج ٢ ص ٦٢ .

١٧ — التهذيب ج ٢ ص ٦٠ .

١٨ — التهذيب ج ٢ ص ٦٣ .



البخترى وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام قال : قضى علي عليه السلام في رجل مات وترك ورثةً فاقرب أحد الورثة بدين على أبيه أنه يلزمه ذلك في حصته بقدر ماورث ولا يكون ذلك كله في ماله ، وإن اقرب اثنين من الورثة وكانا عدلين اجيز ذلك على الورثة ، وإن لم يكونا عدلين ألزما من حصتها بمقدار ماورثا .

### ٦ - باب من يركبه الدين فيوجد متاع رجل عنده بعينه

١٩ ١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس عن حماد بن عيسى عن عمر بن يزيد عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن رجل يركبه الدين فيوجد متاع رجل عنده بعينه قال : لا يحاصه الغرماء .

قال : محمد بن الحسن المعنى في هذا الخبر أنه لا يحاصه الغرماء إذا كان له ما يفي به من غير ذلك ، فإن لم يكن له شيء سوى مال الرجل بعينه كان هو وغيره من الدين في ذلك سواء ، لأن دينه ودين غيره متعلق بذمته وهم مشتركون في ذلك : يدل على هذا التفصيل :

٢٠ ٢ - مارواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن أبي ولاد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باع من رجل متاعاً إلى سنة فمات المشتري قبل أن يحل ماله وأصاب البائع متاعه بعينه له أن يأخذه إذا حقق له ؟ قال فقال : إن كان عليه دين وترك نحواً مما عليه فليأخذ إن حقق له فإن ذلك حلال له ، وإن لم يترك نحواً من دينه فإن صاحب المتاع كواحد ممن له عليه شيء يأخذ بخصته ولا سبيل له على المتاع .



## ٧ - باب القرض لجر المنفعة

- ٢١ - محمد بن علي بن محبوب عن أيوب بن نوح عن الحسن بن علي بن فضال عن بشير بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أبو جعفر عليه السلام: خير القرض ما جر المنفعة .
- ٢٢ - محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن ابن بكير عن محمد بن عبدة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القرض يجر المنفعة قال : خير القرض الذي يجر المنفعة .
- ٢٣ - فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام أن رجلاً أتى علياً عليه السلام قال : إن لي على رجل ديناً فأهدى إليّ قال : احسبه من دينك .  
فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن يكون إنما الهدى إليه شيئاً لم يكن جرت عادته به قبل ذلك فإنه يكره له أن يقبله بل ينبغي أن يحتسب له من ماله والوجه الآخر : أن يكون محمولاً على الاستحباب، ويجوز أيضاً فيه وجه آخر: وهو أن يكون اشترط عليه أن يهدي له فإنه إذا كان كذلك فلا يجوز له أخذه بل يجب أن يحتسب من ماله ، يدل على ذلك :
- ٢٤ - مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان عن الحسين بن أبي العلاء عن إسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألت عن الرجل يكون له مع رجل مال قرضاً فيعطيه الشيء من ربه مخافة

\* - ٢١ - التهذيب ج ٢ ص ٦٢ الكافي ج ١ ص ٤٠٢ .  
 - ٢٢ - التهذيب ج ٢ ص ٦٤ الكافي ج ١ ص ٤٠٢ .  
 - ٢٣ - التهذيب ج ٢ ص ٦٠ الكافي ج ١ ص ٣٥٦ .  
 - ٢٤ - التهذيب ج ٢ ص ٦١ الكافي ج ١ ص ٣٥٦ .



أن يقطع ذلك عنه فيأخذ ماله من غير أن يكون يشترط عليه قال : لا بأس به ما لم يكن شرطاً .

٢٥ ٥ — الحسن بن محبوب عن هذيل بن حنان أخي جعفر بن حنان الصيرفي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إني دفعت إلى أخي جعفر بن حنان مالا كان لي فهو يعطيني ما انفقه واحج عنه وأتصدق وقد سألت من عندنا فذكروا أن ذلك فاسد لا يحل وأنا أحب أن أنتهي في ذلك إلى قولك فما تقول ؟ فقال : أكان يصلح قبل أن تدفع إليه مالاك ؟ قلت : نعم قال : خذ منه ما يعطيك وكل واشرب وتصدق منه وحج فاذا قدمت العراق فقل إن جعفر بن محمد أفتاني بهذا .

٢٦ ٦ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يأكل عند غريمه أو يشرب من منزله أو يهدي له قال : لا بأس به .

٢٧ ٧ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان وعلي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يسلم في بيع أو تمر عشرين ديناراً أو يقرض صاحب السلم عشرة دنانير أو عشرين ديناراً قال : لا يصلح إذا كان قرضاً يجر شيئاً فلا يصلح .

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن نحملة على ضرب من الكراهية والثاني : أن نحملة على أنه إذا شرط ذلك فلا يجوز على ما بيناه ، ويزيده بيانا :

٢٨ ٨ — مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن اسحاق بن عمار قال قلت لأبي إبراهيم عليه السلام (١) : الرجل يكون له عند الرجل المال قرضاً فيطول مكثه عند

(١) نسخة في المطبوعة (لأبي عبد الله عليه السلام)

\* ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - التهذيب ج ٢ ص ٦٤ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ١ ص

٣٥٦ والصدوق في الفقيه ص ٢٧٣ .



الرجل لا يدخل على صاحبه منه منفعة فينبه الرجل الشيء بعد الشيء كراهية أن يأخذ ماله حيث لا يصيب منه منفعة أيحُل ذلك له؟ فقال: لا بأس إذا لم يكن بشرط.

### ٨ - باب المملوك يقع عليه الدين

- ١ - محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن عثمان بن عيسى عن ظريف الاكفاني ٢٩ قال كان أذن لعلام له في الشراء والبيع فأفلس فلزمه دين فاخذ بذلك الدين الذي كان عليه وليس يساوي ثمنه ما عليه من الدين فسأل أبا عبد الله عليه السلام فقال: إن بعته لزمك وإن اعتقت لم يلزمك الدين بعته، فأعتقه ولم يلزمه شيء.
- ٢ - الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن محبوب عن علي بن رئاب عن زرارة قال: ٣٠ سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات وترك عليه ديناً وترك عبداً له مال في التجارة وولداً وفي يد العبد مال ومتاع وعليه دين استدانه العبد في حياة سيده في تجارة وإن الورثة وغرماء الميت اختصموا فيما في يد العبد من المال والمتاع وفي رقبة العبد فقال: أرى أن ليس الورثة سبيل على رقبة العبد ولا على ما في يديه من المتاع والمال إلا أن يضموا دين الغرماء جميعاً فيكون العبد وما في يديه للورثة، فإن أبوا كان العبد وما في يديه من المال للغرماء يقوم العبد وما في يديه من المال ثم يقسم ذلك بينهم بالحصص، فإن عجز قيمة العبد وما في يديه عن أموال الغرماء رجعوا على الورثة فيما بقي لهم إن كان الميت ترك شيئاً، قال: وإن فضل من قيمة العبد وما في يديه عن دين الغرماء ردّوه على الورثة.
- قال محمد بن الحسن: إنما يلزم المولى أو ورثته دين العبد إذا كان قد أذن له في الاستدانة، فأما إذا لم يكن أذن له في أكثر من الشراء والبيع فلا يلزمه ذلك والخبران وإن كانا مطلعين ينبغي أن يحملا على هذا التخصيص بدلالة:
- ٣ - مارواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن ٣١

\* ٢٩ - ٣٠ - التهذيب ج ٢ ص ٦٣ الكافي ج ١ ص ٤١٧ .

٣١ - التهذيب ج ٢ ص ٦٣ الكافي ج ١ ص ٤١٧ .



عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : الرجل يأذن لمملوكه في التجارة فيصير عليه دين قال : إن كان أذن له أن يستدين فالدين على مولاه ، وإن لم يكن أذن له أن يستدين فلا شيء على المولى ويستسعى العبد في الدين .

٣٢ ٤ — فأما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين عن وهب بن حفص عن أبي جعفر عليه السلام قال سألته عن مملوك يبيع ويشترى قد علم بذلك مولاه حتى صار عليه مثل ثمنه قال : يستسعى فيما عليه .

فالوجه في هذا الخبر أن العبد يستسعى فيما عليه إذا كان مولاه لم يأذن له في الاستدانة على ما فصل في الخبر الاول .

## كتاب الشهادات

### ٩ — باب العمالة المعتبرة في الشهادة

٣٣ ١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن الحسن بن علي عن أبيه عن علي بن عقبة عن موسى بن اكيل النخيري عن ابن أبي يعفور قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام : بم تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادتهم وعليهم ؟ قال فقال : أن تعرفوه بالستر والعفاف والكف عن البطن والفرج واليد واللسان ، ويعرف باجتنب الكبائر التي أوعده الله عليها النار من شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك ، والدال على ذلك كله والساتر لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين تفتيش ما وراء ذلك من عثراته وغيبته ، ويجب عليهم توليته وإظهار عدالته في الناس ، المتعاهد للصلوات الخمس إذا واطب عليهم وحافظ موافقتهم باحضار جماعة المسلمين وأن لا يتخلف عن جماعتهم ومصلاهم إلا من علة ، وذلك أن

\* — ٣٢ — التهذيب ج ٢ ص ٦٣ .

— ٣٣ — التهذيب ج ٢ ص ٧٦ الفقيه ص ٢٤٥ .



الصلوة ستر وكفارة للذنوب، ولولا ذلك لم يكن لأحد أن يشهد على أحد بالصلاح، لأن من لم يصل فلا صلاح له بين المسلمين، لأن الحكم جرى فيه من الله ومن رسوله صلى الله عليه وآله بالحرق في جوف بيته، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا صلاة لمن لم يصل في المسجد مع المسلمين إلا من علة، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا غيبة إلا لمن صلى في جوف بيته ورغب عن جماعتنا ومن رغب عن جماعة المسلمين وجبت غيبته وسقطت بينهم عدالته ووجب هجرانه، وإذا رفع إلى امام المسلمين أنذره وحذره فإن حضر جماعة المسلمين وإلا احرق عليه بيته، ومن لزم جماعتهم حرمت عليهم غيبته وثبتت عدالته بينهم.

٢ — أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن عقبة وذبيان بن حكيم الاودي عن موسى بن أكيل عن عبدالله بن أبي يعفور عن أخيه عبدالكريم بن أبي يعفور عن أبي جعفر عليه السلام قال: تُقبل شهادة المرأة والنسوة إذا كنَّ مستورات من أهل البيوتات معروفات بالستر والعفاف، مطيعات للأزواج تاركات للبداء والتبرج إلى الرجال في انديتهم.

٣ — فأما ما رواه علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن البيئنة إذا أُقيمت على الحق أيحل للقاضي أن يقضي بقول البيئنة من غير مسئلة إذا لم يعرفهم؟ قال فقال: خمسة أشياء يجب على الناس أن يأخذوا بها بظاهر الحال، الولايات، والتناكح، والموارث، والذبايح، والشهادات فإذا كان ظاهره ظاهراً مأموناً جازت شهادته ولا يستل عن باطنه.

فلا ينافي الخبرين الاولين من وجهين، أحدهما: أنه لا يجب على الحاكم التفتيش

\* - ٣٤ - التهذيب ج ٢ ص ٧٤ .

- ٣٥ - التهذيب ج ٢ ص ٨٧ الكافي ج ٢ ص ٣٦٥ الفقيه ص ٢٤٠ .



عن بواطن الناس وإنما يجوز له أن يقبل شهادتهم إذا كانوا على ظاهر الاسلام والأمانة وان لا يعرفهم بما يقدر فيهم ويوجب تفسيقهم ، فمتى تكلف التفتيش عن احوالهم يحتاج الى أن يعلم ان جميع الصفات المذكورة في الخبر الاول منتفية عنهم لأن جميعها يوجب التفسيق والتضليل ويقدر في قبول الشهادة ، والوجه الثاني : أن يكون المقصود بالصفات المذكورة في الخبر الاول الإخبار عن كونها قادمة في الشهادة وإن لم يلزم التفتيش عنها والمسئلة والبحث عن حصولها وانتفائها ، ويكون الفائدة في ذكرها أنه ينبغي قبول شهادة من كان ظاهره الاسلام ولا يعرف فيه شيء من هذه الاشياء ، فإنه متى عُرف فيه أحد هذه الاوصاف المذكورة فإنه يقدر ذلك في شهادته ويمنع من قبولها ، ويزيد ما قلناه بياناً :

٣٦ ٤ — مارواه أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام في أربعة شهدوا على رجل محصن بالزنا فعدل منهم اثنان ولم يعدل الآخر ان قال فقال : إذا كانوا أربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الزور أجزت شهادتهم جميعاً وأقيم الحد على الذي شهدوا عليه ، إنما عليهم أن يشهدوا بما أبصروا وعلموا ، وعلى الوالي أن يجيز شهادتهم إلا أن يكونوا معروفين بالفسق .

٣٧ ٥ — محمد بن أحمد بن يحيى عن سلمة عن الحسن بن يوسف عن عبد الله بن المغيرة عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : من ولد على الاسلام وعرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته .

### ١٠ - باب شهادة الشريك

٣٨ ١ — الحسين بن سعيد عن الحسن بن زرعة عن سماعة قال سألته عن مرد من

\* - ٣٦ - التهذيب ج ٢ ص ٨٤ الكافي ج ٢ ص ٣٥٦ .

- ٣٧ - التهذيب ج ٢ ص ٨٦ الفقيه ص ٢٤٧ .

- ٢٨ - التهذيب ج ٢ ص ٧٥ الفقيه ص ٢٤٦ مرسلات بتفاوت يسير .



الشهود فقال: المريب (١) والخصم والشريك ودافع مغرم (٢) والأجير والعبد والتابع والمتهم كل هؤلاء ترد شهاداتهم .

٢ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن عبدالرحمن قال : ٣٩  
سألت أبا عبدالله عليه السلام عن ثلاثة شركاء ادعى واحد وشهد الاثنان ؟  
قال : تجوز .

فالوجه في هذا الخبر أن نحملة على أنها شهيدا على شيء ليس لهما فيه شركة ، فإذا كان كذلك جاز شهادتهما لشريكهما وإنما لا يجوز فيما له فيه نصيب ، يدل على ذلك :

٣ — مارواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن أخبره عن أبي عبدالله ٤٠  
عليه السلام قال : سألته عن شريكين شهد أحدهما لصاحبه قال : تجوز شهادته إلا في شيء له فيه نصيب .

### ١١ — باب شهادة المملوك

١ — الحسين بن سعيد عن القاسم بن عروة عن عبد الحميد الطائي عن محمد بن ٤١  
مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام في شهادة المملوك قال : إذا كان عدلاً فهو جائز  
الشهادة، إن أول من رد شهادة المملوك عمر بن الخطاب وذلك أنه تقدم إليه بمملوك  
في شهادة فقال : إن أقت الشهادة تخوفت على نفسي وإن كتمتها أمت بربي فقال :  
هات شهادتك أما إننا لانحيز شهادة مملوك بعذك .

٢ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبدالرحمن بن الحجاج عن ٤٢  
أبي عبدالله عليه السلام قال قال : أمير المؤمنين عليه السلام لا بأس بشهادة المملوك  
إذا كان عدلاً .

(١) المريب هو الذي يحل الريبة . (٢) المغرم هو الذي يدفع عن نفسه الغرامة .

٣٩ - ٤٠ - التهذيب ج ٢ ص ٧٦ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٢٤٦ .

٤١ - ٤٢ - التهذيب ج ٢ ص ٧٦ الكافي ج ٢ ص ٣٥٢ .



٤٣ — ٣ — عنه عن أبيه عن ابن أبي عمير عن القاسم بن عروة عن بريد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المملوك تجوز شهادته ؟ قال : نعم ، إن أول من رد شهادة المملوك لفلان .

٤٤ — ٤ — أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه باسناده عن أحمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : تجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم .

٤٥ — ٥ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا تجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم .

٤٦ — ٦ — الحسين بن سعيد عن صفوان بن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : تجوز شهادة المملوك من أهل القبلة على أهل الكتاب وقال : العبد المملوك لا تجوز شهادته .

٤٧ — ٧ — عنه عن فضالة عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام ، وحماد عن سعيد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ، وعثمان بن عيسى عن سماعة وابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام في المكاتب يعق نصفه هل تجوز شهادته في الطلاق ؟ قال : إذا كان معه رجل وامرأة ، وقال أبو بصير وإلا فلا تجوز .

فالوجه في الجمع بين هذه الاخبار أحد شيئين ، إما أن نحمل هذه الاخبار الأخيرة على ضرب من التقيية لأنها موافقة لمذهب من تقدم على أمير المؤمنين عليه السلام على ما بين في الاخبار الأولية ، والوجه الآخر : أن نحملها على أن شهادة المماليك

\* — ٤٣ — التهذيب ج ٢ ص ٧٦ الكافي ج ٢ ص ٣٥٢ .

— ٤٤ — ٤٥ — التهذيب ج ٢ ص ٧٦ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٢٤٦ .

— ٤٦ — التهذيب ج ٢ ص ٧٦ الفقيه ص ٢٤٧ بدون الذيل .

— ٤٧ — التهذيب ج ٢ ص ٧٦ الفقيه ص ٢٤٧ بتفاوت يسير .



لا تقبل لمواليهم وتقبل لمن عداهم لموضع التهمة وجرّهم الى مواليهم ، فاما ماتضمن رواية الحلبي وسماعة وأبي بصير من أن شهادة المكاتب تقبل في الطلاق إذا شهد معه رجل وامرأة يؤكّد ما قدّمناه من جواز قبول شهادة المملوك لأنّ إدخال المرأة في الشهادة على الطلاق إنما هو لضرب من التقيّة ، لأنّنا قد بينا في كتابنا الكبير أن شهادة النساء لا تقبل في الطلاق أصلاً ، والذي يكشف عما ذكرناه .

٨ — مارواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه ٤٨ السلام قال : سألته عن الرجل المملوك المسلم تجوز شهادته لغيره ، واليه ؟ فقال : تجوز في الدين والشيء اليسير .

٩ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل قال : سألت أبا ٤٩ عبدالله عليه السلام عن المكاتب تجوز شهادته ؟ فقال : في القتل وحده .  
فالوجه في هذا الخبر أيضاً ما قدّمناه في الاخبار الأولى ، لانه إذا جاز قبول شهادته في القتل جاز في كل شيء .

١٠ — فأما مارواه أبو عبدالله البرزوفري عن أحمد بن ادريس عن أحمد بن محمد عن ٥٠ ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل مات وترك جارية ومملوكين فورثها أخ له ، فأعتق العبدین وولدت الجارية غلاماً فشهدا بعد العتق أن مولاهما كان أشهدهما أنه كان يقع على الجارية وأن الحمل منه قال : تجوز شهادتهما ويردا عبيد كما كانا .

فلا ينافي ما قدّمناه من أن شهادة المملوك لا تقبل لمولاه ولا عليه لأنّ الشهادة إنما جازت في الوصية خاصة ، وجرى ذلك مجرى شهادة أهل الكتاب في الوصية من أنها تقبل فيها ولا تقبل فيما عداها ويكون ذلك عند عدم المسلمين .



٥١ ١١ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن المغيرة عن اسماعيل بن أبي زياد عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام أن العبد إذا شهد ثم اعتق جازت شهادته إذا لم يردّها إلّا كم قبل أن يعتق ، وقال علي عليه السلام وإن اعتق العبد للشهادة لم تجز شهادته .

فأوجه في قوله عليه السلام إذا لم يردّها إلّا كم أن نحمّله على أنه إذا لم يردّها لنفسه أو ما يقدر في قبول الشهادة لأجل العبودية ، وقوله عليه السلام إن اعتق لموضع الشهادة لم تجز شهادته محمول على أنه إذا اعتقه مولاه ليشهد له لم تجز شهادته .

### ١٢ — باب الذي يستشهد ثم يسلم هل يجوز قبول شهادته أم لا

٥٢ ١ — أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران عن محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن نصراني أشهد على شهادة ثم أسلم بعد أن تجوز شهادته ؟ قال : نعم هو على موضع شهادته .

٥٣ ٢ — علي بن محمد بن عيسى عن يونس بن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته (١) عن النصراني يشهد شهادة فيسلم النصراني تجوز شهادته ؟ قال : نعم .

٥٤ ٣ — الحسين بن سعيد عن فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن نصراني أشهد على شهادة ثم أسلم بعد أن تجوز شهادته ؟ قال نعم هو على موضع شهادته .

٥٥ ٤ — عنه عن القاسم بن سليمان عن عبيد مثله ولم يقل في حديثه نعم .

(١) في الكافي ( سألته عن الصبي والعبد والنصراني يشهدون ) .

٥١ — التهذيب ج ٢ ص ٧٧ والصدوق في الفقيه ص ٢٤٧ وهو جزء من حديث .

٥٢ — ٥٣ — التهذيب ج ٢ ص ٧٨ الكافي ج ٢ ص ٣٥٤ .

٥٤ — ٥٥ — التهذيب ج ٢ ص ٧٨ .



٥ - فأما مارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نصراني شهد على شهادة ثم أسلم بعد أن يجوز شهادته ؟ قال : لا . فهذا خبر شاذ منافٍ للاخبار الكثيرة التي قد منا بعضها ، ولا يعترض بذلك على ما يجري مجرى ذلك ، ويحتمل أن يكون خرج مخرج التقية لأن ذلك مذهب بعض العامة .

### ١٣ - باب كيفية الشهادة على النساء

١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن أخيه جعفر بن محمد بن عيسى عن ابن يقطين عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال : لا بأس بالشهادة على اقرار المرأة وليست بمسفرة إذا عرفت بعينها أو حضر من يعرفها ، فأما إن كانت لا تعرف بعينها أو لا يحضر من يعرفها فلا يجوز للشهود أن يشهدوا عليها وعلى اقرارها دون أن تسفر وينظرون اليها .

٢ - فأما مارواه محمد بن الحسن الصفار قال : كتبت إلى الفقيه عليه السلام في ٥٨ رجل أراد أن يشهد على امرأة ليس لها بمحرم هل يجوز أن يشهد عليها وهي من وراء الستر ويسمع كلامها إذا شهد رجلان عدلان أنها فلانة بنت فلان التي تشهدك وهذا كلامها أو لا يجوز له الشهادة عليها حتى تبرز ويثبتها بعينها ؟ فوقع تنقيب وتظهر للشهود إنشاء الله .

فلا ينافي الخبر الاول من وجبهين ، أحدهما : أن يكون محمولا على الاحتياط والاستظهار ، والثاني : أن يكون قوله تنقيب وتظهر للشهود الذي يعرفون بأنها فلانة لأنه لا يجوز لهم أن يعرفونها بأنها فلانة بسماع الكلام وإن لم يشاهدوها ، لان الاشتباه

\* - ٥٦ - التهذيب ج ٢ ص ٧٨ .

- ٥٧ - التهذيب ج ٢ ص ٧٨ الكافي ج ٢ ص ٣٥٥ الفقيه ص ٢٥٠ .

- ٥٨ - التهذيب ج ٢ ص ٧٨ الفقيه ص ٢٥٠ .



يدخل في الكلام ويعد من دخوله مع البروز والمشاهدة .

### ١٤ - باب الشهادة على الشهادة

٥٩ ١ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن ذبيان بن حكيم عن موسى

ابن اكيل عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الشهادة على شهادة الرجل وهو بالحضرة في البلدة قال : نعم ولو كان خلف سارية (١) يجوز ذلك إذا كان لا يمكنه أن يقيمها هو لعله تمنعه عن أن يحضر و يقيمها فلا بأس بإقامة الشهادة على شهادة .

٦٠ ٢ - فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز

عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام قال : لا أقبل شهادة رجل على رجل حي وإن كان باليمن .

فهذا الخبر يمتثل وجوهاً أحدها : أن يكون ارادته لا يقبل شهادة رجل على رجل مدعى عليه غائب لأنه ربما كان مع الغائب بينة تعارض لهذه البينة وتبطلها وذلك لا يجوز ، لأننا قد بينا في كتابنا الكبير ونذكره فيما بعد إن عرض ذلك لأن الغائب يحكم عليه ويبيع ماله ويقضى دينه ويكون هو على حجته إذا حضر ويؤخذ من خصمه الكفلاء بالمال ، والثاني : أنه لا يقبل شهادة رجل على شهادة رجل حي وإن قبله على شهادته بعد موته وذلك أيضاً لا يجوز لما تقدم في الخبر الاول من انه تقبل شهادة على شهادة وإن كان حاضراً إذا منعه من الحضور مانع ، والثالث : وهو الأولى أن يكون المراد بالخبر أنه لا يجوز قبول شهادة رجل واحد على شهادة رجل بل يحتاج الى شهادة رجلين على رجل ليقوما مقام شهادته ، والذي يدل على ذلك :

(١) السارية : الاسطوانة



٣ — مارواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام أنه كان لا يجيز شهادة رجل على رجل الا شهادة رجلين على رجل .

### ١٥ — باب شهادة الأجير

١ — محمد بن يحيى عن محمد بن موسى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن عقبة عن موسى بن أكييل التميري عن العلاء بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يجيز شهادة الأجير .

قال: محمد بن الحسن هذا الخبر وإن كان عاما في أن شهادة الأجير لا تُقبل على سائر الاحوال ومطلقا فينبغي أن يخص ويقيد بحال كونه أجيرا لمن هو أجير له ، فأما لغيره أوله بعد مفارقه له فإنه لا بأس بها على كل حال ، يدل على ذلك :

٢ — مارواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل أشهد أجيره على شهادة ثم فارقه أتجوز شهادته له بعد أن يفارقه؟ قال: نعم وكذلك العبد إذا اعتق جازت شهادته .

٣ — عنه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بشهادة الضيف إذا كان عفيفا صائنا قال: ويكره شهادة الأجير لصاحبه ولا بأس بشهادته لغيره ولا بأس به له بعد مفارقه .

### ١٦ — باب انه لا يجوز إقامة الشهادة الا بعد الذكر

١ — أحمد بن محمد بن حسان عن ادريس بن الحسن بن علي عن أبي عبد الله عليه

\* ٦١ — التهذيب ج ٢ ص ٧٨ الفقيه ص ٢٥١ بتفاوت بينهما .

٦٢ — التهذيب ج ٢ ص ٧٦ الكافي ج ٢ ص ٣٥٣ .

٦٣ — التهذيب ج ٢ ص ٧٨ الكافي ج ٢ ص ٣٥٣ بتفاوت بينهما .

٦٤ — التهذيب ج ٢ ص ٧٨ الفقيه ص ٢٤٦ .

٦٥ — التهذيب ج ٢ ص ٧٩ الكافي ج ٢ ص ٣٤٩ الفقيه ص ٢٥١ بسند آخر .



السلام قال : لا تشهدوا بشهادة حتى تعرفوها كما تعرف كفك .

٦٦ ٢ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال : لا تشهد بشهادة لم تذكرها فانه من شاء كتب كتاباً ونقش خاتماً .

٦٧ ٣ — الحسين بن سعيد قال : كتب اليه جعفر بن عيسى جعلت فداك جاءني جيران لنا بكتاب زعموا أنهم أشهدوني على ما فيه وفي الكتاب اسمي بخطي قد عرفته ولست اذكر الشهادة وقد دعوني اليها فأشهد لهم على معرفتي ان اسمي في الكتاب ولست اذكر الشهادة ؟ أولا يجب لهم الشهادة حتى اذكرها كان اسمي في الكتاب بخطي أو لم يكن ؟ فكتب عليه السلام لا تشهد .

٦٨ ٤ — فأما مارواه أحمد بن محمد عن الحسين بن علي بن النعمان عن حماد بن عثمان عن عمر بن يزيد قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يشهدني على الشهادة فأعرف خطي وخاتمي ولا أذكر من الباقي قليلاً ولا كثيراً؟ قال فقال لي : إذا كان صاحبك ثقة ومعه رجل ثقة فاشهد له .

فهذا الخبر ضعيف مخالف للاصول لانا قدينا ان الشهادة لا تجوز اقامتها الا مع العلم ، وقد قدمنا أيضاً الاخبار التي تقدمت من أنه لا تجوز اقامة الشهادة مع وجود الخط والختم إذا لم يذكرها ، والوجه في هذه الرواية انه إذا كان الشاهد الآخر يشهد وهو ثقة مأمون جاز له ان يشهد إذا غلب على ظنه صحة خطه لانضمام شهادته اليه وإن كان الاحوط ما تضمنه الاخبار الأولى .

### ١٧ — باب ما يجوز شهادة النساء فيه وما لا يجوز

٦٩ ١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه

\* — ٦٦ — ٦٧ — ٦٨ — التهذيب ج ٢ ص ٧٩ الكافي ج ٢ ص ٣٤٩ واخرج الاخير الصدوق

في الفقيه ص ٢٥١ .

— ٦٩ — التهذيب ج ٢ ص ٨٠ .



السلام قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله أجاز شهادة النساء في الدين وليس معهن رجل .

- ٢ — يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا تجوز شهادة النساء في رؤية الهلال ، ولا تجوز في الرجم شهادة رجلين وأربع نسوة ، ويجوز في ذلك ثلاثة رجال وامرأتان ، وقال : تجوز شهادة النساء وحدهن بلا رجال في كل ما لا يجوز للرجال النظر إليه ، وتجوز شهادة القابلة وحدها في المنفوس .
- ٣ — علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن شهادة النساء في الرجم فقال : إذا كان ثلاثة رجال وامرأتان ، فإذا كان رجلان وأربع نسوة لم تجز في الرجم .
- ٤ — أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال : ٧٢ سألته عن شهادة النساء قال : تجوز شهادة النساء وحدهن على ما لا يستطيع الرجال ينظرون إليه ، وتجوز شهادة النساء في النكاح إذا كان معهن رجل ، ولا تجوز في الطلاق ولا في الدم غير أنها تجوز شهادتهن في حد الزنا إذا كان ثلاثة رجال وامرأتان ، ولا تجوز شهادة رجلين وأربع نسوة .
- ٥ — أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن محمد بن الفضيل قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام قال قلت : له تجوز شهادة النساء في نكاح أو طلاق أو في رجم ؟ قال : تجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال أن ينظروا إليه وليس معهن رجل ، وتجوز شهادتهن في النكاح إذا كان معهن رجل ، وتجوز شهادتهن في حد الزنا إذا كان ثلاثة رجال وامرأتان ولا تجوز شهادة رجلين وأربع نسوة في الزنا والرجم ، ولا تجوز شهادتهن في الطلاق ولا في الدم .

\* — ٧٠ — ٧١ — ٧٢ — التهذيب ج ٢ ص ٨٠ الكافي ج ٢ ص ٣٥٢ .

— ٧٣ — التهذيب ج ٢ ص ٨٠ الكافي ج ٢ ص ٣٥٢ الفقيه ص ٢٤٨ بتفاوت يسير .



٧٤ ٦ — سهل بن زياد عن ابن أبي نجران عن مثنى الحنظلي عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن شهادة النساء تجوز في النكاح ؟ قال : نعم ولا تجوز في الطلاق ، وقال علي عليه السلام تجوز شهادة النساء في الرجم إذا كانوا ثلاثة رجال وامرأتان ، وإذا كان أربع نسوة ورجلان فلا تجوز في الرجم ، قلت : تجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم قال : لا .

٧٥ ٧ — أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن إبراهيم الخارقي (١) قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول تجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع الرجال ان ينظروا اليه ويشهدوا عليه ، وتجاوز شهادتهن في النكاح ولا تجوز في الطلاق ولا في الدم ، وتجاوز في حد الزنا إذا كانوا ثلاثة رجال وامرأتان ولا تجوز إذا كان رجلا وأربع نسوة في الرجم ،

٧٦ ٨ — فأما مارواه ابن أبي عمير عن حماد عن ربعي عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا شهد ثلاثة رجال وامرأتان لم تجز في الرجم ، ولا تجوز شهادة النساء في القتل .

فأوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن يكون خرج مخرج التقية لأن ذلك مذهب أكثر العامة ، والثاني : أن يكون محمولا على أنه إذا لم يتكلم شرائط جواز قبول شهادتهن ، فأما مع تكاملها فلا بد من قبولها على ما تقدم في الاخبار .

٧٧ ٩ — فأما مارواه جعفر بن محمد بن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي عن أبيه عن غياث بن إبراهيم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليه السلام قال : لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا قود .

٧٨ ١٠ — عنه عن عبد الله بن الفضل بن محمد بن هلال عن محمد بن محمد بن الأشعث

(١) نسخة في المصنوعة ( الخارقي - الخازني ) .

\* - ٧٤ - التهذيب ج ٢ ص ٨١ الكافي ج ٢ ص ٣٥٢ .

- ٧٥ - التهذيب ج ٢ ص ٨١ الكافي ج ٢ ص ٣٥٢ .

- ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - التهذيب ج ٢ ص ٨١ .



الكنندي قل حدثنا موسى بن اسماعيل عن أبيه قال : حدثني أبي عن أبيه عن جده عليهم السلام قال : كان علي عليه السلام يقول : لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا قود .

فما يتضمن هذان الخبران يحتمل أن يكون المراد به أنه لا تقبل شهادتهن في الحدود سوى الرجم لأننا لم نثبت بشهادة النساء في حد السرقة وشرب الخمر وما يجري مجرى ذلك من الحدود، وإنما قصرناه على الرجم وحد الزنا .

١١ — وأما مرواه أحمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن اسماعيل عن أبيه اسماعيل ٧٩

ابن عيسى قال : سألت الرضا عليه السلام هل تجوز شهادة النساء في التزيج من غير أن يكون معهن رجل؟ قال : لا، هذا لا يستقيم .

فلا ينافي ما تقدم من أنه تجوز شهادتهن في النكاح لأن هذا الخبر يحتمل شيئين ، أحدهما : أن يكون محمولا على الكراهية ولأنجل ذلك قال هذا لا يستقيم ولم يقل لا يجوز لأن الأفضل أن يكون في شهادة النكاح الرجال أو الرجال مع النساء ولا يكون نساء على الانفراد ، والوجه الآخر : أن نحمله على التقية لأن ذلك مذهب العامة .

١٢ — فأما مرواه أحمد بن محمد بن محمد بن بنان بن محمد عن أبيه عن ابن المغيرة عن ٨٠

السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام أنه كان يقول : شهادة النساء لا تجوز في طلاق ولا نكاح ولا في حدود الله إلا في الديون وما لا يستطيع الرجال النظر إليه .

فلا ينافي ما تقدم من الاخبار لأن الكلام على هذا الخبر مثل الكلام على الخبر الأول من حمله على التقية ، أو حمله على ضرب من الكراهية ، والذي يدل على أن مخرجه مخرج التقية .



٨١ ١٣ — مارواه سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد ، وعلي بن حديد عن علي بن النعمان عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن شهادة النساء في النكاح بلا رجل معهن إذا كانت المرأة منكراً فقال : لا بأس به ، ثم قال : لي ما يقول في ذلك فقهاؤكم ؟ قلت يقولون لا تجوز إلا شهادة رجلين عدلين فقال : كذبوا لعنهم الله هونوا واستخفوا بعزائم الله وفرائضه وشدوا وعظموا ماهون الله ، إن الله أمر في الطلاق بشهادة رجلين عدلين فجازوا الطلاق بلا شاهد واحد ، والنكاح لم يجيء عن الله في عزيمة (١) فسن رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك الشاهدين تأديباً ونظراً لأن لا ينكر الولد والميراث وقد ثبتت عقدة النكاح ويستحل الفرج ولا أن يشهد ، وكان أمير المؤمنين عليه السلام يجيز شهادة امرأتين في النكاح عند الإنكار ، ولا يجيز في الطلاق إلا بشاهدين عدلين ، قلت فأنتي ذكر الله تعالى ( فرجل وامرأتان ) ؟ فقال : ذلك في الدين إذا لم يكن رجلاً فرجل وامرأتان ورجل واحد ويمين المدعي إذا لم يكن امرأتان ، قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام بعده عندكم .

فأما ما تضمنه خبر إبراهيم الخارقي وخبر زرارة ومحمد بن الفضيل وأبي بصير المتقدم ذكره من أن شهادة النساء لا تقبل في الدم لا ينافيه مارواه .

٨٢ ١٤ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج وابن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلنا تجوز شهادة النساء في الحدود ؟ قال : في القتل وحده إن عليا عليه السلام كان يقول لا يطل (٢) دم امرئ مسلم .

لان الوجه في الجمع بين هذه الأخبار أن شهادتهن لا تقبل في الدم بمعنى أن يثبت فيه القود وإن كان يجوز أن يثبت بها الدية وقد ذهب أبو عبد الله عليه السلام على ذلك

(١) في التهذيب وبعض النسخ ( في تحريمه ) . (٢) في بعض النسخ ( يبطل ) .



بقوله إن علياً عليه السلام كان يقول لا يطل دم امرئ مسلم ، والخبران اللذان ذكرناهما عن غياث بن ابراهيم ومحمد بن محمد بن الأشعث يؤكدان أيضاً ذلك لأنه إنما نفى بشهادتهن فيهما القود دون الدية ، ويحتمل أن يكون المراد بذلك أن شهادتهن لا تقبل في الدم على الانفراد وإنما تقبل شهادتهن مع كون الرجال معهن ، والذي يكشف عما ذكرناه :

١٥ — مارواه يونس بن عبد الرحمن عن المفضل بن صالح عن زيد الشحام قال سألته ٨٣ عن شهادة النساء قال فقال : لا تجوز شهادة النساء في الرجم إلا مع ثلاثة رجال وامرأتان (١) فإن كان رجلان وأربع نسوة فلا تجوز في الرجم ، قال فقلت أفتجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم ؟ فقال : نعم .

١٦ — الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن الكسائي عن أبي عبد الله عليه السلام ٨٤ قال : قال علي عليه السلام شهادة النساء تجوز في النكاح ولا تجوز في الطلاق ، وقال إذا شهد ثلاثة رجال وامرأتان جاز في الرجم وإذا كان رجلان وأربع نسوة لم تجز وقال : تجوز شهادة النساء في الدم مع الرجال ، والذي يزيد ذلك بياناً :

١٧ — مارواه الحسين بن سعيد عن النضر بن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي ٨٥ جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في غلام شهدت عليه امرأة أنه دفع غلاماً في بئر فقتله فأجاز شهادة المرأة بحساب شهادة المرأة .

١٨ — محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن حسان عن أبي عمران عن عبد الله بن ٨٦ الحكم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة شهدت على رجل أنه دفع صبياً في بئر فمات قال : على الرجل ربع دية الصبي بشهادة المرأة .

١٩ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن حماد عن ربعي عن أبي عبد الله عليه ٨٧

(١) كذا في جميع نسخ الكتاب وفي التهذيب والوافي ( وامرأتين ) .

\* - ٨٣ - ٨٤ - التهذيب ج ٢ ص ٨١ - ٨٥ - التهذيب ج ٢ ص ٨١ الفقيه ص ٢٤٨ مرسل .

- ٨٦ - ٨٧ - التهذيب ج ٢ ص ٨١ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ص ٢٤٨ .



السلام قال : لا تجوز شهادة النساء في القتل .

فالوجه فيه أيضاً ما قدمناه في غيره من الأخبار .

٨٨ — ٢٠ — الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه

السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في وصية لم تشهدها إلا امرأة فقضى أن

تجاز شهادة المرأة في ربع الوصية .

٨٩ — ٢١ — عنه عن حماد عن ربعي عن أبي عبد الله عليه السلام في شهادة امرأة حضرت

رجلاً يوصي فقال : تجوز في ربع ما أوصى بحساب شهادتها .

٩٠ — ٢٢ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد عن إبراهيم بن محمد الهمداني

قال : كتب أحمد بن هلال إلى أبي الحسن عليه السلام امرأة شهدت على وصية

رجل لم يشهدها غيرها وفي الورثة من يصدقها وفيهم من يتهمها فكتب : لا إلا أن

يكون رجل وامرأتان وليس بواجب أن تنفذ شهادتها .

فلا يعارض الخبرين الأولين لأن راويه أحمد بن هلال وهو ضعيف فاسد المذهب

لا يلتفت إلى حديثه فيما يختص بنقله ، ولو سلم لجاز أن نحمله على أنه لا تجوز شهادتها

في جميع الوصية بل لا يجوز في ذلك الرجال أو رجل وامرأتان ، وليس في الخبر

أنه لا تجوز شهادتها في ربع الوصية بل هو محتمل له وعلى هذا لا تنافي بين الأخبار .

٩١ — ٢٣ — وأما مارواه أحمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل قال : سألت الرضا عليه

السلام عن امرأة ادعى بعض أهلها أنها أوصت عند موتها من ثلثها بعق رقبة لها

أيعتق ذلك وليس على ذلك شاهد إلا النساء ؟ قال : لا تجوز شهادة النساء في هذا .

فالوجه في هذا الخبر يحتمل أن يكون ما ذكرناه في الخبر الأول سواء ، ويحتمل

\* — ٨٨ — التهذيب ج ٢ ص ٨١ .

— ٨٩ — ٩٠ — التهذيب ج ٢ ص ٨١ واخرج الأول الصدوق في الفقيه ص ٤٠٦ بأدنى تفاوت .

— ٩١ — التهذيب ج ٢ ص ٨٥ .



- الخبران وجهاً آخراً وهو حملها على التقية لأنهما موافقان لمذاهب العامة.
- ٢٤ — أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وترك امرأته وهي حامل فوضعت بعد موته غلاماً ثم مات الغلام بعد ما وقع إلى الأرض فشهدت المرأة التي قبلتها أنه استهل وصاح حين وقع إلى الأرض ثم مات قال: على الإمام أن يجيز شهادتها في ربع ميراث الغلام.
- ٢٥ — سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام قال أجيز شهادة النساء في الصبي صاح أو لم يصح، وفي كل شيء لا ينظر إليه الرجل تجوز شهادة النساء فيه.
- ٢٦ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشا عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المرأة يحضرها الموت وليس عندها إلا امرأة تجوز شهادتها أم لا تجوز؟ قال: تجوز شهادة النساء في المنفوس والعدرة.
- ٢٧ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن شهادة النساء في النكاح قال: تجوز إذا كان معهن رجل، وكان علي عليه السلام يقول لا أجيزها في الطلاق، قلت تجوز شهادة النساء مع الرجل في الدين؟ قال: نعم، وسألته عن شهادة القابلة في الولادة، قال تجوز شهادة الواحدة، قال وتجوز شهادة النساء في المنفوس والعدرة، وحدثني من سمعه يحدث أن أباه أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه أجاز شهادة النساء في الدين مع يمين الطالب يحلف بالله أن حقه لحق.

\* ٩٢ - التهذيب ج ٢ ص ٨٢ الكافي ج ٢ ص ٣٥٢ الفقيه ص ٢٤٨ .

- ٩٣ - التهذيب ج ٢ ص ٨٢ الكافي ج ٢ ص ٣٥٣ .

- ٩٤ - ٩٥ - التهذيب ج ٢ ص ٨٢ الكافي ج ٢ ص ٣٥٢ .



- ٩٦ ٢٨ — عنه عن حماد بن عيسى عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال :  
لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال ولا في الطلاق الا رجلا ن عدلان .
- ٩٧ ٢٩ — عنه عن صفوان وفضالة عن العلاء عن أحدهما عليهما السلام قال : لا تجوز  
شهادة النساء في الهلال ، وسألته هل تجوز شهادتهن وحدهن ؟ قال : نعم في العُدرة  
والنفساء .
- ٩٨ ٣٠ — فأما ما رواه سعد بن عبد الله عن محمد بن خالد وعلي بن حديد عن علي بن  
النعمان عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تجوز شهادة النساء في  
الفطر إلا شهادة رجلين عدلين ، ولا بأس في الصوم بشهادة النساء ولو امرأة  
واحدة .
- فالوجه في هذا الخبر أن نحملة على أنه ينبغي للانسان أن يصوم عند شهادة المرأة  
استظهاراً ولا ينوي صوم شهر رمضان بل يصوم على أنه من شعبان فإنه لا يأمن على  
أن يقترن إلى شهادتها شهادة من يجب العمل بقوله في رؤية الهلال .
- ٩٩ ٣١ — الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال : سأله تجوز  
شهادة النساء وحدهن ؟ قال : نعم في العُدرة والنفساء .
- ١٠٠ ٣٢ — عنه عن القاسم عن أبان عن عبد الرحمن قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن  
المرأة يحضرها الموت وليس عندها إلا امرأة تجوز شهادتها؟ قال : تجوز شهادة النساء  
في العُدرة والمنفوس ، وقال : تجوز شهادة النساء في الحدود مع الرجال .
- ١٠١ ٣٣ — محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن موسى عن يزيد بن اسحاق عن هارون بن حمزة  
عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال قال : تجوز شهادة امرأتين في الاستهلال .

\* ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - التهذيب ج ٢ ص ٨٢ .

- ١٠٠ - التهذيب ج ٢ ص ٨٢ الكافي ج ٢ ص ٣٥٢ بدون قوله ( تجوز شهادة النساء في

الحدود الخ ) . - ١٠١ - التهذيب ج ٢ ص ٨٦ .



- ٣٤ — الحسين بن سعيد عن صفوان ومحمد بن خالد عن ابن بكير عن عبيد بن ١٠٢  
زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : تجوز شهادة المرأة في الشيء الذي ليس  
بكثير والأمر الدون ، ولا تجوز في الكثير .
- ٣٥ — عنه عن الحسن بن زرعة عن سماعة قال : قال القابلة تجوز شهادتها في ١٠٣  
الولد على قدر شهادة المرأة الواحدة .  
قال محمد بن الحسن : هذا الخبر والخبر المتقدم ينبغي أن يكون العمل عليه من أن  
شهادة المرأة تقبل في المولود بمقدار شهادتها وهو الربع من ميراث المولود وتحمل الأخبار  
التي قدمناها من أنه تقبل شهادة المرأة في المنفوس بالإطلاق على هذا التقييد لثلا  
تتناقض الأخبار ولا تتناقض الأحكام ، ويزيد ذلك بياناً :
- ٣٦ — مارواه محمد بن علي بن محبوب بإسناده عن ابن سنان قال : سمعت أبا ١٠٤  
عبدالله عليه السلام يقول : تجوز شهادة القابلة في المولود إذا استهل وصاح في الميراث  
ويورث الربع من الميراث بقدر شهادة امرأة ، قلت فإن كانتا امرأتين ؟ قال : تجوز  
شهادتهما في النصف من الميراث .
- ٣٧ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن عبدالله بن سليمان ١٠٥  
قال : سألته عن امرأة حضرها الموت وليس عندها إلا امرأة أتجوز شهادتها ؟ قال :  
لا تجوز شهادتها الا في المنفوس والأعذرة .  
فالوجه في هذا الخبر ما قدمناه في خبر أحمد بن هلال من أنه لا تقبل شهادتها في  
جميع الوصية وإن جاز قبولها في الربع منها على ما بيناه .
- ٣٨ — محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم قال حدثني ١٠٦

\* - ١٠٢ - ١٠٣ - التهذيب ج ٢ ص ٨٢ .

- ١٠٤ - التهذيب ج ٢ ص ٨٢ الكافي ج ٢ ص ٢٨٠ .

- ١٠٥ - التهذيب ج ٢ ص ٨٢ الكافي ج ٢ ص ٣٥٢ .

- ١٠٦ - التهذيب ج ٢ ص ٨٢ الكافي ج ٢ ص ٣٥١ الفقيه ص ٢٤٨ .



الثقة عن أبي الحسن عليه السلام قال : إذا شهد لطالب الحق امرأتان ويمينه فهو جائز .

١٠٧ ٣٩ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله أجاز شهادة النساء مع يمين الطالب في الدين يخاف بالله أن حقه لحق .

قال محمد بن الحسن : ينبغي أن نحمل هذا الخبر المجمع على الخبر الأول المقيد وهو أنه لما كان يجب بشهادة رجل واحد ويمين المدعي الحق في الديون كذلك يجب بشهادة امرأتين ويمين المدعي ولا تقبل في ذلك شهادة امرأة واحدة على حال .

### ١٨ — باب ما تجوز فيه شهادة الواحد مع يمين المدعي

١٠٨ ١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجيز في الدين شهادة رجل واحد ويمين صاحب الدين ، ولا يجيز في الهلال إلا شاهدي عدل .

١٠٩ ٢ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن محمد بن عيسى عن يونس عن زرعة عن سماعة عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له عند الرجل الحق وله شاهد واحد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضي بشهادة واحد ويمين صاحب الحق وذلك في الدين .

١١٠ ٣ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن القاسم بن سليمان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بشهادة رجل

\* ١٠٧ — التهذيب ج ٢ ص ٨٢ الكافي ج ٢ ص ٣٥٢ الفقيه ص ٢٤٨ .

— ١٠٨ — التهذيب ج ٢ ص ٨٣ الكافي ج ٢ ص ٣٥١ .

— ١٠٩ — ١١٠ — التهذيب ج ٢ ص ٨٣ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٣٥٠ .



واحد مع يمين الطالب في الدين وحده .

- ٤ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن حماد بن عثمان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان علي عليه السلام يجيز في الدين شهادة رجل ويمين المدعي .
- ٥ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول حدثني أبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله قد قضى بشاهد ويمين .
- ٦ — محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان ابن يحيى عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضي بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق .
- ٧ — الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقضي بشهادة واحد مع يمين صاحب الحق .
- ٨ — عنه عن فضالة عن أبي مرجم عن أبي عبد الله عليه السلام قال أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله شهادة شاهد مع يمين طالب الحق إذا حلف أنه لحق .
- فلا تنافي بين هذه الأخبار والأخبار الأولى لأن هذه الأخبار وإن كانت عامة في أن رسول الله صلى الله عليه وآله قضى بذلك ولم يبين فيما فيه قضى ، فينبغي أن نحملها على الأخبار المتقدمة المفصلة بأن نقول : إنه قضى بذلك في الدين على ما تضاءل منه الروايات الأولى والحكم بالمفصل أولى منه بالمجمل ، وقد يدلنا في غير موضع .
- ٩ — فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن عبد الله بن أحمد عن الحسن بن محبوب
- عن العلا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : لو كان الأمر إلينا اجزنا

\* = ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - التهذيب ج ٢ ص ٨٣ الكافي ج ٢ ص ٣٥٠ .

= ١١٥ - ١١٦ - التهذيب ج ٢ ص ٨٣ واخرج الأخير الصدوق في الفقيه ص ٢٤٨ .



شهادة الرجل الواحد إذا علم منه خير مع يمين الخصم في حقوق الناس ، فأما ما كان من حقوق الله أو رؤية الهلال فلا .

فهذا الخبر أيضاً نحملة على أنه يحكم بذلك في حقوق الناس الذي هو الدين دون ما عداه من الحقوق لما بين في الأخبار المتقدمة لما بيناه آنفاً و ذكرناه .

١١٧ ١٠ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال دخل الحكم بن عيينة وسلمة بن كهيل على أبي جعفر عليه السلام فسألاه عن شاهد ويمين قال : قضى به رسول الله صلى الله عليه وآله وقضى به علي عليه السلام عندكم بالكوفة و فقلا : هذا خلاف القرآن قال : وأين وجدتموه خلاف القرآن ؟ فقلا : إن الله تعالى يقول ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) فقال أبو جعفر عليه السلام : فقوله ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) هو أن لا تقبلوا شهادة واحد ويمينا ، ثم قال إن علياً عليه السلام كان قاعداً في مسجد الكوفة فرأى به عبدالله بن قفل التيمي ومعه درع طلحة فقال له علي عليه السلام : هذه درع طلحة أخذت غلولا يوم البصرة فقال له عبدالله بن قفل : اجعل بيني وبينك قاضيك الذي رضيته للمسلمين ، فجعل بينه وبينه شريحاً فقال : له هذه درع طلحة أخذت غلولا يوم البصرة فقال له شريح : هات علي ما تقول بيمة ؟ فأتاه الحسن عليه السلام فشهد أنها درع طلحة أخذت غلولا يوم البصرة ، فقال هذا شاهد واحد ولا أقضي بشهادة شاهد حتى يكون معه آخر قال : فدعا قنبراً فشهد أنها درع طلحة أخذت غلولا يوم البصرة ، فقال له شريح هذا مملوك ولا أقضي بشهادة مملوك قال : فغضب علي عليه السلام وقال خذوها فإن هذا قضى بجور ثلاث مرات قال : فتحول شريح عن مجلسه ثم قال لا أقضي بين اثنين حتى تحببرني من أين قضيت بجور ثلاث مرات ؟ فقال له ويليك أو ويحك إني لما



اخبرتك أنها درع طلحة أخذت غلولا يوم البصرة فقلت هات على ما تقول بينة ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله حيث ما وجد غلول اخذ بغير بينة ، فقلت انك رجل لم يسمع الحديث فهذه واحدة ، ثم اتيتك بالحسن فشهد فقلت هذا واحد ولا اقصي بشهادة رجل واحد حتى يكون معه آخر وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بشهادة واحد ويمين فهاتان ثنتان ، ثم اتيتك بقنبر فشهد انها درع طلحة أخذت غلولا يوم البصرة فقلت هذا مملوك ولا اقصي بشهادة مملوك ولا بأس بشهادة مملوك إذا كان عدلاً ، ثم قال ويك أو قال ويحك امام المسلمين يؤمن من أمرهم على ما هو أعظم من هذا .

ولا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الاخبار من أن شهادة الواحد إنما تقبل مع يمين صاحب الحق في الدين وحده لأن أمير المؤمنين عليه السلام إنما انكر على شريح قوله لا اقصي بشهادة واحد وأطاق ذلك في كل موضع فأراد أمير المؤمنين عليه السلام أن ينبهه على خطئه ، وأن هذا ليس بعام في سائر الحقوق ، لان في الحقوق ما يقضى فيه بشاهد واحد مع يمين صاحب الحق وهو الدين ، فكل من ينبغي أن يستثنيه ولا يطلق القول إطلاقاً إلا أن الذي يعول عليه ان يقبل شاهد واحد ويمين المدعي في كل ما كان مالا أو يجرى به الى مال ديناً كان أو غير دين فعلى هذا ، الأخبار غير متنافية .

### ١٩ - باب انه اذا شهد أربعة على امرأة بالزنا أحدهم زوجها

١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن عباد بن كثير عن ابراهيم ١١٨ ابن نعيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن أربعة شهدوا على امرأة بالزنا أحدهم زوجها قال : تجوز شهادتهم .



وقد روي أن الزوج يلاعنها ويجلدون الباقون حد المقتري، روى ذلك :

١١٩ ٢ — أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن اسماعيل بن خراش عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام في أربعة شهدوا على امرأة بالزنا أحدهم زوجها قال : يلاعن ويجلدون الآخرون .

والخبر الأول أولى بأن يعمل عليه لأنه موافق لكتاب الله تعالى قال الله عز وجل :  
( والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ) فبين أنه إنما يجوز اللعان إذا لم يكن للرجل من الشهود إلا نفسه فانه يلاعنها ، فأما إذا أتى بالشهود الذين بهم يتم أربعة فلا يجب عليه اللعان ،

### ٢٠ — باب من القاذف إذا عرفت توبته قبلت شهادته

١٢٠ ١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القاذف بعد ما يقام عليه الحد ما توبته ؟ قال : يكذب نفسه قلت أرأيت إن أكذب نفسه وتاب أتقبل شهادته ؟ قال : نعم .

١٢١ ٢ — عنه عن ابن محبوب عن ابن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحدود إن تاب تقبل شهادته ؟ فقال : إذا تاب وتوبته أن يرجع مما قال ويكذب نفسه عند الامام وعند المسلمين فإذا فعل فإن علي الامام أن يقبل شهادته بعد ذلك .  
١٢٢ ٣ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مرار عن يونس عن بعض اصحابه عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن الذي يقذف المحصنات تقبل شهادته بعد الحد إذا تاب ؟ قال : نعم ، قلت وما توبته ؟ قال : يجيء فيكذب نفسه عند الامام ويقول قد اقرت على فلانة ويتوب مما قال .

\* — ١١٩ — التهذيب ج ٢ ص ٨٦ .

— ١٢٠ — ١٢١ — ١٢٢ — التهذيب ج ٢ ص ٧٥ الكافي ج ٢ ص ٣٥٤ .



- ٤ — عنه عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام أن ١٢٣  
أمير المؤمنين عليه السلام شهد عنده رجل وقد قطعت يده ورجله شهادة فأجاز شهادته  
وقد كان تاب وعرفت توبته .
- ٥ — وبهذا الاسناد قال قال : أمير المؤمنين عليه السلام ليس يصيب أحد حدًا ١٢٤  
فيقام عليه ثم يتوب إلا جازت شهادته .
- ٦ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد وحماد عن القاسم بن سليمان قال : ١٢٥  
سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقذف الرجل فيجلد حدًا ثم يتوب فلا يعلم  
منه إلا خيرًا أتجوز شهادته ؟ فقال : نعم ما يقال عندكم ؟ قلت : يقولون توبته فيما بينه  
وبين الله تعالى لا تقبل شهادته أبدًا فقال : بئس ما قالوا كان أبي يقول إذا تاب ولم  
يعلم منه إلا خيرًا جازت شهادته .
- ٧ — عنه عن محمد بن الفضيل عن الكناني قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام ١٢٦  
عن القاذف إذا أ كذب نفسه وتاب أتقبل شهادته ؟ قال : نعم .
- ٨ — فأما مرواه السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال : ليس يصيب ١٢٧  
أحد حدًا فيقام عليه ثم يتوب إلا جازت شهادته ، إلا القاذف فإنه لا تقبل شهادته إن  
توبته فيما بينه وبين الله تعالى .
- فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن يكون مجولاً على التيقية لأنه موافق  
لمذاهب كثير من العامة ، والثاني : أنه إذا كان من شرط التوبة التي يصح معها  
قبول شهادته أن يكذب نفسه عند الامام وعند المسلمين ويكون فيمن يحكم عليه بأنه  
قاذف صادق فلا يجوز له أن يكذب نفسه وإن لم يكذب امتنع عند ذلك قبول شهادته  
وإن كان صادقاً في مقاله عند الله عز وجل ولا يحتاج في ذلك إلى التوبة .



٢١ - باب الشاهر بن بشر روى على رجل بطريق امرأته وهو غائب فبعضر الرجل

### وينكر الطلاق

١٢٨ ١ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابراهيم ابن عبد الحميد عن أبي عبد الله عليه السلام في شاهدين شهدا على امرأة بأن زوجها طلقها فتزوجت ثم جاء زوجها فأنكر الطلاق قال: يضربان الحد ويضمنان الصداق للزوج ثم تعتد ثم ترجع إلى زوجها الاول .

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر روي على ما أوردناه وينبغي أن يحمل هذا الخبر على أنه لما انكر الزوج الطلاق رجع أحد الشاهدين عن الشهادة فحينئذ وجب عليها ما تضمنه الخبر ، فلو لم يرجع واحد منهما لم يلتفت إلى انكار الزوج إلا أن تكون المرأة بعد في العدة فانه يكون انكاره للطلاق مراجعة ، والذي يدل على ذلك ما رواه:

١٢٩ ٢ - الحسن بن محبوب عن العلاء عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجلين شهدا على رجل غائب عند امرأته أنه طلقها فأعتدت المرأة وتزوجت ثم إن الزوج الغائب قدم فزعم أنه لم يطلقها واكذب نفسه أحد الشاهدين قال: لاسبيل للأخير عليها ويؤخذ الصداق من الذي شهد ورجع ويرد على الأخير ويفرق بينهما وتعتد من الأخير ولا يقربها الأول حتى تنقضي عدتها .

## كتاب القضايا والاحكام

٢٢ - باب البيعتين اذا تقابلتا

١٣٠ ١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحاق بن عمار

١٢٨ - التهذيب ج ٢ ص ٧٩ الفقيه ص ٢٤٩ .

١٢٩ - التهذيب ج ٢ ص ٨٧ الفقيه ص ٢٤٩ .

١٣٠ - التهذيب ج ٢ ص ٧٢ الكافي ج ٢ ص ٣٦١ .



عن أبي عبدالله عليه السلام إن رجلين اختصما إلى أمير المؤمنين عليه السلام فحلف أحدهما وأبى الآخر أن يحلف ففرضي بها للحالف، فقيل له لو لم تكن في يد واحد منها وأقاما البيئتين؟ قال: أحلفهما فأيهما حلف ونكل الآخر جعلتها للحالف، وإن حلفا جميعاً جعلتها بينهما نصفين، قيل فإن كانت في يد واحد منها وأقاما جميعاً البيئتين فقال: أفضي بها للحالف الذي في يده.

٢ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشا عن أبان ١٣١  
عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كان علي عليه السلام إذا أتاه رجلان بيئتين شهود عددهم سواء وعدالتهم أقرع بينهم على أيهم يصير اليمين قال: وكان يقول (اللهم رب السموات أيهم كان الحق له فأده إليه) ثم يجعل الحق للذي تصير إليه اليمين عليه إذا حلف.

٣ — عنه عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الوشا عن داود بن سرحان ١٣٢  
عن أبي عبدالله عليه السلام في شاهدين شهدا على أمر واحد وجاء آخران فشهدا على غير الذي شهدا الأولان واختلفوا قال: يقرع بينهم فمن قرع عليه اليمين فهو أولى بالقضاء.

٤ — أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن أبي عبدالله عليه ١٣٣  
السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام اختصم إليه رجلان في دابة وكلاهما أقام البيئتين أنه انتجها ففرضي بها للذي في يده وقال: لو لم يكن في يده جعلتها بينهما نصفين.

٥ — عنه عن ابن فضال عن أبي جميلة عن سماك بن حرب عن تميم بن طرفة أن ١٣٤

١٣١ — التهذيب ج ٢ ص ٧٢ الكافي ج ٢ ص ٣٦١ الفقيه ص ٢٥٥ .

١٣٢ — ١٣٣ — التهذيب ج ٢ ص ٧٢ الكافي ج ٢ ص ٣٦١ واخر ج الاول الصدوق في

الفقيه ص ٢٥٤ .

١٣٤ — التهذيب ج ٢ ص ٧٢ الكافي ج ٢ ص ٣٦١ الفقيه ص ٢٤٥ .



رجلين عرفا بعيرا فاقام كل واحد منهما بيئته فجعله أمير المؤمنين عليه السلام بينهما .  
 ١٣٥ ٦ — محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن شعيب عن أبي بصير قال  
 سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي القوم فيدعي داراً في أيديهم ويقم  
 الذي في يديه الدار أنه ورثها عن أبيه لا يدري كيف كان أمرها ؟ فقال : أ أكثرهم  
 بيئته يستحلف وتدفع اليه ، وذكر أن علياً عليه السلام أتاه قوم يختصمون في بعلة  
 فقامت البيئته لهؤلاء أنهم انتجوها على مذودها (١) لم يبيعوا ولم يهبوا ، وقامت  
 لهؤلاء البيئته بمثل ذلك ففضى بها لأكثرهم بيئته واستحلفهم قال : فسألته حينئذ  
 فقالت أرأيت إن كان الذي ادعى الدار قال إن أبا هذا الذي هو فيها اخذها بغير  
 ثمن ولم يقم الذي هو فيها بيئته إلا أنه ورثها عن أبيه قال : إذا كان أمرها هكذا  
 فهي للذي ادعاه وأقام البيئته عليها .

١٣٦ ٧ — الحسين بن سعيد عن الحسن بن زرعة عن سماعة قال إن رجلين اختصما إلى  
 علي عليه السلام في دابة فزعم كل واحد منهما أنها أنتجت على مذوده وأقام كل  
 واحد منهما بيئته سواء في العمد فاقرع بينهما سهمين فعلم السهمين كل واحد منهما  
 بعلامة ثم قال : ( اللهم رب السموات السبع ورب الأرضين السبع ورب العرش  
 العظيم عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم أيهما كان صاحب الدابة وهو أولى بها  
 فأسألك أن تقرع وتخرج سهمه ) فخرج سهم أحدهما ففضى له بها .

١٣٧ ٨ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سئل أبو  
 عبد الله عليه السلام عن رجلين شهدا على امرٍ وجاء آخران فشهدا على غير ذلك

(١) المذود : بالكسر وهو مغلف الدواب .

\* ١٣٥ — التهذيب ج ٢ ص ٧٢ الكافي ج ٢ ص ٣٦٠ الفقيه ص ٢٥٠ بتقديم الذيل على الصدر .

— ١٣٦ — التهذيب ج ٢ ص ٧٢ الفقيه ص ٢٥٤ .

— ١٣٧ — التهذيب ج ٢ ص ٧٣ الكافي ج ٢ ص ٣٦١ الفقيه ص ٢٥٤ باختلاف يسير في



واختلفوا قال : يقرع بينهم فأيهم قرع فعليه اليمين وهو أولى بالحق .

٩ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن بعض أصحابه عن مثنى الخياط عن زرارة عن ١٣٨  
أبي جعفر عليه السلام قال قلت له : رجل شهد له رجلان بأن له عند رجل خمسين  
درهما ، وجاء آخران فشهدا بأن له عنده مائة درهم كلهم شهدوا في موقف قال : اقرع  
بينهم ثم استحاف الذين أصابهم القرع بالله أنهم يخلفون بالحق .

١٠ — عنه عن أبيه عن ابن فضال عن داود بن يزيد العطار عن بعض رجاله عن ١٣٩  
أبي عبدالله عليه السلام في رجل كانت له امرأة فجاء رجال شهود فشهدوا أن هذه  
المرأة امرأة فلان ، وجاء آخرون فشهدوا انها امرأة فلان فاعتدل الشهود وعدلوا  
قال : يقرع بين الشهود فمن خرج سهمه فهو الحق وهو أولى بها .

١١ — محمد بن الحسن الصفار عن علي بن محمد عن القاسم بن محمد عن سليمان بن ١٤٠  
داود عن عبد الوهاب بن عبد الحميد الثقفني عن أبي عبدالله عليه السلام قال سمعته  
يقول : في رجل ادعى على امرأة انه زوجها بولي وشهود وانكرت المرأة ذلك واقامت  
أخت هذه المرأة على الآخر البيئته أنه زوجها بولي وشهود ، ولم يوقنا وقتنا ان البيئته  
بيئته الزوج ولم تقبل بيئته المرأة لان الزوج قد استحق بضع هذه المرأة وتريد اختها  
فساد النكاح فلا تصدق ولا تقبل بيئتها إلا بوقت قبل وقتها أو دخولها .

١٢ — محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن أحمد العلوي عن العمري عن صفوان ١٤١  
عن علي بن مطر عن عبدالله بن سنان قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول إن  
رجلين اختصما في دابة الى علي عليه السلام فزعم كل واحد منهما أنها انتجت عنده  
على مذوده وأقام كل واحد منهما البيئته سواء في العدد فأقرع بينهما بسهمين فعلم  
السهمين كل واحد منهما بعلامة ثم قال ( اللهم رب السموات السبع ورب الارضين

١٣٨ - ١٣٩ - التهذيب ج ٢ ص ٧٣ الكافي ج ٢ ص ٣٦١ .

١٤٠ - ١٤١ - التهذيب ج ٢ ص ٧٣ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٢٥٤ بدون الدليل .



السبع ورب العرش العظيم عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم أيهما كان صاحب الدابة وهو أولى بها فأسألك ان تقرر وتخرج اسمه ( فخرج سهم أحدهما فقضى له بها وكان أيضاً إذا اختصم الخصمان في جارية فزعم أحدهما أنه اشتراها وزعم الآخر أنه انتجها فكانا إذا أقاما البينة جميعا قضى بها للذي انتجت عنده .

١٤٢ ١٣ — أحمد بن محمد عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن جعفر عن أبيه عن آباءه عليهم السلام عن علي عليه السلام أنه قضى في رجلين ادعيا بغلة فأقام أحدهما شاهدين والآخر خمسة فقال : لصاحب الخمسة خمسة أسهم ولصاحب الشاهدين سهمان :

قال محمد بن الحسن الذي أعتمده في الجمع بين هذه الاخبار هو أن البيتين إذا تقابلتا فلا يخلو أن يكون مع احديهما يدمتصرفه أو لم يكن ، فان لم يكن مع واحد منهما يدمتصرفه وكانتا جميعا خارجتين فينبغي أن يحكم لأعد لها شهوداً ويبطل الآخر ، فان تساويا في العدالة حلف أكثرها شهوداً وهو الذي تضمنه خبر أبي بصير المتقدم ذكره ، وما رواه السكوني من أن أمير المؤمنين عليه السلام قسمه على عدد الشهود فأيما يكون ذلك على جهة الصلح والوساطة بينهما دون من الحكم ، وإن تساوى عدد الشهود أقرع بينهم فمن خرج سهمه حلف بان الحق حقه ، وإن كان مع احدي البيتين يدمتصرفه فان كانت البينة إنما تشهد له بالملك فقط دون سببه انتزع من يده وأعطى اليد الخارجة ، وإن كانت بيئته بسبب الملك ، اما بان يكون بشرائه أو نتاج الدابة إن كانت دابة أو غير ذلك وكانت البينة الاخرى مثلها كانت البينة التي مع اليد المتصرفه أولى ، فاما خبر اسحاق ابن عمار خاصة بانه إذا تقابلت البينتان حلف كل واحد منهما فمن حلف كان الحق له وإن حلفا جميعا كان الحق بينهما نصفين ، فمحمول على أنه إذا اصطالحا على ذلك



لأننا قد بينا ما يقتضي الترجيح لأحد الخصمين مع تساوي بينهما باليمين له وهو كثرة الشهود أو القرعة وليس هنا حالة توجب اليمين على كل واحد منهما ، ويمكن أن يكون نائباً عن القرعة بان لا يختار القرعة وأجاب كل واحد منهما إلى اليمين ورأى ذلك الامام صواباً كان مخيراً بين العمل على ذلك والعمل على القرعة ، وهذه الطريقة تأتي على جميع الأخبار من غير أطراح شيء منها وتسلم باجمعها ، وأنت إذا فكرت فيها وجدتها على ما ذكرت لك إن شاء الله تعالى فالرواية التي قلنا انها تشهد لليد الخارجة .

١٤ — رواها محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن محمد بن حفص ١٤٣ عن منصور قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل في يده شاة فجاء رجل فادعاها وأقام البينة العدول أنها ولدت عنده ولم تُبع ولم تهب وجاء الذي في يده بالبينة مثلهم عدداً وأنها ولدت عنده لم تبع ولم تهب قال : أبو عبد الله عليه السلام حقها للمدعي ولا أقبل من الذي في يده بيئته لأن الله تعالى إنما أمر أن تطلب البيئته من المدعي فإن كانت له بيئته وإلا فميمين الذي هو في يديه هكذا أمر الله تعالى ،

### ٢٣ — باب من يجبر الرجل على نفقته

١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن عبد الله بن المغيرة عن حريز ١٤٤ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت من الذي أجبر على نفقته وتلزمني نفقته ؟ قال : الوالدان والولد والزوجة .

٢ — جعفر بن محمد بن قولويه عن جعفر بن محمد عن عبيد الله بن نهيك عن ابن ١٤٥ أبي عمير عن علي بن جميل عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام أنه قال :

\* — ١٤٣ — التهذيب ج ٢ ص ٧٤ .

— ١٤٤ — التهذيب ج ٢ ص ٨٩ الكافي ج ١ ص ١٦٥ وفيه أحسن على نفقته .

— ١٤٥ — التهذيب ج ٢ ص ٨٩ .



لا يجبر الرجل إلا على نفقة الابوين والولد ، قلت لجميل فالمرأة قال قد روى اصحابنا عن أحدهما عليهما السلام أنه إذا كساها ما يوارى عورتها واطعمها ما يقيم صلبها أقامت معه وإلا طلقها ، قال قلت لجميل فهل يجبر على نفقة الأخت ؟ قال لو أجبر على نفقة الأخت لكان ذلك خلاف الرواية .

١٤٦ ٣ — محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن جميل مثله ، غير أنه قال قلت لجميل فالمرأة قال : قد روى اصحابنا وهو عنبسة بن مصعب وسودة بن كليب عن أحدهما .

١٤٧ ٤ — فاما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن ابن فضال عن غياث عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال في صبي يتم أوتى به فقال : خذوا بنفقته أقرب الناس اليه من العشيرة كما يأكل ميراثه .

١٤٨ ٥ — أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن عبدالرحمن بن الحجاج عن محمد الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال والوارث الصغير يعني الاخ وابن الاخ ونحوه . فلا تنافي بين هذين الخبرين والروايات المتقدمة لشيئين ، أحدهما : أن تحمل هذين الخبرين على ضرب من الاستحباب دون الفرض والایجاب ، والآخر : أن يكون إنما أجبر على نفقة من ليس له وارث غيره إن مات كل واحد منهما ورث صاحبه ولم يكن هناك من هو أولى منه ، فلاجل ذلك أجبر على النفقة وليس كذلك حال الوالدين والولد والزوجة لأنه يُجبر على نفقتهم وإن كان هناك وارث آخر أولى منه أو شريك له في الميراث .

## ٢٤ — باب انفراق الرجل والمرأة في متاع البيت

١٤٩ ١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن عبدالرحمن بن الحجاج عن

\* ١٤٦ - ١٤٧ - التهذيب ج ٢ ص ٨٩ واخر ج الاخير الكليني في الكافي ج ١ ص ١٦٥

١٤٨ - التهذيب ج ٢ ص ٨٩ الفقيه ص ٢٥٧ . - ١٤٩ - التهذيب ج ٢ ص ٩٠ .



أبي عبد الله عليه السلام قال : سألتني كيف قضى ابن أبي ليلى ؟ قال : قلت له قد قضى في مسألة واحدة بأربعة وجوه في التي يتوفى عنها زوجها فيختلف أهلها وأهلها في متاع البيت فقضى فيه بقول ابراهيم النخعي ما كان من متاع يكون للرجل فللرجل وما كان من متاع النساء فللمرأة وما كان من متاع يكون للرجل (١) والمرأة قسمه بينهما نصفين ، ثم ترك هذا القول فقال المرأة بمنزلة الضيف في منزل الرجل لو أن رجلا اضاف رجلا فادعى متاع بيته كآفته البينة وكذلك المرأة تكلف البينة وإلا فالتماع للرجل ، فرجع الى قول آخر فقال إن القضاء أن المتاع للمرأة إلا ان يقيم الرجل البينة على ما احدث في بيته ، ثم ترك هذا القول فرجع الى قول ابراهيم الأول فقال : أبو عبد الله عليه السلام القضاء الآخر وإن كان رجوع عنه ، المتاع متاع المرأة إلا ان يقيم الرجل البينة قد علم من بين لا بتيها يعني بين جبلي منى أن المرأة تزف الى بيت زوجها بمتاع ونحن يومئذ بمنى .

٢ — ابن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد ومحمد بن عبد الحميد ١٥٠ عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن حماد عن اسحاق بن عمار عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألتني هل يختلف قضاء ابن أبي ليلى عندكم ؟ قال : قلت نعم : فقد قضى في واحدة بأربعة وجوه في المرأة يتوفى عنها زوجها فيحتج أهلها وأهلها في متاع البيت فقضى فيه بقول ابراهيم النخعي ما كان من متاع الرجل فللرجل وذكر مثله سواء إلا أنه قال الا الميزان فانه من متاع الرجل .

٣ — عنه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن أيوب بن نوح عن ١٥١ صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألتني هل يقضي

(١) زيادة من التهذيب وفي نسخة ب وج ذكر القسم الثالث وهو ما يكون للرجل و ( المرأة ) وفي نسخة د ( ما كان من متاع لا يكون للرجل للمرأة ومتاع الرجل الذي لا يكون للمرأة للرجل ) ثم ذكر القسم الثالث .

\* - ١٥٠ - ١٥١ - التهذيب ج ٢ ص ٩٠ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٧٢ بتفاوت بينهما.



ابن أبي ليلى بقضاء يرجع عنه؟ فقلت له: بلغني أنه قضى في متاع الرجل والمرأة إذا مات أحدهما فادعى ورثة الحي وورثة الميت أو طلقها الرجل فادعاه الرجل وادعته المرأة أربع قضايا قال: ماهن؟ قلت أما أول ذلك فقضى فيه بقضاء إبراهيم النخعي أن يجعل متاع المرأة الذي لا يكون للرجل والمرأة ومتاع الرجل الذي لا يكون للمرأة للرجل وما يكون للرجال والنساء بينهما نصفين، ثم بلغني أنه قال هامد عيان جميعاً والذي يابديها جميعاً ما يتركان بينهما نصفين، ثم قال للرجل (١) صاحب البيت والمرأة الداخلة عليه وهي المدعية فالتاع كله للرجل الامتاع النساء الذي لا يكون للرجال فهو للمرأة، ثم قضى بعد ذلك بقضاء الأولى لولا أني شهدته لم اروه عليه ماتت امرأة منّا ولها زوج وتركت متاعاً فرفعته إليه فقال اكتبوا إلي المتاع فلما قرأه قال هذا يكون للمرأة وللرجل فقد جعلته للمرأة إلا الميزان فإنه من متاع الرجل فهو لك، قال فقال لي على أي شيء هو اليوم؟ قلت رجع إلى أن جعل البيت للرجل، ثم سألته عن ذلك فقلت له ما تقول فيه أنت قال: القول الذي أخبرني أنك شهدت منه وإن كان قد رجع عنه قلت له: يكون المتاع للمرأة؟ فقال: لو سألت من بينهما يعني الجبلين ونحن يومئذ بمسكة لاخبروك أن الجهاز والمتاع يهدى علانية من بيت المرأة إلى بيت الرجل فيعطى التي جاءت به وهو المدعى فإن زعم أنه أحدث فيه شيئاً فليأت بالبينة.

١٥٢ - ٤ - عنه عن أبيه عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرعة عن سماعة قال: سألته عن الرجل يموت ماله من متاع البيت قال: السيف والسلاح والرحل وثياب جلده.

١٥٣ - ٥ - فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الحسن بن مسكين عن رفاة النخاس عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا طلق الرجل امرأته وفي

(١) في بعض نسخ الاستبصار وفي التهذيب والكافي: الرجل.



بينها متاع فلها ما يكون للنساء وما يكون للرجال والنساء قسم بينهما، قال وإذا طلق الرجل المرأة فادعت أن المتاع لها وأدعى الرجل أن المتاع له كان له مال الرجال ولها ما للنساء . فهذا الخبر يمتثل شيئين أحدهما أن يكون محمولاً على التقية لأن ما أفتى به عليه السلام في الاخبار الأولية لا يوافق عليه أحد من العامة وما هذا حكمه يجوز أن يتقى فيه ، والوجه الآخر أن نحمله على أن يكون ذلك على جهة الوساطة والصلح بينهما دون مر الحكم .

### ٢٥ - باب من يجوز حبسه في السجن

- ١ - ابن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبدالله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ١٥٤ عبد الرحمن بن أبي نجران عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان علي عليه السلام لا يحبس في السجن إلا ثلاثة ، الغاصب ومن أكل مال اليتيم ظلماً ومن آمن على أمانة فذهب بها وإن وجد له شيئاً باعه غائباً كان أو شاهداً .
- ٢ - فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن ١٥٥ السكوني عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام كان يحبس في الدين ثم ينظر فإن كان له مال أعطى الغرماء وإن لم يكن مال دفعه الى الغرماء فيقول لهم اصنعوا به ما شئتم إن شئتم فأجروه وإن شئتم فاستعملوه وذكر الحديث .
- ٣ - عنه عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى عن غياث بن ابراهيم عن جعفر ١٥٦ عن أبيه أن علياً عليه السلام كان يحبس في الدين فإذا تبين له افلاس وحاجة خلى سبيله حتى يستفيد ماله .

\* ١٥٤ - التهذيب ج ٢ ص ٩٠ .

- ١٥٥ - التهذيب ج ٢ ص ٩١ .

- ١٥٦ - التهذيب ج ٢ ص ٩٠ الفقيه ص ٢٤٤ .



قال محمد بن الحسن الطوسي لاتنافي بين هذين الخبرين والخبر الاول لأن الوجه في الخبر الاول أحد شيئين ، أحدهما : أنه ما كان يجبس على جهة العقوبة إلا الذين ذكروهم ، والوجه الثاني : أنه ما كان يجبسهم حبسا طويلا الا الثلاثة الذين استثناهم لان الذين إنما يجبس فيه بمقدار ما تبين حاله فان كان مُعدما وعلم ذلك من حاله خلى سبيله ، وإن لم يكن معد ما أُلزم الخروج مما عليه أو يباع عليه ما يقضى به دينه على ما تقدم القول فيه .

## كتاب المطيب

### ٢٦ - باب ما يجوز للوالد أن يأخذ من مال ولده

- ١٥٧ ١ - الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل يحتاج الى مال ابنه قال : يأكل منه ماشاء من غير سرف ، وقال : في كتاب علي إن الولد لا يأخذ من مال والده شيئا إلا باذنه ، والوالد يأخذ من مال ابنه ماشاء ، وله أن يقع على جارية ابنه إذا لم يكن الابن وقع عليها ، وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لرجل : أنت ومالك لأبيك .
- ١٥٨ ٢ - عنه عن أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله أنت ومالك لأبيك ، ثم قال أبو جعفر عليه السلام وقال لا يجب أن يأخذ من مال ابنه الا ما احتاج اليه مما لا بد منه إن الله لا يحب الفساد .
- ١٥٩ ٣ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن علي بن جعفر عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : سألته عن الرجل يأكل من مال ولده قال : لا إلا أن يضطر اليه فيأكل منه بالمعروف ، ولا يصلح أن يأخذ

\* ١٥٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٤ الكافي ج ١ ص ٣٦٦ الفقيه ص ٣٢٦ بتفاوت يسير .

١٥٨ - ١٥٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٤ الكافي ج ١ ص ٣٦٦ .



الولد من مال والده شيئاً إلا بإذن والده .

٤ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن ١٦٠  
أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل لابنه مال فيحتاج الأب إليه قال :  
يأكل منه ، فأما الام فلاناً كل منه إلا قرضاً على نفسها .

قال محمد بن الحسن هذه الأخبار كإهداء على أنه إنما يسوغ للوالد أن يأخذ من مال  
ولده إذا كان محتاجاً ، فأما مع عدم الحاجة فلا يجوز له أن يتعرض له ، ومتى كان محتاجاً  
وقام الولد به وبما يحتاج إليه فليس له أن يأخذ من ماله شيئاً ، فإن ورد في الاخبار  
ما يقتضي جواز تناوله من مال ولده مطلقاً من غير تقييد ينبغي أن يحمل على هذا التقييد مثل :

٥ — مارواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن الحسن بن علي الكوفي ١٦١  
عن عيسى بن هشام عن عبدالكريم عن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام في  
الرجل يكون لولده مال فأحب أن يأخذ منه قال : فليأخذ ، وإن كانت أمه حية فما  
أحب أن تأخذ منه شيئاً إلا قرضاً على نفسها ، والذي يدل أيضاً على ما ذكرناه من التقييد

٦ — مارواه محمد بن يحيى عن عبدالله بن محمد عن علي بن الحكم عن الحسين بن أبي ١٦٢  
العلاء قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام ما يحل للرجل من مال ولده ؟ قال : قوته  
بغير سرف إذا اضطر إليه ، قال فقلت له فقول رسول الله صلى الله عليه وآله للرجل  
الذي أتاه فقدم أباه فقال أنت ومالك لأبيك فقال : إنما جاء بابيه الى النبي صلى  
الله عليه وآله فقال له يا رسول الله هذا أبي قد ظلمني ميراثي من امي فأخبره الأب  
أنه قد أنفق عليه وعلى نفسه فقال : انت ومالك لأبيك ولم يكن عند الرجل شيء .  
أفكان رسول الله صلى الله عليه وآله يجبس الأب للابن .

\* ١٦٠ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٤ الكافي ج ١ ص ٣٦٦ .

— ١٦١ — ١٦٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٤ الكافي ج ١ ص ٣٦٦ وأخرج الاخير الصدوق في  
الفقيه ص ٢٧٢ .



١٦٣ ٧ — الحسين بن سعيد عن حماد عن عبدالله بن المغيرة عن ابن سنان قال : سألته يعني أبا عبدالله عليه السلام ماذا يحل للوالد من مال ولده ؟ قال : أما إذا انفق عليه ولده بأحسن النفقة فليس له أن يأخذ من ماله شيئاً، فإن كان لوالده جارية للولد فيها نصيب فليس له أن يطأها إلا أن يقوّمها قيمة يصير لولده قيمتها عليه فقال: ويعان ذلك ، قال وسألته عن الوالد يرزء (١) من مال ولده شيئاً قال : نعم ، ولا يرزء الولد من مال والده شيئاً إلا باذنه ، فإن كان للرجل ولدٌ صغيراً ولهم جارية فأحب أن يفتضها فليقوّمها على نفسه قيمة ثم ليصنع بها ماشاء إن شاء وطىء وإن شاء باع .

١٦٤ ٨ — عنه عن فضالة عن أبان عن اسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الوالد يحل له من مال ولده إذا احتاج إليه ؟ قال : نعم وإن كانت له جارية فاراد أن ينكحها قوّمها على نفسه ويعلم ذلك قال: وإذا كان للرجل جارية فأبوه أملك بها أن يقع عليها ما لم يمسه الابن .

١٦٥ ٩ — وأما مرواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سعيد بن يسار قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام أيجب الرجل من مال ابنه وهو صغير ؟ قال : نعم قلت: يجب حجة الاسلام وينفق منه ؟ قال: نعم بالمعروف ، ثم قال نعم يجب منه وينفق منه إن مال الولد للوالد وليس للولد أن ينفق من مال والده إلا باذنه .

فما يتضمن هذا الخبر من أن للوالد أن ينفق من مال ولده فمحمول على ما قلناه من الحاجة الداعية اليه وامتناع الولد من القيام به على ما دل عليه الاخبار المتقدمة ، وما يتضمن من أن له أن يأخذ ما يجب به حجة الاسلام محمول على أن له أن يأخذ على وجه القرض على نفسه إذا كان وجبت عليه حجة الاسلام ، فأما من لم يجب عليه فلا يلزمه أن يأخذ من مال ولده ويحب به ، وإنما الحج يجب عليه بشرط وجود المال على ما بيناه ، وما تضمنته الاخبار الاولى من أن له أن يطأ جارية ابنه إذا قوّمها على نفسه

(١) رزأ: أي أصاب من ماله شيئاً.



ج ٣ فيمن له على غيره مال فيجده ثم يقع للجاحد عنده مال هل يجوز له أن يأخذ بدله ٥١

مالم يمسها الابن محمول على أنه إذا كان ولده صغارا ويكون هو القيم بأمرهم والناظر في احوالهم فيجري مجرى الوكيل فيجوز له ان يقوّمها على نفسه على ما تضمنته رواية عبد الله بن سنان ، وما تضمنته رواية اسحاق بن عمار من أنه أحق بالجارية مالم يمسها الابن يحتمل شيئين ، أحدهما : مالم يمسها وإن كان صغيراً موّلى عليه لأنه إن مسها الابن وهو غير بالغ حرمت على الأب ، والوجه الآخر : إذا حملناه على البالغ أن نحمله على أنه أملك بها إن الأولى في ذلك والأفضل للولد أن يصير الى ما يريد والده وإن لم يكن ذلك فرضا واجبا أو سببا لتملك الجارية .

١٠ — فأما مارواه الحسن بن محبوب قال كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام ١٦٦

إني كنت وهبت لابنة لي جارية حيث زوجها فلم تنزل عندها وفي بيت زوجها حتى مات زوجها فرجعت إليّ هي والجارية أفيجلّ لي أن أطأ الجارية ؟ قال قوّمها قيمة عادلة واشهد على ذلك ثم إن شئت فطأها .

فالوجه في هذه الرواية ان يقوّمها برضا منها لان البنت ليس تجرى مجرى الابن في أنه تحرم الجارية على الاب في بعض الاوقات إذا وطئها أو نظر منها الى المايحل لغير مال كما النظر اليه لأن ذلك مفقود في البنت بل متى مارضيت كان ذلك جائزاً .

٢٧ — باب مهره على غيره مال فيجده ثم يقع للجاحد عنده مال هل يجوز له ان

يأخذ به

١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن حديد عن جميل بن دراج قال : سألت أبا

عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيجده فيظفر من ماله بقدر الذي جده أيأخذه وإن لم يعلم الجاحد بذلك ؟ قال : نعم .

\* — ١٦٦ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٤ الكافي ج ٢ ص ٤٩ .

— ١٦٧ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٥ .



٥٢ فيمن له على غيره مال فيجحدته ثم يقع للجاحد عنده مال هل يجوز له ان يأخذ بدله ج ٣

١٦٨ ٢ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي بكر قال : قلت رجل

لي عليه دراهم فحجدي وحلف عليها أيجوز لي إن وقع له قبلي دراهم أن آخذ منه بقدر حقي ؟ قال فقال : نعم ولهذا كلام قلت وما هو ؟ قال تقول ( اللهم إني لن آخذته ظلماً ولا خيانةً وإنما أخذته مكان مالي الذي أخذ مني ولم ازدد شيئاً عليه ) .

١٦٩ ٣ — الحسن بن محبوب عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبدالله عليه السلام مثله .

١٧٠ ٤ — محمد بن الحسن الصفار عن عبدالله بن محمد بن عيسى عن علي بن مهزيار قال

أخبرني اسحاق بن ابراهيم ان موسى بن عبد الملك كتب إلى أبي جعفر عليه السلام يسأله عن رجل دفع اليه مالاً ليفرقه في بعض وجوه البر فلم يمكنه صرف ذلك المال في الوجه الذي أمره به وقد كان له عليه مال بقدر هذا المال فقال هل يجوز لي أن اقبض مالي أو أردّه عليه واقتضيه ؟ فكتب اقبض مالك مماني يدك .

١٧١ ٥ — فأما مارواه الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن سليمان بن خالد قال :

سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل وقع لي عنده مال فكا برني عليه ثم حلف ثم وقع له عندي مال آخذته لمكان مالي الذي آخذته وجحدته وأحلف كما صنع ؟ قال : إن خانك فلا تخنه ولا تدخل فيما عبته عليه .

١٧٢ ٦ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن ابن أخي الفضيل بن يسار قال :

كنت عند أبي عبدالله عليه السلام ودخلت عليه امرأة وكنت أقرب القوم إليها فقالت لي إسئله فقلت عما ذا ؟ فقالت إن ابني مات وترك مالاً كان في يد أخي فأتلفه ثم أفاد مالا فأود عنيه فلي أن آخذ منه بقدر ما اتلف من شيء ؟ فأخبرته بذلك

\* — ١٦٨ — ١٦٩ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٥ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ١ ص ٣٥٥ والصدوق في الفقيه ص ٢٧٣ .

— ١٧٠ — ١٧١ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٥ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ١ ص ٣٥٥

الفقيه ص ٢٧٣ . — ١٧٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٥ .



ج ٣ فيمن له على غيره مال فيجده ثم يقع للجاحد عنده مال هل يجوز له ان يأخذ بدله ٥٣

فقال : لا قال رسول الله صلى الله عليه وآله أَدِّ الأمانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خانك .

فالوجه في هذين الخبرين ضرب من الكراهية لان من جحد مال غيره ثم أودعه بعد ذلك شيئاً بقدر ذلك كره أن يأخذ مكان ماله وليس ذلك بمحظور ، وإنما يكون مباحاً له أخذه إذا ظفر بمال غيره له من غير أن يكون وديعة عنده ، وإنما قلنا ليس بمحظور لما رواه :

٧ — محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن يحيى (١) عن علي بن سليمان قال : كتب ١٧٣  
اليه رجل غضب رجلاً مالاً أو جارية ثم وقع عنده مال بسبب وديعة أو قرض  
مثل ماخاذه أو غضبه أيحل له حبسه عليه أم لا ؟ فكتب : نعم يحل له ذلك إن كان  
بقدر حقه وإن كان أكثر فيأخذ منه ما كان عليه ويسلم الباقي اليه إن شاء الله .

٨ — وروى الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي العباس ١٧٤  
البقباق أن شهاباً ماراه (١) في رجل ذهب له الف درهم واستودعه بعد ذلك الف  
درهم قال أبو العباس فقلت له خذها مكان الالف الذي أخذ منك فأبى شهاب قال  
فدخل شهاب على أبي عبد الله عليه السلام فذكر له ذلك فقال أما أنا فأحب إلي أن  
تأخذ وتحلف .

٩ — فأما ما رواه محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله ١٧٥  
الجاموراني عن الحسن بن علي بن أبي حمزة عن عبد الله بن وضاح قال : كانت بيني  
وبين رجل من اليهود معاملة فخانني بألف درهم فقدمته الى الوالي فأحلفته تحلف وقد  
علمت أنه حاف يميناً فاجره فوقه له بعد ذلك عندي أرباح ودراهم كثيرة فأردت أن

(١) في التهذيب والوافي محمد بن عيسى . (٢) ماراه : جادله ونازعه .

\* - ١٧٣ - ١٧٤ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٥ .

- ١٧٥ - التهذيب ج ٢ ص ٨٧ النكان ج ٢ ص ٣٦٥ .



أقبض الألف درهم التي كانت لي عنده فأحلف عليها فنكتبت إلى أبي الحسن عليه السلام فاخبرته إني قد أحلفته فحلف وقد وقع له عندي مال فإن امرتني أن أخذ منه الألف درهم التي حلف عليها فعات؟ فكتب لا تأخذ منه شيئاً إن كان ظالمك فلا تظلمه ولولا أنك رضيت بيمينه فحلفته لأمرتك أن تأخذه من تحت يدك وليكنك رضيت بيمينه فقد مضت اليمين بما فيها، فلم آخذ منه شيئاً وانتهيت إلى كتاب أبي الحسن عليه السلام.

فلا ينافي الأخبار الأولة لأن الوجه في هذا الخبر أنه إنما لم يجوز له ذلك لأنه أحلفه فليس له أن يرجع بعد أن يرضى بيمينه فيأخذ من ماله لما تضمنه الخبر، ولقول رسول الله صلى الله عليه وآله من حلف فليصدق ومن حلف له فليرض، ومن لم يرض فليس من الله في شيء، وما تضمنته الأخبار الأولة من أنه حلف محمول على أنه حلف ابتداءً من غير أن استحلّفه صاحب الحق فجاز له أن يأخذ ماله ولا يلتفت إلى يمينه لأنه لم يرض بيمينه ولم يحلفه فيلزمه الوفاء به.

٢٨ - باب الرجل يعطى شيئاً ليفرقه في المحتاجين وهو محتاج هل يجوز له أن

يأخذ منه شيئاً أم لا

١٧٦ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألته عن رجل أعطاه رجل مالا ليقسمه في محابيح أو في مساكين وهو محتاج أيأخذ منه لنفسه ولا يعله؟ قال: لا يأخذ منه شيئاً حتى يأذن له صاحبه.

قال محمد بن الحسن هذا الخبر يحتمل شيئين، أحدهما أن يكون محمولاً على الكراهية لأن الأفضل له أن لا يأخذ منه شيئاً إلا بأذن صاحب المال، والثاني أنه لا يجوز له أن يأخذ منه أكثر مما يعطى غيره وإنما يسوغ له أن يأخذ مثله على ما أوردناه



في كتابنا الكبير في كتاب الزكاة ويحتمل أيضاً أن يكون محمولا على انه إذا عين له اقواما يفرق فيهم فلا يجوز له أن يأخذ لنفسه على حال .

### ٢٩ - باب كراهية أن يواجر الله نفسه

١ - أحمد بن محمد عن أبيه عن محمد بن عمرو عن عمار الساباطي قال : قلت ١٧٧ لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يتجر فان هو آجر نفسه اعطي ما يصيب في تجارته فقال : لا يواجر نفسه ولكن يسترزق الله تعالى ويتجر فانه إذا آجر نفسه حظر على نفسه الرزق .

٢ - فأما مرواه أحمد بن محمد عن أبيه عن ابن سنان عن أبي الحسن عليه السلام ١٧٨ قال سألته عن الاجارة فقال : صالح للناس إذا نصح (١) قدر طاقته وقد آجر موسى عليه السلام نفسه واشترط فقال إن شئت ثمانا وإن شئت عشراً فانزل الله تعالى ( أن تأجرني ثمانى حجج فان آمنت عشراً فمن عندك ) .

فلا ينافي الخبر الاول لأن الخبر الاول محمول على ضرب من الكراهية دون الحظر وهذا الخبر على الجواز ورفع الحظر ولا تنافي بينهما على هذا الوجه .

### ٣٠ - باب كراهية اجارة البيت لمن يبيع فيه الخمر

١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن عبد المؤمن عن جابر قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يواجر بيته يباع فيه الخمر فقال : حرام اجره .

٢ - فأما مرواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير ١٨٠ عن ابن اذينة قال : كتبت الى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن الرجل يواجر

(١) نصح : اى بذل جهده قدر وسعه .

\* - ١٧٧ - ١٧٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٦ الكافي ج ١ ص ٣٥٣ الفقيه ص ٢٧١ .

- ١٧٩ - ١٨٠ - التهذيب ج ٢ ص ١١١ الكافي ج ٢ ص ٣٩٣ .



سفينته أو دابته ممن يحمل عليها أو فيها الخمر والخنازير فقال : لا بأس .

فلا ينافي الخبر الاول من وجهين ، أحدهما أنه يجوز أن يكون الخبر الاول متوجها إلى من يعلم أنه يباع فيه الخمر ويؤجر على ذلك فإنه إذا كان كذلك كانت الاجرة حراما ، والخبر الثاني يتوجه إلى من يواجر دابته أو سفينته وهو لا يعلم ما يحمل عليها أو فيها فحمل فيه ذلك لم يكن عليه شيء ، والوجه الآخر : انه إنما حرم اجارته لمن يبيع الخمر لأن بيع الخمر حرام أو اجاز اجارة السفينة لمن يحمل فيها الخمر لان حملها ليس بحرام لانه يجوز أن يحمل ليجعلها خلا وعلى الوجهين جميعا لاتنافي بين الخبرين .

### ٣١ - باب النهي عن بيع العذرة

١٨١ ١ - أحمد بن محمد عن الحجال عن ثعلبة عن محمد بن مضارب عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ببيع العذرة .

١٨٢ ٢ - فأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن علي بن سكن عن عبد الله بن وضاح عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال ثمن العذرة من السحت .  
فلا ينافي الخبر الاول لأن الخبر الأول محمول على ما عدا عذرة الآدميين وهذا الخبر محمول على عذرة الناس ، والذي يدل على ذلك :

١٨٣ ٣ - مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن صفوان عن مسمع بن أبي مسمع عن سماعة بن مهران قال سألت رجلا أبا عبد الله عليه السلام وأنا حاضر فقال إني رجل أبيع العذرة فما تقول ؟ فقال : حرام بيعها وثمنها وقال : لا بأس ببيع العذرة .

فلولا ان المراد بقوله حرام بيعها وثمنها ما ذكرناه لكان قوله عليه السلام بعد ذلك ولا بأس ببيع العذرة مناقضاً له وذلك منتف عن اقوالهم .

\* - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - التهذيب ج ٢ ص ١١٢ واخرج الاول الكافي في الكافي



## ٣٢ - باب كراهية ان ينزأ حمار على عتيق

- ١ - الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أمية ١٨٤  
عن علي عليهم السلام إن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى أن ينزأ حمار على عتيق .
- ٢ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن عباد بن سليمان عن سعد بن سعد عن ١٨٥  
هشام بن ابراهيم عن الرضا عليه السلام قال : سألته عن الحمير تنزبها على الرمك (١)  
لتنج البغال أيجل ذلك؟ قال : نعم انزها .
- فلا ينافي الخبر الاول لأن الخبر الأول محمول على ضرب من الكراهية دون الحظر .

## ٣٣ - باب كراهية حمل السلاح الى أهل البنى

- ١ - أحمد بن محمد عن أبي عبدالله البرقي عن السراد عن رجل عن أبي عبدالله ١٨٦  
عليه السلام قال قلت : إني أبيع السلاح قال : لا تبعه في فتنة .
- ٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن أبي ١٨٧  
بكر الحضرمي قال دخلنا على أبي عبدالله عليه السلام فقال : له حكم السراج ماترى  
فيما يُحمل الى الشام من السروج واداتها؟ فقال : لا بأس انتم اليوم بـمنزلة اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وآله إنكم في هدنة فاذا كانت المبينة، حرام عليكم أن تحملوا  
اليهم السلاح والسروج .
- فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما أن يكون مختصا بالسروج وما اشبهها مما  
لم يمكن استعماله في القتال حسب ما تضمنه السؤال ، ويؤكد ذلك أيضاً ما رواه :
- ٣ - أحمد بن محمد بن محمد عن علي بن الحكم عن هشام بن سالم عن محمد بن قيس قال : ١٨٨

(١) الرمك : جمع الرمكة وهي الفرس أو البرذونة تتخذ للنسل .

\* - ١٨٤ - التهذيب ج ٢ ص ١١٣ .

- ١٨٥ - التهذيب ج ٢ ص ١١٥ .

- ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٧ - الكافي ج ١ ص ٣٥٩ .



سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفئتين التلتقيان من أهل الباطل ابيعهما السلاح؟  
فقال: بعهما ما يكتنهما الدرع والخفين ونحو هذا.  
والوجه الآخر أنه يجوز بيع السلاح لهم إذا علم أنهم يستعملونه في قتال الكفار  
يدل على ذلك ما رواه:

١٨٩ ٤ — الحسن بن محبوب عن علي بن الحسن بن رباط عن أبي سارة عن همد السراج  
قال قلت لأبي جعفر عليه السلام أصالحك الله ما تقول إنني كنت أحمل السلاح إلى  
أهل الشام فابيعه منهم فلما عرفني الله هذا الأمر ضقت بذلك وقلت لا أحمل إلى  
اعداء الله؟ فقال: لي إحمل إليهم إن الله تعالى يدفع بهم عدونا وعدوكم يعني الروم  
بهم فإذا كان الحرب بيننا فمن حمل إلى عدونا سلاحا يستعينون به علينا فهو مشرك.

### ٢٤ — باب كسب الحجام

١٩٠ ١ — الحسن بن محبوب عن ابن رئاب عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام  
قال: سألته عن كسب الحجام؟ فقال: لا بأس به إذا لم يشارط،  
١٩١ ٢ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن  
أبي نصر عن حنان بن سدير قال دخلنا على أبي عبد الله عليه السلام ومعنا فرقد  
الحجام فقال: جعلت فداك إني أعلم عملا وقد سألت عنه غير واحد ولا اثنين فزعموا  
أنه عمل مكروه وأنا أحب أن أسألك فإن كان مكروها انتهيت عنه وعملت غيره  
من الأعمال فإني مُنته في ذلك إلى قولك قال: وما هو؟ قال حجام قال: كُـل من  
كسبك يابن أخ وتصدق وُحجج منه وتزوج، فإن نبي الله صلى الله عليه وآله قد احتجهم  
واعطى الاجر ولو كان حراما ما أعطاه قال: جعلني الله فداك إن لي تيسا (١) أكرهه

(١) التيس: الذكر من العز والظباء والوعول جمع تيس واتياس وتيسه.

\* ١٨٩ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٧ الكافي ج ١ ص ٣٥٩ الفقيه ص ٢٧١.

١٩٠ — ١٩١ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٧ الكافي ج ١ ص ٣٦٠.



فما تقول في كسبه؟ قال: كل كسبه فانه لك حلال والناس يكرهونه قال حنان قلت:  
لأبي شيء يكرهونه وهو حلال؟ قال: لتعير الناس بعضهم بعضا.

٣ — عنه عن ابن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن أحمد بن النضر ١٩٢

عن عمرو بن شمر عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: احتجم رسول الله صلى  
الله عليه وآله حجه مولى لبني بياضه واعطاه، ولو كان حراما لما اعطاه فلما فرغ  
قال له رسول الله صلى الله عليه وآله: اين الدم؟ قال شربته يارسول الله فقال: ما كان  
ينبغي لك أن تفعل وقد جعله الله تعالى حجابا لك من النار فلا تعد.

٤ — أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن أبي عمير (١) عن زرارة قال سألت ١٩٣

أبا جعفر عليه السلام عن كسب الحجّام فقال: مكروه له أن يشارط، ولا بأس عليك  
أن تشارطه وتماكسه وإنما يكره له ولا بأس عليك.

٥ — الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا ١٩٤

عبد الله عليه السلام عن كسب الحجّام؟ فقال: لا بأس به قلت: اجر التيوس؟ قال:  
ان كانت العرب لتتعاير به فلا بأس.

٦ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: السُّحْت ١٩٥

انواع كثيرة منها كسب الحجّام واجر الزانية وثمن الخمر.

فهذا خبر شاذ لا يعارض به الاخبار التي قدّمناها لكثرتها واشذوذ هذا الخبر على  
انا قد قدمنا أن هذا الكسب وإن لم يكن محظورا فهو مكروه والتّزّه عنه افضل،  
ويزيد ذلك بيانا:

(١) في التهذيب والوفاء ابن بكير.

\* — ١٩٢ — ١٩٣ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٧ الكافي ج ١ ص ٣٦٠ واخرج الاول الصدوق في  
الفقيه ص ٢٦٨.

— ١٩٤ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٧ الكافي ج ١ ص ٣٦٠ الفقيه ص ٢٧١ بدون الدليل.

— ١٩٥ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٧ الكافي ج ١ ص ٣٦٣ بزيادة في آخره.



١٩٦ ٧ — مارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله عن كسب الحجامة فقال: ألك ناضح؟ فقال له: نعم فقال: إغلفه اياه ولا تأكله.

١٩٧ ٨ — عنه عن القاسم عن رفاة قال: سألته عن كسب الحجامة فقال: إن رجلا من الانصار كان له غلام حجام فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: له هل لك ناضح؟ قال: نعم قال: فاعلمه ناضحك.

فالوجه في كراهية ذلك ما تضمنه الخبر الاول من تعيين الناس بعضهم بعضا بذلك وإن لم يكن محظوراً.

### ٣٥ - باب اجر النائحة

١٩٨ ١ — الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألته عن كسب المغنية والنائحة فكرهه.

١٩٩ ٢ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن النضر عن الحلبي عن أيوب بن الحر عن أبي بصير قال قال أبو عبد الله عليه السلام: لا بأس باجر النائحة التي تنوح على الميت. فلا ينافي الخبر الاول لأن الكراهية إنما توجهت في الخبر الاول الى من يشترط الأجر ويقول الاباطيل، يدل على ذلك:

٢٠٠ ٣ — مارواه أحمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل عن حنان بن سدير قال: كانت امرأة معنا في الحي ولها جارية نائحة فجاءت الى أبي فقالت يا عم أنت تعلم معيشتي من الله ومن هذه الجارية النائحة وقد أحببت أن تسأل أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فإن كان حلال والابتعها وأكلت من ثمنها حتى يأتي الله عز وجل بالفرج فقال: لها

\* - ١٩٦ - ١٩٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٧ .

- ١٩٨ - ١٩٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٨ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٢٦٨ .

- ٢٠٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٨ الكافي ج ١ ص ٣٦٠ .



أبي والله إني لأعظم أبا عبد الله عليه السلام أن أسأله عن هذه المسألة قال : فلما قدمنا عليه أخبرته انا بذلك فقال : أبو عبد الله عليه السلام أتشارط ؟ قلت والله ما أدري اتشارط أم لا قال لا تشارط وتقبل كلما أعطيت .

### ٣٦ - باب اجر المغنّية

- ١ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن فضال عن ٢٠١ سعد بن محمد الطاطري عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله رجل عن بيع جوارى المغنيات ؟ فقال : شراؤهن وبيعهن حرام وتعليمهن كفر واستماعهن نفاق .
- ٢ - سهل بن زياد عن الحسن بن علي الوشا قال : سُئل أبو الحسن الرضا عليه ٢٠٢ السلام عن شراء المغنّية فقال : قد يكون للرجل الجارية تلبيه وما ثمنها إلا ثمن كلب وثن الكلب سحت ، والسحت في النار .
- ٣ - محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن الحسن بن علي عن اسحاق بن ٢٠٣ ابراهيم عن نصر بن قابوس قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول المغنّية ملعونة ملعون من أكل من كسبها .
- ٤ - عنه عن محمد بن يحيى عن بعض أصحابه عن محمد بن اسماعيل عن ابراهيم ٢٠٤ ابن أبي البلاد قال أوصى اسحاق بن عمر عند وفاته بجوار له مغنّيات أن يبعن ويحمل ثمنهن إلى أبي الحسن عليه السلام قال ابراهيم : فبعت الجوارى بثلاثمائة الف درهم وحملت الثمن اليه وقلت له إن مولى لك يقال له اسحاق بن عمر اوصى عند وفاته ببيع جوار له مغنّيات وحمل الثمن اليك وقد بعتهن وهذا الثمن ثلاثمائة الف درهم فقال : لا حاجة لي فيه إن هذا سحت وتعليمهن كفر والاستماع منهن نفاق وثمان سحت .

\* - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٧ الكافي ج ١ ص ٣٦١ .

- ٢٠٤ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٨ الكافي ج ١ ص ٣٦١ .



٢٠٥ ٥ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي عن ايوب ابن الحر عن أبي بصير قال قال أبو عبدالله عليه السلام أجز المغنية التي تزف العرائس ليس به بأس ، ليست بالتي يدخل عليها الرجال .

٢٠٦ ٦ — عنه عن حكم الخنيط عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : المغنية التي تزف العرائس لا بأس بكسبها .

٢٠٧ ٧ — عنه عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن كسب المغنيات فقال آتي تدخل عليها الرجال حرام ، والتي تدعى الى الاعراس ليس به بأس وهو قول الله تعالى ( ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله ) .

فالوجه في هذه الاخبار الرخصة فيمن لا تتكلم بالباطيل ولا تلعب بالملاهي من العيدان واشباهها ولا بالقصب وغيره بل يكون ممن تزف العروس وتتكلم عندها بانشاد الشعر والقول البعيد من الفحش والباطيل ، فأما من عدا هؤلاء ممن يتغنين بسائر أنواع الملاهي فلا يجوز على حال سواء كان في العرائس أو غيرها .

### ٣٧ — باب ما كره من انواع المعاش والاعمال

٢٠٨ ١ — أحمد بن محمد بن جعفر بن يحيى الخزازي عن أبيه يحيى بن أبي العلاء عن اسحاق ابن عمار قال دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فاخبرته أنه ولد لي غلام فقال ألا سميت محمداً؟ قال قلت قد فعلت قال : فلا تضرب محمداً ولا تشتمه جعله الله قرة عين لك في حياتك وخاف صدق من بعدك ، قلت جعلت فداك في أي الاعمال اضعه قال : إذا عزلته عن خمسة اشياء فضعه حيث شئت ، لا تسلمه صيرفياً فان الصيرفي لا يسلم

٢٠٥ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٨ الكافي ج ١ ص ٣٦١ النقيه ص ٢٦٨ .

٢٠٦ — ٢٠٧ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٨ الكافي ج ١ ص ٣٦١ .

٢٠٨ — التهذيب ج ٢ ص ١٠٩ الكافي ج ١ ص ٣٦٠ .



من الربا، ولا تسلمه ببيع اكفان فان بائع الاكفان يسره الربا اذا كان ، ولا تسلمه ببيع طعام فانه لا يسلم من الاحتكار ولا تسلمه جزارا فان الجزار يسلب الرحمة ، ولا تسلمه نخاسا فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال شر الناس من باع الناس .

٢ — محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن عبيد الله الدهقان عن درست ٢٠٩ ابن أبي منصور الواسطي عن ابراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله قد علمت اني هذا الكتابة فني أي شيء اسلمه فقال : اسلمه لله ابوك ولا تسلمه في خمس ، لا تسلمه سبأ ولا صائغاً ولا قصاباً ولا حنطاً ولا نخاساً ، قال فقال : يا رسول الله صلى الله عليه وآله ومن السبا قال الذي يبيع الاكفان ويتمنى موت امتي ، وللمولود من امتي احب الي مما طلعت عليه الشمس ، وأما الصائغ فانه يعالج زين (١) امتي ، وأما القصاب فانه يذبح حتى تذهب الرحمة من قلبه ، وأما الحنط فانه يحتكر الطعام على امتي ولان يلتقى الله العبد سارقاً احب إلي من أن يلقاه قد احتكر طعاما أربعين يوما ، وأما النخاس فانه اتاني جبرئيل عليه السلام فقال : يا محمد « ص » إن شرار امتك الذين يبيعون الناس .

قال محمد بن الحسن الطوسي هذان الخبران محمولان على ضرب من الكراهية لما تضمننا من التعليل من أن من يعانى هذه الاشياء لا يسلم فيها من أمور مكروهة مثل تمنى الموت أو غلاء السعر والربا وما اشبه ذلك ، فأما من يثق من نفسه بأنه يسلم من ذلك ويؤدي فيه الأمانة فلا بأس بذلك والذي يدل على ذلك :

٣ — مارواه أحمد بن محمد بن محمد عن ابن فضال قال : سمعت رجلا يسأل أبا الحسن الرضا ٢١٠ عليه السلام فقال إني اعالج الرقيق فابيعه والناس يقولون لا ينبغي فقال له عليه السلام : وما بأسه كل شيء مما يباع إذا اتقى الله عز وجل فيه العبد فلا بأس .

(١) نسخة في المطبوعة وج ود (رين) بالهملة .

\* - ٢٠٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٩ الفقيه ص ٢٦٨ .

= ٢١٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٩ الكافي ج ١ ص ٣٦٠ وفيه اعالج الدقيق .



٢١١ - ٤ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن صالح بن السندي عن جعفر ابن بشير عن خالد بن عمارة عن سدبر الصيرفي قال قلت لأبي جعفر عليه السلام حديث بلغني عن الحسن البصري فان كان حقاً فانا لله وإنا إليه راجعون قال : وما هو ؟ قلت بلغني أن الحسن كان يقول لو غلى دماغه من حر الشمس ما استظل بجناط صيرفي ، ولو تنقرت كبده عطشاً لم يستسق من دار صيرفي ماء ، وهو عملي وتجارتي وفيه نبت لحمي وودي ومنه حجتي وعمرتي فجلس ثم قال كذب الحسن خذ سواء واعط سواء فاذا حضرت الصلاة فدع ما في يدك وانهض الى الصلاة اما علمت أن أصحاب الكهف كانوا صيارفة .

٢١٢ - ٥ - فأما مارواه أحمد بن محمد بن يحيى عن طلحة بن زيد عن جعفر قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال اني أعطيت خالتي غلاماً ونهيتها ان تجعله قصاباً أو حجاماً أو صائغاً .

٢١٣ - ٦ - أحمد بن محمد بن أبي عبد الله عن القاسم بن اسحاق بن ابراهيم بن موسى بن زنجويه النفلسي عن أبي عمرو الحنط عن أبي اسماعيل الصيقل الرازي قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام ومعني ثوبان فقال لي يا أبا اسماعيل يجيئي من قبلكم اثواب كثيرة وليس يجيئي مثل هذين الثوبين الذين تحملها أنت فقلت جعلت فداك تغزلهما أم اسماعيل وأنسجهما أنا فقال : لي : حائك ؟ قلت نعم قال : لا تكن حائكاً : قلت فما أكون ؟ قال كن صيقلاً ، وكانت معي مائة درهم فاشتريت بها سيوفاً ومرابياً ( وقراباً ) عتقا وقدمت بها الرّبي وبعها بربح كثير .  
فالوجه في هذين الخبرين ضرب من الكراهية دون الحظر .

٢١١ - ٢١٢ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٩ الكافي ج ١ ص ٣٥٩ القميه ص ٢٦٨ .

٢١٢ - ٢١٣ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٩ الكافي ج ١ ص ٣٦٠ .



## ٣٨ - باب الأجر على تعليم القرآن

- ١ - أحمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن كثير عن حسان المعلم ٢١٤  
قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التعليم ؟ فقال : لا تأخذ على التعليم اجرا قلت :  
الشعر والرسائل وما اشبه ذلك أشارط عليه ؟ قال : نعم بعد أن يكون الصبيان عندك  
سواء في التعليم لا تفضل بعضهم على بعض .
- ٢ - محمد بن الحسن الصفار عن عبد الله بن المنبه عن الحسين بن علوان عن عمرو بن ٢١٥  
خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن آباءه عن علي عليهم السلام أنه أتاه رجل فقال :  
يا أمير المؤمنين والله إني لأحبك لله فقال له : ولكنني أبغضك لله قال : ولم ؟ قال :  
لأنك تبغي على الأذان وتأخذ على تعليم القرآن أجرا .
- ٣ - فأما ما رواه أحمد بن أبي عبد الله عن شريف بن سابق عن الفضل بن أبي ٢١٦  
قرة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن هؤلاء يقولون إن كسب المعلم سحت  
فقال : كذبوا أعداء الله إذا أرادوا ألا يعلموا القرآن ولو أن المعلم أعطاه رجل دية  
ولده كان للمعلم مباحا .
- فلا ينافي الخبرين الاولين لأن الحظر إنما توجه الى من لا يعلم القرآن إلا باجرة  
معلومة ويشارط عليها ، والثاني : محمول على من يهدى له شيء من غير شرط فيكون  
ذلك مباحا له كائنا ما كان ، والذي يدل على ذلك :
- ٤ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبد الله الرازي عن الحسن بن علي عن ٢١٧  
سيف بن عميرة عن اسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام قال قلت : إن لنا جارا

\* - ٢١٤ - التهذيب ج ٢ ص ١١٠ الكافي ج ١ ص ٣٦٢ .

- ٢١٥ - التهذيب ج ٢ ص ١١٢ الفقيه ص ٢٧٢ .

- ٢١٦ - التهذيب ج ٢ ص ١١٠ الكافي ج ١ ص ٣٦٢ الفقيه ص ٢٦٩ .

- ٢١٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٠٩ .



يكتب وقد سألتني أن أسألك عن عمله فقال : مره إذا دفع اليه الغلام أن يقول لاهله  
إني انما اعلمه الكتاب والحساب والتجر عليه بتعليم القرآن حتى يطيب له كسبه .

٢١٨ ٥ — الحسين بن سعيد عن النضر عن القاسم بن سليمان عن جراح المدائني عن أبي  
عبدالله عليه السلام قال : المعلم لا يعلم بالاجر ويقبل الهدية إذا أهدي اليه .  
ولا ينافي هذا الخبر .

٢١٩ ٦ — مرواه محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن الحكم  
ابن مسكين عن قتيبة الا عشي قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام إني أقرىء القرآن  
فيهدى إلي الهدية فأقبلها؟ قال : لا، قلت : إن لم اشارطه قال : أرأيت لو لم تقرأه أ كان  
يهدى لك ؟ قال قلت لا قال : فلا تقبله .

لأن الوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من الكراهية لأن التنزه عن هذه  
صفته أولى وأحرى وإن لم يكن ذلك محظورا .

### ٣٩ — باب كراهية اخذ ما ينثر في الاملاك والاعراس

٢٢٠ ١ — أحمد بن محمد بن خالد البرقي عن محمد بن علي عن عبدالله بن جبلة عن اسحاق  
ابن عمار قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام الاملاك (١) يكون والعرس فينثر على  
القوم فقال : حرام ولكن كل ما اعطوك منه .

٢٢١ ٢ — محمد بن يحيى عن العمركي بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه  
السلام قال سألته عن النثار من السكر واللوز واشباهه أيحل اكله ؟ قال : يكره  
أكل ما انتهب .

٢٢٢ ٣ — فأما مرواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن وهب عن

(١) الاملاك : النكاح والتزويج

\* — ٢١٨ — التهذيب ج ٢ ص ١١٠ . — ٢١٩ — التهذيب ج ٢ ص ١١٠ الفقيه ص ٢٧٢ .

— ٢٢٠ — ٢٢١ — التهذيب ج ٢ ص ١١١ الكافي ج ٤ ص ٣٦٢ واخرج الاخير الصدوق في

الفقيه ص ٢٦٨ . — ٢٢٢ — التهذيب ج ٢ ص ١١١ .



جعفر عن أبيه عليهم السلام قال قال علي عليه السلام : لا بأس بنشر الجوز والسكر  
فلا ينافي الخبرين الأولين لأن الذي تضمن هذا الخبر جواز النثر وانه ليس  
بمحظور وليس فيه أنه يجوز أخذ ما ينثر ونبيه ، والخبران الأولان فيهما كراهية ذلك  
ولا تنافي بينهما على حال .

#### ٤٠ - باب من سرق مالا فاشترى به جارية هل يحل له وطؤها أم لا

- ١ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عيسى عن عبدالله بن المغيرة عن ٢٢٣  
اسماعيل السكوني عن جعفر عن أبيه عن آباءه عليهم السلام قال : لو أن رجلا سرق  
الف درهم فاشترى بها جارية أو أصدقها امرأة فان الفرج له حلال وعليه تبعة الممال .
- ٢ - فأما ما رواه الصفار قال : كتبت الى أبي محمد الحسن عليه السلام رجلا ٢٢٤  
اشترى ضيعة أو خادما بمال أخذه من قطع الطريق أو من سرقة هل يحل له ما يدخل  
عليه من ثمرة هذه الضيعة ؟ أو يحل له أن يطأ هذا الفرج الذي اشتراه من سرقة  
أو من قطع الطريق ؟ فوقع عليه السلام : لا خير في شيء أصله حرام ولا يحل استعماله .  
فلا ينافي الخبر الأول لأن الوجه فيه أن نحمله على ضرب من الكراهية دون الحظر  
والذي نقول أنه لا يجوز لمن هذه صفته أن يتمسك بالضيعة والخادم بل ينبغي أن  
يبيعها ويرد الثمن على من أخذه منه والمعنى في هذا الخبر الأول أنه لا يكون زانياً  
بوطء ذلك الفرج دون أن يكون المراد به جواز الاستمرار عليه واستدامته .

#### ٤١ - باب اللقطة

- ١ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد ٢٢٥  
ابن أبي نصر عن داود بن سرحان عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال : في اللقطة

\* - ٢٢٣ - التهذيب ج ٢ ص ١١٥ .

- ٢٢٤ - التهذيب ج ٢ ص ١١١ الكافي ج ١ ص ٣٦٣ .

- ٢٢٥ - التهذيب ج ٢ ص ١١٦ الكافي ج ١ ص ١٦٧ .



يعرفها سنة ثم هي كسائر ماله .

٢٢٦ ٢ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن اللقطة قال : تعرف سنة قليلا كان أو كثيرا قال : وما كان من درهم فلا يعرف .

٢٢٧ ٣ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في اللقطة يجدها الرجل الفقير أهو فيها بمنزلة الغني ؟ قال : نعم ، واللقطة يجدها الرجل ويأخذها قال : يعرفها سنة فإن جاء لها طالب وإلا فهي كسبيل ماله ، وكان علي بن الحسين عليه السلام يقول لاهله لا تمسوها .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر والخبر الأول وإن وردا مطلقين في أن بعد تعريف السنة تكون اللقطة كسبيل ماله المعنى فيه أن له التصرف في ذلك كما يتصرف في مال نفسه ويكون ضامنا لصاحب المال إذا جاء وإن كان تصدق به بعد السنة لزمه غرامته والذي يدل على ذلك :

٢٢٨ ٤ — مارواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن الحسين بن كثير عن أبيه قال سألت رجل أمير المؤمنين عليه السلام عن اللقطة فقال : يعرفها فإن جاء طالبها دفعها إليه وإلا حبسها حولا ، فإن لم يجيء صاحبها أو من يطلبها تصدق بها فإن جاء صاحبها بعد ما تصدق بها إن شاء أغرمها الذي كانت عنده وكان الاجر له وإن كره ذلك احتبسها والأجر له .

٢٢٩ ٥ — عنه عن فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليها السلام قال : سألته

\* ٢٢٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٦ الكافي ج ١ ص ٣٦٧ .

— ٢٢٧ — التهذيب ج ٢ ص ١١٦ الفقيه ص ٢٩٥ .

— ٢٢٨ — ٢٢٩ — التهذيب ج ٢ ص ١١٦ .



عن اللقطة؟ قال: لا ترفعوها فان ابتليت فعرّفها سنة فإن جاء طالبها وإلا فاجعلها من عرض مالك تجري عليها ما يجري على مالك الى ان يجيء طالب.

٦ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن أبي القاسم عن حنان ٢٣٠ قال: سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام عن اللقطة وأنا اسمع قال: تعرّفها سنة فان وجدت صاحبها وإلا فأنت أحقّ بها وقال: هي كسبيل مالك، وقال خيره إذا جاءك بعد سنة بين أجرها وبين ان تعرّمها له إذا كنت أكلتها.

٧ — عنه عن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشاء عن أحمد بن عائد عن ٢٣١ أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله ذريح عن المملوك يأخذ اللقطة؟ فقال: وما المملوك واللقطة والمملوك لا يملك من نفسه شيئاً فلا يتعرض لها المملوك فانه ينبغي أن يعرفها سنة في مجمع فان جاء طالبها دفعها اليه وإلا كانت في ماله فان مات كانت ميراثاً لولده ولمن يرثه فان لم يجيء لها طالب كانت في أموالهم هي لهم فان جاء طالبها بعد دفعوها اليه.

## كتاب البيوع

### ٤٢ — باب ربح المؤمن على نفسه المؤمن (١)

١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن اسماعيل ٢٣٢ ابن بزيع عن صالح بن عقبة عن سليمان بن صالح أبي شبل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ربح المؤمن على المؤمن ربا إلا أن يشتري بأكثر من مائة درهم فربح عليه قوت يومك أو يشتريه للتجارة فربحوا عليهم وارفقوا بهم.

(١) في نسخة (د) (ربا).

\* — ٢٣٠ — التهذيب ج ٢ ص ١١٨ الفقيه ص ٢٩٥ وهو صدر حديث .  
— ٢٣١ — التهذيب ج ٢ ص ١١٨ الكافي ج ١ ص ٤١٩ الفقيه ص ٢٩٥ .  
— ٢٣٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٢٠ الكافي ج ١ ص ٣٧٢ .



قال محمد بن الحسن : هذا الخبر محمول على أحد وجهين ، أحدهما : ما ذكره محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله قال : كان ذلك عند قيام القائم عليه السلام ورجوع الدولة الى الأئمة عليهم السلام وتمسكهم من القيام بامرهم فانه لا يحتاج أحد من المؤمنين في زمانهم الى الربح على أخيه المؤمن فلا أجل ذلك حرم عليه ، واحتج في ذلك بخبر :

٢٣٣ ٢ — رواه أبو الحسين محمد بن جعفر الاسدي عن موسى بن عمرو النخعي عن عمه عن الحسين بن يزيد النوفلي عن علي بن سالم عن أبيه قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخبر الذي روي أن ربح المؤمن على المؤمن ربا ماهو ؟ فقال : ذاك إذا ظهر الحق وقام قائمنا أهل البيت ، فأما اليوم فلا بأس أن يبيع من الاخ المؤمن ويربح عليه .

والوجه الآخر : أن يكون محمولا على ضرب من الكراهية دون الحظر ، يدل على ذلك : ٢٣٤ ٣ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد عن محمد بن سنان عن حذيفة بن منصور عن ميسر قال قلت لأبي جعفر عليه السلام إن عامة من ياتيني من اخواني خدّ لي من معاملتهم مالا أجوزه إلى غيره فقال : إن وليت أخاك فحسن وإلا فبيع ببيع البصير المداق .

### ٤٣ — باب انه لأربا بين المسلم وبين أهل الحرب

٢٣٥ ١ — محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الخشاب عن ابن بقاح عن معاذ بن ثابت عن عمرو بن جميع عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ليس بيننا وبين أهل حربنا ربا فانا نأخذ منهم

٢٣٣ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٦ الفقيه ص ٢٩٩ .

٢٣٤ — التهذيب ج ٢ ص ١٢٠ الكافي ج ١ ص ٣٢٧ .

٢٣٥ — التهذيب ج ٢ ص ١٢٣ الكافي ج ١ ص ٣٧٠ الفقيه ص ٢٩٣ .



الف درهم بدرهم وتأخذ منهم ولا نعطيهم .

٢ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن ياسين الضرير عن حريز عن زرارة ٢٣٦  
عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : ليس بين الرجل وولده وبينه وبين  
عبده ولا بين أهله ربا وإنما الربا فيما بينك وبين مالا تملك ، فقلت والمشركون يبيئ  
وبينهم ربا؟ قال : نعم قال قلت : فانهم ممالك فقال : إنك لست تملكهم وإنما تملكهم  
مع غيرك أنت وغيرك فيهم سواء والذي بينك وبينهم ليس من ذلك لأن عبدك  
ليس مثل عبد غيرك .

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن يختص باهل الذمة من بين أهل  
الشرك لانهم مشركون ولدخولهم تحت الجزية ولزوم ذمة المسلمين لهم لا يجوز الربا  
بيننا وبينهم ، ويثبت فيمن كان منهم من أهل الحرب لأن ما في أيديهم حق المسلمين  
وإنما لا يتمكنون من أخذه لقوتهم وضعف هؤلاء ، والوجه الآخر : أنه يثبت بيننا  
وبينهم على وجه وهو أن يأخذوا منا الفضل ويعطونا بالنقصان وذلك لا يجوز ، وإنما  
وردت الرخصة فيما تضمنه الخبر الاول من أنا تأخذ منهم الأكثر ونعطيهم الأقل  
ولا تأخذ الأقل ونعطيهم الأكثر .

#### ٤٤ — باب كراهية مبايعة المضطر

١ — الحسن بن محمد بن سماعه عن أحمد بن الحسن الميثمي عن معاوية بن وهب ٢٣٧  
عن أبي تراب عن أبي عبدالله عليه السلام قال : يأتي على الناس زمان عضوض بعض  
كل امرئ على يديه وينسى الفضل وقد قال الله تعالى (ولاتنسوا الفضل بينكم)  
ثم ينبري في ذلك الزمان أقوام يبائعون المضطرين أولئك هم شرار الناس .

\* - ٢٣٦ - التهذيب ج ٢ ص ١٢٣ الكافي ج ١ ص ٢٧٠ .

- ٢٣٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٢٣ الكافي ج ١ ص ٤١٩ .



٢٣٨ ٢ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن سليمان عن علي بن أيوب عن عمر بن يزيد بياع السابري قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك إن الناس يزعمون أن الربح على المضطر حرام وهو من الربا فقال : وهل رأيت أحداً اشترى غنياً أو فقيراً إلا من ضرورة يا عمر قد أحل الله البيع وحرم الرباع واربح ولا تُرب، قلت وما الربا؟ قال : دراهم بدراهم مثلين بمثل وحنطة بحنطة مثاين بمثل . فلا ينافي الخبر الأول لان النهي إنما تناول في الخبر الأول المضطر الذي يضطره غيره الى البيع بالجبر والاكراه فان ذلك لا يجوز مبايعته ، والخبر الثاني توجه الى من اضطر لحاجته اليه لا بالجاء غيره واكراه من سواه فلا تنافي بينهما على حال .

#### ٤٥ — باب ان الافتراق بالأبدان شرط في صحة العقد

٢٣٩ ١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول إني ابتعت أرضاً فلما استوجبها قمت فمشيتُ خطأ ثم رجعت فأردت أن يجب البيع .

٢٤٠ ٢ — الحسن بن محبوب عن فضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت : له ما الشرط في الحيوان؟ فقال : ثلاثة أيام للمشتري ، قلت فما الشرط في غير الحيوان؟ قال : البائعان بالخيار ما لم يفترقا فاذا افترقا فلا خيار بعد الرضا منهما .

٢٤١ ٣ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أيما رجل اشترى بيعاً فهو بالخيار حتى يفترقا فاذا افترقا وجب البيع قال وقال : أبو عبد الله عليه السلام إن أبي اشترى أرضاً يقال لها العريض (١) من رجل

(١) العريض: كزبير واد بالمدنية فيه أموال لاهلها .

٢٣٨ — التهذيب ج ٢ ص ١٢٣ الفقيه ص ٢٩٢ .

٢٣٩ — التهذيب ج ٢ ص ١٤٤ الكافي ج ١ ص ٣٧٧ بادي تفاوت الفقيه ص ٢٧٧ .

٢٤٠ — ٢٤١ — التهذيب ج ٢ ص ١٢٤ الكافي ج ١ ص ٣٧٦ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه

ص ٢٧٧ متفرقا .



وابتاعها من صاحبها بدنانير فقال اعطيك ورقا بكل دينار عشرة دراهم فباعه بها فقام  
أبي فاتبعته فقلت يا أباة لم قت سريعا؟ فقال: اردت أن يجب البيع.  
٤ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن غياث بن ٢٤٢  
ابراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: قال علي عليه السلام إذا صفق  
الرجل على البيع فقد وجب وإن لم يفترقا.

فلا ينافي ما قدمناه من الاخبار المتضمنة، لأن الاقتراق بالابدان شرط في صحة العقد  
لأن الذي يقتضيه هذا الخبر أن الصفقة على البيع من غير اقتراق موجب البيع،  
ومعنى ذلك أنه سبب لاستباحة المالك إلا أن ذلك مشروط بأن يفترقا بالابدان ولا  
يفسح العقد ماداما في المكان، والاخبار الاولى اقتضت ان لهما الخيار ما لم يفترقا بان  
يفسح العقد الواقع، على أن قوله في الخبر وإن لم يفترقا يحتمل أن يكون المراد به ان  
لم يفترقا بعيداً أو تفرقا مخصوصا لان القدر الموجب للبيع شيء يسير ولو مقدار  
خطوة فانه يجزئه وينعقد العقد وعلى هذا الوجه لا تنافي بين الاخبار.

#### ٤٦ — باب كراهية الاستحطاط بعد الصفقة

١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابراهيم الكرخي عن أبي عبد الله ٢٤٣  
عليه السلام قال اشترت لأبي عبد الله عليه السلام جارية فلما ذهبت أنقدم قلت  
استحطهم؟ قال: لا إن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن الاستحطاط بعد الصفقة.  
٢ — فأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان بن يحيى عن معلى بن أبي ٢٤٤  
عثمان عن معلى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الرجل يشتري  
المتاع ثم يستوضع قال: لا بأس به وأمرني فكلمت له رجلا في ذلك.

— ٢٤٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٢٤ .

— ٢٤٣ — التهذيب ج ٢ ص ١٨١ السكافي ج ١ ص ٤١١ الفقيه ص ٢٨٣ .

— ٢٤٤ — التهذيب ج ٢ ص ١٨١ .



٢٤٥ ٣ — عنه عن جعفر عن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له: الرجل يستوهب من الرجل الشيء بعد ما يشتري فيهب له أيصلح له؟ قال: نعم. فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على رفع الخطر في ذلك لأن الخبر الأول محمول على ضرب من الكراهية.

٤٧ — باب من اسلف في طعام أو غيره الى أجل فحضر الأجل ولم يكن عنده صاحبه

قال يجوز له أن يبيعه عابيه بسعر الوقت أم لا

٢٤٦ ١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن جعفر قال: سألت عن الرجل له على آخر تمر أو شعير أو حنطة يأخذ بقيمته دراهم؟ قال: إذا قومه دراهم فسد، لأن الأصل الذي اشترى به دراهم فلا يصلح دراهم بدراهم.

٢٤٧ ٢ — الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى ومحمد بن خالد عن عبد الله بن بكير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يسلف في شيء يسلف الناس فيه من الثمار فذهب زمانها فلم يستوف سلفه قال: فليأخذ رأس ماله أو لينظره.

٢٤٨ ٣ — عنه عن النضر عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسلف في الغنم ثنيان وجدعان وغير ذلك الى أجل مسمى قال: لا بأس ان لم يقدر الذي عليه الغنم على جميع ما عليه يأخذ صاحب الغنم نصفها أو ثلثها أو ثلثها ويأخذ رأس مال ما يبقى من الغنم دراهم، ويأخذون دون شروطهم ولا يأخذون فوق شروطهم، قال: والأكسية أيضاً مثل الحنطة والشعير والزعفران والغنم.

\* — ٢٤٥ — التهذيب ج ٢ ص ١٨١ . — ٢٤٦ — التهذيب ج ٢ ص ١٢٦ .

— ٢٤٧ — التهذيب ج ٢ ص ١٢٧ الفقيه ص ٢٨٩ .

— ٢٤٨ — التهذيب ج ٢ ص ١٢٧ الكافي ج ١ ص ٣٩٢ الفقيه ص ٢٨٩ .



- ٤ — عنه عن يوسف بن عقيل عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: ٢٤٩  
قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن اعطى رجلا ورقا بوصيف الى أجل مسمى فقال  
له صاحبه بعد لأجد وصيفا خذ مني قيمة وصيفك اليوم ورقا قال: لا يأخذ الاوصيفة  
أو ورقه الذي اعطاه أول مرة لا يزداد عليه شيئا.
- ٥ — عنه عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي ٢٥٠  
جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام من اشترى طعاما أو علفا فان  
لم يجد شرطه واخذ ورقا لا محالة قبل أن يأخذ شرطه فلا يأخذ الا رأس ماله لا تظلمون  
ولا تظلمون .
- ٦ — عنه عن علي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه ٢٥١  
السلام عن الرجل يسلف في الخنطة والتمر بمائة درهم فيأتي صاحبه حين يحل الذي له  
فيقول والله ما عندي الا نصف الذي لك فخذ مني ان شئت بنصف الذي لك خنطة  
والنصف ورقا فقال: لا بأس إذا اخذ منه الورق كما اعطاه .
- ٧ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن أبان بن عثمان عن بعض ٢٥٢  
أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يسلف الدراهم في الطعام الى أجل  
فيحل الطعام فيقول ليس عندي طعام ولكن انظر ما قيمته فخذ مني ثمنه قال: لا بأس  
بذلك .
- ٨ — سهل بن زياد عن معاوية بن حكيم عن الحسن بن علي بن فضال قال كتبت ٢٥٣  
إلى أبي الحسن عليه السلام الرجل يسلفني في الطعام فيجيء الوقت ليس

\* - ٢٤٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٢٧ الكافي ج ١ ص ٣٩١ .  
- ٢٥٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٢٧ بزيادة فيه .  
- ٢٥١ - التهذيب ج ٢ ص ١٢٧ الفقيه ص ٢٨٨ .  
- ٢٥٢ - ٢٥٣ - التهذيب ج ٢ ص ١٢٦ الكافي ج ١ ص ٣٨١ .



عندي طعامه أعطيه بقيمة دراهم؟ قال: نعم.

فلا تنافي بين هذين الخبرين والاختبار الأول لأن الخبر الأول من هذين الخبرين مرسل والمراسيل لا يعترض بها على الاختبار المسندة، وأيضاً فإن الاختبار الأول أكثر من هذه بأضعاف مضاعفة ولا يجوز العدول عن الأكثر إلى الأقل لما بيناه في غير موضع، على أنه ليس في الخبرين ما ينافي ما تضمنته الاختبار الأول، لأن قوله عليه السلام انظر ما قيمته فخذ مني ثمنه يحتتمل أن يكون أراد أنظر ما قيمته على السعر الذي اشتراه منه لأعلى سعر الوقت، لانا قد بينا في الاختبار الأول أن ذلك جائز وإن ما لا يجوز الزيادة على رأس المال، وإذا احتتمل ما ذكرناه فلا تضاد بينهما على حال، على أن الخبرين يمتثلان وجهاً آخر وهو أن يكون إنما جاز ذلك إذا باعه عليه بسعر الوقت بغير النقد الذي اشتراه منه لأنه إذا اختلف النقد ان جاز بيعه بسعر الوقت، لأن ذلك لا يؤدي إلى التفاضل في الجنس الواحد، والذي يدل على ذلك:

٢٥٤ ٩ — مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان عن العيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل أسلف رجلاً دراهم بحنطة حتى إذا حضره الأجل لم يكن عنده طعام ووجد عنده دواب ورقيقاً ومتاعاً يحل له أن يأخذ من عروضه ذلك بطعامه؟ قال: نعم يسمي كذا وكذا بكذا وكذا صاعاً،

٤٨ — باب من باع طعاماً إلى أجل فلما حضره الأجل لم يكن عنده صاحبه التمس

هل يجوز أنه يأخذ منه بـ حنطة أم لا

٢٥٥ ١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن خالد بن الحجاج قال: سألت

\* — ٢٥٤ — التهذيب ج ٢ ص ١٢٧ الكافي ج ١ ص ٢٨١ الفقيه ص ٢٨٩ .

— ٢٥٥ — التهذيب ج ٢ ص ١٢٧ .



ج ٣ في الرجل يشتري المتاع ثم يدهه عند بائعه ويقول حتى أحييك بالثمن كم شرطه ٧٧

أبا عبدالله عليه السلام عن رجل بعته طعاما بتأخير الى أجل مسمى فلما جاء الأجل أخذته بدراهمي فقال : ليس عندي دراهم ولكن عندي طعام فاشتره مني فقال : لا تشتريه منه فإنه لاخير فيه .

٢ — فأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن أبان بن عثمان عن ٢٥٦ يعقوب بن شعيب وعميد بن زرارة قالا : سألتنا أبا عبدالله عليه السلام عن رجل باع طعاما بدراهم الى أجل فلما بلغ الأجل تقاضاه فقال ليس عندي دراهم خذ مني طعاما قال : لا بأس به إنما له دراهمه يأخذ بها ماشاء .

فلا يتأني الخبر الأول لأن ما تضمن هذا الخبر من جواز ذلك إنما يجوز إذا أخذ ذلك منه الطعام كما كان باعه اياه من غير زيادة ، والنهي الذي في الخبر الأول متوجه الى من يأخذ الطعام أكثر مما اعطاه فيؤدي ذلك الى الربا وذلك لا يجوز على حال ، والذي يزيد ذلك بياناً :

٣ — مارواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عبد الصمد بن بشير قال : سأله ٢٥٧ محمد بن القاسم الخياط فقال اصلحك الله أبيع الطعام من الرجل الى أجل فاجبي ، وقد تغير الطعام من سعره فيقول ليس عندي دراهم قال خذ منه بسعر يومه قال : افهم اصلحك الله انه طعامي الذي اشتراه مني قال : لا تأخذ منه حتى يبيعه ويعطيك قال : ارغم الله انفي رخص لي فرددت عليه فشد علي .

٤٩ — باب الرجل يشتري المتاع ثم يدهه عند بائعه ويقول حتى أحييك بالثمن كم شرطه

١ — أحمد بن محمد بن علي بن حديد عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت لرجل ٢٥٨ يشتري من الرجل المتاع ثم يدهه عنده يقول حتى آتيك بشمنه قال : إن جاء فيما بينه وبين

\* - ٢٥٦ - التهذيب ج ٢ ص ١٢٧ الكافي ج ١ ص ٣٨١ الفقيه ص ٢٨٩ .

- ٢٥٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٢٨ الفقيه ص ٢٧٨ .

- ٢٥٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٢٤ الكافي ج ١ ص ٣٧٦ بزيادة فيه الفقيه ص ٢٧٧ .



ثلاثة أيام وإلا فلا بيع له .

٢٥٩ ٢ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن علي بن يقطين أنه سأل أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يبيع فلا يقبضه صاحبه ولا يقبض الثمن قال : فإن الأجل بينهما ثلاثة أيام فإن قبض يبعه وإلا فلا بيع بينهما .

٢٦٠ ٣ — عنه عن الهيثم بن محمد عن أبان بن عثمان عن اسحاق بن عمار عن عبد صالح عليه السلام قال : من اشترى بيعاً فضت ثلاثة أيام ولم يجيء فلا بيع له .

٢٦١ ٤ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي اسحاق عن ابن أبي عمير عن محمد ابن أبي حمزة عن علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى جارية فقال اجيئك بالثمن فقال : إن جاء فيما بينه وبين شهر وإلا فلا بيع له .

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن نعمله على ضرب من الاستحباب فنقول إنه يستحب للبائع أن يصبر الى شهر وإن لم يجب عليه ذلك أكثر من ثلاثة أيام ثم بعد ذلك هو بالخيار ، والوجه الآخر : أن يكون هذا الحكم يختص الجوار دون سائر الامتعة ويخص هذا من عموم الاخبار المتقدمة كما يخص ما يفسد من يومه كذلك لأن الشرط فيه يوم واحد فإن جاء بالثمن وإلا فلا بيع له .

٢٦٢ ٥ — روى ذلك محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي حمزة أو غيره عن ذكره عن أبي عبدالله عليه السلام أو أبي الحسن عليه السلام في الرجل الذي يشتري الشيء الذي يفسد من يومه ويتركه حتى يأتيه بالثمن فقال : إن جاء فيما بينه وبين الليل وإلا فلا بيع له .

\* ٢٥٩ - ٢٦٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٢٤ واخر ج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٢٧٧ .

- ٢٦١ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٠ .

- ٢٦٢ - التهذيب ج ٢ ص ١٢٥ الكافي ج ١ ص ٣٧٧ .



## ٥٠ - باب اسلاف السمن بالزيت

- ١ - أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن بنت الياس عن عبد الله بن سنان قال : سمعت ٢٦٣  
أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا ينبغي للرجل اسلاف السمن بالزيت ولا الزيت بالسمن .
- ٢ - الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام في ٢٦٤  
رجل أسلف رجلا زيتا على أن يأخذ منه سمنا قال : لا يصلح .
- ٣ - فأما مارواه أحمد بن محمد بن أبي عبد الله عن أبيه عن وهب عن جعفر عن ٢٦٥  
أبيه عن علي عليه السلام قال : لا بأس بالسلف ما يوزن فيما يكال وما يكال فيما يوزن .  
فلا ينافي الخبرين الاولين لأنهما يهتملان شيئين ، أحدهما : انه إنما يمنع من اسلاف  
السمن بالزيت إذا كان بينهما التفاضل لان التفاضل بين الجنسين المختلفين إنما يجوز  
إذا كان نقدا فاذا كان نسيئة فلا يجوز . والثاني أن يكون ذلك مكروها ولاجل  
ذلك قال لا يصلح ولا ينبغي ولم يقل انه لا يجوز أو ان ذلك حرام .

## ٥١ - باب العمينة

- ١ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي قال ٢٦٦  
قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل تعين ثم حل دينه فلم يجد ما يقضي أتعين من  
صاحبه الذي عينه ويقضيه ؟ قال : نعم .
- ٢ - عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه ٢٦٧  
السلام قال : سأله رجل زميل لعمر بن حنظلة عن الرجل تعين عينه الى اجل فاذا  
جاء الاجل تقاضاه فيقول لا والله ما عندي ولكن عيني أيضا حتى أفضيك قال :  
لا بأس ببيعه .

\* - ٢٦٣ - ٢٦٤ - التهذيب ج ٢ ص ١٣٠ وخرج الاول الكليني في الكافي ج ١ ص ٢٨٢

- ٢٦٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٣٠ الفقيه ص ٢٨٩ .

- ٢٦٦ - ٢٦٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٣١ .



٢٦٨ ٣ — عنه عن صفوان عن اسحاق بن عمار عن بكار بن أبي بكر عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يكون له على الرجل المال فإذا حل له قال له بعني متاعا حتى أبيعك واقضي الدين الذي لك علي قال : لا بأس .

٢٦٩ ٤ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن علي عن العباس بن عامر عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : لا تقبض مما تعين يقول لانهينه ثم تقبضه مما لك عليه .

فهذا الخبر محمول على ضرب من الكراهية ووجه الكراهية فيه ان ما عينه ثانيا يكره له ان يشتريه منه فيحتسب له من العينة الأولى بل ينبغي له ان يتركه حتى يبيعه على غيره ثم يقضي دينه منه وليس ذلك بمحذور على ما ذكرناه من الأخبار واستوفيناها في كتابنا الكبير .

### ٥٢ — باب الرجل يشتري المملوكة فيطأها فيجدها حبلى

٢٧٠ ١ — الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية ولم يعلم بحبلها فوطئها قال : يردّها على الذي ابتاعها منه ويرد عليه نصف عشر قيمتها لنكاحه إياها .

٢٧١ ٢ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن صالح عن عبد الملك بن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا ترد التي ليست بحبلى إذا وطئها صاحبها وله ارش العيب ، وترد الحبلى ويرد معها نصف عشر قيمتها .

٢٧٢ ٣ — أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن سعيد بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال في رجل باع جارية حبلى وهو لا يعلم

٢٦٨ — التهذيب ج ٢ ص الفقيه ص ٢٩٤ .

٢٦٩ — التهذيب ج ٢ ص ١٣٢ . — ٢٧٠ — ٢٧١ — التهذيب ٢ ص ١٣٥ الكافي ج ١ ص ٣٨٩ .

٢٧٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٣٥ .



فنكحها الذي اشترى قال: يردها ويرد نصف عشر قيمتها.

٤ — أبو المعز عن فضيل مولى محمد بن راشد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام ٢٧٣ عن رجل باع جارية حبلى وهو لا يعلم فنكحها الذي اشترى قال: يردها ويرد نصف عشر قيمتها.

٥ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل عن عبد الملك بن ٢٧٤ عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية وهي حبلى فيطأها قال: يردها ويرد عشر ثمنها إذا كانت حبلى.

فلا ينافي الأخبار الأولة لأن هذا الخبر يحتمل أن يكون غلطاً من الراوي أو الناسخ بان يكون اسقط النصف لآنا قد روينا عن عبد الملك بن عمرو هذا الراوي بعينه في رواية علي بن ابراهيم ان عليه نصف عشر ثمنها فينبغي أن تحمل هذه الرواية أيضاً على ذلك لمطابقتها للأخبار التي قدمناها.

٦ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن أبان بن عثمان عن ٢٧٥ عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سألته عن الرجل يشتري الجارية فيقع عليها فيجدها حبلى قال: يردها ويرد معها شيئاً.

فالوجه في قوله ويرد معها شيئاً أن يحمل على نصف عشر ثمنها لأن الشيء منكر وهو مجمل يحتاج الى بيان والأخبار الأولة مفصلة فينبغي أن يحمل هذا الخبر عليها.

٧ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ٢٧٦ عليه السلام في الرجل يشتري الجارية الحبلى فيقع عليها وهو لا يعلم قال: يردها ويكسوها. فالوجه في قوله ويكسوها أن نحمله على انه ينبغي أن يكسوها بكسوة تساوي نصف عشر ثمنها إذا رضي مولاه.

\* - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٣٥ واخرج الاخير الصدوق في النقيه ص ٢٨١ .

٢٧٦ - التهذيب ج ٢ ص ١٣٥ الكافي ج ١ ص ٣٩٠ الفقيه ص ٢٨١ .



## ٥٣ - باب من اشترى جارية على انها بكر فوجدها ثيبا

٢٧٧ ١ - أحمد بن محمد عن الحسين عن الحسن عن زرعة عن سماعة قال : سألته عن رجل باع جارية على انها بكر فلم يجدها كذلك قال : لا يرد عليه ولا يجب عليه شيء إنه يكون يذهب في حال مرض او امر يصيبها .

٢٧٨ ٢ - فأما مرواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مسارع بن بونس في رجل اشترى جارية على انها عذراء فلم يجدها عذراء قال : يرد عليها فضل القيمة إذا علم أنه صادق . فلا ينافي الخبر الأول لأن الوجه في الجمع بينهما أن نحمل قوله في الخبر الأول ولا يجب عليه شيء أي شيء بعينه لأن المرجع في ذلك الى اعتبار العادة وذلك يختلف باختلاف الاحوال وليس ذلك مثل الحبل التي تردّ ويردّ معها نصف عشر ثمنها على ما قدّمناه في الباب الأول لأنه معيّن والمرجع في هذا الى اعتبار العادة على ما تضمنه الخبر .

## ٥٤ - باب المملوكين المأذونين لهما في التجارة يشتري كل واحد منهما صاحبه منه مولا

٢٧٩ ١ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسين بن علي عن احمد بن عائد عن أبي خديجة عن أبي عبدالله عليه السلام في رجلين مملوكين مفوض اليهما يشتريان ويبيعان بأموالهما فكان بينهما كلام فخرج هذا يدعى الى مولى هذا وهذا الى مولى هذا وهما في القوة سواء فأشترى هذا من مولى هذا العبد وذهب هذا فأشترى من مولى هذا العبد الآخر فانصرفا الى مكانهما تشبث كل واحد منهما بصاحبه وقال له أنت عبدي قد اشتريتك من سيدك قال : يحكم بينهما من حيث افترقا بنذر ع الطريق فأيهما كان أقرب فهو الذي سبق الذي هو أبعد ، وإن كان سواء فهو رد على مواليهما جاء سواءً وافترقا سواء الا أن يكون أحدهما سبق صاحبه فالسابق هو له ان شاء باع وان شاء امسك وليس له أن يضرّ به ، وفي رواية اخرى إذا كانت المسافة سواء يقرع

\* - ٢٧٧ - ٢٧٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٣٦ الكافي ج ١ ص ٣٩٠ .

- ٢٧٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٣٨ الكافي ج ١ ص ٣٩١ .



بينهما فايهما خرجت القرعة باسمه كان عبدا للآخر .

وهذا عندي احوط لمطابقته لما روي من ان كل مشكل يرد الى القرعة فما خرجته القرعة حكم له به وهذا من المشكلات .

٥٥ - باب الرجل يشتري من رجل من أهل الشرك امرأته أو بعض واره

١ - الحسن بن علي الوشاء عن الحسن بن علي بن فضال عن عبدالله بن بكير عن ٢٨٠ عبدالله اللحام قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يشتري امرأة رجل من أهل الشرك يتخذها قال : لا بأس .

٢ - عنه عن علي بن أيوب عن الحسن بن علي بن فضال عن عبدالله بن بكير ٢٨١ عن عبدالله اللحام قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل اشترى من رجل من أهل الشرك ابنته فيتخذها قال : لا بأس .

٣ - فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سهل عن زكريا بن آدم ٢٨٢ قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل من أهل الذمة اصابهم جوع فأتى رجل منهم بولد له فقال هذا لك اطعمه وهو لك عبد قال : لا يباع حر فانه لا يصلح ذلك ولا من أهل الذمة .

فلا ينافي الخبرين الاولين لأن هذا الخبر مخصوص باهل الذمة لانهم لا يستحقون السبي لدخولهم تحت الجزية ، والخبران الأولان تناولوا من كان في دار الحرب ولا تنافي بينهما على حال .

٥٦ - باب من باع من رجل شيئا على انه انه ربيع كان بينهما واره فصر لا يلزمه شيء

١ - الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع عن أبي عبدالله عليه ٢٨٣

\* - ٢٨٠ - ٢٨١ - التهذيب ج ٢ ص ١٣٩ .

- ٢٨٢ - التهذيب ج ٢ ص ١٣٩ الكافي ج ١ ص ٣٨٨ .

- ٢٨٣ - التهذيب ج ٢ ص ١٨٣ .



السلام في رجل شارك رجلا في جارية فقال له إن ربحت فلك وإن وضعت فليس عليك شيء فقال : لا بأس بذلك إن كانت الجارية للقائل .

٢٨٤ ٢ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة قال : سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل ابتاع منه طعاما أو ابتاع متاعا على أن ليس علي منه وضعية هل يستقيم هذا وكيف يستقيم وحد ذلك؟ قال : لا ينبغي . فالوجه فيه أن نحمله على ضرب من الكراهية دون الحظر .

### ٥٧ — باب من اشترى جارية فأولدها ثم وجدها مسروقة

٢٨٥ ١ — محمد بن الحسن الصفار عن معاوية بن حكيم عن محمد بن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية من السوق فيولدها ثم يجيء مستحق للجارية فقال : يأخذ الجارية المستحق ويدفع إليه المتباع قيمة الولد ويرجع على من باعه بثمان الجارية وقيمة الولد الذي أخذت منه .

٢٨٦ ٢ — علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل اشترى جارية فأولدها فوجدت الجارية مسروقة قال : يأخذ الجارية صاحبها ويأخذ الرجل ولده بقيمته .

٢٨٧ ٣ — أحمد بن محمد عن أبي عبد الله الفراء عن حريز عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام الرجل يشتري الجارية من السوق فيولدها ثم يجيء رجل فيقيم البيعة على أنها جاريته لم يبع ولم يهب قال : فقال أن يرد إليه جاريته ويعوضه بما انتفع قال كان معناه قيمة الولد .

\* ٢٨٤ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٣ .

— ٢٨٥ — التهذيب ج ٢ ص ١٤٠ .

— ٢٨٦ — التهذيب ج ٢ ص ١٣٦ الكافي ج ١ ص ٣٩٠ .

— ٢٨٧ — التهذيب ج ٢ ص ١٣٥ الكافي ج ١ ص ٣٩٠ الفقيه ص ٢٨١ .



٤ — فأما مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد ٢٨٨  
عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في  
وليدة باعها ابن سيدها وأبوه غائب فاستولدها الذي اشتراها فولدت منه غلاما ثم جاء  
سيدها الاول فخاصمه سيدها الآخر فقال وليدتي باعها ابني بغير اذني فقال : الحكم  
أن يأخذ وليدته وابنها .

فالوجه في هذا الخبر إنما يأخذ وليدته وابنها إذا لم يرد عليه قيمة الولد ، فأما إذا  
بذل قيمة الولد فلا يجوز أخذ ولد الحر ، ويمكن أن يكون المراد بهذا الخبر ما تضمنه  
الخبر الأول وهو أن يكون قال الحكم أن يأخذ وليدته وقيمة ابنها وحذف المضاف  
وأقام المضاف اليه مقامه وذلك كثير في الاستعمال .

٥ — فأما مارواه الصنفار عن يعقوب بن يزيد عن صفوان بن يحيى عن سليم ٢٨٩  
الطربال أو عن رواه عن سليم عن حريز عن زرارة قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام  
رجل اشترى جارية من سوق المسلمين فخرج بها الى أرضه فولدت منه أولاداً ثم  
اتاه من يزعم أنها له وأقام على ذلك البيعة قال : يقبض ولده ويدفع اليه الجارية  
ويعوضه من قيمة ما اصاب من لبنها وخدمتها .

فالوجه في قوله يقبض ولده يعني بالقيمة حسب ما بيناه في رواية زرارة المطابقة لرواية  
غيره المتضمنة لما ذكرناه .

### ٥٨ — باب متى يجوز بيع الثمار

١ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم وعلي بن النعمان ٢٩٠  
عن ابن مسكان جميعا عن سليمان بن خالد قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا تشتري  
النخل حولاً واحداً حتى يطعم وإن شئت ان تبتاعه سنتين فافعل .

\* — ٢٨٨ — التهذيب ج ٢ ص ١٣٨ الكافي ج ١ ص ٣٨٩ .

— ٢٨٩ — التهذيب ج ٢ ص ١٤١ . — ٢٩٠ — التهذيب ج ٢ ص ١٤٢ .



٢٩١ ٢ — عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : لا تشتري النخل حولا واحدا حتى يطعمم وإن شئت ان تبتاعه سنتين فافعل .

٢٩٢ ٣ — عنه عن صفوان وعلي بن النعمان عن يعقوب بن شعيب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شراء النخل فقال : كان أبي يكره شراء النخل قبل أن تطلع ثمرة السنة ولكن السنتين والثلاث كان يجوزوه ويقول ان لم يحمل في هذه السنة حمل في السنة الاخرى ، قال : يعقوب وسألته عن الرجل يبتاع النخل والفاكهة قبل ان تطلع فيشتري سنتين أو ثلاث سنين أو اربعا ؟ فقال : لا بأس إنما يكره شراء سنة واحدة قبل أن تطلع مخافة الآفة حتى تستين .

٢٩٣ ٤ — الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع الشامي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام كان أبو جعفر عليه السلام يقول : إذا بيع الحائط فيه النخل والشجر سنة واحدة فلا يباعن حتى تبلغ ثمرة فاذا بيع سنتين أو ثلاثا فلا بأس ببيعه بعد أن يكون فيه شيء من الخضرة .

٢٩٤ ٥ — الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى بستانا فيه نخل وشجر منه ما قد أطمع ومنه ما لم يطعم قال : لا بأس إذا كان فيه ما قد أطمع ، قال : وسألته عن رجل اشترى بستانا فيه نخل ليس فيه غيره بسر اخضر ؟ فقال لا حتى يزهر قلت : وما الزهر قال حتى يتلون .

٢٩٥ ٦ — أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألته عن بيع الثمرة وهل يصلح شراؤها قبل أن يخرج طلعبها فقال : لا إلا أن يشتري معها غيرها

\* ٢٩١ - ٢٩٢ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٢ .

- ٢٩٣ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٢ الفقيه ص ١٨٧ .

- ٢٩٤ - ٢٩٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٤١ الكافي ج ١ ص ٣٨٧ الفقيه ص ٢٧٩ .



- رطبة أو بقلًا فيقول اشترى منك هذه الرطبة وهذا النخل وهذا الشجر بكذا وكذا وإن لم تخرج الثمرة كان رأس مال المشتري في الرطبة والبقل.
- ٧ — الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن أبان عن اسماعيل بن الفضل ٢٩٦ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع الثمرة قبل أن تدرك فقال: إذا كان في تلك بيع له غلة قد ادركت فبيع ذلك كله حلال.
- ٨ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن عن صفوان عن يعقوب ٢٩٧ ابن شعيب قال قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا كان الحائط فيه ثمار مختلفة فأدرك بعضها فلا بأس ببيعه جميعاً.
- ٩ — عنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشا قال: ٢٩٨ سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام هل يجوز بيع النخل إذا حمل؟ فقال: لا يجوز بيعه حتى يزهر، قلت وما الزهوجعات فذاك؟ قال: يحمر ويصفر وشبه ذلك.
- ١٠ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال: ٢٩٩ سئل أبو عبد الله عليه السلام عن شراء النخل والكرم والثمار ثلاث سنين أو أربع سنين قال لا بأس به يقول إن لم يخرج في هذه السنة أخرج من قابل وإن اشتريته سنة فلا تشتريه حتى يبلغ، وإن اشتريته ثلاث سنين قبل أن يبلغ فلا بأس، وسئل عن الرجل يشتري الثمرة المسماة من أرض فتهلك تلك الأرض كلها؟ قال: اختصموا في ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وكانوا يذكرون ذلك فلما رأهم لا يدعون الخصومة نهاهم عن ذلك البيع حتى تبلغ الثمرة ولم يحرمه ولكن فعل ذلك من أجل خصومتهم.
- ١١ — عنه عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن ٣٠٠

\* ٢٩٦ - ٢٩٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٤١ الكافي ج ١ ص ٣٨٧ .

- ٢٩٨ - ٢٩٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٤١ الكافي ج ١ ص ٣٨٧ الفقيه ص ٢٧٩ بتفاوت يسير في الأخير

- ٣٠٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٤١ الكافي ج ١ ص ٣٨٧ .



ربعي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن لي نخلا بالبصرة فأبيعه واسمي الثمرة واستثنى الكرم من التمر واكثر قال : لا بأس ، قلت جعلت فداك بيع الستين قال : لا بأس ، قلت جعلت فداك إن ذا عندنا عظيم قال : أما إنك إن قلت ذلك لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله أحل ذلك فتظلموا فقال : عليه السلام لا تباع الثمرة حتى يبدو صلاحها .

٣٠١ ١٢ — أحمد بن محمد عن الحجال عن ثعلبة بن زيد قال أمرت محمد بن مسلم ان يسأل أبا جعفر عليه السلام عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله في النخل فقال : أبو جعفر عليه السلام خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمع ضوضاء فقال ما هذا ؟ فقيل إبتاع الناس بالنخل ففعد النخل العام فقال : صلى الله عليه وآله أما إذا فعلوا فلا تشتروا النخل العام حتى يطلع فيه شيء ولم يجرمه .

قال محمد بن الحسن : الوجه في الجمع بين هذه الاخبار أن نقول أن الاحوط أن لا تشتري الثمرة سنة واحدة إلا بعد أن يبدو صلاحها فإن اشتريت فلا تشتري إلا بعد أن يكون معاشي ، آخر فإن خاصت (١) الثمرة كان رأس المال في الآخر ، ومتى اشترى من غير ذلك لم يكن البيع باطلا لكن يكون فاعله ترك الافضل وفعل مكرها وقد صرح عليه السلام بذلك في الاخبار التي قدمناها ، منها حديث الحلبي وان النبي صلى الله عليه وآله نهى عن ذلك لأجل قطع الخصومة الواقعة بين الصحابة ولم يجرمه وكذلك ثعلبة بن زيد وزاد فيه إنما نهى ذلك العام بعينه دون سائر الاعوام وفي حديث يعقوب بن شعيب ان أبي كان يكره ذلك ولم يقل انه كان يجرمه وعلى هذا الوجه لا تتناقض الاخبار .

٣٠٢ ١٣ — فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن علي

(١) خاصت : أي قلت في بعض النسخ ( خاست ) أي تغيرت وفسدت .



ابن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن النخل والتمر يتاعها الرجل عاما واحدا قبل أن يثمر؟ قال لا حتى يثمر وتأمين ثمرتها من الآفة، فإذا اثمرت فابتعها اربعة اعوام ان شدت مع ذلك العام او اكثر من ذلك او اقل .  
فهذا الخبر محمول على ضرب من الاستحباب والاحتياط لانا قد قدمنا في الاخبار ما يدل على انه إذا باع سنتين أو ثلاثة فيجوز بيعها وإن لم يبدو صلاحها وهذا الخبر محمول على ما قلناه .

١٤ — فأما ما رواه الحسن بن محمد بن سماعة عن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن ٢٠٣  
علي بن الحرث عن بكار عن محمد بن شريح قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى ثمرة نخل سنة أو سنتين أو ثلاثاً وليس في الارض غير ذلك النخل؟ قال : لا يصلح الا سنة ولا تشتره حتى يتبين صلاحه ، قال وبلغني انه قال : في ثمرة الشجرة لا بأس بشرائه إذا صالحت ثمرته ، فقليل له وما صلاح ثمرته ؟ فقال : إذا عقد بعد سقوط ورده .

١٥ — فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال ٣٠٤  
عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام سئل عن الفاكة متى يحل بيعها؟ قال : إذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فأطعم بعضها فقد حل بيع الفاكة كلها فإذا كان نوعاً واحداً فلا يحل بيعه حتى يطعم ، فان كان انواعاً متفرقة فلا يباع منها شيء حتى يطعم كل نوع منها وحده ثم يباع تلك الانواع .

فالوجه في هذا الخبر احد شيئين ، احدهما : أن تكون الانواع المختلفة في اماكن متفرقة فانه لا يجوز بيعها إلا بعد ان يطعم كل نوع منها ، الا ترى أنه قال في اول



الخبر إذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فاطعم بعضها فقد حل بيع الفاكهة كلها فعلم أنه أراد بالثاني ما قلناه ، والوجه الثاني: أن نحملة على ضرب من الاستحباب والاحتياط دون الوجوب .

### ٥٩ - باب الرجل يمر بالثمرة هل يجوز له أن يأكل منها أم لا

٣٠٥ ١ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن داود عن بعض أصحابنا عن محمد بن مروان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أمر بالثمرة فأكل منها؟ قال: كل منها ولا تحمل، قلت جعلت فداك إن التجار قد اشتروها ونقدوا أموالهم قال: اشتروا ما ليس لهم .

٣٠٦ ٢ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يمر بالنخيل والسنبل والثمرة فيجوز له أن يأكل منها من غير إذن صاحبها من ضرورة أو غير ضرورة؟ قال: لا بأس .

٣٠٧ ٣ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يمر بالثمرة من الزرع والنخل والكرم والشجر والمباطخ وغير ذلك من الثمر أيحل له أن يتناول منه شيئاً ويأكل بغير إذن صاحبه؟ وكيف حاله إن نهى صاحب الثمرة أو أمره المقيم أو ليس له؟ وكم الحد الذي يسعه أن يتناول منه؟ قال: لا يحل له أن يأخذ شيئاً. فهذا الخبر يشمل شيئين، أحدهما: أن يكون محمولا على الكراهية لأن الأولى والأفضل تجنب ذلك وإن لم يكن ذلك محظورا، والوجه الآخر: أن يكون محمولا على ما يحمله معه فإن ذلك لا يجوز على حال وإنما أيسر له ما يأكل منه في الحال .



## ٦٠ - باب النهي عن بيع المحاقلة والمزابنة

- ١ - أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن أبان عن عبد الرحمن ٣٠٨ ابن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن بيع المحاقلة (١) والمزابنة (٢) قلت وما هو؟ قال: أن يشتري حمل النخل بالتمر والزرع بالحنطة.
- ٢ - الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن سماعة عن أبان عن عبد الرحمن ٣٠٩ البصري عن أبي عبد الله عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن المحاقلة والمزابنة، فقال والمحاقلة بيع النخل بالتمر، والمزابنة بيع السنبل بالحنطة.
- ٣ - فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي ٣١٠ قال قال أبو عبد الله عليه السلام في رجل قال لآخر بعني ثمرة نخلك هذا الذي فيها بقميزين من تمر أو أقل أو أكثر يسمى ماشاء فباعه فقال: لا بأس به فإن التمر والبسر من نخلة واحدة لا بأس، فأما أن يخلط التمر العتيق والبسر فلا يصلح والزبيب والعنب مثل ذلك.
- فالوجه في هذا الخبر أن نحمله ونخصه بجواز بيع العرايا وهو جمع عرية يكون لرجل نخلة في دار قوم وملكهم ويشغل عليهم دخوله عليهم في كل وقت فرخص له أن يبيع ثمرة تلك النخلة بالتمر منها.
- ٤ - يدل على ذلك ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني ٣١١

(١) المحاقلة: بيع الزرع قبل بدو صلاحه أو بيعه في سنبله بالحنطة أو المزارعة بالثلث أو الربع أو أقل أو أكثر أو اكتراء الأرض بالحنطة. (٢) المزابنة: بيع الرطب في رؤس النخل بالتمر كذا في كتب اللغة كالتبعية والقاموس والمجمع تفسير المحاقلة والمزابنة وهو عكس ما في الحديث.

\* - ٣٠٨ - ٣٠٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٧ وإخراج الأول الكليني في الكافي ج ١ ص ٤٠٨ -

- ٣١٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٢ السكوني ج ١ ص ٣٧٨ -

- ٣١١ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٧ الكافي ج ١ ص ٤٠٨ -



عن أبي جعفر عليه السلام قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وآله في العرايا بأن تشتري بخرصها تمراً قال : والعرايا جمع عرية وهي النخلة تكون للرجل في دار رجل آخر فيجوز له أن يبيعها بخرصها تمراً ولا يجوز ذلك في غيره .

٣١٢ ٥ — فأما مارواه الحسن بن محمد عن سماعة عن ابن رباط عن أبي الصباح الكندي قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إن رجلاً كان له على رجل خمسة عشر وسقاً من تمر وكان له نخل فقال له خذ ما في نخلي بتمر كقبي أن يقبل فأتى النبي صلى الله عليه وآله فقال يارسول الله إن لفلان علي خمسة عشر وسقاً من تمر فكلمه يأخذ ما في نخلي بتمره فبعث النبي صلى الله عليه وآله فقال يافلان خذ ما في نخله بتمر ك فقال : يارسول الله لا يفني وأبي أن يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لصاحب النخل اجذ نخلك فخذ فكان له خمسة عشر وسقاً ، فأخبرني بعض أصحابنا عن ابن رباط ولا اعلمه الا أنني سمعته منه أن أبا عبد الله عليه السلام قال إن ربيعة الرأي لما بلغه هذا عن النبي صلى الله عليه وآله قال هذا رباقت أشهد بالله انه من الكاذبين قال : صدقت .

فالوجه في هذا الخبر أن يكون النبي صلى الله عليه وآله إنما اشار عليه ان يأخذ ما في النخل بماله عليه على وجه الصلح والوساطة لاعلى انه يبتاع بذلك فلما رآه انه لا يجب الى ذلك اعطاه من عنده تبرعاً ، وليس في الخبر انه اخذ تمر النخل بما اعطاه .

### ٦١ — باب بيع الرطب بالتمر

٣١٣ ١ — الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن سماعة قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن بيع العنب بالزبيب قال : لا يصلح الا مثلاً بمثل ، قال والتمر والرطب مثلاً بمثل .

\* — ٣١٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٤٣ .

— ٣١٣ — التهذيب ج ٢ ص ١٤٤ الكافي ج ١ ص ٣٨٢ .



- ٢ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن ٣١٤  
أبي عبد الله عليه السلام قال لا يصلح التمر اليابس بالرطب من أجل ان اليابس يابس  
والرطب رطب فاذا يابس نقص .
- ٣ — الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر عن داود بن سرحان عن أبي عبد الله ٣١٥  
عليه السلام قال : لا يصلح التمر بالرطب ان الرطب رطب والتمر يابس فاذا يابس الرطب  
نقص .
- ٤ — عنه عن عيسى بن هشام عن ثابت عن داود الازاري عن أبي عبد الله ٣١٦  
عليه السلام قال سمعته يقول : لا يصلح التمر بالرطب التمر يابس والرطب رطب .  
فالوجه في هذه الاخبار ضرب من الكراهية دون الحظر .

## ٦٢ — باب النهي عن بيع الذهب بالفضة نسيئة

- ١ — الحسين بن سعيد عن عبد الله بن بجر عن حريز عن محمد بن مسلم قال : ٣١٧  
سألته عن الرجل يبتاع الذهب بالفضة مثلين بمثل قال : لا بأس به يداً بيد .
- ٢ — عنه عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي ٣١٨  
جعفر عليه السلام قال قال : أمير المؤمنين عليه السلام لا يبتاع رجل فضةً بذهب إلا  
يداً بيد ، ولا يبتاع ذهباً بفضة إلا يداً بيد .
- ٣ — عنه عن صفوان عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ٣١٩  
إذا اشتريت ذهباً بفضة أو فضة بذهب فلا تفارقه حتى تأخذ منه فان نزا حائطاً  
فانز معه .

\* - ٣١٤ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٣ الكافي ج ١ ص ٣٨٢ زيادة فيه .

- ٣١٥ - ٣١٦ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٢ .

- ٣١٧ - ٣١٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٥ واخر ج الاخير الكليني في الكافي ج ١ ص ٤٠١ .

- ٣١٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٥ .



٣٢٠ ٤ — عنه عن صفوان عن عبدالرحمن بن الحجاج قال سألته عن الرجل يشتري من الرجل الدراهم بالدنانير فيزنها وينقدها ويحسب ثمنها كم هي ديناراً ثم يقول ارسل غلامك معي حتى اعطيه الدنانير فقال : ما أحب أن يفارقه حتى يأخذ الدنانير فقلت : إنما هم في دار واحدة وامكنتهم قريبة بعضها من بعض وهذا يشق عليهم فقال : إذا فرغ من وزنها وانتقادها فليأمر الغلام الذي يرسله أن يكون هو الذي يبيعه ويدفع اليه الورق ويقبض منه الدنانير حيث يدفع اليه الورق .

٣٢١ ٥ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي الوشاء عن ثعلبة بن ميمون عن أبي الحسين الساباطي عن عمار بن موسى الساباطي قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول لا بأس بان يبيع الرجل الدنانير بأكثر من صرف يومه نسيئة .

٣٢٢ ٦ — محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن الحسن بن علي بن فضال عن حماد عن عمار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له الرجل يبيع الدراهم بالدنانير نسيئة قال : لا بأس .

٣٢٣ ٧ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ثعلبة عن أبي الحسين عن عمار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الدنانير بالدراهم بثلاثين أو أربعين أو نحو ذلك نسيئة قال : لا بأس ،

٣٢٤ ٨ — عنه عن أحمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا بأس أن يبيع الرجل الدينار نسيئة بمائة وأقل وأكثر .

٣٢٥ ٩ — عنه عن أحمد بن الحسن بن علي عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن

\* — ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٥ واخرج الاول

الكافي في الكافي ج ١ ص ٤٠١ .



عمار عن أبي عبدالله عليه السلام عن الرجل يحل له أن يسلف دنانير بكذا وكذا درهماً الى أجل؟ قال: نعم لأبأس، وعن الرجل يحل أن يشتري دنانير بالنسيئة؟ قال: نعم إنما الذهب وغيره في البيع والشراء سواء.

فهذه الاخبار لا تعارض ما قدمناه لان المتقدمة منها أكثر لانا أوردنا طرفاً منها ههنا وأوردنا كثيراً من ذلك في كتابنا الكبير، ولأن هذه الاخبار أربعة منها الاصل فيها عمار الساباطي وهو واحد وقد ضعفه جماعة من أهل النقل، وذكروا أن ما يتفرد بنقله لا يعمل عليه لانه كان فطحياً فاسد المذهب غيراً لانا لانطعن في النقل عليه بهذه الطريقة، لانه وإن كان كذلك فهو ثقة في النقل لا يطعن عليه، وأما خبر زرارة فالطريق اليه علي بن حديد وهو ضعيف جداً لا يعول على ما يتفرد بنقله، وتحتمل هذه الاخبار بعد تسليمها وجهاً من التأويل وهو أن يكون قوله نسيئة صفة للدنانير ولا يكون حالاً للبيع فيكون تلخيص الكلام إن كان له على غيره دنانير نسيئة جاز أن يبيعها عليه في الحال بدراهم بسعر الوقت أو أكثر من ذلك ويأخذ الثمن عاجلاً وقد ذكرنا في كتابنا الكبير ما يدل على ذلك:

١٠ - فأما مرواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الفضيل بن ٣٢٦

كثير عن محمد بن عمرو قال: كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام إن امرأة من أهلنا أوصت أن تدفع اليك ثلاثين ديناراً وكان لها عندي فلم يحضرني فذهبت الى بعض الصيارفة فقلت اسلفني دنانير على أن اعطيك ثمن كل دينار ستة وعشرين درهماً فأخذت منه عشرة دنانير بمائتين وستين درهماً، وقد بعثت بها اليك فكتب: إلي وصلت الدنانير.

فهذا الخبر ليس فيه أكثر من حكاية ما فعله من استسلافه الدراهم بالدنانير وبعثه بها الى الرضا عليه السلام لأجل حوالة كانت حصلت عليه وانه قبلها منه وليس فيه



أنه سأله عن جواز ذلك فسوّغه وأجاز ذلك له وإذا لم يكن فيه فلا يعارض ماقدمناه  
والذي يدل على ماقلناه :

٣٢٧ ١١ — مرواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي وابن أبي

عمير عن حماد عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه  
دنانير فقال: لا بأس أن يأخذ بثمانها دراهم .

٣٢٨ ١٢ — عنه عن فضالة عن أبان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل

يكون له الدين دراهم معلومة إلى أجل فجاء الأجل وليس عند الذي حلّ عليه دراهم  
قال: له خذ مني دنانير بصرف اليوم قال: لا بأس به .

وقد استوفينا مايتعلق بذلك في كتابنا الكبير وفيما ذكرناه كفاية إنشاء الله تعالى .

### ٢٢٣ — باب انفاق الدراهم المحمول عليها

٣٢٩ ١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن شعيب عن حريز عن محمد بن مسلم

قال: سألته عن الدراهم المحمول عليها (١) قال: لا بأس بانفاقها .

٣٣٠ ٢ — ابن أبي عمير عن الحسن بن عطية عن عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله

عليه السلام عن انفاق الدراهم المحمول عليها فقال: إذا جازت الفضة الثلاثين فلا بأس .

٣٣١ ٣ — عنه عن حماد بن عثمان عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام في انفاق

الدراهم المحمول عليها فقال: إذا كان الغالب عليها الفضة فلا بأس بانفاقها .

٣٣٢ ٤ — ابن أبي نصر عن رجل عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

(١) المحمول عليها: أي المنشوطة .

\* ٣٢٧ - ٣٢٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٦ الكافي ج ١ ص ٣٩٩ .

- ٣٢٩ - ٣٣٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٧ .

- ٣٣١ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٨ الكافي ج ١ ص ٤٠١ .

- ٣٣٢ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٨ الفقيه ص ٢٩٤ .



جاءه رجل من سجستان فقال له : ان عندنا دراهم يقال لها الشاهية تحمل على الدرهم اثنين فقال : لا بأس به إذا كان يجوز .

٥ — فأما مرواه ابن أبي عمير عن علي الصيرفي عن المفضل بن عمر الجعفي ٣٣٣ قال : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فألقي بين يديه دراهم فألقى اليّ درهما منها فقال ايش هذا ؟ فقلت ستوق « ١ » قال وما الستوق ؟ فقلت : طبقتين فضة وطبقة نحاس وطبقة من فضة فقال : اكسر هذا فانه لا يحل بيع هذا ولا انفاقه .

فالوجه في الجمع بين هذه الاخبار أن الدراهم إذا كانت معروفة متداولة بين الناس فلا بأس بانفاقها على ما جرت به عادة البلد فاذا كانت دراهم محولة فلا يجوز انفاقها الا بعد ان يتبين عيارها حتى يعلم الآخذ لها قيمتها ، والذي يكشف عما ذكرناه :

٦ — مرواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن علي رثاب قال : لا اعلمه ٣٣٤ إلا عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يعمل الدراهم يحمل عليها النحاس أو غيره ثم يبيعها قال : إذا بين ذلك فلا بأس .

### ٦٤ — باب بيع السيوف المحورة بالفضة نقداً ونسيئة

١ — الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب العقرقوفي عن أبي بصير ٣٣٥ قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن بيع السيوف المحلى بالنقد ؟ فقال : لا بأس ، قال وسألته عن بيع النسيئة ؟ فقال : إذا نقد مثل ما في فضته فلا بأس به أو يعطى الطعام .

٢ — عنه عن صفوان عن ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس ببيع ٣٣٦ السيوف المحلى بالفضة بنساء إذا نقد ثمن فضته وإلا فاجعل ثمنه طعاما ولينسئه إن شاء .

« ١ » ستوق كتثور وقدوس وستوق درم زيف بهرج ملبس بالفضة أو ما كان الصفر أو النحاس هو انفاق والاكثرفيه .

\* ٣٣٣ - ٣٣٤ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٨ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ١ ص ٤٠١ .  
- ٣٣٥ - ٣٣٦ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٩ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ١ ص ٤٠٠ .



٣٣٧ ٣ — عنه عن سعدان بن مسلم عن عبدالرحمن بن الحجاج قال : سألته عن السيوف المحلاة فيها الفضة تباع بالذهب الى أجل مسمى ؟ فقال : إن الناس لم يختلفوا في النسيئة إنه الربا إنما اختلفوا في اليد باليد ، فقلت له نبيعه بدراهم بنقد ؟ فقال : كان أبي يقول يكون معه عرض أحب إليّ ، فقلت له إذا كانت الدراهم التي تعطى أكثر من الفضة التي فيها فقال : وكيف لهم بالاحتياط بذلك ؟ فقلت : فانهم يزعمون انهم يعرفون ذلك فقال : إن كانوا يعرفون ذلك فلا بأس وإلا فانهم يجعلون معه العرض أحب إليّ .

٣٣٨ ٤ — الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عن ابن مسكان عن منصور الصيقل عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن السيف المفضض يباع بالدراهم فقال : إذا كانت فضته أقل من النقد فلا بأس وان كانت أكثر فلا يصلح .

٣٣٩ ٥ — عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي بصير قال : سألته عن السيف المفضض يباع بالدراهم قال : إذا كانت فضته أقل من النقد فلا بأس وإن كانت أكثر فلا يصلح .

٣٤٠ ٦ — فأما مرواه الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر وصالح بن خالد وجميل عن منصور الصيقل عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له السيف اشتريه وفيه الفضة تكون الفضة أكثر وأقل قال : لا بأس به .

فالوجه في هذه الرواية أن يكون وهما من الراوي لأن منصور الصيقل قد روى عن أبي عبدالله عليه السلام أنه إذا كان الفضة أقل مما ينقد فلا بأس وإن كان أكثر فلا يصلح وتلك الرواية مطابقة للاحاديث الباقية فينبغي أن يكون العمل عليها ويؤكد ذلك أيضاً :

\* ٣٣٧ - ٣٣٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٩ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ١ ص ٤٠١ .

٣٣٩ - ٣٤٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٩ .



٣ ج ٣ في الرجل يكون له على غيره الدراهم فتسقط تلك الدراهم ويتعامل بدراهم غيرها ٩٩

٧ — مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن فضالة عن أبان عن محمد قال: سُئل عن ٣٤١  
السيف المحلّي والسيف الحديد المموّ بالفضة نبيعه بالدراهم فقال: بيع بالذهب وقال:  
إنه يكره ان يبيعه نسيئة وقال: إذا كان الثمن أكثر من الفضة فلا بأس.

٨ — فأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر عن أبيه عن اسحاق بن ٣٤٢  
عمار اظنه قال عن عبد الله بن جذاعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السيف  
المحلّي بالفضة يباع نسيئة قال: ليس به بأس لأن فيه الحديد والسير.  
فالوجه في هذا الخبر وإن كان مطلقا ان نحمله على الاحاديث المتقدمة وهو انه إذا  
نقد مثل ما فيه جاز أن يكون ما بقي نسيئة فأما أن يكون السكل نسيئة فلا يجوز  
على حال.

٦٥ — باب الرجل يكون له على غيره الدراهم فتسقط تلك الدراهم ويتعامل

الناس بدراهم غيرها ما انزى يجب له عليه

١ — محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن يونس قال: كتبت الى أبي ٣٤٣  
الحسن الرضا عليه السلام إنه كان لي على رجل دراهم وإن السلطان اسقط تلك  
الدراهم وجاءت دراهم اغلا من تلك الدراهم الاولى ولها اليوم وضعية فأني شيء لي  
عليه الأولى التي اسقطها السلطان أو الدراهم التي اجازها السلطان؟ فكتب: الدراهم  
الأولى.

٢ — عنه عن محمد بن عبد الجبار عن العباس عن صفوان قال: سأله معاوية بن سعيد ٣٤٤  
عن رجل استقرض دراهم من رجل فسقطت تلك الدراهم أو تغيرت ولا يباع بها  
شيء لصاحب الدراهم الاولى أو الجائزة التي تجوز بين الناس؟ قال فقال

\* - ٣٤١ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٩ الكافي ج ١ ص ٤٠١ .

- ٣٤٢ - التهذيب ج ٢ ص ١٤٩ .

- ٣٤٣ - ٣٤٤ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٠ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٢٧٤ .



لصاحب الدرهم الدرهم الاولى .

٣٤٥ ٣ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى قال قال لي يونس كتبت الى الرضا عليه السلام إن لي على رجل ثلاثة آلاف درهم وكانت تلك الدراهم تنفق بين الناس تلك الايام وليس تنفق اليوم، ألي عليه تلك الدراهم بأعيانها أو ما ينفق بين الناس؟ قال: فكتب إليّ لك أن تأخذ منه ما ينفق بين الناس كما اعطيته ما ينفق بين الناس .

فلا ينافي الخبرين الاولين لأنه إنما قال لك أن تأخذ منه ما ينفق بين الناس يعني بقيمة الدراهم الاولى ما ينفق بين الناس لأنه يجوز أن تسقط الدراهم الاولى حتى لا يكاد تؤخذ اصلاً فلا يلزمه اخذها وهو لا ينتفع بها، وإنما له قيمة دراهمه الأولة وليس له المطالبة بالدراهم التي تكون في الحال .

### ٦٦ — باب بيع مالا يطل ولا يوزن مثلين بمثل يدا بيد

٣٤٦ ١ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البعير بالبعيرين يدا بيد ونسيئة قال: لا بأس به ثم قال خط على النسيئة .

٣٤٧ ٢ — عنه عن صفوان وابن أبي عمير عن جميل عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: البعير بالبعيرين والدابة بالدابتين يدا بيد ليس به بأس .

٣٤٨ ٣ — عنه عن القاسم بن محمد عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد بالعبد والعبد بالدراهم قال: لا بأس بالحيوان كلها يدا بيد ونسيئة .

٣٤٩ ٤ — الحسن بن محمد بن ساعة عن ابن رباط عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله

\* — ٣٤٥ — ٣٤٦ — التهذيب ج ٢ ص ١٥٠ واخر ج الاول الكافي في الكافي ج ١ ص ٤٠١ .

— ٣٤٧ — التهذيب ج ٢ ص ١٥٠ الكافي ج ١ ص ٣٨٢ الفقيه ص ٢٩٢ .

— ٣٤٨ — ٣٤٩ — التهذيب ج ٢ ص ١٥٠ الكافي ج ١ ص ٣٨٣ الفقيه ص ٢٩٢ بسند آخر فيها في الاخير .



عليه السلام قال : سألته عن الشاة بالشاتين والبيضة بالبيضتين قال : لا بأس ما لم يكن فيه كيل ولا وزن .

٥ — عنه عن صفوان عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه ٣٥٠  
السلام قال : لا يكون الربا إلا فيما يكال ويوزن .

٦ — عنه عن ابن رباط عن ابن مسكان عن منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه ٣٥١  
السلام قال : سألته عن البيضة بالبيضتين قال : لا بأس به ، والثوب بالثوبين قال : لا بأس به ،  
والفرس بالفرسين فقال : لا بأس به ، ثم قال : كل شيء يكال ويوزن فلا يصلح مثلين بمثل  
إذا كان من جنس واحد وإذا كان لا يكال ولا يوزن فليس به بأس اثنين بواحد .

٧ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم ٣٥٢  
قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الثوبين الردين بالثوب المرتفع والبعير بالبعيرين  
والدابة بالدابتين فقال : كره ذلك علي عليه السلام فنحن نكرهه إلا أن يختلف الصنفان ،  
قال وسألته عن الأبل والبقر والغنم أو أحد هو في هذا الباب ؟ قال : نعم نكرهه .

٨ — الحسين بن سعيد عن الحسن بن زرعة عن سماعة قال : سألته عن بيع ٣٥٣  
الحيوان اثنين بواحد فقال : إذا سميت الثمن فلا بأس .

٩ — عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام انه سئل عن ٣٥٤  
الرجل يقول عاوضني بفرسي فرسك وازيدك قال : لا يصلح ولكن يقول اعطني  
فرسك بكذا وكذا وأعطيك فرسي بكذا وكذا .

فالوجه في هذه الاخبار ان نعملها على الاستظهار والاحتياط لان الافضل والاحوط  
أن يقوم كل واحد منهما على جهته ويكون البيع على القيمة وإن لم يكن ذلك محظوراً

\* - ٣٥٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٠ الكافي ج ١ ص ٣٧٠ الفقيه ص ٢٩١ .

- ٣٥١ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٠ . - ٣٥٢ - التهذيب ج ٢ ص ١٥١ .

- ٣٥٣ - التهذيب ج ٢ ص ١٥١ الفقيه ص ٢٩٢ .

- ٣٥٤ - التهذيب ج ٢ ص ١٥١ الفقيه ص ٢٩٤ مرسل متطوعاً .



حسب ماقدمناه في الاخبار الاولى .

### ٦٧ - باب انه مايباع كيلاً أو وزناً لايجوز بيعه جزافاً

٣٥٥ ١ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن الحلبي قال قال أبو عبد الله عليه السلام ما كان من طعام سميت فيه كيلاً فلا يصلح مجازفة .

٣٥٦ ٢ - عنه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما كان من طعام سميت فيه كيلاً فلا يصلح مجازفة هذا مما يكره من بيع الطعام .

٣٥٧ ٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن سوار عن أبي سعيد الكاري عن عبد الملك ابن عمرو قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام أشترى مائة رزبناً فاعترض راوية أو اثنتين فأزنها واخذ سائره على قدر ذلك فقال : لا بأس .

فلا يتأفي الخبرين الاولين لأنه إنما جاز له أن يأخذ الباقي على نحو ما وزن إذا أخبره صاحبه انه وزنها مثل ذلك فيصدقه فيه ويقع البيع على الوزن دون المجازفة ، وإنما يحرم ان يشتري ما يوزن جزافاً من غير وزن ولا إخبار عن الوزن وتصديق صاحبه في ذلك .

٣٥٨ ٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان وعلي بن النعمان عن يعقوب بن

شعيب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون لي عليه احمال كيل مسمى فبيعت إليّ باحمال فيها أقل من الكيل الذي لي عليه فأخذها مجازفة ؟ فقال : لا بأس .

فالوجه في هذه الرواية انه إنما جاز ذلك له لأنه ليس بعقد بيع وإنما كان له عليه شيء معلوم فرضي أن يأخذ ما يعلم أنه اتقص ماله عليه فلم يكن بذلك بأس ،

\* - ٣٥٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٥١ الفقيه ص ٢٨٢ .

- ٣٥٦ - التهذيب ج ٢ ص ١٥١ الكافي ج ١ ص ٣٨٣ مع زيادة في آخره الفقيه ص ٢٨١ .

- ٣٥٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٥١ الفقيه ص ٢٨٢ .

- ٣٥٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٢ الفقيه ص ٢٨٢ .



وإنما المحذور العقد على ما يكال مجازفة .

### ٦٨ - باب اعطاء الغنم بالضرية

- ١ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي ٣٥٩  
عبدالله عليه السلام في الرجل يكون له الغنم يعطيها بضرية سمنا شيئاً معلوماً أو دراهم  
معلومة في كل شاة كذا وكذا قال : لا بأس بالدراهم ولست احب أن يكون بالسمن
- ٢ - الحسن بن محمد بن سماعة عن بعض أصحابه عن مدرك بن المهزاز عن ٣٦٠  
أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يكون له الغنم يعطيها بضرية شيء معلوم من الصوف  
والسمن أو الدراهم قال : لا بأس بالدراهم وكره السمن .
- ٣ - محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن ٣٦١  
يحيى عن عيص بن القاسم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل له غنم يبيع  
ألبانها بغير كيل قال : نعم حتى يقطع أو شيء منها .
- ٤ - فأما مارواه الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان قال : سألت أبا عبدالله ٣٦٢  
عليه السلام عن رجل دفع الى رجل غنمه بسمن ودراهم معلومة لكل شاة كذا  
وكذا في كل شهر قال : لا بأس بالدراهم ، فاما السمن فلا أحب ذلك إلا أن تكون  
حوالب فلا بأس .
- فأوجه في الأخبار الأولية أن تحمل على هذا الخبر الذي هو مفصل ، وهو انه إنما  
كره ضريتها بالسمن إذا لم تكن حوالب ، فاما إذا كانت كذلك فلا بأس .
- ٥ - فأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن سماعة عن أبان بن عثمان ٣٦٣

\* ٣٥٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٢ الكافي ج ١ ص ٣٩٢ .

٣٦٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٢ الكافي ج ١ ص ٣٩٣ بتفاوت يسير .

٣٦١ - التهذيب ج ٢ ص ١٥١ الكافي ج ١ ص ٣٨٤ .

٣٦٢ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٢ الكافي ج ١ ص ٣٩٣ .

٣٦٣ - التهذيب ج ٢ ص ١٥١ وهو جزء من حديث .



عن اسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدفع الى الرجل بقراً وغنماً على أن يدفع اليه كل سنة من البانها وأولادها كذا وكذا قال: ذلك مكروه. فالوجه في كراهية ذلك هو انه عين له على ان يعطيه من البانها وأولادها ولو لم يعين ذلك لكان جائزاً، وجرى ذلك مجرى من استأجر ارضاً بشيء من الطعام الذي يكون فيها فان ذلك لا يجوز وإن جاز أن يستأجرها بطعام لا يعينه.

٣٦٤ ٦ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرعة عن ساعة قال: سألته عن اللبن يشتري وهو في الضرع؟ قال: لا إلا أن يحلب الى سُكْرُجِه (١) فيقول اشترى منك هذا اللبن الذي في السكْرُجِه وما في ضرعها بثمر مسمى فان لم يكن في الضرع شيء كان ما في السكْرُجِه.

فلا ينافي الاخبار الاولة لأنه إنما باع من اللبن مقدار ما في الضرع فلم يجز ذلك لأنه مجهول وإنما جاز في الاخبار الأولة بيعها مدة معلومة وزماناً معيناً فكان ذلك جارياً مجرى الاجارة فساغ ولم يكن ذلك حراماً.

### ٦٩ — باب ثمن المماوك الذي يولد من الزنا

٣٦٥ ١ — الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن ولد الزنا أشتريه أو أبيعته أو أستخدمه؟ فقال: اشتره واسترقه وأستخدمه وبعه فأما اللقيط فلا تشتريه.

٣٦٦ ٢ — عنه عن صفوان عن ابن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ولد الزنا أيشترى ويستخدم؟ فقال: نعم.

(١) السكرجة: بضم السين والكاف والراء والتشديد الصغنة التي يوضع فيها الاكل وهي من الادم وهي فارسية معربة.

\* — ٣٦٤ — التهذيب ج ٢ ص ١٥١ الكافي ج ١ ص ٣٨٤ الفقيه ص ٢٨١.

— ٣٦٥ — التهذيب ج ٢ ص ١٥٤ الكافي ج ١ ص ٣٩٣.

ب — ٣٦٦ — التهذيب ج ٢ ص ١٥٤ الفقيه ص ٢٨٢ بزيادة في آخره.



- ٣ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن محمد بن خالد عن أبي الجهم عن أبي خديجة ٣٦٧  
قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يطيب ولد الزنا أبداً ولا يطيب ثمنه أبداً.
- ٤ — ومارواه أحمد بن أبي عبد الله عن ابن فضال عن مثنى الخنّاط عن أبي بصير ٣٦٨  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له يكون لي المملوكة من الزنا احجّ من ثمنها  
وأتزوّج ؟ فقال : لا تحجّ ولا تزوج منه .  
فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على ضرب من الكراهية دون الحظر .

## ٧٠ — باب بيع العصير

- ١ — الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي عن أبي بصير عن أبي عبد الله ٣٦٩  
عليه السلام قال : سألته عن ثمن العصير قبل أن يغلي لمن يبتاعه ليطبخه أو يجعله خمرًا  
قال : إذا بعث قبل أن يكون خمرًا وهو حلال فلا بأس .
- ٢ — عنه عن فضالة عن رفاة قال : سُئِلَ أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاضر ٣٧٠  
عن بيع العصير ممن يخمره فقال : حلال ألسنا نبيع تمرنا ممن يجعله شرابًا خبيثًا .
- ٣ — عنه عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحايي قال : سألت أبا عبد الله ٣٧١  
عليه السلام عن بيع عصير العنب ممن يجعله حرامًا فقال : لا بأس ببيعه حلالًا فيجعله  
حرامًا فأبعده الله واسحقه .
- ٤ — فأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عن يزيد بن خليفة عن ٣٧٢  
أبي عبد الله عليه السلام قال : كره أبو عبد الله عليه السلام بيع العصير بتأخير .  
فالوجه في هذا الخبر أنه انما كره بيعه بتأخير لانه لا يؤمن أن يكون في حال ما يقبض

\* - ٣٦٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٤ .

- ٣٦٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٣٩ الكافي ج ١ ص ٣٩٣ .

- ٣٦٩ - ٣٧٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٥ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ١ ص ٣٩٤ .

- ٣٧١ - ٣٧٢ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٥ الكافي ج ١ ص ٣٩٤ .



الثلث قد صار خمرًا وإن كان ذلك ليس بمحظور، والذي يدل على ذلك :

٣٧٣ ٥ — مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عن يزيد بن خليفة الحارثي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله رجل وأنا حاضر قال إن لي الكرم قال تبيعه عنبا ، قال فانه يشتريه من يجعله خمرًا قال : فبعه إذا عصيرًا ، قال انه يشتريه مني عصيرًا فيجعله خمرًا في قرتي قال بعته - لالا فجعله حرامًا فابعد الله ثم سكت هنيئة ، ثم قال لا تدرن ثمنه حتى يصير خمرًا فتكون تأخذ ثمن الخمر .

والذي يدل على ان ذلك ورد مورد الكراهية دون الحظر :

٣٧٤ ٦ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن بيع العصير فيصير خمرًا قبل أن يقبض الثمن قال : فقال لو باع ثمرته ممن يعلم أنه يجعله خمرًا حرامًا لم يكن بذلك بأس فأمًا إذا كان عصيرًا فلا يباع إلا بالنقد .

٣٧٥ ٧ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سُئل عن بيع العصير ممن يصنعه خمرًا فقال : بعه ممن يطبخه أو يصنعه خلًا أحب إلي ولا أرى بالأول بأسًا .

٧١ - باب من له شرب مع قوم يستغني عنه لئلا يجوز له بيعه أم لا

٣٧٦ ١ — محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن سعيد الاعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يكون له الشرب مع قوم في قناة فيها شركاء فيستغني بعضهم عن شربه أيبيع شربه ؟ قال : نعم إن شاء باعه بورق وإن شاء باعه بكيل حنطة .

\* ٣٧٣ - ٣٧٤ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٥ واخرج الاخير الكلبيني في الكافي ج ١ ص ٣٩٤ .

- ٣٧٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٥ .

٣٧٦ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٦ الكافي ج ١ ص ٤٠٩ الفقيه ص ٢٨٤ بسند آخر .



٢ -- الحسين بن سعيد عن فضالة والقاسم بن محمد عن عبد الله الكاهلي قال : ٣٧٧  
سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن قناة بين قوم لكل رجل منهم شرب  
معلوم فاستغنى رجل منهم عن شربه أيبيعه بخنطة أو شعير ؟ قال : يبيعه بما شاء ، هذا  
مما ليس فيه شيء .

٣ -- فاما مارواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم وحميد بن ٣٧٨  
زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة جميعاً عن أبان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه  
السلام قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن النطاف والاربعاء قال :  
والاربعاء أن تسنى مسناة فيحمل الماء وتسقى به الأرض ثم يستغنى عنه فقال : لا تبعه  
ولكن اعره جارك ، والنطاف أن يكون له الشرب فيستغنى عنه فيقول لا تبعه اعره  
اخاك أو جارك .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمل بيع ذلك على أنه مكروه وليس بمحظور لأن الأفضل  
أن يعطي ما فضل عنه من الشرب اخاه وجاره ولا يبيعه وليس ذلك بمحظور .

### ٧٢ - باب من أحيأ أرضاً

١ -- علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام ٣٧٩  
قال : قال النبي صلى الله عليه وآله من غرس شجراً أو حفر وادياً بدياً لم يسبقه اليه  
احد أو أحيأ أرضاً ميتة فهي له قضاء من الله عز وجل ورسوله .

٢ -- عنه عن ابن أبي عمير عن محمد بن حمران عن محمد بن مسلم قال : سمعت ٣٨٠  
أبا جعفر عليه السلام يقول أيما قوم أحيوا شيئاً من الأرض وعمروها فهم أحق بها  
وهي لهم .

\* - ٣٧٧ - ٣٧٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٦ واخر ج الاخير الكليني في الكافي ج ١ ص ٤٠٩ .

- ٣٧٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٩ الكافي ج ١ ص ٤١٠ الفقيه ص ٢٨٥ .

- ٣٨٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٩ الكافي ج ١ ص ٤٠٩ .



٣٨١ ٣ — الحسن بن محبوب عن معاوية بن وهب قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول أيما رجل أتى خربة بائرة فاستخرجها وكري انهارها وعمرها فان عليه فيها الصدقة ، فان كانت أرضا لرجل قبله فغاب عنها فتركها وأخر بها ثم جاء بعد يطالبها فإن الأرض لله عز وجل ولمن عمرها.

٣٨٢ ٤ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وفضيل وبكير وجران وعبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وآله من أحيأ مواتا فهو له . قال محمد بن الحسن : الوجه في هذه الأخبار وما جرى مجراها مما أوردنا كثيرا منها في كتابنا الكبير أن من أحيأ أرضا فهو أولى بالتصرف فيها دون أن يملك تلك الأرض لأن هذه الأرضين من جملة الانفال التي هي خاصة للامام إلا أن من أحيأها أولى بالتصرف فيها إذا أدى واجبها للامام ، وقد دللنا على ذلك في كتابنا المذكور بأدلة مستوفاة واخبار كثيرة ، والذي يدل ههنا على ذلك :

٣٨٣ ٥ — مارواه الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن أبي خالد الكابلي عن أبي جعفر عليه السلام قال : وجدنا في كتاب علي عليه السلام ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين أنا وأهل بيتي الذين أورثنا الأرض ونحن المتقون والأرض كلها لنا ، فن أحيأ أرضا من المسلمين فليعمرها وليؤد خراجها الى الامام من أهل بيتي وله ما أكل منها ، وإن تركها أو أخرجها فأخذها رجل من المسلمين من بعده فعمرها وأحيأها فهو أحق بها من الذي تركها فليؤد خراجها الى الامام من أهل بيتي وله ما أكل منها حتى يظهر القائم من أهل بيتي بالسيف فيحويها ويمنعها ويخرجهم منها كما حواها رسول الله صلى الله عليه وآله ومنعها إلا ما كان في أيدي شيعتنا فيقاطعهم على ما في أيديهم ويترك الأرض في أيديهم .



## ٧٣ - باب حكم أرض الخراج

- ١ - الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن محمد الحلي قال: ٣٨٤  
سئل أبو عبد الله عليه السلام عن السواد ما منزلته؟ فقال: هو لجميع المسلمين لمن هو  
اليوم ولمن يدخل في الاسلام بعد اليوم ولمن لم يخلق بعد، فقلنا للشراء من الدهاقين؟  
فقال: لا يصلح الا أن يشتري منهم على أن يصيرها للمسلمين فاذا شاء ولي الامر  
أن يأخذها أخذها، قلنا فإن أخذها منه قال: برد اليه رأس ماله وله ما أكل من  
غلها بما عمل.
- ٢ - عنه عن الحسن بن محبوب بن خالد عن جرير عن أبي الربيع الشامي عن ٣٨٥  
أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تشتري من أرض السواد شيئاً إلا من كانت له ذمة  
فأما هو في المسلمين.
- ٣ - الحسن بن محمد بن سماعة بن عبد الله بن جبلة عن علي بن الحرث عن بكر ٣٨٦  
ابن أبي بكر عن محمد بن شريح قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شراء  
الأرض من أرض الخراج فكرهه، وقال إنما أرض الخراج للمسلمين فقالوا له: فإنه  
يشتريها الرجل وعليه خراجها فقال: لا بأس إلا أن يستحي من عيب ذلك.
- ٤ - فأما مارواه محمد بن الحسن الصفار عن أيوب بن نوح عن صفوان بن ٣٨٧  
يحيى قال حدثني أبو بردة بن رجا قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام كيف ترى  
في شراء أرض الخراج قال ومن يبيع ذلك؟ وهي أرض المسلمين قال قلت: يبيعها  
الذي هي في يديه قال ويصنع بخراج المسلمين ماذا؟ ثم قال: لا بأس اشتر حقه منها  
ويحول حق المسلمين عليه ولعله يكون أقوى عليها وأملى بخراجهم منه.

\* - ٣٨٤ - ٣٨٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٨ واخر ج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٢٨٥.

- ٣٨٦ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٨.

- ٣٨٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٠.



فالوجه في قوله اشتر حقه منها أي ماله من التصرف دون رقبة الأرض فان رقبة الأرض لا يصلح ملكها على حسب ما تضمنه الأخبار الأولى ، وقد استوفينا ما يتعلق بهذا الباب في كتابنا الكبير وفيما ذكرناه كفاية .

### ٧٤ - باب شراء أرض أهل الذمة

٣٨٨ ١ - الحسين بن سعيد عن حماد عن شعيب عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شراء الأرضين من أهل الذمة ؟ فقال : لا بأس بان يشتري منهم إذا عملوها وأحيوها فهي لهم ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله حين ظهر على خيبر وفيها اليهود خارجهم على أن يترك الأرض في أيديهم يعملونها ويعمرونها .

٣٨٩ ٢ - عنه عن فضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم قال سألته عن شراء أرضهم ؟ فقال لا بأس بها أن تشتريها فتكون إذا كان ذلك بمنزلتهم تؤدي فيها كما يؤديون فيها .

٣٩٠ ٣ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم قال : سألته عن الشراء من أرض اليهود والنصارى ؟ قال : ليس به بأس وقد ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله على أهل خيبر فخارجهم على أن يترك الأرض في أيديهم يعملونها ويعمرونها وما بها بأس وقد اشترت منها شيئا ، وإيما قوم أحيوا شيئا من الأرض أو عملوه فهم أحقّ بها وهي لهم .

٣٩١ ٤ - أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن شراء أرض أهل الذمة قال : لا بأس بها فتكون

\* - ٣٨٨ - ٣٨٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٨ وإخراج الأخير الكليني في الكافي ج ١ ص ٤١١  
بزيادة فيه .

- ٣٩٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٨ الفقيه ص ٢٨٥ .

- ٣٩١ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٨ الكافي ج ١ ص ٤١١ بزيادة فيه .



إذا كان ذلك بمنزلتهم تؤذي عنها كما يؤدون .

قال : محمد بن الحسن : الوجه في هذه الأخبار أن أهل الذمة لا يخلوا مافي أيديهم من الارضين من أن يكون فتحت عنوة أو صلحوا عليه ، فإن كانت مفتوحة عنوة فهي ارض المسلمين قاطبة ولهم أن يبيعوها إذا كانت في أيديهم بحق التصرف دون أصل الملك ويكون على المشتري ما كان عليهم من الخراج كما كانت خبير مع اليهود فإن كانت أرضا صلحوا عليها فهي أرض الجزية يجوز شراؤها منهم إذا انتقل ما عليها الى جزية رؤسهم أو يقبل عليها المشتري ما كانوا قبلوه من الصلح وتكون الارض ملكا يصلح التصرف فيه على كل حال .

### ٧٥ - باب الذي يكون له ارض فيسلم ما الذي يجب عليه فيها

- ١ - الحسن بن محمد بن سماعة عن عبدالله بن جبلة عن اسحاق بن عمار عن ٣٩٢  
العبد الصالح عليه السلام قال : قلت له رجل من أهل نجران يكون له ارض ثم يسلم  
ايش عليه يكون ماصالحهم عليه النبي صلى الله عليه وآله أو ما على المسلمين ؟ قال :  
عليه ما على المسلمين إنهم لو أسلموا لم يصالحهم النبي صلى الله عليه وآله .
- ٢ - فأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن أبي حمزة عن عبدالرحمن ٣٩٣  
ابن الحجاج قل : سألت أبا عبدالله عليه السلام عما اختلف فيه ابن أبي ليلى وابن  
شبرمة في السواد وارضه فقالت إن ابن أبي ليلى قال : إنهم إذا أسلموا فهم احرار وما  
في أيديهم من ارضهم لهم ، وأما ابن شبرمة فزعم أنهم عميد وأن ارضهم التي بأيديهم  
ليست لهم فقال : في الأرض ما قال ابن شبرمة ، وقال في الرجال ما قال ابن أبي  
ليلى إنهم إذا أسلموا فهم احرار ومع هذا كلام لم احفظه .
- فالوجه في هذه الرواية انه إنما قال بقول ابن شبرمة بأن الارضين ليست لهم .



حيث كانت مفتوحة عنوة بالسيف فكانت للمسلمين فلما أسلموا لم يصير ذلك ملكا لهم والخبر الاول يكون محمولا على ارض صلح صالحوا عليه من غير ان تكون فتحت بالسيف فبقي ملكهم على ما كان فلما أسلموا صار ملكهم مثل سائر املاك المسلمين التي ليست بارض الخراج.

### ٧٦ - باب بيع الزرع الأخضر قبل أن يصير سنبلًا

٣٩٤ ١ - الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بأن تشتري زرعًا أخضر فإن شئت تركته حتى تحصده وإن شئت فبعه حشيشًا .

٣٩٥ ٢ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال قال : أبو عبد الله عليه السلام لا بأس ان تشتري زرعًا أخضر ثم تركه حتى تحصده إن شئت أو تقلعه من قبل أن يسنبل وهو حشيش ، وقال : لا بأس أيضًا أن تشتري زرعًا قد سنبل وبلغ بحنطة .

٣٩٦ ٣ - أحمد بن محمد بن عيسى عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألته عن شراء القصيل (١) يشتريه الرجل فلا يقصه ويبدو له في تركه حتى يخرج سنبله شعيرًا أو حنطة وقد اشتراه من أصله على اربابه خراج أو هو على العلاج ؟ فقال : إن كان اشتراط حين اشتراه ان شاء قطعه وإن شاء تركه كما هو حتى يكون سنبلًا وإلا فلا ينبغي له ان يتركه حتى يكون سنبلًا .

٣٩٧ ٤ - عنه عن ابن محبوب عن ابن أبي أيوب عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) القصيل : ما اقتطع من الزرع وهو أخضر لعلف الدواب .

\* - ٣٩٤ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٧ .

- ٣٩٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٦ الكافي ج ١ ص ٤٠٨ .

- ٣٩٦ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٦ الكافي ج ١ ص ٤٠٨ الفقيه ص ٢٨٣ .

= ٣٩٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٥٦ الكافي ج ١ ص ٤٠٨ الفقيه ص ٢٨٤ بتفاوت يسير .



نحوه وزاد فيه فإِن فعلٍ فإِنَّ عليه طسقه (١) ونفقته وله ماخرج منه .

٥ — سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن المنثى الحنط عن زرارة ٣٩٨  
عن أبي عبد الله عليه السلام في زرع بيع وهو حشيش ثم سنبل قال : لا بأس إذا  
قال أبتاع منك ما يخرج من هذا الزرع فإذا اشتراه وهو حشيش فإِن شاء اعفاه  
وإِن شاء تبرص به .

٦ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن بكير بن اعين قال : قلت  
لأبي عبد الله عليه السلام أيجل شراء الزرع الأخضر ؟ قال : نعم لا بأس به .

٧ — عنه عن زرارة مثله وقال : لا بأس أن تشتري الزرع أو القصيل أخضرًا ٤٠٠  
ثم تتركه أن شئت حتى يسنبل ثم تحصده ، وإن شئت أن تعلف دابتك قصيلًا فلا بأس  
به قبل أن يسنبل ، فأما إذا سنبل فلا تقطعه رأسًا رأسًا فإنه فساد .

٨ — الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن معلى بن خنيس قال : قلت  
لأبي عبد الله عليه السلام اشتري الزرع ؟ قال : إذا كان قدر شبر .

٩ — فأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن معاوية بن عمار قال : ٤٠٢  
سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا تشتري الزرع ما لم يسنبل فإذا كنت تشتري  
أصله فلا بأس بذلك لو ابتعت نخلاً فابتعت أصله ولم يكن فيه حمل لم يكن به بأس .  
فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من الكراهية دون الحظر والأخبار الأولية  
على الجواز ورفع التحريم وما تضمنته رواية معلى بن خنيس من أنه لا بأس به إذا  
كان قدر شبر أيضًا محمول على الاستظهار دون الحظر إن لم يكن كذلك على ما تضمنته  
الأخبار الأولية .

(١) الطسق : بالفتح وهو مكيال أو ما يوضع من الخراج على الجربان أو شبه ضريبة معلومة .

\* — ٣٩٨ — ٣٩٩ — ٤٠٠ — التهذيب ج ٢ ص ١٥٦ الكافي ج ١ ص ٤٠٨ .

— ٤٠١ — ٤٠٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٥٧ .



## ٧٧ - باب النهي عن الاحتكار

٤٠٣ ١ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن اسماعيل بن أبي زياد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا يحتكر الطعام إلا خاطيء .

٤٠٤ ٢ - سهل بن زياد عن جعفر بن محمد الأشعري عن ابن القداح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله الجالب مرزوق والمحتكر ملعون .

٤٠٥ ٣ - علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الحكرة في الخصب أربعون يوماً ، وفي الشدة والبلاء ثلاثة أيام فما زاد على الأربعين في زمان الخصب فصاحبه ملعون ، وما زاد في العسرة على ثلاثة أيام فصاحبه ملعون .

٤٠٦ ٤ - أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس الحكرة إلا في الخنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن .

٤٠٧ ٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن سنان عن عبد الله بن منصور عن أبي عبد الله عليه السلام قال نفذ الطعام على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فأثنى المسلمون فقالوا يا رسول الله قد نفذ الطعام ولم يبق شيء إلا عند فلان فمره يبيع قال : فحمد الله وأثنى عليه ثم قال يا فلان إن المسلمين ذكروا أن الطعام قد فقد الأشياء عندك فأخرجه وبعه كيف شئت ولا تجبسه .

٤٠٨ ٦ - محمد بن أحمد بن يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن وهب عن الحسين بن عبيد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال

٤٠٣ - التهذيب ج ٢ ص ١٦١ الفقيه ص ٢٩٠ .

٤٠٤ - ٤٠٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٦١ الكافي ج ١ ص ٣٧٥ الفقيه ص ٢٩٠ .

٤٠٦ - ٤٠٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٦١ الكافي ج ١ ص ٣٧٥ والخروج الأول الصدوق في

الفقيه ص ٢٩٠ .

٤٠٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٢ .



رفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله أنه مرّ بالمحتكرين فأمر بحكركتهم أن تخرج الى بطون الأسواق وحيث تنظر الابصار اليها فقبل لرسول الله صلى الله عليه وآله لوقومت عليهم فغضب حتى عرف الغضب في وجهه فقال : أنا أقوم عليهم إنما السعير الى الله تعالى يرفعه إذا شاء ويخفضه إذا شاء .

قال محمد بن الحسن هذه : الاخبار عامة في النهي عن الاحتكار على كل حال وقد روي أن المخطور من ذلك هو أنه إذا لم يكن في البلد طعام غير الذي عند المحتكر ويكون واحدا فانه يلزمه اخراجه وبيعه بما يرزقه الله كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وينبغي أن نحمل هذه الاخبار المطلقة على هذه المقيدة كما بيناه في مواضع كثيرة .

٧ — وروى ماقلناه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن ٤٠٩ الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الحكرة ان يشتري طعاما ليس في المصر غيره فيحتكره فان كان في المصر طعام أو بياع غيره فلا بأس بان يلمس بسلعته الفضل ، قال : وسألته عن الزيت فقال : إذا كان عند غيرك فلا بأس بامساكه .

٨ — أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن أبي الفضل بن ٤١٠ سالم الخنّاط قال قال : أبو عبد الله عليه السلام ما عملك ؟ قلت : خنّاطا وربما قدمت على نفاق (١) وربما قدمت على كساد فخبست قال : فما يقول من قبلك فيه ؟ قلت يقولون محتكر قال : يبيعه احد غيرك قلت ما أبيع من الف جزء جزءا قال : لا بأس إنما كان ذلك رجل من قريش يقال له حكيم بن حزام كان إذا دخل الطعام المدينة اشتراه كله فمرّ عليه النبي صلى الله عليه وآله فقال يا حكيم بن حزام إياك أن تحتكر .

٩ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي ٤١١

(١) النفاق : كسحاب السوق قامت والبيع راج .

\* - ٤٠٩ - ٤١٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٦١ الكافي ج ١ ص ٣٧٥ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٢٩٠ .

- ٤١١ - التهذيب ج ٢ ص ١٦١ الكافي ج ١ ص ٣٧٥ .



عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يحتكر الطعام ويترص به هل يجوز ذلك؟  
فقال: إن كان الطعام كثيراً يسع الناس فلا بأس به ، وإن كان الطعام قليلاً لا يسع  
الناس فإنه يكره أن يحتكر الطعام ويترك الناس ليس لهم طعام .

### ٧٨ - باب العدد الذين ثبتت بينهم الشفعة

٤١٢ ١ - علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن  
عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تكون الشفعة الا لشريكين مالم  
يتقاسما فإذا صاروا ثلاثة فليس لواحد منهم شفعة .

٤١٣ ٢ - يونس عن بعض رجاله عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الشفعة  
لمن هي ؟ وفي أي شيء هي ؟ ولمن تصلح ؟ وهل يكون في الحيوان شفعة ؟ وكيف هي ؟  
فقال : الشفعة جائزة في كل شيء من حيوان أو ارض أو متاع إذا كان الشيء بين  
شريكين لا غيرها فباع أحدهما نصيبه فشرى به أحق به من غيره وإن زاد على الاثنين  
فلا شفعة لاحد منهم .

٤١٤ ٣ - الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد وصفوان عن عبدالله بن سنان  
قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام المملوك يكون بين شركاء فباع أحدهم نصيبه  
فقال أحدهم أنا أحق به أله ذلك ؟ قال : نعم إذا كان واحداً .

٤١٥ ٤ - أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه  
السلام انه قال : في المملوك بين شركاء فيبيع أحدهم نصيبه فيقول صاحبه أنا أحق  
به أله ذلك ؟ قال : نعم إذا كان واحداً ، فليل له أفي الحيوان شفعة ؟ فقال : لا .

٤١٦ ٥ - فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي

\* - ٤١٢ - ٤١٣ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٢ الكافي ج ١ ص ٤١٠ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٢٥٢ .

- ٤١٤ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٣ الكافي ج ١ ص ٣٨٨ بدون الذيل .

- ٤١٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٣ الكافي ج ١ ص ٣٨٨ بسند آخر .

- ٤١٦ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٣ الفقيه ص ٢٥٢ .



عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن علي عليهم السلام قال : الشفعة على عدد الرجال .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ضرب من النقية لانه مذهب بعض العامة .

٦ — وأما مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج ٤١٧ عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دار فيها دور وطريقهم واحد في عرصة الدار فباع بعضهم منزله من رجل هل لشركائه في الطريق أن يأخذوا بالشفعة ؟ فقال : إن كان باع الدار وحوّل بابها الى طريق غير ذلك فلا شفعة لهم وإن باع الطريق مع الدار فالهم الشفعة .

٧ — أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن الكاهلي عن منصور بن حازم قال : ٤١٨ قالت لأبي عبد الله عليه السلام دار بين قوم اقتسموها وأخذ كل واحد منهم قطعة فبناها وتركوا بينهم ساحة فيها مرّهم فجاء رجل فاشترى نصيب بعضهم أله ذلك ؟ قال : نعم ولكن يسدّ بابه ويفتح بابا إلى الطريق أو ينزل من فوق البيت ويسدّ بابه ، وإن أراد صاحب الطريق بيعه فأنهم أحق به ، وإلا فهو على طريقه يجبيء ويجاس على ذلك الباب .

فالوجه في هذين الخبرين وإن كان الأصل فيهما منصور بن حازم وهو واحد أحد شيتين ، أحدهما : أن يكون المراد بالقوم شريكا واحدا وإنما يكون تجوز في اللفظة بأن عبر عنه بالقوم ، والوجه الثاني أن نحمله على ما حملنا عليه الخبر الاول من النقية دون ما يجب العمل عليه من واجب الشرع .

٨ — وأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن هشام بن سالم ٤١٩

\* - ٤١٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٢ الكافي ج ١ ص ٤١٠ .

- ٤١٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٣ الكافي ج ١ ص ٤١٠ .

- ٤١٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٣ .



عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس في الحيوان شفعة .  
فلا ينافي ما قدمناه من الاخبار لأن الاخبار التي قدمناها على ضربين ، ضرب منها  
عامّة في كل شيء وذلك يدخل فيها الحيوان وغيره فلا يجوز تخصيصها بخبر واحد  
والضرب الآخر : خاصة بأن الحيوان فيه شفعة وهو خبر يونس وعبد الله بن سنان  
والحلي ، والوجه في هذا الخبر أن نحمله على أن لا يكون في الحيوان شفعة إذا كان  
بين أكثر من شريكين كما قلناه في غيره من الاشياء .

٤٢٠ ٩ — فأما ما رواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا شفعة في سفينة ولا في نهر ولا  
في طريق .

فلا ينافي خبر منصور بن حازم الذي قال فيه انه ثبت الشفعة بالمرء والطريق إذا  
أراد صاحبه بيعه لأن الوجه فيه أن نحمله على ضرب من التقيّة لأن ذلك مذهب  
بعض العامة .

### ٧٩ — باب الرهن بهلك عند المرتهن

٤٢١ ١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي  
عبد الله عليه السلام في الرجل يرهن عند الرجل رهنا فيصيبه شيء أو يضيع قال :  
يرجع المرتهن بماله عليه .

٤٢٢ ٢ — الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد وفضالة عن أبان عن عبيد بن زرارة  
قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل رهن سوارين (١) فهلك أحدهما فقال :

(١) السوار : ككتاب حلية كالطوق تلبسه المرأة في معصمها او زندها .

\* — ٤٢٠ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٣ الكافي ج ١ ص ٤١٠ الفقيه ص ٢٥٢ بزيادة فيه .

— ٤٢١ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٤ الكافي ج ١ ص ٣٩٦ الفقيه ص ٢٩٨ .

— ٤٢٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٤ الفقيه ص ٢٩٨ .



يرجع عليه فيما بقي ، وقال : في رجل رهن عنده داراً فاحترقت أو انهدمت قال :  
يكون ماله في تربة الارض .

٣ — عنه عن ابن أبي عمير عن أبان عن رجل عن أبي عبد الله (ع) في رجل رهن ٤٢٣  
عند رجل داراً فاحترقت أو انهدمت قال : يكون ماله في تربة الارض ، وقال في  
رجل عنده مملوك فجذم ، أو رهن عنده مال فلم ينشر المتاع ولم يتعاهده ولم يحرره  
فتأكل هل ينقص من ماله بقدر ذلك ؟ قال : لا .

٤ — محمد بن علي بن محبوب عن ابن أبي نصر عن داود بن الحصين عن أبي ٤٢٤  
العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل رهن عنده آخر عبد بن  
فهلك أحدهما أيكون حقه في الآخر ؟ قال : نعم قلت أو دار فاحترقت أو يكون  
حقه في التربة ؟ قال : نعم أو دابتين يكون حقه في أحدهما ؟ قال : نعم أو متاع  
يفسد من طول مآثره أو طعام يفسد أو غلام فإصابه جذري فعمي أو ثياب تركها  
مطوية لم يتعاهدها ولم ينشرها حتى هلكت ؟ قال : هذا يجوز أخذه ويكون  
حقه عليه .

٥ — فأما مرواه محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان ابن بكير قال : سألت ٤٢٥  
أبا عبد الله عليه السلام عن الرهن فقال : إن كان أكثر من مال المرتهاين فهلك أن  
يؤدى الفضل الى صاحب الرهن وإن كان أقل من ماله وهلك الرهن أدى اليه  
صاحبه فضل ماله وإن كان سواء فليس عليه شيء .

٦ — وما رواه أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن أبي حمزة قال : سألت ٤٢٦

— ٤٢٣ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٤ الفقيه ص ٢٩٨ بادق تفاوت .

— ٤٢٤ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٥ الفقيه ص ٢٩٩ .

— ٤٢٥ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٤ الكافي ج ١ ص ٣٩٥ الفقيه ص ٢٩٩ بادق تفاوت عن محمد

ابن قيس .

— ٤٢٦ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٤ الكافي ج ١ ص ٣٩٥ .



أبا جعفر عليه السلام عن قول علي عليه السلام في الرهن يترادان الفضل قال : كان علي عليه السلام يقول ذلك قلت كيف يتردان الفضل ؟ قال : إن كان الرهن أفضل مما رهن به ثم عطب، ردّ المرتهن الفضل على صاحبه ، وإن كان لايسوى رد الراهن ما ينقص من حق المرتهن ، قال وكذلك كان قول علي عليه السلام في الحيوان وغير ذلك .

فالوجه في هذين الخبرين ان نحمأهما على أنه إذا هلك الرهن بتفريط من جهة المرتهن من تضييع وغير ذلك ، فأما إذا هلك من قبل نفسه أو من جهة غيره لم يلزمه شيء وكان له الرجوع على صاحبه بما عليه ، والذي يدل على ما قلناه :

٤٢٧ ٧ — مارواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الوشا عن أبان عن أخبره عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال : في الرهن إذا ضاع من عند المرتهن من غير أن يستهلكه رجع في حقه على الراهن فأخذه وإن استهلكه ترادا الفضل .

٤٢٨ ٨ — محمد بن علي بن محبوب عن بنان بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في الرهن إذا ضاع من عند المرتهن من غير أن يستهلكه رجع في حقه على الراهن وأخذه وإن استهلكه ترادا الفضل فيما بينهما .

٤٢٩ ٩ — أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحاق ابن عمار قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يرهن الرهن بمائة درهم وهو يساوي ثلاثمائة درهم فهل أعلى الرجل أن يردّ على صاحبه مائتي درهم ؟ قال : نعم لأنه أخذ رهناً فيه فضل وضيّعه ، قلت فيهلك نصف الرهن قال :

\* - ٤٢٧ - ٤٢٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٤ الكافي ج ١ ص ٣٩٥ وأخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٢٩٨ .

٤٢٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٤ الكافي ج ١ ص ٣٩٦ الفقيه ص ٢٩٩ : زيادة في آخره فيها .



حساب ذلك . والذي يعضد ما قدمناه من الروايات مارواه :

١٠ — أحمد بن محمد عن ابن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحاق بن عمار ٤٣٠ قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام الرجل يرهن الغلام أو الدار فتصيبه الآفة على من يكون ؟ قال : على مولاه ، ثم قال : رأيت لو قتل قتيلاً على من يكون ؟ قلت هو في عنق العبد قال : لا ترى لم يذهب من مال هذا ، ثم قال رأيت لو كان ثمنه مائة دينار فزاد وبلغ مائتي دينار لمن كان يكون ؟ قلت لمولاه قال : وكذلك يكون عليه ما يكون له .

١١ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن جعفر الرزاز عن محمد بن ٤٣١ عبد الحميد عن سيف بن عميرة عن منصور بن حازم عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا ارتهنت عبداً أو دابة فأتاها فلا شيء عليك وإن هلكت الدابة وابق الغلام فأنت ضامن .

فلوجه فيه أيضاً ما قدمناه وهو أن يكون سبب هلاكها أو سبب اباق الغلام شيئاً من جهة المرتهن فاذا لم يكن كذلك فلا يلزمه شيء وكان حكم ذلك حكم الموت سواء .

### ٨٠ — باب انه إذا اختلف الراهن والمرتهن في مقدار ما على الرهن

١ — الحسين بن سعيد عن صنوان وفضالة عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي ٤٣٢ جعفر عليه السلام في رجل يرهن عند صاحبه رهناً لا بينة بينهما فيه ادعى الذي عنده الرهن أنه بالف درهم وقال صاحب الرهن إنه بمائة قال : البينة على الذي عنده الرهن أنه بالف درهم وإن لم يكن بينة فعلى الراهن اليمين .

٢ — عنه عن محمد بن خالد عن ابن بكير عن النضر عن القاسم بن سليمان جميعاً ٤٣٣

\* — ٤٣٠ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٤ الكافي ج ١ ص ٣٩٦ .

— ٤٣١ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٥ الكافي ج ١ ص ٣٩٦ .

— ٤٣٢ — ٤٣٣ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٥ الكافي ج ١ ص ٣٩٧ بسند آخر وتفاوت

يسير في الاخير .



عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل رهن عند صاحبه رهنا لا بيّنة بينهما فأدعى الذي عنده الرهن أنه بألف وقال صاحب الرهن هو بمائة فقال : البيّنة على الذي عنده الرهن أنه بألف فإن لم يكن له بيّنة فعلى الذي له الرهن اليمين أنه بمائة .

٤٣٤ ٣ — الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن أبان عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا اختلفا في الرهن فقال : أحدهما رهنته بألف وقال الآخر بمائة درهم قال : يسئل صاحب الالف البيّنة فإن لم يكن له بيّنة حاف صاحب المائة .

٤٣٥ ٤ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام في رهن اختلف فيه الراهن والمرتهن فقال : الراهن هو بكذا وكذا وقال المرتهن هو باكثر قال علي عليه السلام : يصدق المرتهن حتى يحيط بالثمن لأنه امينه .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمّله على انه ينبغي للراهن والأفضل له أن يصدق من حيث انه إئتمنه وان لم يكن ذلك واجبا عليه ولازما له والواجب في الحكم ما تضمنه الاخبار الأولى .

٨١ — باب انه إذا اختلف نفسان في متاع في يد واحد منهما فقال انزى

عنده انه رهن وقال الاخر انه ودبته

٤٣٦ ١ — أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن عباد بن صهيب قال : سألت أبا

\* — ٤٣٤ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٥ وهو جزء من حديث الكافي ج ١ ص ٣٩٦ الفقيه ص ٣٩٩ بسند آخر و بزيادة فيهما .

— ٤٣٥ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٥ الفقيه ص ٢٩٨ .

— ٤٣٦ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٥ الكافي ج ١ ص ٣٩٧ الفقيه ص ٢٩٧ .



عبدالله عليه السلام عن متاع في يد رجلين يقول أحدهما استودعتك والآخر يقول هو رهن قال فقال : القول فيه قول الذي يقول إنه رهن عندي إلا أن يأتي الذي ادعاه أنه أودعه بشهود .

٢ — الحسن بن محمد بن سماعة عن غير واحد عن أبان عن ابن أبي يعفور عن ٤٣٧  
أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا اختلفا في الرهن فقال أحدهما هو رهن وقال الآخر  
هو عنده وديعة كان على صاحب الوديعة البيئته فان لم يكن له حاف صاحب الرهن .

٣ — فأما مرواه الحسين بن سعيد عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه ٤٣٨  
السلام قال في رجل رهن عند صاحبه رهناً فقال الذي عنده الرهن إرتهنته بكذا  
وكذا وقال الآخر إنما هو عندك وديعة فقال : البيئته على الذي عنده الرهن أنه  
بكذا فان لم يكن له بيئته فعلى الذي له الرهن اليمين .

فلا ينافي الاخبار الاولى لأنه إنما قال عليه البيئته في مقدار ما على الرهن دون أن  
يجب عليه البيئته على أنه رهن وهو مطابق لما روينا في الباب الاول وإنما يجب في  
هذا الباب البيئته على صاحب الرهن بأنها وديعة ولو قال بدلا من ذلك ان عليه شيئاً  
إلا أنه اقل مما يذكره المرتين لكان عليه اليمين دون البيئته حسب ما تضمنه الباب  
الأول .

## ٨٢ — باب وجوب رد الوديعة الى كل أحد

١ — أحمد بن محمد عن البرقي عن القاسم بن محمد عن فضيل قال : سألت أبا ٤٣٩  
الحسن عليه السلام عن رجل استودع رجلاً من مواليك مالا له قيمة والرجل الذي  
عليه المال رجل من العرب يقدر على أنه لا يعطيه شيئاً والمستودع رجل خبيث خارجي

\* — ٤٣٧ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٥ الكافي ج ١ ص ٣٩٧ الفقيه ص ٢٩٩ بزيادة فيها .

— ٤٣٨ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٥ .

— ٤٣٩ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٧ الكافي ج ١ ص ٣٦٦ .



شيطان فلم أدع شيئاً فقال لي قل له ردّ عليه فإنه ائتمنه عليه بأمانة الله .  
 ٤٤٠ ٢ — فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن محمد بن شيراز عن القاسم بن محمد  
 عن سليمان بن داود عن حفص بن غياث قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن  
 رجل من المسلمين أودعه رجل من اللصوص دراهم أو متاعاً والأص مسلم هل يرد  
 عليه ؟ قال : لا يردّه فإن أمكنه أن يردّه على صاحبه فعل وإلا كان في يده بمنزلة  
 اللقطة يُصيّبها فيعرّفها حولاً وإن أصاب صاحبها ردّها عليه وإلا تصدق بها فإن جاء  
 بعد ذلك خيرّه بين الأجر والغرم فإن اختار الأجر فله وإن اختار الغرم غرم عليه  
 وكان الأجر له .

فلا ينافي الخبر الأول لأن هذا الخبر يختص من يعلم أن عين ما أودعه الأص  
 غضب فحينئذ يجوز أن يمنعه إياه ويرد على أصحابه على الشرائط المذكورة في الخبر  
 فإما إذا لم يعرفه بعينه غضباً فلا يجوز حبسه عنه ويجب عليه ردّه على كل حال .

### ٨٣ — باب أن العارية غير مضمونة

٤٤١ ١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه  
 السلام قال : ليس على مستعير عارية ضمان وصاحب العارية والوديعة مؤتمن .  
 ٤٤٢ ٢ — عنه عن فضالة عن أبان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال :  
 سألته عن العارية يستعيرها الإنسان فتهلك أو تسرق فقال : إذا كان أميناً فلا  
 غرم عليه .

٤٤٣ ٣ — عنه عن النضر عن ابن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العارية

٤٤٠ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٧ الكافي ج ١ ص ٤١٨ بتفاوت في السند الفقيه ص ٢٩٦ .

٤٤١ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٧ .

٤٤٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٧ الكافي ج ١ ص ٣٩٧ .

٤٤٣ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٧ الكافي ج ١ ص ٣٩٧ بتفاوت في المتن والسند .



فقال : لا غرم على مستعير عارية إذا هلكت إذا كان مأوناً .

٤ — أحمد بن محمد بن يحيى عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن زياد عن جعفر بن ٤٤٤  
محمد عليهما السلام قال : سمعته يقول : لا غرم على مستعير عارية إذا هلكت أو سرقت  
أو ضاعت إذا كان المستعير مأوناً .

٥ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن جعفر عن أبيه عن وهب عن جعفر ٤٤٥  
عن أبيه أن علياً عليه السلام قال : من استعار عبداً مملوكاً القوم فعيب فهو ضامن ومن  
استعار حراً صغيراً فعيب فهو ضامن .

فهذا الخبر يمتثل وجوهاً ، أحدها : أنه إنما تضمن إذا استعاره من غير مالكه ،  
فأما إذا استعاره من مالكه فليس عليه الضمان ، يدل على ذلك :

٦ — مارواه محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن صفوان عن اسحاق ٤٤٦  
ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام وأبي إبراهيم عليه السلام قال : إذا استعرت  
عارية بغير إذن صاحبها فهلكت فالمستعير ضامن .

والوجه الثاني : أن يكون فرط في حفظه أو تعدى حتى هلك ، فإذا كان كذلك  
كان عليه أيضاً الضمان ، يدل على ذلك :

٧ — مارواه الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم عن محمد بن قيس عن أبي ٤٤٧  
جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أعار عارية فهلكت  
من عنده ولم يبغها غائلة ف قضى ألا يغرمها المعار ولا يغرم الرجل إذا استأجر الدابة مالم  
يكرها أو يبغها غائلة .

والوجه الثالث : أن يكون اشترط عليه الضمان فإنه يلزمه إذا كان الأمر على ذلك

\* - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٨ واخرج الاخير الصدوق في

اللقيه ص ٢٩٦ .

- ٤٤٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٧ .



١٢٩ في ان المضارب يكون له الربح بحسب ما يشترط وليس عليه من الخسران شيء ج ٣

يدل على ذلك :

٤٤٨ ٨ — مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن سنان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام لا يضمن العارية إلا أن يكون اشترط فيها ضماناً إلا الدنانير فإنها مضمونة وإن لم يشترط فيها ضمان .

٤٤٩ ٩ — علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : صاحب الوديعة والبضاعة مؤتمنان ، وقال : إذا هلكت العارية عند المستعير لم يضمنه إلا أن يكون قد اشترط عليه .

٤٥٠ ١٠ — علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام أنه قال جميع ما استعرت فاشترط عليك لزمك والذهب لازم لك وإن لم يشترط عليك .

٨٤ — باب انه المضارب يكون له الربح بحسب ما يشترط واما عليه من

### الخسران شيء

٤٥١ ١ — أحمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن أبان ويحيى عن أبي المعز عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المال الذي يعمل به مضاربة له من الربح وليس عليه من الوضعية (١) شيء إلا أن يخالف أمر صاحب المال .

٤٥٢ ٢ — الحسن بن محمد بن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن اسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن مال المضاربة قال : الربح بينهما والوضعية على المال .

٤٥٣ ٣ — عنه عن صفوان عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه

(٢) الوضعية : خلاف المراجعة وهي الحاطة مأخوذة من الوضع .

\* ٤٤٨ - ٤٤٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٧ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ١ ص ٣٩٧

الفتية ص ٢٩٧ . - ٤٥٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٧ الكافي ج ١ ص ٣٩٧ بزيادة فيه .

- ٤٥١ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٩ الكافي ج ١ ص ٣٩٨ بتفاوت في المتن والسند .

- ٤٥٢ - ٤٥٣ - التهذيب ج ٢ ص ١٦٩ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ١ ص ٣٩٧ بتفاوت .



السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في تاجر اتجر بمال واشترط نصف الربح فليس على المضارب ضمان ، وقال أيضا من ضمن مضاربه فليس له إلا رأس المال وليس له من الربح شيء .

٤ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن الكاهلي ٤٥٤ عن أبي الحسن موسى عليه السلام في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة يجعل له شيئاً من الربح مسمى فابتاع المضارب متاعاً فوضع فيه قال : على المضارب من الوضعية بقدر ما جعل له من الربح .

فلا ينافي الاخبار الاولى لأن هذا الخبر محمول على أنه إذا كان المال بينهما شركة فانه يكون الربح والنقصان بينهما، وإنما اطلق عليه لفظ المضاربة مجازاً ، ولأنه كان المال كله من جهته وان جعل بعضه ديناً عليه لتصح الشركة والذي يكشف عما ذكرناه :

٥ — مارواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن الجهم عن ثعلبة عن عبد الملك ٤٥٥ ابن عتبة قال : سألت بعض هؤلاء يعني أبا يوسف وأبا حنيفة فقلت إني لا أزال ادفع المال مضاربة الى الرجل فيقول قد ضاع أو قد ذهب قال فادفع اليه أكثره قرضاً والباقي مضاربة فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال : يجوز .

٦ — عنه عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي قال : سألت أبا الحسن ٤٥٦ موسى عليه السلام هل يستقيم لصاحب المال إذا أراد الاستيناف لنفسه أن يجعل بعضه شركة ليكون أوثق له في ماله؟ قال : لا بأس به .

### ٨٥ — باب ما يكره به اجارة الارضين

١ — أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن سماعة عن ٤٥٧

\* — ٤٥٤ — ٤٥٥ — ٤٥٦ — التهذيب ج ٢ ص ١٦٩ .

— ٤٥٧ — التهذيب ج ٢ ص ١٧١ الكافي ج ١ ص ٤٠٥ .



أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تؤاجر الارض بالحنطة ولا بالشعير ولا بالتمر ولا بالاربعاء ولا بالنطاف ولكن بالذهب والفضة لأن الذهب والفضة مضمون وليس هذا بمضمون .

٤٥٨ ٢ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تستأجر الأرض بالتمر ولا بالحنطة ولا بالشعير ولا بالاربعاء ولا بالنطاف قلت وما الاربعاء ؟ قال : الشرب، والنطاف فضل الماء ولكن تسامها بالذهب والفضة والنصف والثالث والرابع .

٤٥٩ ٣ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تقبل الأرض بحنطة مساة ولكن بالنصف والثالث والرابع والخمس لا بأس به وقال : لا بأس بالمرارة بالثلث والرابع والخمس .

قال محمد بن الحسن : هذه الأخبار كلها مطلقة في كراهية اجارة الارض بالحنطة والشعير وينبغي أن نقيدها ونقول إنما يكره ذلك إذا اجرها بحنطة تزرع فيها ويعطي صاحبها منها ، واما إذا كان من غيرها فلا بأس بذلك ، يدل على ذلك :

٤٦٠ ٤ — مارواه علي بن ابراهيم عن صالح بن السندي عن جعفر بن بشير عن موسى بن بكر عن الفضيل بن يسار قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن اجارة الأرض المخابرة (١) بالطعام ؟ قال إن كان من طعامها فلا خير فيه .

٤٦١ ٥ — محمد بن الحسن الصفار عن أيوب بن نوح عن صفوان عن أبي بردة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن اجارة الارض المخابرة بالطعام ؟ قال : ان كان من

(١) المخابرة : ان يزرع على النصف ونحوه .

\* ٤٥٨ — التهذيب ج ٢ ص ١٧١ الكافي ج ١ ص ٤٠٥ الفقيه ص ٢٨٦ .

— ٤٥٩ — التهذيب ج ٢ ص ١٧١ الكافي ج ١ ص ٤٠٦ .

— ٤٦٠ — التهذيب ج ٢ ص ١٧١ الكافي ج ١ ص ٤٠٥ .

— ٤٦١ — التهذيب ج ٢ ص ١٧٥ وهو جزء من حديث .



طعامها فلا خير فيه .

## ٨٦ - باب من استأجر أرضاً بشيء معلوم ثم أجرها بأكثر منه ذلك

- ١ - سهل بن زياد عن ابن فضال عن أبي المعز عن إبراهيم بن ميمون أن ٤٦٢  
إبراهيم بن المثني سأل أبا عبد الله عليه السلام وهو يسمع عن الأرض يستأجرها الرجل  
ثم يواجرها بأكثر من ذلك قال : ليس به بأس إن الأرض ليست بمنزلة البيت  
والأجير ، إن فضل البيت حرام وفضل الأجير حرام .
- ٢ - أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع ٤٦٣  
الشامي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يتقبل الأرض من  
الداهقين فيواجرها بأكثر مما يتقبل بها ويقوم فيها بحظ السلطان ؟ قال : لا بأس به  
إن الأرض ليست مثل الأجير ولا مثل البيت إن فضل الأجير والبيت حرام .
- ٣ - علي بن إبراهيم عن ابن أبي عمير عن أبي المعز عن أبي عبد الله عليه ٤٦٤  
السلام في الرجل يستأجر الأرض ثم يواجرها بأكثر مما استأجرها فقال : لا بأس  
إن هذا ليس كالحانوت ولا الاجير إن فضل الحانوت والاجير حرام .
- قال محمد بن الحسن : هذه الاخبار مطلقة في جواز اجارة الأرض بأكثر مما  
استأجرها وينبغي أن نقيدها بأحد اشياء ، إما أن نقول يجوز له اجارتها إذا كان  
استأجرها بدراهم أو دنانير معلومة ان يوجرها بالنصف أو الثلث أو الربع وإن علم  
ان ذلك أكثر ، يدل على ذلك :

- ٤ - مرواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن أبيان ٤٦٥  
عن اسماعيل بن الفضل الهاشمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل

\* - ٤٦٢ - ٤٦٣ - التهذيب ج ٢ ص ١٧٣ الكافي ج ١ ص ٤٠٧ واخرج الاخير الصدوق  
في الفقيه ص ٢٨٦ .

٤٦٤ - ٤٦٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٧٣ الكافي ج ١ ص ٤٠٧ .



استأجر من السلطان من أرض الخراج بدراهم مساة أو بطعام مسمى ثم أجزها وشرط لمن يزرعها أن يقاسمه النصف أو أقل من ذلك أو أكثر، وله في الأرض بعد ذلك فضل أيصلح له ذلك؟ قال: نعم إذا حفر نهراً أو عمل لهم عملاً يعينهم بذلك فله ذلك.

والثاني أنه يجوز مثلاً إذا استأجرها بالثلث أو الربع أن يواجرها بالنصف لأن الفضل إنما يحرم إذا كان استأجرها بدراهم وأجزها بأكثر منها وأما على هذا الوجه فلا بأس به، يدل على ذلك:

٤٦٦ ٥ — مارواه أحمد بن محمد بن علي بن الحكم عن عبد الكريم عن الحلبي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أتقبل الأرض بالثلث أو الربع فأقبلها بالنصف قال: لا بأس به قلت فاتقبلها بالف درهم وأقبلها بالدين قال: لا يجوز، قلت كيف جاز الأول ولم يجز الثاني؟ قال: لأن هذا مضمون وذلك غير مضمون.

٤٦٧ ٦ — محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا تقبلت أرضاً بذهب أو فضة فلا تقبلها بأكثر مما تقبلتها به، وإن تقبلتها بالنصف والثلث فلك أن تقبلها بأكثر مما تقبلتها به لأن الذهب والفضة مضمونان.

ومنها: أنه إنما أجاز ذلك إذا أحدث فيها حدثاً فأما قبل ذلك فلا ينبغي وهو الأحوط يدل على ذلك:

٤٦٨ ٧ — مارواه محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد بن علي بن الحكم عن أبان عن اسماعيل بن الفضل الهاشمي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل استأجر أرضاً من أرض الخراج بدراهم مساة أو بطعام معلوم فيؤاجرها قطعة قطعة أو جريباً جريباً

٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٧٣ الكافي ج ١ ص ٤٠٧ وأخرج الأخير

البيهقي في الفقيه ص ٢٨٦



بشيء معلوم أف يكون له فضل ما استأجره من السلطان ولا ينفق شيئاً؟ أو يؤاجر تلك الأرض قطعاً على أن يعطيه البذر والنفقة فيكون له في ذلك فضل على أجارته وله تربة الأرض أوليست له؟ فقال: إذا استأجرت أرضاً فانفقت فيها شيئاً أو رمت فلا بأس بما ذكرت.

ومنها: أنه يجوز أن يؤجر بعضاً منها بأكثر مال اجارة الأرض ويتصرف هو في الباقي من ذلك بجزء من ذلك وإن قل، يدل على ذلك:

٨ — مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان وفضالة عن العلاء عن محمد بن مسلم عن ٤٦٩ أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن رجل يستكري الأرض بمائة دينار فيكري نصفها بخمسة وتسعين ديناراً ويعمر هو بقيتها؟ قال: لا بأس.

### ٨٧ — باب الصانع يعطى شيئاً ليصلحه فيفسده هل يضمن أم لا

١ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي ٤٧٠ عبد الله عليه السلام قال سئل عن القصار يفسد قال: كل أجير يعطى الأجر على أن يصالح فيفسد فهو ضامن.

٢ — عنه عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ٤٧١ كان أمير المؤمنين عليه السلام يضمن الصباغ والقصار والصائغ احتياطاً على امتعة الناس وكان لا يضمن من العرق والحرق والشيء الغالب.

٣ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن صفوان عن الكاهلي عن ٤٧٢ أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن القصار يسلم إليه الثوب واشترط عليه أن

\* — ٤٦٩ — التهذيب ج ٢ ص ١٧٣ الفقيه ص ٢٨٧ مرسل عن الصادق عليه السلام.

— ٤٧٠ — ٤٧١ — التهذيب ج ٢ ص ١٧٧ الكافي ج ١ ص ٣٩٨ زيادة فيه في الأخير واخرج

الأخير الصدوق في الفقيه ص ٢٨٨.

— ٤٧٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٧٧ الكافي ج ١ ص ٣٩٨.



يعطى في وقت؟ قال: إذا خالف وضاع الثوب بعد الوقت فهو ضامن.

٤٧٣ ٤ — علي عن أبيه عن اسماعيل بن مرار عن يونس قال سألت الرضا عليه السلام عن القصار والصابغ يضمنون؟ قال: لا يصاح الناس إلا بعد أن يضمنوا وكان يونس يعمل به ويأخذ.

٤٧٤ ٥ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام رُفِعَ إليه رجل استأجر رجلاً ليصاح بابا فضرب المسار فانصدع الباب فضمنه أمير المؤمنين عليه السلام.

٤٧٥ ٦ — أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن اسماعيل عن أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الثوب ادفعه إلى القصار فيحرقه (١) قال: أغرمه فانك إنما دفعته إليه ليصاحبه ولم تدفع إليه ليفسده.

٤٧٦ ٧ — الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القصار هل عليه ضمان؟ فقال: نعم كل من يعطى الأجر ليصاح فيفسد فهو ضامن.

٤٧٧ ٨ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى وابن أبي عمير عن معاوية ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الصباغ والقصار؟ فقال: ليس يضمنان.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أن الصانع إذا كان مأموناً يستحب لصاحبه إلا يضمن وإن كان ذلك ليس بواجب، يدل على ذلك:

(١) نسخة (فيحرقه) وفي الفقيه ذكرها معاً في الحديث.

\* ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٧٨ الكافي ج ١ ص ٣٩٨ وأخرج الأخير

الصدوق في الفقيه ص ٢٨٨.

- ٤٧٦ - ٤٧٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٧٨.



ج ٣ فيمن اُكترى دابة الى موضع فجاز ذلك الموضع كان عليه الكراء وضمان الدابة ١٣٣

٩ — مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد عن ابن أبي عمير عن الحلبي عن ٤٧٨  
أبي عبدالله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام يضمن القصار والصائغ احتياطاً  
وكان أبي يتطول عليه إذا كان مأوناً .

١٠ — الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبي المعز عن أبي بصير عن أبي ٤٧٩  
عبدالله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام يضمن القصار والصائغ يحتاط به علي  
اموال الناس ، وكان أبو جعفر عليه السلام يفضل عليه إذا كان مأوناً .  
ويزيد ما ذكرناه بيانا :

١١ — مارواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن السندي عن علي بن الحكم ٤٨٠  
عن اسماعيل بن الصباح قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن القصار يسلم اليه المتاع  
فيحرقه أو يخرقه أيغرمه ؟ قال : نعم غرمه ما جنت يده إنك إنما أعطيته ليصلح لم  
تعطه ليفسد .

١٢ — عنه عن ابن رباط عن منصور عن بكر بن حبيب عن أبي عبدالله عليه ٤٨١  
السلام قال : لا يضمن القصار إلا ما جنت يده وإن اتهمته احلفته .

٨٨ — باب من اُكترى دابة الى موضع فجاز ذلك الموضع ظهر عليه الكراء

وضمانه المراجعة

١ — الحسن بن محمد بن سماعة عن الميثمي عن أبان عن الحسن بن زياد الصيقل ٤٨٢  
عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل اُكترى من رجل دابة الى موضع فجاز الموضع  
الذي تكلم اليه فنفت الدابة فقال : هو ضامن وعليه الكراء بقدر ذلك :

\* ٤٧٨ - ٤٧٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٧٨ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ١ ص ٣٩٨  
والصدوق في الفقيه ص ٢٨٨ بتفاوت يسير .

- ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - التهذيب ج ٢ ص ١٧٨ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٢٨٨ .



٤٨٣ ٢ — أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن أبي ولاد قال : إكترت بغلا الى قصر ابن هيرة ذاهبا وجائيا بكذا وكذا وخرجت في طلب غريم لي فلما صرت قرب قنطرة الكوفة خبرت أن صاحبي توجه الى النيل فتوجهت نحو النيل فلما أتيت النيل خبرت انه توجه الى بغداد فاتبعته وظفرت به وفرغت فيما بيني وبينه ورجعت الى الكوفة وكان ذهابي ومجيئي خمسة عشر يوما وخبرت صاحب البغل بعذري وأردت أن أحلل منه مما صنعت وارضية فبدلت له خمسة عشر درهما فأبى أن يقبل فتراضينا بأبي حنيفة فأخبرته بالقصة وأخبره الرجل فقال لي : ما صنعت بالبغل ؟ فقلت قد رجعت سليما قال : نعم بعد خمسة عشر يوما قال : ما تريد من الرجل ؟ قال أريد كراء بغلي فقد حبسه علي خمسة عشر يوما فقال إني ما أرى لك حقا لأنه إكتره الى قصر ابن هيرة فخالف وركبه الى النيل وإلى بغداد فضمن قيمة البغل وسقط الكراء فلما رد البغل سليما وقبضته لم يلزمه الكراء ، قال فخرجنا من عنده وجعل صاحب البغل يسترجع فرحمته مما أفتى به أبو حنيفة وأعطيته شيئا وتحملت منه وحججت تلك السنة فأخبرت أبا عبدالله عليه السلام بما أفتى أبو حنيفة فقال : في مثل هذا القضاء وشبهه تحبس السماء ماءها وتمنع الأرض بر كاتها قال فقلت لأبي عبدالله عليه السلام فما ترى انت ؟ قال : أرى له عليك مثل كراء البغل ذاهبا من الكوفة الى النيل ومثل كراء البغل من النيل الى بغداد ومثل كراء بغل من بغداد الى الكوفة توفيه اياه قال : قلت له جعلت فداك فقد علفته بدراهم فلي عليه علفه ؟ قال : لا لأنك غاصب ، فقلت أرأيت لو عطب البغل أو نفق أليس كان يلزمني ؟ قال نعم قيمة بغل يوم خالفته ، قلت : فإن أصاب البغل كسر أو دبر أو عقر قال : عليك قيمة ما بين الصحة والعيب يوم تردّه عليه ، قلت فمن يعرف ذلك ؟



قال : أنت وهو إما أن يحلف هو على القيمة ويلزمك فان ردّ اليمين عليك فخلفت على القيمة لزمه ، أو يأتي صاحب البعل بشهود يشهدون أن قيمة البعل حين اكتري كذا وكذا فيلزمك ، قلت إني اعطيته دراهم ورضي بها وحلاني قال : إنما رضي واحلك حين قضى عليه أبو حنيفة بالظلم والجور ولكن أرجع اليه واخبره بما افتيتك به فإن جعلك في حل بعد معرفته فلا شيء عليك بعد ذلك ، قال أبو ولاد فلما انصرفت من وجهي ذلك لقيت المكاربي فاخبرته بما افتاني به أبو عبد الله عليه السلام وقلت له قل ماشئت حتى اعطيكه فقال : حيث الي جعفر بن محمد عليه السلام ووقع في قلبي له التفضيل وأنت في حل وإن اردت ان ارد عليك الذي اخذت منك فعلت .

- ٣ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزا عن الحسين ٤٨٤ ابن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عليهم السلام أنه اتاه رجل تكاري دابة فهلكت فأقر انه جاز بها الوقت فضمته الثمن ولم يجعل عليه كراء . فالوجه في هذه الرواية ضرب من التقية لأنها موافقة لمذهب كثير من العامة .

## كتاب النطع

### البواب خمایل الرجل جارية لغيره

٨٩ — باب أنه يجوز أنه يحمل الرجل جاريته لأخيه المؤمن

- ١ — أخبرني أحمد بن عبدون عن أبي الحسن علي بن محمد بن الزبير القرشي ٤٨٥ عن علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن الحسن بن علي عن

\* — ٤٨٤ — التهذيب ج ٢ ص ١٧٨ .

— ٤٨٥ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٤ .



العلابن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سأنته عن رجل يحل لأخيه فرج جاريته فقال : هي له حلال ما أحل منها .

٤٨٦ ٢ — عنه عن أخويه عن أبيهما عن عبدالله بن بكير عن ضريس بن عبد الملك قال : لا بأس بان يحل الرجل جاريته لأخيه .

٤٨٧ ٣ — عنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن كرام بن عمرو عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له الرجل يحل لأخيه فرج جاريته قال : نعم لا بأس به له ما أحل له منها .

٤٨٨ ٤ — عنه عن محمد بن عبدالله عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن مضارب قال قال لي أبو عبدالله عليه السلام : يا محمد خذ هذه الجارية تخدمك وتصيب منها فاذا خرجت فارددها اليها .

٤٨٩ ٥ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعلي بن ابراهيم عن أبيه جميعا عن ابن محبوب عن ابن رئاب عن أبي بصير قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة أحلت لابنها فرج جارتها قال : هو له حلال قلت أفيجل له ثمنها؟ قال : لا إنما يحل له ما أحلت له .

٤٩٠ ٦ — عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الكريم عن أبي عبدالله عليه السلام قال قلت له الرجل يحل لأخيه فرج جاريته قال : نعم له ما أحل له منها .

٤٩١ ٧ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة أحلت لي فرج جارتها فقال : ذلك لك قلت : فإنها كانت تمزح فقال : كيف لك بما في قلبها فإن علمت انها تمزح فلا .

\* — ٤٨٦ — ٤٨٧ — ٤٨٨ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٤ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٤٩ .

— ٤٨٩ — ٤٩٠ — ٤٩١ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٤ الكافي ج ٢ ص ٤٨ .



٨ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه ٤٩٢ الحسين بن علي بن يقطين قال : سألته عن الرجل يحل فرج جاريته قال : لا أحب ذلك .

فليس فيه ما يقتضي تحريم ما ذكرناه لأنه ورد مورد الكراهية وقد صرح عليه السلام بذلك في قوله لا أحب ذلك ، فالوجه في كراهية ذلك أن هذا مما ليس يوافقنا عليه أحد من العامة ومما يشنعون به علينا ، فالتنزه عما هذا سبيله أفضل وإن لم يكن حراما ، ويجوز أن يكون إنما كره ذلك إذا لم يشترط حرية الولد ، فإذا اشترط ذلك فقد زالت هذه الكراهية ، يدل على ذلك :

٩ — مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار قال : ٤٩٣ سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن المرأة تحل فرج جارتها زوجها قال : إني أكره هذا كيف تصنع إن هي حمت ؟ قلت تقول ان هي حمت منك فبولك قال : لا بأس بهذا قلت فالرجل يصنع هذا بأخيه ؟ قال : لا بأس .

١٠ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن بن عمرو بن سعيد ٤٩٤ عن مصدق بن صدقة عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تقول لزوجها جارتني لك قال : لا يحل له فرجها إلا أن تبيعه أو تهب له .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا قالت : انها لك ما دون الفرج من خدمتها ، لأن من المعلوم من عادة النساء أن لا يجعلن أزواجهن من وطء امائهن في حل ، وإذا كان الامر على ما قلناه لم يحل له فرجها على حال .

١١ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي ٤٩٥ ابن يقطين عن أخيه الحسين عن أبيه علي بن يقطين عن أبي الحسن الماضي عليه السلام



أنه سئل عن المملوك أيحل له ان يطاء الأمة من غير تزويج إذا أحل له مولاه؟ قال : لا يحل له .

فالوجه في هذا الخبر أن نخصه بالماليك دون الحرائر ، والوجه في كراهية ذلك أن هذا النوع من التحليل هو كالتاميك للغير فرج الجارية ، فهو في الحقيقة يستبيح وطئها بالملك فإذا كان العبد لا يصح أن يملك لم يتأت هذا فيه ، ويجوز أن يكون المراد بالخبر إذا أحل له جارية في الجملة غير معيّنة فانها لا تحل له بل ينبغي أن يعين على الجارية التي يريد تحليلها له ، يدل على ذلك :

٤٩٦ ١٢ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن فضيل مولى راشد قال قلت : لأبي عبد الله عليه السلام لمولاي في يدي مال فسألته أن يحل لي ما اشتري من الجوارى فقال : إن كان يحل لي أن أحل لك فهو لك حلال ، فسألته أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال : إن أحل لك جارية بعينها فهي لك حلال وإن قال اشترى منهن ماشئت فلا تطأ منهن شيئاً إلا من يأمرك ، الا جارية يراها فيقول هي لك حلال ، وان كان لك أنت مال فاشترى من مالك ما بدالك .

### ٩٠ - باب حكم وامر الجارية المحللة

٤٩٧ ١ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن أبان بن عثمان عن ضريس بن عبد الملك قال قلت : لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يحل لأخيه فرج جاريته قال : هو له حلال قلت : فإن جاءت بولد منه فقال : هو لمولى الجارية إلا أن يكون اشترط على مولى الجارية حين أحلتها له إن جاءت بولد فهو حر .

٤٩٨ ٢ — الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن أبان بن عثمان عن الحسن العطار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عارية الفرج قال : لا بأس به قلت : فإن كان

\* - ٤٩٦ - التهذيب ج ٢ ص ١٨٢ .

٤٩٧ - ٤٩٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٨٥ .



منه ولد فقال : لصاحب الجارية إلا أن يشترط عليه .

- ٣ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن سليم الفرا عن حريز ٤٩٩  
عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يحل فرج جاريته لأخيه فقال : لا بأس بذلك  
قلت : فانه أولدها قال : يضم إليه ولده وترد الجارية على مولاهما .
- ٤ — وما رواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن داود بن النعمان ٥٠٠  
عن اسحاق بن عمار قال قلت : لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يحل جاريته لأخيه  
أو حرة حلّت جارتها لأخيها قال : يحل له من ذلك ما أحل له قات : فجاءت بولد  
قال : يلحق بالحر من أبويه .
- ٥ — وما رواه محمد بن الحسن الصفّار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن اسماعيل ٥٠١  
ابن بزيع عن صالح بن عقبّة عن عبدالله بن محمد قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام  
عن الرجل يقول لأخيه جاريته لك حلال قال : قد حلت له قلت فانها ولدت قال :  
الولد له والامّ للمولى وإني لأحب للرجل إذا فعل ذا بأخيه أن يمنّ عليه فيهبها له .
- ٦ — وما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير ٥٠٢  
عن سليمان عن حريز عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام : الرجل يحل جاريته  
لأخيه قال : لا بأس به قال قلت : فانها جاءت بولد قال : يضم إليه ولده ويرد الجارية  
على صاحبها قلت : إن لم يأذن في ذلك قال : إنه قد أذن له في ذلك وهو لا يأمن أن  
يكون ذلك .

فليست هذه الاخبار منافية للاخبار الآتية من وجهين ، أحدهما : انه ليس في شيء  
منها أنه يلحق الولد بالحر أو يضم إليه ولده وإن لم يشترط بل هو مجمل ، وإذا وردت

\* — ٤٩٩ — ٥٠٠ — ٥٠١ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٥ واخر ج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٤٨  
والصدوق في الفقيه ص ٣٢٧ بتفاوت .

— ٥٠٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٥ الكافي ج ٢ ص ٤٨ بتفاوت الفقيه ص ٣٢٧ .



الاخبار التي قد مناهها مفصلة وانه متى شرط كان لاحقا به ومتى لم يشترط كان مملوكا  
 وجب أن نحمل هذه الاخبار على تلك المفصلة ، وليس قوله انه أذن له وهو لا يأمن  
 أن يكون ذلك بمانع من أن يكون شرط أنه لو كان هناك ولد اسكان لاحقا به ،  
 وإنما لم يأذن له في الافضاء اليها على وجه يكون منه الولد في اغلب الاوقات بل أمره  
 بالتحرز وإن كان شرط أن لو حصل ولد اسكان لاحقا بالحرية حسب ما قدمناه ،  
 ومتى عملنا على هذه الاخبار وعلى ظاهرها في انه يلحق الولد بالحرية على كل حال  
 احتجنا أن نحذف الاخبار الاولة التي تتضمن ذكر الشرط وذلك لايحوز بل ينبغي  
 أن نسلك طريقا نجتمع فيه بين الاخبار ، والوجه الآخر في هذه الاخبار أن نحمل  
 قوله عليه السلام بضم اليه ولده على أن المراد به بالثمن لان ولده لايحوز أن يمكن من  
 استرقاقه بل يلزم أن يعطى أباه بالقيمة ، يدل على ذلك :

٥٠٣ ٧ — مارواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن ضريس بن

عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يحل لآخيه جاريته وهي تخرج في  
 حوائجها قال : هي له حلال ، قلت : رأيت إن جاءت بولد ما يصنع به ؟ قال : هو  
 لمولى الجارية إلا أن يكون اشترط عليه حين احملها له أنها إن جاءت بولد فهو حر  
 وإن كان فعل فهو حر قلت : فيملك ولده ؟ قال : إن كان له مال اشتراه بالقيمة .

٥٠٤ ٨ — محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن حماد عن ابراهيم بن

ابن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام في امرأة قالت لرجل فرج جاريتي لك  
 حلال فوطأها فولدت ولداً يقوم الولد عليه بقيمة .

### ٩١ — باب انه يراعى في ذلك لفظ التحليل دون العارية

٥٠٥ ١ — محمد بن يعقوب عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير قال : اخبرني قاسم بن

\* — ٥٠٣ — ٥٠٤ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٥ و اخر ج الاول الصدوق في الفقيه ص ٣٢٧ .

— ٥٠٥ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٤ الكافي ج ٢ ص ٤٩ .



- عروة عن أبي العباس البقباق قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام ونحن عنده عن عارية الفرج؟ فقال: حرام ثم مكث قليلا وقال: لكن لا بأس بأن يحل الرجل جاريته لأخيه.
- ٢ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب عن أبان بن عثمان عن ٥٠٦ الحسن العطار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عارية الفرج قال: لا بأس به، قلت: فإن كان منه ولد فقال: لصاحب الجارية إلا أن يشترط عليه، فالوجه في هذا الخبر أن نحمل سؤال السائل عن عارية الفرج على ضرب من التجوز وأن يكون مراده بذلك التحليل الذي قدمناه، وإنما سماها عارية من حيث لم يكن عقداً مؤبداً ولا ملكاً دائماً فأشبهه العارية التي لصاحبها استرجاعها فأطلق عليه اسمها وإن كان عند التحقيق لا يجوز إطلاقها حسب ما تضمنه الخبر الأول.

## أبواب المتعة

### ٩٢ — باب تحليل المتعة

- ١ — محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن ابراهيم ٥٠٧ عن أبيه جميعا عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المتعة؟ فقال: نزلت في القرآن (فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة).
- ٢ — عنه عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن مسكان قال: سمعت أبا ٥٠٨ جعفر عليه السلام يقول كان علي عليه السلام يقول: لولا ما سبقني إليه ابن الخطاب مازني الاشقي (١)
- ٣ — عنه عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان بن ٥٠٩

(١) نسخة في ب وج والمطبوعة (شنا) وهو القليل.

\* - ٥٠٦ - التهذيب ج ٢ ص ١٨٦ .

- ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٨٦ السكاني ج ٢ ص ٤٢ .



عثمان عن أبي مریم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المتعة نزل بها القرآن وجرت بها السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله .

٥١٠ ٤ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن علي السبائي قال قلت : لأبي الحسن عليه السلام جعلت فداك إني كنت اتزوج المتعة فكرهتها وتشاءت بها فأعطيت الله عهداً بين الركن والمقام وجعلت علي في ذلك نذراً وصياماً الا اتزوجها ثم إن ذلك شق علي وندمت على يميني ولكن بيدي من القوة ما اتزوج في العلانية قال فقال لي عاهدت الله أن لا تطيعه والله لئن لم تطعه لتعصيته .

٥١١ ٥ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي الجوزا عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليهم السلام قال : حرم رسول الله صلى الله عليه وآله لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة . فالوجه في هذه الرواية أن نحمليها على التقية لأنها موافقة لمذاهب العامة والأخبار الأولى موافقة لظاهر الكتاب واجماع الفرقة المحقة على موجبها فيجب أن يكون العمل بها دون هذه الرواية الشاذة .

٩٣ — باب انه لا ينبغي أن يتمتع إلا بالمؤمنة العارفة العفيفة دون المخالفة الفاجرة

٥١٢ ١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن العباس بن موسى عن اسحاق بن عمار عن أبي سارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عنها يعني المتعة فقال لي : حلال ولا تزوج إلا عفيفة إن الله تعالى يقول ( والذين هم لفروجهم حافظون ) فلا تضع فرجك حيث لا تأمن على درهمك .

٥١٣ ٢ — عنه عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن محمد بن الفضيل

\* ٥١٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٨٦ الكافي ج ٢ ص ٤٣ .

٥١١ - ٥١٢ - التهذيب ج ٢ ص ١٨٦ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٣ ص ٤٤ .

٥١٣ - التهذيب ج ٢ ص ١٨٧ الكافي ج ٢ ص ٤٤ .



ج ٣ في أنه لا ينبغي أن يتمتع إلا بالمؤمنة العارفة العفيفة دون المخالفة الفاجرة ١٤٣

قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة الحسنة الفاجرة هل تحب للرجل ان يتمتع بها يوماً أو أكثر؟ فقال : إذا كانت مشهورة بالزنا فلا يتمتع منها ولا ينكحها.

٣ — عنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد البرقي عن داود بن اسحاق ٥١٤ الحدّأ عن محمد بن الفيض قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتعة؟ فقال : نعم إذا كانت عارفة قلنا : فإن لم تكن عارفة قال قال : فأعرض عليها وقل لها فإن قبّلت فزوجها وإن ابت أن ترضى بقولك فدعها وإياكم والكواشف والدواعي والبغايا وذوات الأزواج قلت : ما الكواشف؟ قال : اللاتي يكشفن ويوتهن معلومة ويزنين (١) قلت : فالدواعي؟ قال : اللواتي يدعون الى انفسهن وقد عرفن بالنسأ قلت : فالبغايا؟ قال : المعروفات بالزنا قلت : فذوات الأزواج؟ قال : المطلقات على غير السنة .

٤ — فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن أبي الحسن علي عن بعض أصحابنا يرفعه الى ٥١٥ أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تمتع بالمؤمنة فتندّها .

فهذا الخبر مقطوع الاسناد مرسل ولا يعترض بما هنا سبيله على الاخبار المسندة التي قد منّا طرفاً منها ، ويحتمل مع تسليمه أن يكون المراد به إذا كانت المرأة من أهل بيت الشرف فإنه لا ينبغي التمتع بها لما يلحق أهلها في ذلك من العار ويصديها هي من الذل وإن لم يكن ذلك محظوراً .

٥ — فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد عن علي بن حديد عن ٥١٦ جميل عن زرارة قال : سألت عمّار وأنا عنده عن الرجل يتزوج الفاجرة متعة قال : لا بأس وإن كان التزويج الآخر فليحصن بابه .

٦ — عنه عن سعدان عن علي بن يقطين قال قلت لأبي الحسن عليه السلام ٥١٧

(١) في بعض نسخ الكتاب ( يتزين ) ( يتزين ) .

— ٥١٤ — ٥١٥ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٧ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٤٤ والصدوق في الفقيه ص ٣٢٨ ، — ٥١٦ — ٥١٧ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٧ .



نساء أهل المدينة قال : فواسق قلت فأترؤج منهن ؟ قال : نعم .

فالوجه في هذين الخبرين وما جرى مجراها أن نهماها على الجواز والاختبار الاولة على الفضل والاستحباب ، وكذلك :

٥١٨ ٧ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن بعض اصحابنا عن

أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس أن يتمتع الرجل باليهودية والنصرانية وعنده حرّة .

٥١٩ ٨ — عنه عن محمد بن سنان عن أبان بن عثمان عن زرارة قال : سمعته يقول لا بأس

أن يتزوج اليهودية والنصرانية متعة وعنده امرأة .

٥٢٠ ٩ — عنه عن اسماعيل بن سعد الأشعري قال : سألته عن الرجل يتمتع من

اليهودية والنصرانية قال : لا أرى بذلك بأساً قال قلت : فالمجوسية ؟ قال :

أما المجوسية فلا .

قوله عليه السلام اما المجوسية فلا محمول على ضرب من كراهية وعند التمكن من

غيرها فأما مع عدم غيرها فلا بأس به ، يدل على ذلك :

٥٢١ ١٠ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام قال :

سألته عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال : لا بأس به فقلت : المجوسية فقال : لا بأس

به يعني متعة .

٥٢٢ ١١ — عنه عن أبي عبد الله البرقي عن ابن سنان عن منصور الصيقل عن أبي عبد الله

عليه السلام قال : لا بأس بالرجل أن يتمتع بالمجوسية .

٥٢٣ ١٢ — عنه عن البرقي عن فضل بن عبد ربه عن حماد بن عيسى عن بعض اصحابنا

عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

فالوجه في هذه الاخبار الجواز ورفع الحظر وإن كان الافضل التمتع بالمؤمنات

العفيفات حسب ما قدمناه ، ويزيد ذلك بياناً :



١٣ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن معاوية بن حكيم عن ابراهيم بن عقبة ٥٢٤  
عن الحسن التفليسي قال : سألت الرضا عليه السلام أيتمتع من اليهودية والنصرانية  
فقال : يتمتع من الحرة المؤمنة أحب الي وهي اعظم حرمة منها .

### ٩٤ — باب التمتع بالابكار

- ١ — محمد بن أحمد بن يحيى عن موسى بن عمر بن يزيد عن محمد بن سنان عن ٥٢٥  
أبي سعيد القمط قال : سُئِلَ أبو عبد الله عليه السلام عن التمتع من الابكار اللواتي بين  
الابوين فقال : لا بأس ولا أقول كما يقول هؤلاء الاقشاب (١) .
- ٢ — أبو سعيد عن الخالي قال : سألته عن التمتع من البكر إذا كانت بين ٥٢٦  
أبويها بلا اذن أبويها قال : لا بأس ما لم يفتض ما هناك لتعف بذلك .
- ٣ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل عن أبي الحسن ظريف ٥٢٧  
عن أبان عن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : العذراء التي لها أب لا تزوج  
متعاً الا باذن أبيها .

فالوجه في هذا الخبر احد اشياء أحدها : أن تكون البكر صبية لم تبلغ فانه لا يجوز  
التمتع بها إلا باذن أبيها ، يدل على ذلك :

- ٤ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى ٥٢٨  
عن ابراهيم بن محمد الاشعري عن ابراهيم بن محرز الخثعمي عن محمد بن مسلم قال :  
سألته عن الجارية يتمتع منها الرجل ؟ قال : نعم إلا أن تكون صبية تخدع قال قلت :  
اصلحك الله فكم الحد الذي إذا بلغته لم تخدع ؟ قال بنت عشر سنين .  
ومنها أن يكون الخبر خرج مخرج التقية ، يدل على ذلك :

(١) الاقشاب : جمع قشب ككتف وهو من لاخير فيه من الرجال .

\* — ٥٢٤ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٨ الفقيه ص ٣٢٨ .

— ٥٢٥ — ٥٢٦ — ٥٢٧ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٧ واخر ج الاخير الفقيه ص ٣٢٨ .

— ٥٢٨ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٧ الفقيه ص ٣٢٨ .



٥٢٩ ٥ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن الفضيل بن كثير المدائني عن المهلب الدلال أنه كتب الى أبي الحسن عليه السلام إن امرأة كانت معي في الدار ثم انها زوجتني نفسها فأشهدت الله وملائكته على ذلك ثم إن اباهاً زوجها من رجل آخر فما تقول؟ فكتب التزويج الدائم لا يكون الا بوليّ وشاهدين ولا يكون تزويج متعة بغير أستر على نفسك واكرم رحمك الله.

ومنها أن يكون الخبر ورد مورد الكراهية دون الحظر، يدل على ذلك:

٥٣٠ ٦ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يتزوج البكر متعة قال: يكره للعيب على أهلها.

### ٩٥ — باب جواز التمتع بالإيماء

٥٣١ ١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: سألت الرضا عليه السلام أيتمتع بالأمة باذن أهلها؟ قال نعم ان الله تعالى يقول ( فانكحوهن باذن أهلهن ).

٥٣٢ ٢ — عنه عن أحمد بن محمد قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يتمتع بأمة رجل باذنه قال: نعم.

٥٣٣ ٣ — عنه عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال: سألت الرضا عليه السلام هل يجوز للرجل ان يتمتع من المملوكة باذن أهلها وله امرأة حرة؟ قال: نعم إذا كان باذن أهلها إذا رضيت الحرة قلت: فان اذنت له الحرة يتمتع منها؟ قال: نعم.

٥٣٤ ٤ — فاما مارواه الحسين بن سعيد عن يعقوب بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يتزوج الأمة على الحرة متعة قال: لا.

\* ٥٢٩ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٧ . — ٥٣٠ — ٥٣١ — ٥٣٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٨

واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٤٦ والصدوق في الفقيه ص ٣٢٨ .

— ٥٣٣ — ٥٣٤ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٨ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٤٧ .



فالوجه فيه أن نحمله على انه لا يجوز له أن يتزوجها إلا باذن الحرّة حسب ما بيناه  
في خبر محمد بن اسماعيل بن بزيع دون أن يكون ذلك محظورا على كل حال .

### ٩٦ - باب انه يجوز الجمع بين أكثر من أربع في المتعة

- ١ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن أحمد بن اسحاق الأشعري عن بكر بن ٥٣٥  
محمد الأزدي قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتعة أي من الأربع؟ قال : لا .
- ٢ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن ٥٣٦  
زرارة بن اعين قال : قلت ما يحل من المتعة؟ قال : كم شئت .
- ٣ - وعنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد ٥٣٧  
ابن عثمان عن أبي بصير قال : سُئل أبو عبد الله عليه السلام عن المتعة أي من الأربع؟  
قال : لا ولا من السبعين .
- ٤ - عنه عن الحسين بن محمد عن أحمد بن اسحاق عن سعدان بن مسلم عن ٥٣٨  
عبيد بن زرارة عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ذكر له المتعة أي من  
الأربع؟ قال : تزوج منهن الفانين مستأجرات .
- ٥ - محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن القاسم بن عروة عن عبد الحميد ٥٣٩  
الطائي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المتعة قال : ليست من الأربع  
لأنها لا تطلق ولا ترث ولا تورث وإنما هي مستأجرة وقال : عدّها خمساً وأربعون ليلة .
- ٦ - فأما مرواه محمد بن الحسن الصفار عن معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن ٥٤٠  
ابن رباط عن عبد الله بن مسكان عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام عن المتعة  
قال : هي أحد الأربع .

\* - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٨٨ الكافي ج ٢ ص ٤٣ واخرج الاخير الصدوق

في الفقيه ص ٣٢٨ . - ٥٣٨ - ٥٣٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٨٨ الكافي ج ٢ ص ٤٣ .

- ٥٤٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٨٨ .



٥٤١ ٧ — ومارواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته

عن الرجل يكون عنده المرأة أيحل له أن يتزوج بأختها متعة قال : لا قلت : حكى  
زرارة عن أبي جعفر عليه السلام إنما هي مثل الاماء يتزوج ماشاء قال : لا هي من الأربع .  
فالوجه في هذين الخبرين أن نحملها على ضرب من الاحتياط والفضل ، والأخبار  
الأولة على الجواز ورفع الحظر ، يدل على ذلك :

٥٤٢ ٨ — مارواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال :

قال أبو جعفر عليه السلام : اجعلوهن من الأربع فقال له صفوان بن يحيى : أعلى  
الاحتياط ؟ قال : نعم .

### ٩٧ — باب جواز العقد على المرأة متعة بغير شهود

٥٤٣ ١ — الحسين بن سعيد عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة قال : سألت

أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج متعة بغير شهود قال : لا بأس بالتزويج البتة  
بغير شهود فيما بينه وبين الله عز وجل وإنما جعل الشهود في تزويج البتة من أجل  
الولد ولولا ذلك لم يكن به بأس .

٥٤٤ ٢ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن المعلى بن

خنيس قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما يجزي في المتعة من الشهود ؟ فقال :  
رجل وامرأتان يشهدهما قلت : رأيت ان لم يجدوا أحداً قال : انهم لا يعوزهم قلت :  
أرأيت أن اشفقوا ان يعلم بهم أحد أيجزهم رجل واحد ؟ قال : نعم قال قلت : جعلت  
فداك كان المسلمون على عهد النبي صلى الله عليه وآله يتزوجون بغير بيّنة ؟ قال : لا .  
فلا ينافي الخبر الاول لانه ليس في الخبر المنع من جواز نكاح المتعة بغير بيّنة  
وإنما يتضمن ما كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله انهم ما تزوجوا إلا بيّنة

\* — ٥٤١ — ٥٤٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٨ . — ٥٤٣ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٦

الكافي ج ٢ ص ٢٣ بتفاوت يسير . — ٥٤٤ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٩ .



وذلك هو الأفضل، وليس إذا كان ذلك غير واقع في ذلك العصر دل على أنه محظور كما أنا نعلم أن هاهنا أشياء كثيرة من المباحات وغيرها لم تكن تستعمل في ذلك الوقت ولم يدل ذلك على حظره، على أنه يمكن أن يكون الخبر ورد مورد الاحتياط دون الإيجاب لئلا تعتقد المرأة أن ذلك فحور إذا لم تكن من أهل المعرفة، والذي يكشف عما ذكرناه:

٣ — مارواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن محمد بن الفضيل عن ٥٤٥  
الحرث بن المغيرة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام ما يجوز في المتعة من الشهود؟  
فقال: رجل وامرأتان قلت: فإن كره الشهود؟ قال: يجزيه رجل وإنما ذلك لمكان  
المرأة لئلا تقول في نفسها هذا فحور.

### ٩٨ — باب أنه إذا شرط ثبوت الميراث في المتعة كان ذلك جائزاً أو واجباً

١ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ٥٤٦  
عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: تزويج المتعة نكاح بميراث ونكاح بغير  
ميراث إن اشترطت الميراث كان وإن لم تشترط لم يكن.

٢ — الحسين بن سعيد عن النضر عن عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم قال سألت ٥٤٧  
أبا عبدالله عليه السلام كم المهر؟ يعني في المتعة فقال: ما تراضيا عليه إلى ما شاءا من  
الأجل قلت: رأيت أن حملت؟ قال: هو ولده، فإن اراد أن يستقبل امرأاً جديداً  
فعل، وليس عليها العدة منه وعليها من غيره خمس وأربعون ليلة، وإن اشترطت  
الميراث فهما على شرطهما.

٣ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن البرقي عن الحسن ٥٤٨

\* ٥٤٥ — التهذيب ج ٢ ص ١٨٩ — ٥٤٦ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٠ الكافي ج ٢ ص ٤٧ .  
— ٥٤٧ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٠ اخرج صدر الحديث في الكافي ج ٢ ص ٤٥ ووسطه ص ٤٧ .  
— ٥٤٨ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٠ الكافي ج ٢ ص ٤٧ مهسلاً .



ابن جهم عن الحسن بن موسى عن سعيد بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام قال :  
سألته عن الرجل يتزوج المرأة متعة ولم يشترط الميراث ؟ قال : ليس بينهما ميراث  
اشترط أو لم يشترط .

فلا ينافي الخبرين الأولين لأن الوجه فيه انه لا ميراث بينهما سواء اشترط نفي  
الميراث أو لم يشترط لأن من الأحكام اللازمة في المتعة نفي التوارث ، وإنما يحتاج  
ثبوت الموارثة الى شرط ، والذي يدل على ما ذكرناه .

٥٤٩ ٤ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن  
حماد بن عثمان عن جميل بن صالح عن عبدالله بن عمرو قال : سألت أبا عبدالله عليه  
السلام عن المتعة ؟ فقال : حلال من الله ورسوله قلت : فما حدّها ؟ قال : من حدودها  
الا ترثها ولا ترثك ، قال فقلت كم عدتها ؟ قال : خمسة واربعون يوماً أو حيضة  
مستقيمة .

٥٥٠ ٥ — وأما مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال  
عن محمد بن مسلم قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول في الرجل يتزوج المرأة  
متعة إنها يتوارثان إذا لم يشترطاً وإنما الشرط بعد تكاح .  
فالوجه في هذا الخبر أن نحمّله على أنه إذا لم يشترط الأجل فإنها يتوارثان ، والذي  
يدل على ذلك :

٥٥١ ٦ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن عمرو بن عثمان عن  
ابراهيم بن الفضل عن أبان بن تغلب قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام : كيف أقول  
لها إذا خلوت بها ؟ قال : تقول اتزوجك متعة على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله  
عليه وآله لاوارثة ولا موروثة كذا وكذا يوماً وإن شئت كذا وكذا سنة بكذا

\* ٥٤٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٠ . - ٥٥٠ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٠ الكافي ج ٢ ص ٤٧ .  
- ٥٥١ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٠ الكافي ج ٢ ص ٤٤ .



وكذا درهما وتسمي الأجل ما تراضيا عليه قليلا كان أو كثيرا فإذا قالت : نعم فقد رضيت وهي امرأتك وأنت أولى الناس بها قلت : فإني استحي أن أذكر شرط الأيام قال : هو أضمرّ عليك قلت وكيف ؟ قال : إنك إن لم تشتط كان تزويج مقام لزمك النفقة في العدة وكانت وارثة ولم تقدر على أن تطلقها الاطلاق السنة .

### ٩٩ - باب مقدار ما يجزي من ذكر الأجل في المتعة

- ١ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن محبوب ٥٥٢  
عن علي بن رئاب عن عمر بن حنظلة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : يشارطها  
ما شاء من الأيام .
- ٢ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن أبي ٥٥٣  
الحسن الرضا عليه السلام قال : قلت له الرجل يتزوج متعة سنة وأقلّ وأكثر قال :  
إذا كان بشيء معلوم إلى أجل معلوم قال : قلت وتبين بغير طلاق؟ قال : نعم .
- ٣ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن ٥٥٤  
فضال عن ابن بكير عن زرارة قال قلت : له هل يجوز أن يتمتع الرجل من المرأة  
ساعة أو ساعتين ؟ فقال : الساعة والساعتين لا يوقف على حدّها ولسكن العرد (١)  
والعردين واليوم واليومين وأشبه ذلك .
- ٤ - عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن فضال عن القاسم ٥٥٥  
ابن محمد عن رجل سماه قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة  
على عرد واحد فقال : لا بأس ولسكن إذا فرغ فليحول وجهه ولا ينظر .

(١) العرد : المراد به المرة الواحدة من الواقعة .

\* - ٥٥٢ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٠ الكافي ج ٢ ص ٤٥ .

- ٥٥٣ - ٥٥٤ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٠ الكافي ج ٢ ص ٤٥ .

- ٥٥٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٠ الكافي ج ٢ ص ٤٦ .



فالوجه في هذين الخبرين ضرب من الرخصة والاحوط ماتضمنته الاخبار الاولى  
 أن يكون ذكر الاجل أياماً معلومة أو شهوراً معيّنة فأما الساعة والساعتين والدفعة  
 والدفعتين فما لا يمكن تحصيله على التحقيق والأولى أن يكون المراد بالدفعة والدفعتين  
 في الخبرين إنما يجوز مضافاً الى يوم بعينه أو أياماً باعيانها فأما إذا ذكر الدفعة مبهمه  
 ولم يصفها الى يوم بعينه كان ذلك عقداً دائماً لا ينحل إلا بالطلاق ، يدل على ذلك :  
 ٥٥٦ ٥ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان  
 عن عبدالله بن القاسم عن هشام الجواليقي قال قلت : لأبي عبدالله عليه السلام  
 أتزوج المرأة متعة مرة مبهمه قال فقال : ذاك أشد عليك ترثها وترثك فلا يجوز  
 لك أن تطلقها إلا على طهر وشاهدين ، قلت : اصلحك الله فكيف أتزوجها ؟ قال  
 أياماً معدودة بشيء مسمى بمقدار ما تراضيت به فإذا مضت أيامها كان طلاقها في  
 شرطها ولا نفقة لها عليك قلت : ما نقول لها ؟ قال : تقول لها أتزوجك على كتاب  
 الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله والله ولي ووليك كذا وكذا شهراً بكذا وكذا  
 درهما على أن لي الله عليك كفيلاً لتفنين لي ولا أقسم لك ولا اطلب ولدك ولا عدة  
 لك علي فإذا مضى شرطك فلا تتزوجي حتى يمضي لك خمسة واربعون يوماً وإن  
 حدث بك ولد فأعلميني .

### ١٠٠ — باب انه ولد المتعة لاهل بآبائه

٥٥٧ ١ — أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عاصم بن حميد عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله  
 عليه السلام قال قلت : له أرأيت إن جبلت ؟ قال : هو ولده .  
 ٥٥٨ ٢ — محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن ابن أبي عمير وغيره قال : الماء ماء  
 الرجل يضعه حيث شاء إلا أنه إن جاء بولد لم ينكره وشدّد في انكار الولد .

\* — ٥٥٦ — التهذيب ج ٢ ص ١٩١ .

— ٥٥٧ — ٥٥٨ — التهذيب ج ٢ ص ١٩١ الكافي ج ٢ ص ٤٧ .



- ٣ — عنه عن علي بن ابراهيم عن المختار بن محمد ومحمد بن الحسين عن عبدالله ٥٥٩  
ابن الحسين جميعا عن الفتح بن يزيد قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن  
الشروط في المتعة فقال : الشروط فيها كذا وكذا فان قالت : نعم فذاك جائز ولا  
أقول كما أنهى الي ان أهل العراق يقولون ان الماء مائي والأرض لك ولست أسقي  
أرضك الماء وإن نبت هناك نبت فهو لصاحب الأرض فان شرطين في شرط فاسد  
وإن رزقت ولد قبلته والامر واضح فمن شاء التلبس على نفسه لبس .
- ٤ — أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : سأل رجل ٥٦٠  
الرضا عليه السلام وانا اسمع عن الرجل يتزوج المرأة متعة، ويشترط عليها الا يطلب  
ولدها فتأتي بعد ذلك بولد أفينكر الولد؟ فشدّ في ذلك وقال : يجحد وكيف يجحد،  
اعظاما لذلك قال : الرجل قاني اتمهما وقال : لا ينبغي لك أن تزوج الاممونة إن  
الله تعالى يقول ( الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان  
أو مشرك وحرّم ذلك على المؤمنين ) .
- ٥ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن عمر بن ٥٦١  
حنظلة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن شروط المتعة فقال : يشارطها على  
ما شاء من العطية ويشترط الولد إن أراد وليس بينهما ميراث .  
فالوجه في قوله ويشترط الولد إن أراد أن نحمّله على أن المراد ترك العزل والإفشاء  
اليها على وجه يكون هناك ولد لمجرى العادة، لان له أن يشترط العزل وله أن يشترط  
الإفشاء وهو مخير في ذلك فعبر عليه السلام عما هو سبب أو كالسبب للولد بالولد  
على ضرب من المجاز ولم يتناول الخيار في الخبر قبول الولد وردده على كل حال .

\* ٥٥٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٩١ الكافي ج ٢ ص ٤٧ .

٥٦٠ - ٥٦١ - التهذيب ج ٢ ص ١٩١ .



١٠١ - باب انه إذا طار لولد الرجل الصغير جارية جاز له أن يطأها بعد ان

يقومها على نفسه

٥٦٢ ١ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن داود بن سرحان قال قلت : لأبي عبدالله عليه السلام رجل يكون لبعض ولده جارية وولده صغار فقال : لا يصلح أن يطأها حتى يقومها قيمة عادلة ويأخذها ويكون لولده عليه ثمنها .

٥٦٣ ٢ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن النعمان عن أبي الصباح عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يكون لبعض ولده جارية وولده صغار هل يصلح أن يطأها ؟ قال : يقومها قيمة عدل ثم يأخذها ويكون لولده عليه قيمتها .

٥٦٤ ٣ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن موسى بن جعفر عن عمرو بن سعيد عن الحسن بن صدقة قال : سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت : إن بعض أصحابنا روى أن للرجل أن ينكح جارية ابنه أو جارية ابنته ولي ابنة ولأبنتي جارية اشتريتها لها من صداقها فيحل لي أن أطأها ؟ فقال : لا إلا بأذنها قال : الحسن بن الجهم أليس قد جاء أن هذا جائز ؟ قال : نعم ذلك إذا كان هو سببه ثم التفت اليّ وأومى نحوي بالسبابة وقال : إذا اشتريت أنت لابنتك جارية أو لابنتك جارية وكان الابن صغيراً ولم يطأها حل لك أن تفتضها فتكحها وإلا فلا إلا بأذنهما .

فلا ينافي الأخبار الأولى لأن قوله حل لك ان تفتضها فتكحها محمول على انه ذلك يحل لك إذا قومتها وحصل ثمنها في ذمتك لولدك فأما قبل ذلك فلا .



## ابواب ما أحل الله المقدم عليهن وحرّم

١٠٢ - باب انه لا يجوز العقد على امرأة عقد غيرها الأب والابن وان لم يفضل بها

١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ٥٦٥  
موسى بن بكر عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام إن زنى رجل بامرأة أبيه  
أو بجارية أبيه فإن ذلك لا يجرّمها على زوجها ولا تحرم الجارية على سيدها إنما يجرّم  
ذلك منه إذا أتى الجارية وهي حلال له فلا تحلّ تلك الجارية ابداً لأبيه ولا لابنه  
وإذا تزوّج رجل امرأة تزويجاً حلالاً فلا تحلّ المرأة لأبيه ولا لابنه .

٢ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن ٥٦٦  
محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام انه قال : لو لم تحرم على الناس ازواج النبي  
صلى الله عليه وآله لقول الله تعالى ﴿ وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن  
تتكفوا ازواجه من بعده ابداً ﴾ حرّم على الحسن والحسين عليهما السلام لقول الله  
تعالى ﴿ ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء ﴾ ولا يصلح للرجل أن ينكح امرأة  
جدة .

٣ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن يونس ٥٦٧  
ابن يعقوب قال : قلت لأبي ابراهيم موسى عليه السلام رجل تزوّج بامرأة فمات  
قبل أن يدخل بها تحلّ لابنه ؟ فقال : انهم يكرهونه لانه ملك العقدة .

٤ - فأما مارواه الصنفار عن محمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن أبي ٥٦٨  
عبدالله عليه السلام قال : سألته عن أذنى ما اذا فعله الرجل بالمرأة لم تحلّ لابنه ولا

\* ٥٦٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٤ الكافي ج ٢ ص ٢٣ الفقيه ص ٢١٨ .

- ٥٦٦ - ٥٦٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٤ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٣ .

- ٥٦٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٤ .



لا ييه قال : الحد في ذلك المباشرة ظاهرة أو باطنة مما يشبه مس الفرجين .  
 فلا ينافي الخبرين الأولين لأن هذا الخبر مخالف لكتاب الله والخبران الأولان  
 مطابقان له قال الله تعالى : ﴿ ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء ﴾ وقال عز وجل  
 ﴿ وحلائل ابناءكم الذين من اصلا بكم ﴾ ولم يقيد بالدخول فينبغي أن يتعلق الحظر  
 بنفس العقد، على أن هذا الخبر مرسل منقطع وطريقه محمد بن عيسى بن عبيد عن  
 يونس وهو ضعيف ، وقد استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه  
 الله من جملة الرجال الذين روى عنهم صاحب نواذر الحكمة وقال : ما يختص بروايته  
 لا اروي به ومن هذه صورته في الضعف لا يعترض بحديثه ، ويحتمل مع سلامته من  
 ذلك شيئين ، أحدهما : أن يكون المراد بذلك إذا كان من الاب أو الابن المباشرة  
 ظاهرة أو باطنة مما يشبه مس الفرج من غير عقد فإن ذلك ادنى ما يحرم المرأة على  
 الاب والابن على ما نبينه فيما بعد في أن من زنى بامرأة لا تحل لآبيه ولا لابنه العقد  
 عليها ، والوجه الثاني أن يكون المراد بذكر المرأة في الخبر الجارية لأن الجارية  
 لا تحرم بنفس الملك كما أن المرأة تحرم بنفس العقد بل إنما يحرم الوطي أو ما جرى  
 مجراه من القبلة والتجريد والنظر إلا ما لا يحل لغير مالكها النظر اليه على ما نبينه فيما  
 بعد إنشاء الله .

١٠٣ - باب انه إذا عقد الرجل على امرأة حرمت عليه امرها وإن لم يدخل بها

٥٦٩ ١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسين بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب  
 عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام ان علياً عليه السلام كان يقول  
 الربائب عليكم حرام مع الامهات اللاتي قد دخلتم بهن ، هن في الحجور وغير الحجور  
 سواء ، والامهات مبهمات دخل بالبنات أو لم يدخل بهن فخرموا واهبموا ما اهبهم الله .



٢ — أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى عن غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه ٥٧٠  
عليها السلام أن علياً عليه السلام قال: إذا تزوج الرجل المرأة حرمت عليه ابنتها إذا  
دخل بالأم وإذا لم يدخل بالأم فلا بأس أن يتزوج بالبنات فإذا تزوج بالبنات فدخل بها ولم  
يدخل بها فقد حرمت عليه الأم، وقال: الربائب عليكم حرام كن في الحجر أو لم يكن.

٣ — الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن وهب بن حفص عن أبي ٥٧١  
بصير قال: سألته عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال: تحل له  
ابنتها ولا تحل له أمها.

٤ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج وحامد ٥٧٢  
ابن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الأم والبنات سواء إذا لم يدخل بها يعني  
إذا تزوج المرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فإنه إن شاء تزوج أمها وإن شاء ابنتها.

٥ — وما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ٥٧٣  
ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم  
قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فأتاه رجل فسأله عن رجل تزوج امرأة  
فماتت قبل أن يدخل بها أيتزوج بأمها؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: قد فعله رجل  
منا فلم نر به بأساً (١) فقلت جعلت فداك: ما تفخر الشيعة الا بقضاء علي عليه السلام في  
هذه الشمخية (٢) التي افتأها ابن مسعود انه لا بأس بذلك ثم إن علياً عليه السلام سأله

(١) في نسخة بالمطبوعة ( فلم ير به بأساً ) وما اثبتناه موافق لباقي الاصول .

(٢) وردت اللفظة بصور مختلفة وما اثبتناه موافق لغالب اصول الكتاب الحطية واللكاني وشرحه

المجلسي وهو المنقول عن المصنف كما في هامش بعض النسخ ، وبأبي الصور ( الشمخية — الشمجة —

السمجية — السمجية ) واللفظة من الفاظ حديث مضطرب المتن غير خال عن التعقيد والتغيير ،

احتمل بعض أنها من الشمخ بمعنى العلو والرفعة لأنها صارت سبباً لافتخار الشيعة بقضاء امير المؤمنين —

\* — ٥٧٠ — ٥٧١ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٢ وأخرج الأول الصدوق في الفقيه ص ٣١٨ .

— ٥٧٢ — ٥٧٣ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٢ الكافي ج ٢ ص ٣٤ وأخرج الأول الصدوق

في الفقيه ص ٣١٨ .



في أنه إذا عقد الرجل على امرأة حرمت عليه أمها وإن لم يدخل بها ج ٣

فقال : له علي عليه السلام من أين اخذتها ؟ فقال : من قول الله تعالى ﴿ وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ﴾ فقال علي عليه السلام : إن هذه مستثناة وهذه رسالة وأمها نساءكم ، فقال أبو عبد الله عليه السلام للرجل أما تسمع ما يروي هذا عن علي عليه السلام فلما قلت ندمت وقلت أي شيء صنعت يقول هو قد فعله رجل منا فلم نر به بأسا وأقول أنا قضى علي عليه السلام فيها فلقيته بعد ذلك فقلت : جعلت فداك إن مسألة الرجل إنما كان الذي كنت تقول كان زلة مني فما تقول فيها ؟ فقال : يا شيخ تخبرني إن علياً عليه السلام قضى فيها وتسلني ما تقول فيها .

فهذان الخبران شاذان مخالفان لظاهر كتاب الله تعالى قال الله تعالى ( وامهات نساءكم ) ولم يشترط الدخول بالبنت كما اشترط في الام الدخول لتحريم الربيبة فينبغي أن تكون الآية على اطلاقها ولا يلتفت الى ما يخالفه ويضاده لما روي عنهم عليهم السلام ما اتاكم عنا فاعرضوه على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوا به وما خالفه فاطرحوه ، ويمكن أن يكون الخبران وردا على ضرب من التقية لأن ذلك مذهب بعض العامة .

٥٧٤ ٦ — وأما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عبد الجبار عن العباس بن

معروف عن صفوان بن يحيى عن محمد بن اسحاق بن عمار قال قلت : له رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ماتت ايحل له ان يتزوج امها ؟ قال : سبحان الله كيف تحل له امها وقد دخل بها ، قال قلت له : فرجل تزوج امرأة فهلكت قبل أن يدخل بها تحل له امها ؟ قال : وما الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها .

— عليه السلام فيها ، واحتمل بعض انها الشمج بمعنى الصهر والشمجه اشاء ، واحتمل ثالث انها من الشمخ بالانف بمعنى التكبر لتكبر ابن مسعود في قضائه ، او انها وسمت بالشمخية بالنسبة الى ابن مسعود فان ثالث اجداده اسمه ( شمخ ) كما ذكره ابن عبد البر وابن القيسراني والخزرجي وغيرهم ، ولا يخفى على الفقيه ماق الحديث من اضطراب وتشويش .



فالوجه في هذا الخبر أيضاً ما قلناه في الخبرين الاولين سواء على ان محمد بن اسحاق ابن عمار الراوي لهذا الحديث قال قلت : له ولم يذكر من هو ويحتمل أن يكون الذي سأله غير الامام الذي يجب المصير الى قوله، فاذا احتمل ذلك سقطت المعارضة به.

### ١٠٤ - باب ان حكم المملوكة في هذا الباب حكم الحرّة

- ١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن علي بن حديد عن جميل بن دراج ٥٧٥ عن بعض اصحابنا عن أحدهما عليه السلام في رجل كانت له جارية فوطئها ثم اشترى امها أو ابنتها قال : لا تحلّ له .
- ٢ - البرزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن محمد بن زياد عن عمار ٥٧٦ ابن مروان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت : له الرجل يكون عنده المملوكة وابنتها فيطاء احديهما فتموت وتبقى الأخرى أيصلح له أن يطأها؟ قال : لا .
- ٣ - الحسين بن سعيد قال : كتبت الى أبي الحسن عليه السلام رجل كانت له ٥٧٧ امة يطأها فماتت أو باعها ثم أصاب بعد ذلك امها هل له أن ينكحها؟ وكتب لا تحلّ له .
- ٤ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن حماد بن عثمان، وخلف ٥٧٨ ابن حماد عن الفضيل بن يسار وربيع بن عبد الله قالوا : سألتنا أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له مملوكة يطأها ثم أصاب بعد امها؟ قال : لا بأس ليست بمنزلة الحرّة . فلا تنافي الاخبار الأولة لأنه ليس في ظاهر الخبر انه إذا أصاب بعد امها يجوز له وطئها بل تضمن أن له أن يصيب امها ونحن نقول إن له أن يصيبها بالملك والاستخدام دون الوطي ، ويكون قوله عليه السلام وليست بمنزلة الحرّة معناه ان هذه ليست بمنزلة الحرّة لان الحرّة يحرم منها الوطي وما هو سبب لاستباحة الوطي من العقد وليس

\* - ٥٧٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٣ الكافي ج ٢ ص ٣٧ وهو جزء من حديث .

- ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٣ وإخراج الاول الكليني في الكافي ج ٢

ص ٣٨ وهو جزء من حديث :



كذلك المملوكة لان المملوكة يحرم منها الوطي دون الملك الذي هو سبب لاستباحة الوطي في حال من الاحوال فهذا افتقرت الحرّة من الأمة .

١٠٥ — باب انه اذا دخل بالام حرمت عليه البنت وان كانت مملوكة

٥٧٩ ١ — الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب وفضالة بن أيوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم قال : سألت أحدهما عليهما السلام عن رجل كانت له جارية واعتقت فتزوجت فولدت أ يصلح لمولاها الأول أن يتزوج ابنتها ؟ قال : لاهي عليه حرام وهي ابنته والحرّة والمملوكة في هذا سواء .

٥٨٠ ٢ — أبو عبدالله البرزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر عن علي بن عثمان واسحاق بن عمار عن سعيد بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يكون له الامة ولها بنت مملوكة فيشتريها يصلح له أن يطأها ؟ قال : لا .

٥٨١ ٣ — عنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن عبدالله بن جبلة عن ابن بكير عن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يكون له الجارية فيصيب منها أله ان ينكح ابنتها ؟ قال : لاهي كما قال الله تعالى ﴿ وربائبكم اللاتي في حجوركم ﴾

٥٨٢ ٤ — عنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن ابن جبلة عن علا عن محمد بن مسلم قال قلت : له رجل كانت له جارية فاعتقت فتزوجت فولدت أ يصلح لمولاها ان يتزوج بابنتها ؟ قال : لاهي عليه حرام .

٥٨٣ ٥ — عنه عن أحمد بن ادريس عن أحمد بن محمد بن محمد عن صفوان عن عبدالله بن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل طاق امرأته فبان

\* — ٥٧٩ — ٥٨٠ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٣ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٣٧ بزيادة فيه .  
— ٥٨١ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٣ الكافي ج ٢ ص ٣٧ بسند آخر .  
— ٥٨٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٣ الكافي ج ٢ ص ٣٧ بزيادة فيه الفقيه ص ٣٢٦ بدني تفاوت .  
— ٥٨٣ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٣ الكافي ج ٢ ص ٣٧ .



منه ولها ابنة مملوكة فاشتراها أيحل له أن يطأها؟ قال: لا.

٦ — فأما مرواه الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن أبان بن عثمان عن رزين ٥٨٤  
بياع الأنماط قال قلت: لأبي جعفر عليه السلام رجل كانت له جارية فوطئها فباعها  
أو ماتت ثم وجد ابنتها أيطأها؟ قال: نعم إنما حرم الله هذا من الحرائر فأما الاماء  
فلا بأس.

٧ — وروى هذا الحديث أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ٥٨٥  
وعلي بن الحكم والحسن بن علي الوشا عن أبان بن عثمان عن رزين بياع الأنماط عن  
أبي عبد الله عليه السلام قال قلت: له تكون عندي الأمة فاطأها ثم تموت أو تخرج  
من ملكي فاصيب ابنتها أيحل لي أن اطأها؟ قال: نعم لا بأس به، إنما حرم الله ذلك  
من الحرائر فأما الاماء فلا بأس به.

فأول ما فيه ان هذا الخبر شاذ نادر لم يروه غير رزين بياع الأنماط وإن تكرر في  
الكتب وما يجري هذا الجرى في الشذوذ لا يعترض به على الاخبار الكثيرة وعلى  
ظاهر القرآن، على انه قد روى هذا الراوي بعينه ما ينقض هذا الرواية ويطلق  
الروايات المتقدمة، فاذا كان كذلك يجب اطراح ما تفرد به والأخذ بما رواه موافقا  
لرواية غيره.

٨ — روى أبو عبد الله البرزوفري عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد بن ٥٨٦  
عيسى عن القاسم بن محمد عن أبان بن عثمان عن رزين بياع الأنماط عن أبي جعفر  
عليه السلام في رجل كانت له جارية فوطئها ثم اشترى أمها وابنتها قال: لا تحل له،  
الام والبنت سواء.

٩ — فأما مرواه الصفار عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن ٥٨٧  
حماد بن عيسى وخلف بن ربيعي عن الفضيل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن



رجل كانت له مملوكة يطأها فماتت ثم يصيب بعدها بنتها قال : لا بأس ليست بمنزلة الحرّة .  
فهذا الخبر ليس فيه ذكر الوطء وإنما تضمن أن له أن يصيبها ويجوز أن يصيبها  
فيما بعد بأن يملكها ويستخدمها وإنما يحرم عليه وطؤها على ما تقدم القول في غيرها ،  
والذي يدل أيضاً على أن حكم الأمة والحرّة في هذا سواء .

٥٨٨ ١٠ — مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء بن رزين عن محمد بن  
مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت له جارية فعنت وتزوجت  
فولدت ، لمولها الاول ان يتزوج ابنتها ؟ قال : هي عليه حرام وهي ابنته ، المملوكة  
والحرّة في هذا سواء ثم قرأ ﴿ وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم ﴾ .

### ١٠٦ — باب حد الرضول الذي يحرم معه نكاح الربيبة

٥٨٩ ١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي نجران عن صفوان بن يحيى عن عيص  
ابن القاسم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امرأة وقبّل غير انه لم  
يفض اليها ثم تزوج ابنتها قال : ان لم يكن افضى الى الام فلا بأس وإن كان افضى  
فلا يتزوج .

٥٩٠ ٢ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي  
ابن الحكم عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال :  
سألته عن رجل تزوج امرأة فنظر إلى رأسها وإلى بعض جسدها أيتزوج ابنتها ؟  
قال : لا إذا رأى منها ما يحرم على غيره فليس له أن يتزوج ابنتها .

٥٩١ ٣ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن خالد بن جريو

\* ٥٨٨ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٤ الكافي ج ٢ ص ٣٧ .

— ٥٨٩ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٤ الكافي ج ٢ ص ٣٢ وفيها ( امرأته ) .

— ٥٩٠ — ٥٩١ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٤ الكافي ج ٢ ص ٣٤ واخرج الاخير الصدوق



عن أبي الربيع قال سئل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فكثت معها أياما لا يستطيعها غير أنه قد رأى منها ما يحرم على غيره ثم طلقها ايصالح له أن يتزوج ابنتها؟ فقال: ايصالح له وقد رأى من أمها ما رأى.

٤ — الحسين بن سعيد عن فضالة عن ابان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه ٥٩٢ السلام مثله.

فالوجه في هذه الروايات ضرب من الكراهية دون الحظر لأن الذي يقتضي التحريم الرواية الاولى لانها مطابقة لظاهر الكتاب قال الله تعالى ﴿وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم﴾ فعلق التحريم بالدخول حسب ما تضمنه الخبر الأول.

١٠٧ — باب الرجل يزني بالمرأة هل يحل لأبيه اولادته ان يتزوجها أم لا أو يملك

الجارية فيطأها الابن قبل أن يطأها الاب هل تحرم على الاب أم لا

١ — محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن محمد عن أبيه محمد بن عيسى بن عبدالله ٥٩٣ الأشعري عن محمد بن أبي عمير عن أبي بصير قال: سألته عن الرجل يفجر بالمرأة التحل لابنه؟ أو يفجر بها الابن التحل لأبيه؟ قال: إن كان الأب أو الابن مسها وأخذ منها فلا تحل.

٢ — محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن ٥٩٤ جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألته عن رجل زنى بامرأة هل يحل لابنه ان يتزوجها؟ قال: لا.

٣ — فاما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن هاشم بن المثنى ٥٩٥

\* - ٥٩٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤١.

- ٥٩٣ - ٥٩٤ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٥.

- ٥٩٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٧ وهو جزء من حديث وفي نسخة (هشام بن المثنى).



عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : إن الحرام لا يفسد الحلال .

٥٩٦ ٤ — عنه عن الحسن عن صفوان عن حنان بن سدير عن أبي عبد الله عليه السلام

انه قال : ان الحرام لا يُفسد الحلال .

فالوجه في هذين الخبرين أن نخصهما بأنه إذا كان الرجل عند امرأة دخل بها فزنى بها أبوه أو ابنه فإن ذلك لا يُحرّم المرأة عليه وكذلك لا يمنع من وطء الجارية إذا كان وطؤها بعد الملك ومتى لم يكن قد عقد عليها وزنا بها وملكها فوطئها ثم زنا بها الابن فإن ذلك يمنع من العقد عليها واستباحة وطئها بالملك ، يدل على هذا التفصيل :

٥٩٧ ٥ — مارواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن موسى بن جعفر

عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل تكون له الجارية فيقع عليها ابن ابنه قبل أن يطأها الجدة أو الرجل يزني بالمرأة هل يحل لآبيه أن يتزوجها ؟ قال : لا إنما ذلك إذا تزوجها فوطئها ثم زنى بها ابنه لم يضره لأن الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية .

٥٩٨ ٦ — وأما مارواه أحمد بن محمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن مرزم قال :

سمعت أبا عبد الله عليه السلام وسئل عن امرأة أمرت ابنها أن يقع على جارية لآبيه فقال : أتمت وأتم ابنها ، وقد سأني بعض هؤلاء عن هذه المسئلة فقلت : له امسكها فإن الحلال لا يفسده الحرام .

فلا ينافي الخبر الاول لأنه ليس في هذا الخبر انها أمرت ابنها بمواقعتها قبل وطء الأب أو بعده وإذا لم يكن ذلك في ظاهره واحتمل المعنيين معاً حملناه على ما قدمناه لأن الخبر مفصّل وهذا الخبر مجمل والحكم بالمفصّل أولى منه بالمجمل .

— ٥٩٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٧ وهو جزء من حديث .

— ٥٩٧ — ٥٩٨ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٥ الكافي ج ٢ ص ٣٣ .



٧ — فأما مارواه محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد عن محمد بن سهل عن ٥٩٩  
محمد بن منصور الكوفي قال : سألت الرضا عليه السلام عن الغلام يعبث بجارية  
لا يملكها ولم يدرك أيحل لأبيه أن يشتريها ويمسها ؟ قال : لا يحرم الحرام الحلال .  
فلا ينافي هذا الخبر أيضاً ما قدمناه من الاخبار لان قوله يعبث بجارية يجوز أن  
يكون كناية عن غير الجماع فأما مع الجماع فانها تحرم على كل حال على ما قدمناه .

١٠٨ — باب الرجل يفجر بالمرأة أيجوز له أنه يتزوج بامها أو ابنتها أم لا

١ — الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن هاشم بن المثنى (١) قال : كنت عند ٦٠٠  
أبي عبدالله عليه السلام جالسا فدخل عليه رجل فسأله عن الرجل يأتي المرأة حراما  
أيتزوجها ؟ قال : نعم وأما وابنتها .

٢ — أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن هاشم بن المثنى (٢) قال : كنت ٦٠١  
عند أبي عبدالله عليه السلام فقال له رجل : رجل فجر بامرأة تحل له ابنتها ؟ قال :  
نعم إن الحرام لا يفسد الحلال .

٣ — عنه عن الحسين بن صفوان عن حنان بن سدير قال : كنت عند أبي ٦٠٢  
عبدالله عليه السلام اذ سأله سعيد عن رجل تزوج امرأة سفاحا هل تحل له ابنتها ؟  
قال : نعم إن الحرام لا يحرم الحلال .

قال محمد بن الحسن : الوجه في هذه الاخبار عندي وما ورد في معناها هو أنه إذا  
كان عند الرجل امرأة ودخل بها ثم فجر بامها أو ابنتها لم تحرم عليه ، فأما إذا فجر بها  
وهي ليست زوجة له ثم أراد العقد عليها فان ذلك يحرم عليه ، يدل على هذا التفصيل :

٤ — مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم ٦٠٣

(١) (٢) في نسخة ( هاشم بن المثنى ) .

\* ٥٩٩ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٥ . — ٦٠٠ — ٦٠١ — ٦٠٢ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٧ .  
— ٦٠٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٧ الكافي ج ٢ ص ٣٢ بتفاوت يسير .



عن احدهما عليها السلام أنه سُئِلَ عن الرجل يفجر بالمرأة أيتزوج ابنتها؟ قال : لا ولكن إن كانت عنده امرأة ثم فجر بامها أو اختها لم تحرم عليه التي عنده .

٦٠٤ ٥ — عنه عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح السكناني عن أبي عبد الله عليه السلام

قال : إذا فجر الرجل بالمرأة لم تحل له ابنتها أبداً ، وإن كان قد تزوج ابنتها قبل ذلك ولم يدخل بها فقد بطل تزويجه ، وإن هو تزوج ابنتها ودخل بها ثم فجر بامها بعد ما دخل بابنتها فليس يفسد فجوره بامها نكاح ابنتها إذا هو دخل بها وهو قوله لا يفسد الحرام الحلال إذا كان هكذا .

٦٠٥ ٦ — فأما مرواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى وعلي بن نعمان عن سعيد بن

يسار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل فجر بامرأة يتزوج ابنتها؟ فقال :

نعم ياسعيد ان الحرام لا يفسد الحلال .

٦٠٦ ٧ — أحمد بن محمد عن معاوية بن حكيم عن علي بن الحسن بن رباط عن رواه عن

زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل فجر بامرأة هل يجوز له ان يتزوج

بابنتها؟ قال : ما حرم حرام حلالاً قط .

فالوجه في هذين الخبرين وما جرى مجراهما مما يتضمن لفظ التزويج في المستقبل

أو الحال هو اذا كان الفجور بالمرأة دون الوطء والافضاء اليها ، فأما مع الافضاء فلا

يجوز على ما قدمناه ، يدل على هذا التفصيل :

٦٠٧ ٨ — مرواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن

اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعاً عن صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم قال :

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امرأة وقبّل غير أنه لم يفض اليها ثم

\* — ٦٠٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٧ .

— ٦٠٥ — ٦٠٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٨ .

— ٦٠٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٨ الكافي ج ٢ ص ٣٢ .



تزوج ابنتها فقال : إذا كان لم يكن افضى الى الأم فلا بأس ، وإن كان افضى اليها فلا يتزوج ابنتها .

٩ — عنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن منصور ٦٠٨  
ابن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل كان بينه وبين امرأة فجور هل يتزوج ابنتها ؟ قال : إن كان قبله أو شبيها فليتزوج ابنتها ، وإن كان جماعا فلا يتزوج ابنتها وليتزوجها هي إن شاء ، والذي يدل على أن الوطء بعد الدخول لا يحرم زائداً على ما قدمناه :

١٠ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير ٦٠٩  
عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل تزوج جارية ثم دخل بها ثم ابتلى بأمها ففجر بها أتحرم عليه امرأته ؟ فقال لا ، انه لا يحرم الحلال الحرام .

١١ — عنه عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام انه قال : في رجل زنى بأم امرأته أو بابنتها أو باختها فقال لا يحرم ذلك عليه امرأته ثم قال : ما حرم حرام قط حلالاً .  
والذي يدل على ما قلناه من أن ذلك يحرم ابتداء التزويج أنه قد حرم ذلك من جهة الرضاع فاذا كان من النسب فهو أولى بالتحريم روى ذلك :

١٢ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم ٦١١  
عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن رجل فجر بامرأة أيتزوج أمها من الرضاعة أو ابنتها ؟ قال : لا .

١٣ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن العلاء بن رزين ٦١٢  
عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل فجر بامرأة أيتزوج أمها من الرضاعة أو ابنتها ؟ قال : لا .



## ١٠٩ - باب كراهية العقد على الفاجرة

٦١٣ ١ - احمد بن محمد بن عيسى عن أبي المعز عن الحلبي قال قال : أبو عبد الله عليه السلام لا تتزوج المرأة المعلنة بالزنا ولا تزوج الرجل المعلن بالزنا الا أن يعرف منهما التوبة .

٦١٤ ٢ - وبالإسناد عن أبي المعز عن أبي بصير قال : سألته عن رجل فجر بأمرأة ثم اراد بعد ان يتزوجها فقال : إذا تابت حل له نكاحها قلت له : كيف نعرف توبتها؟ قال : يدعوها الى ما كانا عليه من الحرام فان امتنعت واستغفرت ربه عرف توبتها .

٦١٥ ٣ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن احمد بن الحسن بن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يحل له أن يتزوج امرأة كان يفجر بها؟ فقال : ان انس منها رشدا فنعم وإلا فليراودها على الحرام فان تابته فهي عليه حرام وإن أبت فليتزوجها .

٦١٦ ٤ - فأما مارواه علي بن الحسن عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال سُئل عن رجل اعجبته امرأة فسأل عنها فاذا الثنا عليها شيء في الفجور فقال : لا بأس بأن يتزوجها ويحصنها .

فالوجه في هذا الخبر احد شيئين ، احدهما : أن يكون ذلك إخبارا عن صحة العقد وإن كان قد فعل محظورا ، والثاني : أن يكون المراد بقوله لا بأس بأن يتزوجها

\* - ٦١٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٧ الفقيه ص ٣١٦ .

- ٦١٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٧ الفقيه ص ٣١٩ .

- ٦١٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٧ الكافي ج ٢ ص ١٣ .

- ٦١٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٨ .



ويحصنها إذا تابت وليس في الخبر انه لا بأس بذلك مع اصرارها على القبيح .

١١٠ - باب الرجل يعقد على امرأة ثم يعقد على اختها وهو لا يعلم

١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن محمد عن الحسن بن ٦١٧ محبوب عن ابن بكير عن علي بن رئاب عن زرارة بن اعين قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة بالعراق ثم خرج الى الشام فتزوج امرأة اخرى فاذا هي أخت امرأته التي بالعراق قال : يفرق بينه وبين التي تزوجها بالشام ولا يقرب المرأة حتى تنقضي عدة الشامية ، قلت : فان تزوج امرأة ثم تزوج امها وهو لا يعلم انها امها قال : قد وضع الله تعالى عنه جهالته بذلك ثم قال إذا علم انها امها فلا يقربها ولا يقرب البنت حتى تنقضي عدة الام منه فاذا انقضت عدة الام حل له نكاح البنت ، قلت : فان جاءت الام بولد قال : هو وولده ويكون ابنة واخا امرأته .

٢ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ٦١٨ عن صفوان بن يحيى عن ابن مسكان عن أبي بكر الحضرمي قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل نكح امرأة ثم أتى أرضاً فنكح اختها وهو لا يعلم قال : يمسك ايتها شاء ويخلى سبيل الاخرى .

فلا ينافي ما تقدم من الاخبار لأن قوله يمسك ايتها شاء محمول على انه إذا اراد إمساك الأولة فليمسكها بالعقد الاول الثابت المستقر وإن اراد إمساك الثانية فليطلق الاولى ويمسك الثانية بعقد مستأنف ولا تنافي بينهما على هذا الوجه .

١١١ - باب انه اذا طلق الرجل امرأته تطليقة باينة جاز له العقد على اختها في الحال

١ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد ٦١٩

\* - ٦١٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٥ الكافي ج ٢ ص ٣٧ ذكر صدر الحديث الفقيه ص ٣١٩ .

- ٦١٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٥ الكافي ج ٢ ص ٣٧ .

- ٦١٩ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٦ الكافي ج ٢ ص ٣٧ وهو صدر حديث .



ج ١٧٠ في انه إذا طلق الرجل امرأته تطليقة باينة جاز له العقد على اختها في الحال ج ٣

عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل طلق امرأته أو اختلعت أو بارات أله أن يتزوج بأختها؟ فقال: إذا أبرأ عصمتها ولم يكن له عليها رجعة فله أن يخطب اختها.

٦٢٠ ٢ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن رجل اختلعت منه امرأته أيجل له أن يخطب اختها قبل أن تنقضي عدتها؟ فقال: إذا برئت عصمتها ولم يكن له رجعة فقد حلَّ له أن يخطب أختها.

٦٢١ ٣ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن ابن علي الوشا عن أبان عن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل طلق امرأته وهي حبلى أيتزوج اختها قبل أن تضع؟ قال: لا يتزوجها حتى يخلوا اجلبا.

فالوجه في هذا الخبر ان نحمله على انه إذا كان طلاقاً يملك فيه رجعتها بدلالة ما قدمناه من الاخبار وانها تضمنت إذا طلقها طلاقاً بايناً جاز له العقد على اختها وان لم تخرج من العدة وتلك الاخبار مفصلة والعمل بها اولى من العمل بهذا الخبر المجمل.

٦٢٢ ٤ — وأما مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مزارع عن يونس قال: قرأت في كتاب رجل الى أبي الحسن الرضا عليه السلام، وروى الحسين بن سعيد أيضاً قال: قرأت في كتاب رجل الى أبي الحسن الرضا عليه السلام جعلت فداك الرجل يتزوج المرأة متعة الى أجل مسمى فيقضى الأجل بينهما هل له ان ينكح اختها قبل ان تنقضي عدتها؟ فكتب لا يجزى أن يتزوجها حتى تنقضي عدتها.

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين، أحدهما أن يونس والحسين بن سعيد لم يرويا



عن امام معصوم ولا عن رواه عن امام ، وإنما قالوا وجدنا في كتاب رجل وليس  
كلما يوجد في الكتب يكون صحيحا، ولو سلم لجاز لنا ان نخصه بالمتعة دون عقد الدوام .  
٥ — وأما مارواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي عن أبي ابراهيم عليه ٦٢٣  
السلام قال : سألته عن رجل طلق امرأته أيتزوج أختها؟ قال : لا حتى تنقضي عدتها .  
فالوجه في هذا الخبر أيضاً ما قدمناه في الخبر المتقدم ذكره من حملته على طلاق  
رجعي دون بائن لانا إنما جوزنا ذلك على الطلاق البائن لا غير .

### ١١٢ — باب تحريم الجمع بين الاختين في المتعة

ظاهر قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ عام في تحريم الجمع بينها على كل حال  
سواء كان عقد دوام أو عقد متعة أو ملك يمين ، والأخبار التي أوردناها في النهي  
عن الجمع بين الاختين في كتابنا الكبير أيضاً تتناول المتعة ونكاح الدوام على حد  
سواء .

١ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن أبي عبدالله البرقي عن محمد بن ٦٢٤  
سنان عن منصور الصيقل عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس بالرجل يتمتع  
باختين .

فلا ينافي ذلك لانه ليس في ظاهر الخبر أن له أن يتمتع بهما على الجمع أو على  
الانفراد وإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على جواز ذلك في واحدة بعد اخرى  
دون الجمع بينهما .

### ١١٣ — باب النهي عن الجمع بين الاختين في الوطئ بمملك اليمين

١ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبدالله بن سنان قال : سمعت ٦٢٥

\* — ٦٢٣ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٦ الكافي ج ٢ ص ٣٧ .

— ٦٢٤ — ٦٢٥ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٦ .



أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا كانت عند الرجل الأختان المملوكتان فنكح أحدهما ثم بدا له في الثانية فنكحها فليس ينبغي له أن ينكح الأخرى حتى تخرج الأولى من ملكه يهبها أو يبيعها وإن وهبها لولده يجزبه .

٦٢٦ ٢ — أبو عبد الله البرزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن زياد عن

معاوية بن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كانت عنده جاريتان اختان فوطيء أحدهما ثم بدا له في الأخرى ؟ قال : يعنزله هذه ويطأ الأخرى ، قال قلت : فإنه تبعث نفسه إلى الأولى قال : لا يقربها حتى يخرج تلك من ملكه .

٦٢٧ ٣ — فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن يقطين عن أخيه

الحسين بن علي بن علي بن يقطين قال : سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن أختين مملوكتين وجمعهما ؟ قال : مستقيم ولا أحبه لك ، قال : وسألته عن الام والبنت المملوكتين ؟ قال : هو أشدهما ولا أحبه لك .

فلا ينافي ما تقدم من الاخبار لانه ليس في ظاهره أنه يستقيم الجمع بينهما في الوطاء وإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على أنه يستقيم الجمع بينهما في الملك ، ويكون قوله عليه السلام ولا أحبه لك كراهية للجمع بينهما في الملك ، لأن من ملكها معا ربما تافت نفسه ودعت شهوته إلى وطئها فيفعل ذلك فيصير مأثوما .

٦٢٨ ٤ — وأما ما رواه البرزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة قال :

حدثني الحسين بن هاشم عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال : محمد بن علي عليهما السلام في أختين مملوكتين تكونان عند الرجل جميعا قال قال : علي عليه السلام أحلتها آية وحرمتها آية أخرى وأنا انهي عنهما نفسي وولدي .

فلا ينافي ما ذكرناه لان قوله عليه السلام أحلتها آية يعني به الملك دون الوطاء



وقوله وحرمتها آية أخرى يعني في الوطء دون الملك ، ولا تنافي بين الآيتين ولا بين القولين وقوله وأنا أنهى عنها نفسي وولدي يجوز أن يكون أراد به الوطء على جهة الحظر، ويجوز أن يكون أراد به الملك لضرب من الكراهية التي قدمناها ، ويمكن أن يكون قوله عليه السلام أحلتها آية أي عموم الآية فظاهرها يقتضي ذلك وكذلك قوله وحرمتها آية أخرى أي عموم الآية يقتضي ذلك إلا أنه إذا تقابل العمومان على هذا الوجه ينبغي أن يخص أحدهما بالآخر ، ثم بين بقوله أنا أنهى عنها نفسي وولدي ما يقتضي تخصيص إحدى الآيتين وتبعية الأخرى على عمومها، وقد روي هذا الوجه عن أبي جعفر عليه السلام روى ذلك :

٥ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد واحد ابني الحسن عن أبيهما عن ثعلبة ٦٢٩ ابن ميمون عن معمر بن يحيى بن سام قال سألت : أبا جعفر عليه السلام عما يروي الناس عن أمير المؤمنين عليه السلام عن أشياء من الفروج لم يكن يأمر بها ولا ينهى عنها إلا نفسه وولده فقلت : كيف يكون ذلك ؟ قال : أحلتها آية وحرمتها آية أخرى فقلنا هل إلا أن يكون أحدهما نسخت الأخرى أم هما محكمتان ينبغي أن يعمل بهما فقال : قد بين لهم إذ نهى نفسه وولده قلنا ما منعه أن يبين ذلك للناس ؟ قال : خشى ألا يطاع ولو أن أمير المؤمنين ثبتت قدماء أقام كتاب الله كله والحق كله .

### ١١٤ — باب الرجل يزوج امرأة هل يجوز أن يزوج ابنه ابنتها من غيره أم لا

١ — محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان ٦٣٠ ابن يحيى عن عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يطلق امرأته ثم خلف عليها رجل بعده ثم ولدت للأخر هل يحل ولدها من الآخر



لولد الأول من غيرها؟ قال: نعم، قال وسألته عن رجل اعتق سربة ثم خلف عليها رجل بعده ثم ولدت للأخ هل يحل ولدها لولد الذي اعتقها؟ قال: نعم.

٦٣١ ٢ — عنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان وأحمد بن محمد العاصمي

عن علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن صفوان بن يحيى عن شعيب العقرقوفي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الجارية يقع عليها بطلب ولدها فلم يرزق منها ولداً فوهبها لأخيه أو باعها فولدت له اولاداً يزوج ولده من غيرها ولد أخيه منها؟ قال: اعد علي فاعدت عليه قال: لا بأس.

٦٣٢ ٣ — الصفار عن أحمد بن محمد عن البرقي عن علي بن ادريس قال: سألت الرضا

عليه السلام عن جارية كانت في مملكتي فوطئتها ثم خرجت من مملكتي فولدت جارية يحل لابني أن يتزوجها؟ قال: نعم لا بأس، قبل الوطء وبعد الوطء واحد.

٦٣٣ ٤ — فأما ما رواه الحسين بن خالد الصيرفي قال: سألت أبا الحسن عليه السلام

عن هذه المسئلة فقال: كررها علي فقلت له إنه كانت لي جارية فلم ترزق مني ولداً فبعيتها فولدت من غيري ولي ولد من غيرها أفأزوج ولدي من غيرها ولدها؟ قال تزوج ما كان لها من ولد قبلك يقول قبل أن يكون لك.

٦٣٤ ٥ — وما رواه زيد بن الجهم الهلالي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

الرجل يتزوج المرأة ويزوج ابنه ابنتها فقال: إن كانت البنت لها قبل أن يتزوج بها فلا بأس.

فالوجه في هذين الخبرين أن نحملها على ضرب من الكراهية دون الحظر لأن

اسباب الحظر معروفة وليس من جملتها هاهنا شيء موجود، والذي يدل على أن

المراد بهما ضرب من الكراهية حسب ما قدمناه:

\* — ٦٣١ — ٦٣٢ — التهذيب ج ٢ ص ٢٤٠ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٧ .

— ٦٣٣ — ٦٣٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٤٠ الكافي ج ٢ ص ٢٧ .



٦ — مارواه محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن أبي همام اسماعيل بن ٦٣٥ همام قال قال : أبو الحسن عليه السلام قال : محمد بن علي عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة ويتزوج ابنتها ابنة فقارقتها ويتزوجها غيره فتلد منه بنتاً ففكره أن يتزوجها أحد من ولده لأنها كانت امرأة فطلقها فصار بمنزلة الأب وكان قبل ذلك أباً لها .  
فورد هذا الخبر صريحاً بالكراهية التي ذكرناها .

٧ — فاما مارواه محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى قال : كتبت اليه : ٦٣٦  
خشف أم ولد عيسى بن علي بن يقطين في سنة ثلاثين ومأتين فسأل عن تزويج بنتها من الحسين بن عبيد اخبرك ياسيدي ومولاي أن ابنة مولاك عيسى بن علي بن يقطين املكها من ابن عبيد بن يقطين فبعد ما املكها ذكروا أن جدتها أم عيسى ابن علي بن يقطين كانت لعبيد بن يقطين ثم صارت الى علي بن يقطين فأولدها عيسى ابن علي فذكروا أن ابن عبيد قد صار عمها من قبل جدتها أم أبيها انها كانت لعبيد ابن يقطين فأريك ياسيدي ومولاي ان تمن علي مولاتك بتفسير منك وتخبرني هل تحل له فان مولاتك ياسيدي في غم ، الله به عليم ، فوقع : في هذا الموضع بين السطرين اذا صار عمًا لا تحل له ، العم والد وعم .

قال محمد بن الحسن : هذا الخبر يحتمل شيئين ، أحدهما ما تضمنه حديث زيد بن الجهم والحسين بن خالد الصيرفي انه إذا كان للرجل سرية فوطئها ثم صارت الى غيره فرزقت من الآخر أولاداً لم يجز أن يزوج اولاده من غيرها باولادها من غيره لما كان وطئها وقد بينا أن ذلك محمول على ضرب من الكراهية وانه لا فرق بين أن يكون الولد قبل الوطئ أو بعده في ان ذلك ليس بمحذور ، والوجه الآخر : أن يكون إنما صار عمها لأن جدتها لما كانت لعبيد بن يقطين ولدت منه الحسين بن علي

\* - ٦٣٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٠ .

- ٦٣٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤١ .



وليس في الخبر أن الحسين كان من غيرهما، ثم أنها لما دخلت على علي بن يقطين ولدت منه أيضاً عيسى فصارا اخوين من جهة الام وابني عمين من جهة الاب فاذا رزق عيسى بنتا كان أخوه هذا الحسين بن عبيد من قبل امها عما لها فلم يجز له أن يتزوجها ولو كان الحسين بن عبيد مولودا من غيرها لم تحرم بنت عيسى عليه على وجه لانه كان يكون ابن عم له لا غير وذلك غير محرّم على حال .

### ١١٥ - باب تزويج القابلة

٦٣٧ ١ - محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال قلت : للرضا عليه

السلام يتزوج الرجل المرأة التي قبلته فقال : سبحان الله ما حرم الله عليه من ذلك .

٦٣٨ ٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يتزوج المرأة التي قبلته ولا ابنتها .

٦٣٩ ٣ - وما رواه الصفار عن محمد بن عيسى بن عبيد عن أبي محمد الانصاري عن

عمرو بن سمر عن جابر قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن القابلة أيحل له مولود

ان ينكحها ؟ قال : لا ولا ابنتها هي من بعض امهاته .

فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على ضرب من الكراهية إذا كانت القابلة قد

قبلت وربّت المولود ، فاذا لم تر به فليس ذلك بمكروه أيضاً على حال ، والذي يكشف

عما ذكرناه :

٦٤٠ ٤ - ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن أبي عمير عن ابراهيم بن

عبد الحميد قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن القابلة تقبل الرجل أله ان يتزوجها ؟

فقال : ان كان قد قبلته المرأة والمرأتين والثلاثة فلا بأس وإن كان قبلته وربته

وكفلته فاني انهي نفسي عنها وولدي ، وفي خبر آخر وصديقي .

\* - ٦٣٧ - ٦٣٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٠ .

- ٦٣٩ - ٦٤٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤١ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٤٢ .



## ١١٦ - باب نكاح المرأة على عمتها وخالتها

- ١ - الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي عن ابن بكير عن محمد بن مسلم عن أبي ٦٤١ جعفر عليه السلام قال: لا تزوج على الخالة والعمّة ابنة الاخ وابنة الأخت بغير اذنها.
- ٢ - وعنه عن فضالة عن ابن بكير عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام ٦٤٢ قال: لا تزوج بنت الأخت على خالتها الا باذنها وتزوج الخالة على ابنة الاخت بغير اذنها.
- ٣ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني ٦٤٣ عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يَحْمَلُ الرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها.
- ٤ - وما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن أبيه عن عبدالله بن ٦٤٤ المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن عليا عليه السلام أتى برجل تزوج امرأة على خالتها فجلده وفرق بينهما.
- فليس في هذين الخبرين ما ينافي الخبرين الاولين لانه ليس في الخبر أنه لا يَحْمَلُ له أن يجمع بينهما برضا منهما أو مع عدم الرضا وكذلك في الخبر الأخير الذي تضمن أن أمير المؤمنين عليه السلام ضرب من تزوج امرأة على خالتها، وإذا لم يكن ذلك في ظاهرهما والخبران الاولان منفصلان كان الاخذ بهما اولى والعمل بهما أحرى، والذي يكشف عما ذكرناه:
- ٥ - ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن القاسم عن علي بن ٦٤٥ جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن امرأة تزوجت على

\* ٦٤١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٨ الكافي ج ٢ ص ٣٤.

٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٨.

٦٤٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٩.



عمتها وخالتها قال: لا بأس، وقال: تزوج العممة والخالة على ابنة الاخ وبنت الاخت ولا تزوج بنت الاخ والاخت على العممة والخالة الا برضا منهما فمن فعل فنكاحه باطل.

على ان الخبرين يمتثلان شيئاً آخر وهو ان نكحهما على ضرب من التقية لأن جميع العامة يخالفنا في ذلك ويدعون ان هذه مسألة اجماع وما هذا حكمه تجري فيه التقية.

٦٤٦ ٦ — وأما مارواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي عبيدة الخذا قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تنكح المرأة على عمها ولا على خالتها ولا على اختها من الرضاعة.

فالمعنى في هذا الخبر كالمعنى فيما تقدم من العممة والخالة من النسب وأن ذلك لا يجوز مع عدم الرضا، فأما مع الرضا فلا بأس به مثل ذلك من النسب، فأما تزويجها على اختها من الرضاعة فهو محرم على كل حال الا أن يفارق الاخت بموت أو طلاق بائن.

### ١١٧ — باب تحريم نكاح الكوافر من سائر اصناف الكفار

٦٤٧ ١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن الحسن بن الجهم قال: قال لي أبو الحسن الرضا عليه السلام يا أبا محمد ما تقول في رجل تزوج نصرانية على مسلمة؟ قلت جعلت فداك وما قولي بين يديك قال لتقوان فان ذلك تعلم به قولي قلت لا يجوز تزويج النصرانية على المسلمة، ولا غير المسلمة قال لم؟ قلت: لقول الله تعالى ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾ قال: فما تقول في هذه الآية ﴿ والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم ﴾ فقلت: قوله ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾ نسخت هذه الآية فتبسم ثم سكت.

٦٤٨ ٢ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن أحمد بن عمر

\* ٦٤٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٩ الفقيه ٣١٧ .

- ٦٤٧ - ٦٤٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٩ الكافي ج ٢ ص ١٤ .



عن درست الواسطي عن علي بن رئاب عن زرارة بن اعين عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا ينبغي نكاح أهل الكتاب قلت : جعلت فداك واين تحريمه ؟ قال قوله تعالى : ﴿ ولا تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ .

٣ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن علي بن رئاب عن ٦٤٩ زرارة بن اعين قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله تعالى ﴿ والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ﴾ قال : هي منسوخة بقوله ﴿ ولا تمسكوا بعصم الكوافر ﴾ .

٤ — فأما مرواه علي بن الحسن الطاطري عن محمد بن أبي حمزة عن أبي مريم ٦٥٠ الانصاري عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن طعام أهل الكتاب ونكاحهم حلال ؟ فقال : نعم قد كانت تحت طلحة يهودية .

٥ — عنه عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه ٦٥١ السلام قال : سألته عن نكاح اليهودية والنصرانية قال : لا بأس به أما علمت أنه كان تحت طلحة بن عبيد الله يهودية على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله .

٦ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد عن الحسن بن ٦٥٢ محبوب عن معاوية بن وهب وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل المؤمن يتزوج النصرانية واليهودية قال : إذا أصاب المسلمة فما يصنع باليهودية والنصرانية فقلت : له يكون له فيها الهوى فقال : ان فعل فليمنعها من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير وأعلم أن عليه في دينه غصاصة .

وما جرى مجرى هذه الاخبار التي تضمنت جواز نكاح اليهوديات والنصرانيات

\* — ٦٤٩ — التهذيب ج ٣ ص ١٩٩ الكافي ج ٢ ص ١٤ .

— ٦٥٠ — ٦٥١ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٩ .

— ٦٥٢ — التهذيب ج ٢ ص ١٩٩ الكافي ج ٢ ص ١٣ الفقيه ص ٣١٧ .



فانها تحتمل وجوها من التأويل ، منها : أن يكون خرجت مخرج التقيية لأن جميع من خالفنا يذهبون الى جواز ذلك فيجوز أن يكون هذه الاخبار وردت موافقة لهم كما وردت نظائرها لمثل ذلك ، ومنها : أن يكون تناولت هذه الاخبار اباحة نكاح المستضعفات منهن والبله اللاتي لا يعتقدن الكفر على وجه التمسك به والعصبية له ومن هذه صورته يجوز العقد عليه ، يدل على ذلك :

٦٥٣ ٧ — مارواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الحسن ابن علي عن أبان عن زرارة بن اعين قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن نكاح اليهودية والنصرانية؟ قال : لا يصلح للمسلم أن ينكح يهودية ولا نصرانية إنما يحل منهن نكاح الأبله.

ومنها : أن يكون ذلك متناولا لحال الضرورة وفقد المسلمة ويجري ذلك مجرى اباحة لحم الميتة عند الخوف على النفس ، يدل على ذلك :

٦٥٤ ٨ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن مرار عن يونس عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا ينبغي للمسلم أن يتزوج اليهودية ولا النصرانية وهو يجد مسلمة حرة أو أمة .

٦٥٥ ٩ — محمد بن علي بن محبوب عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود عن أبي أيوب عن حفص بن غياث قال : كتب الي بعض اخواني أن اسئل أبا عبد الله عليه السلام عن مسائل فسألته عن الأسير هل يتزوج في دار الحرب ؟ فقال : اكره ذلك فان فعل في بلاد الروم فليس هو بجرام وهو نكاح ، وأما في الترك والديلم والخزر فلا يحل له ذلك .

ومنها : ان يتناول ذلك اباحة العقد عليهن عقد المتعة دون نكاح الدوام على ما بيناه

\* - ٦٥٣ - ٦٥٤ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٩ الكافي ج ٢ ص ١٤ .

- ٦٥٥ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٩ .



فيما مضى ، ويزيد ذلك بيانا :

١٠ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن أبان بن عثمان عن ٦٥٦  
زرارة قال : سمعته يقول : لا بأس أن يتزوج اليهودية والنصرانية متعة وعنده امرأة .  
فأما ماروي من الأخبار التي تتضمن احكام مايتني على صحة العقد مثل الميراث  
والطلاق والعدة وما اشبه ذلك فانها تحتمل جميع ما ذكرناه ، ويحتمل أيضاً أن يكون  
هذه الأحكام مختصة بمن كان يهوديا أو نصرانيا وعنده يهودية أو نصرانية ثم يسلم  
فإن العقد لا يزول باسلامه بل يكون ثابتا وتجري هذه الأحكام عليه حسب ماوردت  
من الأخبار ، والذي يكشف عما ذكرناه :

١١ — مارواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن ابن ٦٥٧  
سنان عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل هاجر وترك امرأته في المشركين ثم لحقت  
به بعد ذلك أيسكها بالنكاح أو تنقطع عصمتها ؟ قال : لا بل يسكها وهي امرأته .

### ١١٨ — باب الرجل والمرأة إذا كانا ذميين فتسلم المرأة دون الرجل

١ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حديد عن جميل بن دراج عن ٦٥٨  
بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام أنه قال : اليهودي والنصراني والمجوسي إذا  
أسلمت امرأته ولم يسلم قال : هما على نكاحهما ولا يفرق بينهما ولا يترك يخرج بها  
من دار الاسلام الى الكفر .

٢ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : ٦٥٩  
سألت الرضا عليه السلام عن الرجل تكون له الزوجة النصرانية فتسلم هل يحل لها ان  
تقيم معه ؟ قال : إذا أسلمت لم تحل له ، قلت : جعلت فداك فإن الزوج أسلم بعد ذلك  
ايكونان على النكاح ؟ قال : لا بتزويج جديد .

\* - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - التهذيب ج ٢ ص ١٩٩ .

- ٦٥٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٠ .



فلا ينافي الخبر الأول لأن الوجه فيه أن نحمله على من يكون قد أخذ بشرائط الذمة فإنه إذا كان كذلك وأسامت امرأته فإنه ينتظر به مدة انقضاء عدتها فإن أسلم كان أحق بها وإن هو لم يسلم فقد بانث منه ، والذي يدل على ذلك من أنهم متى أخذوا بشرائط الذمة بطلت ذمتهم :

٦٦٠ ٣ — مارواه علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله قبل الجزية من أهل الذمة على أن لا يأكلوا الربوا ولا يأكلوا اللحم الخنزير ولا ينكحون الأخوات ولا بنات الأخ ولا بنات الأخت فمن فعل ذلك منهم فبرئت منه ذمة الله وذمة رسوله وليس لهم اليوم ذمة .

ويحتمل أن يكون الخبر مختصاً بمن لم يكن له ذمة أصلاً بأن يكون في دار الحرب فإنه إذا كان كذلك ينتظر بالمرأة انقضاء عدتها فإن أسلم قبل ذلك كان أحق بها ، وإن انقضت عدتها ولم يسلم فقد ملكت نفسها ، والذي يدل على ذلك :

٦٦١ ٤ — مارواه محمد بن محبوب عن أحمد بن محمد عن البرقي عن النوفلي عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام أن امرأة مجوسية أسامت قبل زوجها قال علي عليه السلام : أتسلم قال : لا ففرق بينهما ثم قال : إن أسامت قبل انقضاء عدتها فهي امرأتك وإن انقضت عدتها قبل أن تسلم ثم أسامت فأنت خاطب من الخطاب .

٦٦٢ ٥ — عنه عن معاوية بن حكيم عن محمد بن خالد الطيالسي عن علي بن رثاب وأبان جميعاً عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مجوسي كانت تحته امرأة على دينه فأسلم أو أسلمت قال : ينتظر بذلك انقضاء عدتها فإن هو أسلم فهما على نكاحهما الأول وإن هو لم يسلم حتى تنقضي العدة فقد بانث منه

\* - ٦٦٠ - ٦٦١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٠ .

- ٦٦٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٠ الكافي ج ٢ ص ٣٨ .



والذي يدل على انه متى كان بشرائط الذمة لاتبين منه وإن انقضت عدتها :

٦ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ٦٦٣  
بعض أصحابه عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن أهل الكتاب  
وجميع من له ذمة إذا أسلم أحد الزوجين فهما على نكاحهما وليس له أن يخرجها من  
دار الاسلام الى غيرها ولا يبيت معها لكنه يأتيها بالنهار ، وأما المشركون فمثل  
مشركي العرب وغيرهم فهم على نكاحهم الى انقضاء العدة فان أسلمت المرأة ثم أسلم  
الرجل قبل انقضاء عدتها فهي امرأته فان لم يسلم إلا بعد انقضاء العدة فقد بانت منه  
ولا سبيل له عليها وكذلك جميع من لا ذمة له ولا ينبغي للمسلم أن يتزوج يهودية ولا  
نصرانية وهو يجد حرّة أو أمة .

### ١١٩ — باب تحريم نكاح الناصبة المشهورة بذلك

١ — علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن ٦٦٤  
الفضيل بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يتزوج المؤمن الناصبة المعروفة  
بذلك .

٢ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبدالله بن مسكان قال : سألت ٦٦٥  
أبا عبدالله عليه السلام عن الناصب الذي عرف نصبه وعداوته هل يزوجه المؤمن  
وهو قادر على رده وهو لا يعلم برده ؟ قال : لا يتزوج المؤمن الناصبة ولا يتزوج  
الناصب مؤمنة ولا يتزوج المستضعف مؤمنة .

٣ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ٦٦٦  
ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : دخل رجل على علي

\* - ٦٦٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٠ الكافي ج ٢ ص ١٢ .

- ٦٦٤ - ٦٦٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٠ الكافي ج ٢ ص ١١ .

- ٦٦٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٠ الكافي ج ٢ ص ١٢ .



ابن الحسين عليهما السلام فقال امرأتك الشيبانية خارجية تشتم علياً عليه السلام فإن سرّك ان اسمك ذلك منها اسمعتك فقال : نعم قال : فاذا كان غداً حين تريد أن تخرج كما كنت تخرج فعد وإمّن في جانب الدار قال : فلما كان من الغد كمن في جانب الدار وجاء الرجل فكلماها فتبين ذلك منها فحلى سبيلها وكانت تعجبه .

٦٦٧ ٤ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن أبي جميلة وعن سندي عن الفضيل بن يسار قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرأة العارفة هل أزوجها الناصب ؟ فقال : لا لأن الناصب كافر قال : فازوجها الرجل غير الناصب ولا العارف فقال : غيره احب إليّ منه .

٦٦٨ ٥ — عنه عن أحمد بن الحسن بن علي عن أبيه عن الحسن بن رباط عن ابن اذينة عن فضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال : ذكر النصاب فقال : لاتناكحهم ولا تأكل ذبيحتهم ولا تسكن معهم .

٦٦٩ ٦ — فأما مرواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام بم يكون الرجل مسلماً تحلّ منّا كحته وموارثته ؟ وبم يحرم دمه ؟ فقال يحرم دمه بالاسلام إذا أظهر وتحلّ منّا كحته وموارثته .  
فليس بمناف لما قدمناه لأن من أظهر العداوة والنصب لاهل بيت الرسول صلى الله عليه وآله لا يكون قد أظهر الاسلام الحقيقي بل يكون على غاية من اظهار الكفر والخبر إنما تضمن من أظهر الاسلام وهؤلاء خارجون منه .

٦٧٠ ٧ — فأما مرواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن عبد الكريم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تزوجوا في الشكّ ولا تزوجوه لأن المرأة تأخذ من دين زوجها ويقهرها على دينه .

\* — ٦٦٧ — ٦٦٨ — ٦٦٩ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٠ .

— ٦٧٠ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٠ الكافي ج ٢ ص ١١ الفقيه ص ٣١٧ بسند آخر .



فليس بمناف أيضاً لما قدّمناه لأنه محمول على المستضعفة والبلهاء منهن دون المعلّقات بعداوة من ذكرنا، يبين ما ذكرناه :

٨ — مارواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي عن عبد الحميد الطائي ٦٧١  
عن زرارة قال قلت : لأبي عبد الله عليه السلام أتزوج مرجئة أو حرورية ؟ فقال :  
لا، عليك بالبله من النساء قال زرارة : فقلت : والله ما هي الا مؤمنة أو كافرة قال  
أبو عبد الله عليه السلام : وابن أهل التقوى قول الله تعالى أصدق من قولك ( الا  
المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً ) .

٩ — عنه عن أحمد بن محمد عن جميل عن زرارة قال : قال أبو جعفر عليه السلام ٦٧٢  
عليك ببله من النساء التي لا تنصب والمستضعفات .

١٠ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة قال : ٦٧٣  
قلت لأبي جعفر عليه السلام : اصاحك الله اني أخوف ألا يحل لي ان أتزوج يعني  
ممن لم يكن على مثل ما هو عليه فقال ما يمنعك من البله من النساء المستضعفات اللاتي  
لا ينصبن ولا يعرفن ما اتم عليه ؟ .

### ١٢٠ — باب من عقد على امرأة في عدتها مع العلم بذلك

١ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن ٦٧٤  
أحمد بن محمد جميعاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الثني عن زرارة بن اعين وداود  
ابن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام ، وعبد الله بن بكير عن أديم بياح الهروي عن أبي  
عبد الله عليه السلام انه قال : الملاعنة إذا لاعنها زوجها لم تحل له ابداً والذي يتزوج  
المرأة في عدتها وهو يعلم لا تحل له ابداً والذي يطلق الطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح

\* - ٦٧١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٠ وفيه ( وابن أهل تنوى الله الخ ) الكافي ج ٢ ص ١١ .

- ٦٧٢ - ٦٧٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠١ وأخرج الأثير الكليفي في الكافي ج ٢ ص ١١ .

- ٦٧٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠١ الكافي ج ٢ ص ٣٥ .



زوجا غيره ثلاث مرات وتزوج ثلاث مرات لا تحل له أبدا ، والمحرم إذا تزوج وهو يعلم أنه حرام عليه لا تحل له أبدا .

٦٧٥ ٢ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المرأة يموت زوجها فتضع وتزوج قبل أن يمضي لها أربعة اشهر وعشرا فقال : إذا كان دخل بها فرّق بينهما ثم لم تحل له أبداً واعتدت بما بقي عليها من الأول واستقبلت عدة أخرى من الآخر ثلاثة قروء وإن لم يكن دخل بها فرّق بينهما واعتدت بما بقي عليها من الأول وهو خاطب من الخطاب .

قال محمد بن الحسن قوله عليه السلام : هو خاطب من الخطاب محمول على من عقد عليها وهو لا يعلم أنها في عدة فحينئذ يجوز له العقد عليها بعد انقضاء عدتها ، يدل على ذلك : ٦٧٦ ٣ — مارواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : سألته عن الرجل يتزوج المرأة في عدتها بجهالة أهلي ممن لا تحل له أبداً ؟ فقال : لا ، أما إذا كان بجهالة فليتزوجها بعدما تنقضي عدتها وقد يعذر الناس في الجهالة بما هو اعظم من ذلك فقلت : بأي الجهالتين أعذر بجهالته أن يعلم أن ذلك محرّم عليه . أم بجهالته انها في عدة ؟ فقال : احدى الجهالتين أهون من الأخرى الجهالة بأن الله تعالى حرّم عليه ذلك وذلك أنه لا يقدر على الاحتياط معها فقلت : هو في الأخرى معذور ؟ قال : نعم إذا انقضت عدتها فهو معذور في ان يتزوجها فقلت : وإن كان أحدهما متعمداً والآخر بجهالة ؟ فقال : الذي تعمّد لا يحل له أن يرجع إلى صاحبه أبدا .



٤ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير وصفوان عن اسحاق بن ٦٧٧  
عمار قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام بلغنا عن أبيك ان الرجل إذا تزوج المرأة  
في عدتها لم تحل له أبدا فقال : هذا إذا كان عالماً أما إذا كان جاهلاً فارقها وتعدت ثم  
يتزوجها نكاحاً جديداً .

٥ — فأما مارواه الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن حمران قال : سألت ٦٧٨  
أبا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوجت في عدتها بجهالة منها بذلك قال : فقال : لا أرى  
عليها شيئاً ويفرق بينها وبين الذي تزوجها ولا تحل له أبدا .

فألوجه في هذا الخبر أن نحملة على أنه دخل بها فانه إذا كان كذلك لا تحل له أبداً  
جاهلاً كان أو عالماً ، وإنما يحل مع الجهل إذا لم يدخل بها ، يدل على ذلك :

٦ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ٦٧٩  
حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا تزوج الرجل المرأة في عدتها  
ودخل بها لم تحل له أبداً عالماً كان أو جاهلاً وإذا لم يدخل بها حلت للجاهل ولم  
تحل للآخر .

### ٢١ — باب أنه متى دخل بها الزوج الثاني لزمتهما عدتان

قد بينا في الباب الأول في حديث الحلبي ذلك ، ويؤكد ذلك بياناً :

١ — مارواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن ٦٨٠  
أحمد بن محمد جميعاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبدالكريم عن محمد بن مسلم قال :  
قلت له : المرأة الحبلية يتوفى عنها زوجها فتضع وتزوج قبل أن تعدت أربعة أشهر وعشراً  
فقال : إن كان الذي تزوجها دخل بها فرّق بينهما ولم تحل له أبداً واعتدت بما بقي عليها

\* — ٦٧٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠١ الكافي ج ٢ ص ٣٦ .

— ٦٧٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢٤٩ .

— ٦٧٩ — ٦٨٠ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠١ الكافي ج ٢ ص ٣٥ .



من عدتها من عدة الأول واستقبلت عدة أخرى من الآخر ثلاثة قروء ، وإن لم يدخل بها فرّق بينهما وأتمت ما بقي من عدتها وهو خاطب من الخطاب .

٦٨١ ٢ — وأما مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن جميل عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة تزوجت قبل أن تنقضي عدتها قال : يفرّق بينهما وتعدّ عدة واحدة منهما جميعا .

٦٨٢ ٣ — ابن أبي عمير عن ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة فقدت زوجها أو نعي إليها فتزوجت ثم قدم زوجها بعد ذلك فطلقها قال : تعدّ منها جميعا ثلاثة أشهر عدة واحدة وليس للأخير أن يتزوجها أبدا .

٦٨٣ ٤ — سعد بن عبدالله عن محمد بن عيسى عن صفوان عن جميل عن ابن بكير أو عن أبي العباس عن أبي عبدالله عليه السلام في المرأة تزوج في عدتها قال : يفرّق بينهما وتعدّ عدة واحدة منهما جميعا .

فليست هذه الأخبار منافية لما تقدم من الأخبار لأنه ليس في ظاهر هذه الأخبار أن الثاني كان دخل بها ونحن إنما أوجبنا العدة الثانية إذا كان قد دخل بها ، فأما إذا لم يدخل فتجزئها عدة واحدة ولا تنافي بين الأخبار .

١٢٢ — باب الرجل يتزوج بأمرأة ثم علم بعد ما دخل بها أنه لها زوجا

٦٨٤ ١ — أحمد بن محمد عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن عبدالرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولها زوج وهو لا يعلم فطلقها الأول أو مات عنها ثم علم الأخير أيراجعها ؟ قال : لا حتى تنقضي عدتها .

٦٨٥ ٢ — فأما مارواه الحسن بن محبوب عن عبدالرحمان قال : سألت أبا عبدالله

\* — ٦٨١ — ٦٨٢ — ٦٨٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٢ .

— ٦٨٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٤٦ .

— ٦٨٥ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٣ .



عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ثم استبان له بعدما دخل بها أن لها زوجاً غائباً فتركها ثم إن الزوج قدم فطلقها أو مات عنها أيتزوجها بعد هذا الذي كان تزوجها ولم يعلم أن لها زوجاً؟ قال: فقال ما أحب له أن يتزوجها حتى تتكح زوجها غيره. فالوجه في هذا الخبر ضرب من الكراهية ولأجل ذلك قال: ولا أحب له أن يتزوجها ولم يقل ولا يجوز والوجه في الخبرين عندي أنه إنما كان يجوز له أن يتزوجها إذا لم تتعمد المرأة التزويج مع علمها بأن زوجها باق على ما كان عليه بل يكون قد غاب عنها فنعى إليها أو بلغها عنه طلاق، لأنها لو تعمدت ذلك كانت زانية وإذا كانت زانية لم يجز له العقد عليها أبداً لأن من زنى بذات بعل لم تحل له أبداً على ما بيناه في كتابنا الكبير، والذي يدل على أنها متى تعمدت ذلك مع العلم بحال الزوج تكون زانية.

٣ — مارواه الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه ٦٨٦  
السلام قال: سئل عن امرأة كان لها زوج غائباً عنها فتزوجت زوجها آخر قال: فقال إن رفعت إلى الإمام ثم شهد عليها شهود أن لها زوجاً غائباً عنها وأن مادته وخبره يأتيها منه وإنها تزوجت زوجها آخر كان على الإمام أن يحدّها ويفرق بينها وبين الذي تزوجها، قيل له فالمر الذي أخذته منه كيف يصنع به؟ قال: إن أصاب منه شيئاً فليأخذها وإن لم يصب منه شيئاً فإن كل ما أخذت منه حرام عليها مثل اجر الفاجرة.

٤ — علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح وسندي بن محمد عن صفوان بن ٦٨٧  
يحيى عن شعيب العقرقوفي قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج ولم يعلم قال: ترجم المرأة وليس على الرجل شيء إذا لم يعلم قال: فذكرت ذلك لأبي بصير قال: فقال لي والله جعفر عليه السلام: ترجم المرأة ويجلد الرجل الحدّ وقال بيديه على صدره يحكه ما أظن أن صاحبنا تكلم علمه.



قال محمد بن الحسن لا تنافي بين ما رواه شعيب عن أبي الحسن عليه السلام وبين ما سمعه أبو بصير من أبي عبد الله عليه السلام لأن الذي سمعه أبو بصير يكون فيمن تزوج بها وهو يعلم أن لها زوجاً وجب عليه هو أيضاً لأنه زان ولا تنافي بين الخبرين ولا بين الفتياين وإنما اشبه الأمر على أبي بصير فلم يميز إحدى المسئلتين من الأخرى فظن أن بينهما تنافياً .

٦٨٨ ٥ — فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا نعي رجل إلى أهله أو أخبروها أنه قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فجاء زوجها فإن الأول أحق بها من هذا الآخر دخل بها أو لم يدخل وليس للأخير أن يتزوجها أبداً ولها المهر بما استحل من فرجها .

٦٨٩ ٦ — عنه عن محمد بن خالد الأصم عن عبد الله بن بكير عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا نعي رجل إلى أهله وأخبروها أنه قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فجاء زوجها بعد فإن الأول أحق بها من هذا الآخر دخل بها الأول أو لم يدخل بها وليس للآخر أن يتزوجها أبداً ولها المهر من الآخر بما استحل من فرجها .

فلا تنافي بين هذين الخبرين والأخبار الأولى التي قدمناها من أن له أن يتزوجها بعد انقضاء العدة إذا طلقها زوجها الأول لأن الوجه في هذين الخبرين أن نحلها على من علم أن لها زوجاً باقياً وأقدم مع ذلك على التزويج فإنها لا تحل له أبداً وهو الذي قلناه فيما تقدم من أن من زنى بذات بعل لم تحل له أبداً ومن هذا حكمه فهو زان والحكم فيه ما قلناه .

\* — ٦٨٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢٥٠ الكافي ج ٢ ص ١٢٥ الفقيه ص ٣٤٩ .

— ٦٨٩ — التهذيب ج ٢ ص ٢٥٠ الكافي ج ٢ ص ١٢٥ بسند آخر الفقيه ص ٣٤٩ .



## ١٢٣ - باب تزويج المرأة في نفاسها

- ١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن العباس بن معروف عن النوفلي عن اليعقوبي عن ٦٩٠  
عيسى بن عبدالله الهاشمي عن أبيه عن جدّه قال : قال علي عليه السلام : لا بأس أن  
يتزوجها في نفاسها ولكن لا يجامعها حتى تطهر من دم النفاس .
- ٢ - فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا عن ٦٩١  
عبدالله بن القاسم عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام : أن أمير المؤمنين  
عليه السلام ضرب رجلاً تزوّج امرأة في نفاسها الحدّ .  
فلا ينافي الخبر الاول لأنه يحتمل أن يكون إنما أقام عليها الحد لأنه واقعها قبل  
خروجها من دم النفاس دون أن يكون أقام عليه الحد لأنه تزوّج بها ، والذي يدل  
على ذلك أن راوي هذا الحديث وهو عبدالله بن سنان روى مثل الخبر الاول :
- ٣ - روى محمد بن أحمد بن يحيى بإسناده عن عبدالله بن سنان ، وروى محمد بن ٦٩٢  
الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن يونس بن عبدالرحمن عن ابن اذينة وابن سنان  
عن أبي عبدالله عليه السلام في المرأة تضع أيجل لها ان تزوج قبل ان تطهر ؟ قال :  
إذا وضعت تزوج وليس لزوجها ان يدخل بها حتى تطهر .  
ويحتمل أن يكون إنما أقام عليها الحد لأنها كانت بعد في عدة من زوجها الذي  
مات عنها لأن من هذه صورتها تحتاج أن تعتد بأبعد الاجلين فان وضعت قبل انقضاء  
العدة احتاجت أن تستوفي أربعة أشهر وعشراً وإن مضت لها أربعة أشهر وعشراً  
انتظرت وضعها بعد ذلك ، يدل على ذلك :
- ٤ - مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبيه عن عبدالله بن ٦٩٣

\* - ٦٩٠ - ٦٩١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٥ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٣٦٤ .

- ٦٩٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٦ بسند آخر الفقيه ص ٣١٨ .

- ٦٩٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٦ .



الفضل الهاشمي عن بعض مشيخته قال : قال أبو عبد الله عليه السلام: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة توفي عنها زوجها وهي حُبلى فولدت قبل ان تمضي أربعة اشهر وعشرا وتزوجت قبل ان تكمل الاربعة اشهر والعشر فقال : ارى أن يطلقها ثم لا يخطبها حتى يمضي آخر الأجلين فإن شاء موالي المرأة انكحوها وإن شاؤا امسكوها وردوا عليه ماله .

### ١٢٤ - باب تزويج المريض

٦٩٤ ١ - الحسن بن محبوب عن علي عن زرارة عن احدهما عليهما السلام قال : ليس للمريض أن يطلق وله أن يتزوج فان تزوج ودخل بها فحائز وإن لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ولا مهر لها ولا ميراث .

٦٩٥ ٢ - فأما مارواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن ابي المعز عن سماعة عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يحضره الموت فيبعث الى جاره فيزوجه ابنته على الف درهم أيجوز نكاحه ؟ قال : نعم .

فلا يتنافى الرواية الاولى لأن الوجه في هذا الخبر أن نحمله على انه دخل بها لأنه متى كان كذلك كان العقد صحيحاً على ما فصل في الخبر الأول ، ومتى لم يدخل بها ومات كان العقد باطلا .

## البواب الرضاع

### ١٢٥ - باب مقرر ما يحرم من الرضاع

٦٩٦ ١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن هشام بن

٦٩٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٥ الكافي ج ٢ ص ١١٨ .

٦٩٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٨ . - ٦٩٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٤ .



سالم عن عمار بن موسى الساباطي عن جميل بن صالح عن زياد بن سوقة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام هل للرضاع حد يؤخذ به ؟ فقال : لا يحرم الرضاع أقل من رضاع يوم وليلة أو خمس عشرة رضعة متواليات من امرأة واحدة من لبن فحل واحد لم يفصل بينهن برضعة امرأة غيرها ، ولو أن امرأة أرضعت غلاما أو جارية عشر رضعات من لبن فحل واحد وأرضعتها امرأة أخرى من لبن فحل آخر عشر رضعات لم يحرم نكاحها (١) .

٢ — فأما مارواه علي بن الحسن بن فضال عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن حماد بن عثمان أو غيره عن عمر بن يزيد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : خمس عشرة رضعة لا تحرم .

فلا ينافي الخبر الأول لأن الوجه فيه ان نحمله على انهن كن متفرقات بأن دخل بينهن رضاع امرأة أخرى فان ذلك لا يحرم على ما بين في الخبر الأول .

٣ — وأما مارواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن العلاء بن محمد عن الحسن بن علي الوشا عن عبد الله بن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم وشد العظم .

٤ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يحرم من الرضاع إلا ما انبت اللحم والدم .

٥ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن زياد القندي عن عبد الله بن سنان عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت له : أيحرم من الرضاع الرضعة

(١) هكذا في النسخ التي رأيتها ولعل الصواب ( وجارية ) بالعضف بالواو كما ان الصواب ثنية الضمير في قوله ( وأرضعتها ) فيكون المعنى ان العشرين رضعة من امرأتين وفجالتين وبالتفريق غير محرمة لفقدتها الشروط التي يكفي فقد كل منها في ذلك .

\* — ٦٩٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٣ .

— ٦٩٨ — ٦٩٩ — ٧٠٠ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٣ الكافي ٢ ص ٣٩ .



والرضعتان والثلاث؟ قال: لا إلا ما اشتد عليه العظم ونبت عليه اللحم.

فلا تنافي بين هذه الأخبار والخبر الأول الذي عولنا عليه لأنه ليس في هذه الأخبار عدد الرضعات التي ينبت معها اللحم ويشتد العظم، ولا يمتنع أن يكون مقدار ذلك ما فسر في الخبر الأول وهو خمس عشرة رضعة أو رضاع يوم وليلة.

٧٠١ ٦ — فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن علي

ابن الحكم عن معاوية بن وهب عن عبيد بن زرارة قال قلت: لأبي عبد الله عليه

السلام أنا أهل بيت كثير فرجاً كان الفرحة والحزن مجتمع فيه الرجال والنساء فرجاً

استحيت المرأة أن تكشف رأسها عند الرجل الذي بينها وبينه الرضاع وربما استخف

الرجل أن ينظر إلى ذلك فما الذي يحرم من الرضاع؟ قال: ما نبت اللحم والدم،

فقلت: وما الذي ينبت اللحم والدم؟ فقال: كان يقال عشر رضعات فقلت: فهل

يحرم بعشر رضعات؟ فقال: دع ذا وقال: ما يحرم من النسب فهو يحرم من الرضاع.

فلا ينافي الخبر الأول أيضاً لأنه لم يقل أن عشر رضعات تحرم عن نفسه بل أضافه

إلى غيره فقال كان يقال فلو كان ذلك صحيحاً لأخبر به عن نفسه، والذي يدل

على ذلك أنه لما سأله السائل عن صحة ذلك فقال له دع ذا فلو كان صحيحاً لقال له

نعم ولم يعدل من جوابه إلى شيء آخر لضرب من المصلحة.

٧٠٢ ٧ — فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن أبيه عن هارون بن مسلم عن أبي عبد الله عليه

السلام قال: لا يحرم من الرضاع إلا ما شد العظم وأنبت اللحم فأما الرضعة والرضعتان

والثلاث حتى بلغ عشرة إذا كانت متفرقات فلا بأس.

٧٠٣ ٨ — وما رواه علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن بنت الياس عن عبد الله

\* — ٧٠١ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٣ الكافي ج ٢ ص ٣٩.

— ٧٠٢ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٣ الكافي ج ٢ ص ٤٠.

— ٧٠٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٣ الكافي ج ٢ ص ٣٩.



ابن سنان عن عمر بن يزيد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغلام يرضع الرضعة والثنتين فقال : لا يحرم فعددت عليه حتى اكملت عشر رضعات قال : إذا كانت متفرقة فلا .

فلا يدل هذان الخبران على ان عشر رضعات إذا لم يكن متفرقات يحرم من الامن حيث دليل الخطاب لا بصريحه وقد يترك دليل الخطاب عند من يذهب الى صحته لقيام دليل على وجوب تركه وقد مر الخبر الذي يقتضي العدول عن ظاهر دليل الخطاب ، ويدل عليه أيضاً :

٩ — مارواه الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي عبد الله عليه السلام ٧٠٤ قال : قلت له ما يحرم من الرضاع ؟ قال : ما انبت اللحم وشهد العظم ، قلت فتحرم عشر رضعات ؟ قال : لا لانها لا تنبت اللحم ولا تشد العظم عشر رضعات .

١٠ — علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن حماد ٧٠٥ عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول عشر رضعات لا يحرم من شيئاً ،

١١ — عنه عن أخويه عن أبيهما عن عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام ٧٠٦ قال : سمعته يقول عشر رضعات لا يحرم من شيئاً .

١٢ — فأما مارواه علي بن الحسن عن محمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير عن ٧٠٧ بعض أصحابنا رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الرضاع الذي ينبت اللحم والدم هو الذي يرضع حتى يتضلع ويتعملى وتنتهى نفسه .

١٣ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل قال : حدثني ٧٠٨ أبو الحسن ظريف عن ثعلبة عن أبان عن ابن أبي يعفور قال : سألته عما يحرم من

\* - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٣ .

- ٧٠٧ - ٧٠٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٤ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٤١ .



الرضاع؟ قال: إذا رضع حتى يمتليء بطنه فأَن ذلك ينبت اللحم والدم وذلك الذي يحرم .

فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبر الاول الذي اعتمدناه لان قوله عليه السلام إذا رضع حتى يمتليء بطنه تفسير لكل رضعة لأنه المعتبر في هذا الباب دون أن يكون المراد بالرضعات المصبات على ما يذهب اليه كثير من الناس فأَن ذلك الذي ينبت اللحم والعظم .

٧٠٩ ١٤ — وأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن حريز عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا يحرم من الرضاع الا المجبورة أو خادم أو ظئر ثم يرضع عشر رضعات يروي الصبي وينام .

فهذا الخبر أيضاً لا ينافي ما قدمناه لانه متروك الظاهر بالاجماع لانه قد يحرم من الرضاع من لا تكون مجبوراً ولا خادماً ولا ظئراً بأن يكون امرأة متبرعة برضاع صبي أو تكون سئلت ذلك أو لغير ذلك من الاسباب الداعية الى ذلك ، ويحتمل أن يكون المراد بذلك نفي التحريم عن ارضعه رضعة أو رضعتين يدل على ذلك :

٧١٠ ١٥ — مارواه علي بن الحسن عن ايوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت له: إن بعض مواليك تزوج الى قوم فزعم النساء أن بينهما رضاعاً قال: اما الرضعة والرضعتان فليس بشيء إلا أن تكون ظئراً مستأجرة مقيمة عليه .

فصرح عليه السلام في هذا الخبر ان المراد بذلك ما قلناه من الرضعة والرضعتين دون ما زاد على ذلك حتى يبلغ الحد الذي يحرم على ما بيناه .

٧١١ ١٦ — وأما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عبد الجبار عن علي بن مهزيار عن

\* ٧٠٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٤ . - ٧١٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٦ .

- ٧١١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٤ .



أبي الحسن عليه السلام أنه كتب إليه يسأله عما يحرم من الرضاع فكتب : قليله وكثيره حرام .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أن قليله وكثيره حرام بعدما بيننا الحد الذي يحرم وي زيد عليه فإن الزيادة عليه قلت وكثرت فانها تحرم ، ويجوز أن يكون الوجه في هذا الخبر ضرباً من التقية لانه مذهب بعض العامة .

١٧ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزاء عن ٧١٢ الحسين بن علوان عن عمر بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام أنه قال : الرضعة الواحدة كالمائة رضعة لا تحل أبدا .  
فالوجه في هذا الخبر ما ذكرناه في الخبر الأول سواء .

١٨ — فأما مارواه الحسن بن محمد بن سماعة عن الحسن بن حذيفة بن منصور عن ٧١٣ عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرضاع فقال : لا يحرم من الرضاع إلا ما ارتضعا من ثدي واحد حولين كاملين .  
فالوجه في هذا الخبر أن نحمل قوله حولين كاملين على أن يكون طرفاً للرضاع لأن يكون المراد به المدة المراعاة في التحريم فكأنه قال : لا يحرم من الرضاع إلا ما ارتضعا من ثدي واحد في حولين كاملين ، وإنما قلنا ذلك لأن الرضاع إذا كان بعد الحولين فإنه لا يحرم ، يدل على ذلك :

١٩ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن أبي عبدالله عن علي بن اسباط ٧١٤ قال : سأل ابن فضال ابن بكير في المسجد فقال ما تقولون في امرأة أرضعت غلاماً سنتين ثم أرضعت صبيّة لها أقل من سنتين حتى تمت السنتان أيفسد ذلك بينهما ؟ فقال : لا يفسد ذلك بينهما لأنه رضاع بعد فطام وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله

\* - ٧١٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٤ .

- ٧١٣ - ٧١٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٤ واخرج الاول الصدوق في الفقه ص ٣٣٣ .



لارضاع بعد فطام أي انه إذا تم للغلام سنتان أو الجارية فقد خرج عن حد اللبن ولا يفسد بينه وبين من يشرب من لبنه ، قال : وأصحابنا يقولون إنه لا يفسد إلا أن يكون الصبي والصبية يشربان شربة شربة .

٧١٥ ٢٠ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عبدالله بن محمد عن علي بن الحكم عن أبان بن عثمان عن الفضل بن عبد الملك عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لارضاع بعد الحولين قبل أن يفطم .

٧١٦ ٢١ — عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لارضاع بعد فطام ، قال قلت : جعلت فداك وما الفطام ؟ قال : الحولين اللذين قال الله تعالى .  
ولا ينافي هذا الخبر الذي رواه :

٧١٧ ٢٢ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن العباس بن عامر عن داود ابن الحصين عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال الرضاع بعد حولين قبل أن يفطم يحرم .

لأن هذا الخبر موافق للعامة وقد خرج مخرج التقيية .

٧١٨ ٢٣ — فأما ما رواه العلاء بن رزين القلاء عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرضاع فقال : لا يحرم الرضاع إلا ما ارتضع من الثدي واحد سنة .

فهذا خبر شاذ نادر متروك العمل به بالاجماع وما هذا حكمه لا يعترض به على الاخبار الكثيرة لما يديناه في غير موضع .

\* — ٧١٥ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٤ الكافي ج ٢ ص ٤١ بتفاوت .

— ٧١٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٥ الكافي ج ٢ ص ٤١ .

— ٧١٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٥ الفقيه ص ٣٣٢ .

— ٧١٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٥ الفقيه ص ٣٣٢ .



## ١٢٦ - باب ان اللبن للفحل

- ١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبد الله ٧١٩  
ابن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لبن الفحل فقال : هو ما أرضعت  
امراتك من لبنك ولبن ولدك ولد امرأة اخرى فهو حرام .
- ٢ - عنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن عثمان بن عيسى عن سماعة ٧٢٠  
قال : سألته عن رجل كان له امرأتان فولدت كل واحدة منهما غلاما فانطلقت احدى  
امراتيه فارضعت جارية من عرض الناس أينبغي لابنه ان يتزوج هذه الجارية ؟  
قال : لا لأنها أرضعت بلبن الشيخ .
- ٣ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن جميل بن ٧٢١  
صالح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة فولدت منه  
جارية ثم ماتت المرأة فتزوج اخرى فولدت منه ولدا ثم انها أرضعت من لبنها غلاما  
أيحل لذلك الغلام الذي أرضعته أن يتزوج ابنة المرأة التي كانت تحت الرجل قبل  
المرأة الأخيرة ؟ فقال : ما أحب أن تزوج ابنة فحل قد رضع من لبنه .
- ٤ - عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي ٧٢٢  
قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أم ولد رجل أرضعت صبيا وله ابنة من غيرها  
أيحل لذلك الصبي هذه البنت ؟ فقال : ما أحب أن أتزوج بنت رجل قد رَضعت  
من لبن ولده .
- ٥ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن مهزيار قال : سألت ٧٢٣  
عيسى بن جعفر بن عيسى أبا جعفر الثاني عليه السلام عن امرأة أرضعت لي صبيا  
فهل يحل لي أن أتزوج بنت زوجها ؟ فقال لي : ما أجود ما سألت من ههنا يؤتى أن



يقول الناس حرمت عليه امرأته من قبل لبن الفحل هذا هو لبن الفحل لاغير ،  
فقلت له : إن الجارية ليست بنت المرأة التي أرضعت لي هي بنت غيرها فقال : لو كن  
عشرًا متفرقات ما حل لك منهن شيء ، وكن في موضع بناتك .

٧٢٤ ٦ — الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي قال : سألت أبا  
عبدالله عليه السلام عن غلام رضع من امرأة أيحل له أن يتزوج اختها لأبيها من  
الرضاعة ؟ قال : لا فقد رضعها جميعا من لبن فحل واحد من امرأة واحدة ، قال قلت  
يتزوج اختها لامها من الرضاعة ؟ قال : لا بأس بذلك إن اختها التي لم ترضعه كان  
فحلها غير فحل الذي أرضعت الغلام فاختلف الفحلان فلا بأس .

٧٢٥ ٧ — فأما مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن  
ابن أبي نجران عن محمد بن عبيد الهمداني قال : قال الرضا عليه السلام ما يقول  
أصحابك في الرضاع ؟ قال : قلت كانوا يقولون اللبن للفحل حتى جاءتهم الرواية  
عندك انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فرجعوا إلى قولك قال : فقال لي  
وذلك لأن أمير المؤمنين - يعني المأمون - سألتني عنها فقال لي اشرح لي اللبن للفحل  
وأنا اكره الكلام فقال لي كما انت حتى سألتك عنها ما قلت في رجل كانت له امهات  
أولاد شتى فارضعت واحدة منهن بلبنها غلاما غريبا ليس كل شيء من ولد ذلك  
الرجل من امهات الاولاد الشتى محرما على ذلك الغلام ؟ قال : قلت بلى ، قال فقال  
لي أبو الحسن عليه السلام فما بال الرضاع يحرم من قبل الفحل ولا يحرم من قبل  
الامهات وإنما حرم الله الرضاع من قبل الامهات وان كان لبن الفحل أيضا يحرم .  
فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على ان الرضاع من قبل الامم يحرم من ينتسب اليها  
من جهة الولادة وإنما لم يحرم من ينتسب اليها بالرضاع للاخبار التي قدناها ولو خلدنا



وظاهر قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لكننا نحرم ذلك أيضاً الا انا خصصنا ذلك لما قدمنا ذكره من الاخبار وما عداه باق على عمومه ،  
ويزيد ما قدمناه تأكيذاً :

٨ — مارواه الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن ابن مسكان عن الحلبي قال : ٧٢٦  
سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يرضع من امرأة وهو غلام فهل يحل له ان  
يتزوج اختها لامها من الرضاعة ؟ فقال : إن كانت المرأتان رضعتا من امرأة واحدة  
من ابن فحل واحد فلا تحل ، وإن كانت المرأتان ارضعتا من امرأة واحدة من ابن  
فحلين فلا بأس بذلك .

والذي يدل على ذلك ان ما ينتسب اليها ولادة يحرم التناكح بينهما زائداً على  
ما قدمناه :

٩ — مارواه محمد بن احمد بن يحيى عن عبدالله بن جعفر عن أيوب بن نوح ٧٢٧  
قال : كتب علي بن شعيب إلى أبي الحسن عليه السلام امرأة ارضعت بعض ولدي  
هل يجوز لي ان اتزوج بعض ولدها ؟ فكتب لا يجوز لك ذلك لأن ولدها صارت  
بمنزلة ولدك .

١٠ — محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابن أبي ٧٢٨  
عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا رضع الرجل من ابن  
امرأة حرم عليه كل شيء من ولدها وإن كان الولد من غير الرجل الذي كان  
أرضعته بلبنه ، وإذا رضع من ابن الرجل حرم عليه كل شيء من ولده وإن كان من  
غير المرأة التي أرضعته .

١١ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبدالله عن علي بن عبد الملك ٧٢٩

\* - ٧٢٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٥ الكافي ج ٢ ص ٤١ .

- ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٦ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٣٢٢ .



عن بكار بن الجراح عن بسطام عن أبي الحسن عليه السلام قال : لا يجرم من الرضاع إلا البطن الذي ارتضع منه .

فالوجه في هذا الخبر انه لا يتعدى الى من ينسب الى الام من جهة الرضاع لان من يكون كذلك إنما ينسب الى بطن آخر ، وما يختص ببطنها ولادة فانه يجرم ، ويحتمل أن يكون ذلك خرج مخرج التقيية لأن في الفقهاء من يقول ان التحريم لا يتعدى المرتضعين .

٧٣٠ - ١٢ — فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن علي ابن اسماعيل الدغشي عن رجل من أهل الشام عن عبدالله بن أبان الزيات عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن رجل تزوج بنت عمه وقد أرضعته أم ولد جده هل تحرم على الغلام أم لا ؟ قال : لا .

فهذا خبر مقطوع مرسل وما هذا حكمه لا يعترض به على الاخبار للمسندة الصحيحة الطرق ، ولو سلم لكان محمولا على انه إذا كانت أم الولد قد أرضعته بغير ابن جده أو يكون أرضعته رضاعا لا يجرم ولو كان رضاعا تاما لكان قد صار عمها إن كان الجد من قبل الاب ، وإن كان الجد من قبل الام فليس هناك وجه يقتضي التحريم .

## ابواب العقود على الاماء

١٢٧ — باب انه الولد لا هو بالحر منه ابو بن ابي عمير

٧٣١ - ١ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن ابي عمير عن محمد بن أبي حمزة والحكم بن مسكين عن جميل وابن بكير عن أبي عبدالله عليه السلام في الولد من الحر والمملوكة قال : يذهب الى الحر منها .

\* - ٧٣٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٧ .

- ٧٣١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٩ الكافي ج ٢ ص ٥٦ .



- ٢ — عنه عن أحمد بن محمد العاصمي عن علي بن الحسن التيملي (١) عن علي بن اسباط ٧٣٢  
عن الحكم بن مسكين عن جميل بن دراج قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول :  
إذا تزوج العبد الحرة فولده احرار ، وإذا تزوج الحر الأمة فولده احرار .
- ٣ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن ٧٣٣  
أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يتزوج بأمة قوم الولد ممالك أو احرار ؟  
قال : إذا كان احد أبويه حرا فالولد حر .
- ٤ — محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن يحيى بن المبارك عن عبد الله ٧٣٤  
ابن جبلة عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في مملوك تزوج حرة قال :  
الولد للحرّة ، وفي حر تزوج مملوكة قال : الولد للاب .
- ٥ — فأما مارواه الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن أبي جعفر عن أبي سعد عن ٧٣٥  
أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لو أن رجلا دبر جاريته ثم تزوجها من  
رجل فوطئها كانت جاريته وولدها منه مدبرين ، كما لو أن رجلا أتى قوما فتزوج اليهم  
مملوكتهم كان ما ولد لهم ممالك .
- فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا اشترط عليه أن يكون الولد ممالك فانهم  
يكونون كذلك وإنما يباح بالحرية مع الاطلاق وعدم الشرط .
- ٦ — فأما مارواه علي بن الحسن عن أيوب بن نوح عن صفوان عن عبد الله بن ٧٣٦  
مسكان عن الحسن بن زياد قال : قلت له أمة كان مولاها يقع عليها ثم بدا له فتزوجها  
ما منزلة ولدها ؟ قال : منزلتها إلا أن يشترط زوجها .
- فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن يكون خرج مخرج التقيّة لأن في

(١) نسخة في ج ( الميمني ) .

\* - ٧٣٢ - ٧٣٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٩ الكافي ج ٢ ص ٥٦ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه  
ص ٣٢٨ . - ٧٣٤ - ٧٣٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٩ . - ٧٣٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٢ .



العامة من يذهب الى أن الولد يتبع الام على كل حال ، والوجه الثاني : أن نحمله على انه يكون زوجها بمملوك غيره فان الولد يكون لاحقا بها إلا أن يشترط مولى العبد .  
٧٣٧ ٧ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن موسى بن القاسم وعلي بن الحكم عن ابان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل يزوج جاريته رجلا واشترط عليه أن كل ولد تله فهو حر فطأقها زوجها ثم تزوجها آخر فولدت قال : إن شاء اعتق وإن شاء لم يعتق .

فهذا الخبر يحتمل ماقلناه في الخبر الاول من حمله على التقية ، ويحتمل أيضاً أن يكون المراد به ان زوجها كان عبدا له فانه يكون بالخيار بين استرقاق ولدها وبين عتقه كيف شاء ، ولو كان زوجها حرا لكان الولد حرا على ماقلناه في الروايات الأولى .

٧٣٨ ٨ — فأما مارواه علي بن الحسن بن فضال عن سندي بن محمد البراز وعبدالرحمن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد الخنيط عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في رجل ظن أهله أنه قد مات أو قتل فنكحت امرأته أو تزوجت سرية فولدت كل واحد منهما من زوجها ثم جاء الزوج الاول او جاء مولى السرية قال : ففرض في ذلك أن يأخذ الاول امرأته فهو أحق بها ، ويأخذ السيد السرية وولدها أو يأخذ رضا من ثمن الولد .

فالوجه في هذا الخبر احد شيئين ، احدهما : انه إذا تزوجت السرية بغير اذن من كان يرثها لو صح موت مولاها فان ولدها يكونون رقا له فلما كان المولى الاول باقيا كانوا رقا له ، والوجه الثاني : ان يكون تزوجها على ظاهر الحرية ولم يعلم دخيلة امرها ولم يثبت عنده بينة بانها حرة فانه يلزمه ثمن الولد على ما تقدم في الاخبار الأولى .

\* ٧٣٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢٥٢ .

— ٧٣٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢٤٩ الكافي ج ٢ ص ١٢٦ الفقيه ص ٣٤٩ .



٩ - - واما مارواه محمد بن قيس بالاسناد الاول عن أبي جعفر عليه السلام قال : ٧٣٩  
 قضى علي عليه السلام في وليدة باعها ابن سيدها وابوه غائب فاشتراها رجل فولدت  
 منه غلاما ثم قدم سيدها الاول فخاصم سيدها الآخر فقال : هذه وليدتي باعها ابني بغير  
 إذني فقال : خذ وليدتك وابنها فناشده المشتري فقال : خذ ابنة يعني ابن الذي باعك  
 الوليدة حتى ينقد لك ما باهك فلما أخذ البيع الابن قال : أبوه ارسل ابني قال : لا  
 والله لا ارسل ابنتك حتى ترسل ابني فلما رأى ذلك سيد الوليدة الاول اجاز بيع ابنة.  
 فالوجه في هذا الخبر انه إنما امره ان يتعلق بولد البائع لأنه يلزم الدرك بالولد  
 ويجب عليه ان يغرم لصاحب الجارية ثمن الولد ويفك ولد المشتري منه ويرده عليه  
 فلما فعل ذلك أجاز الاب بيع الابن فصار الاولاد احرارا ولم يفعل ذلك لانه يصح  
 أن يسترق ولده الاحرار لأجل ولده وإنما الوجه فيه ما قلناه .

### ١٢٨ - باب ان المملوك إذا كان متزوجا بحرة كان الطلاق بيده

١ - الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن عبد صالح عليه السلام قال : طلاق ٧٤٠  
 العبد إن تزوج امرأة حرة أو تزوج وليدة قوم آخرين الى العبد ، وان تزوج وليدة  
 مولاه كان الذي يفرق بينهما ان شاء وان شاء نزعها بغير طلاق .

٢ - الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي ٧٤١  
 عبدالله عليه السلام أنه قال : إذا كان العبد وامرأته لرجل واحد فان المولى يأخذها  
 إذا شاء واذا شاء ردها ، وقال لا يجوز طلاق العبد إذا كان هو وامرأته لرجل واحد  
 إلا أن يكون العبد لرجل والمرأة لرجل فتزوجها باذن مولاه واذن مولاه فان طلق  
 وهو بهذه المنزلة فطلاقه جائز .

\* - ٧٣٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٠ الكافي ج ١ ص ٣٨٩ الفقيه ص ٢٨١ .

- ٧٤٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٠ الفقيه ص ٣٤٧ .

- ٧٤١ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٠ الكافي ج ٢ ص ١٣١ .



٧٤٢ ٣ — فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن معروف عن حماد بن عيسى عن حريز عن ابن اذينة عن بكير بن اعين ويريذ بن معاوية العمجلي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنهما قالا في العبد المملوك ليس له طلاق إلا باذن مولاه . فلا ينافي الخبرين الأولين لأن قوله ليس له طلاق إلا باذن مولاه يحتمل أن يكون المراد به إذا كان زوجته أمة مولاه دون أن يكون حرة أو أمة لغير مولاه ، وقد تضمن تفصيل ذلك الخبران الأولان فلاخذ بهما أولى .

٧٤٣ ٤ — وأما ما رواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يزوج جاريته من رجل حر أو عبد أله أن ينزعها بغير طلاق ؟ قال : نعم هي جاريته ينزعها متى شاء .

٧٤٤ ٥ — وما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن موسى بن بكر عن محمد بن علي عن أبي الحسن عليه السلام قال : إذا تزوج المملوك حرة فلمولى أن يفرق بينهما ، وإن زوجه المولى حرة فله أن يفرق بينهما .

فلا ينافيان أيضاً ما قدمناه لأن قوله عليه السلام له أن ينزعها بغير طلاق في الخبر الأول متى شاء وله أن يفرق بينهما في الخبر الثاني ليس فيها أن له ذلك وهي في ملكه أو العبد في ملكه وإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على أن له ذلك بأن يبيعها أو يبيعه فيكون بيعه لها تفريقاً بينهما على ما سنبيته في باب مفرد ، والذي يدل على ذلك ههنا :

٧٤٥ ٦ — ما رواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أنكح الرجل عبده أمة فرق بينهما إذا شاء ، قال وسألته عن الرجل يزوج أمة من رجل حر أو عبد لقوم آخرين أله أن ينزعها منه ؟ قال : لا إلا أن يبيعها فإن باعها فشاء الذي اشتراها أن يفرق بينهما فرق بينهما .



٧ — وأما مرواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار عن ٧٤٦  
 أبي ابراهيم عليه السلام قال : سألته عن رجل كانت له جارية فتزوجها من رجل  
 آخر بيده من طلاقها ؟ فقال : بيد مولاها وذلك لأنه تزوجها وهو يعلم أنه كذلك .  
 فيحتمل هذا الخبر أيضاً ما قدمناه من أنه اراد بقوله بيده طلاقها يعني بيعها فيكون  
 بيعها كالطلاق ، وقد يجوز أن يطلق على ذلك لفظ الطلاق مجازاً لانه سبب الفرقة  
 كما أن الطلاق كذلك ، يدل على ذلك :

٨ — مارواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم ٧٤٧  
 قال قال لي أبو عبدالله عليه السلام : طلاق الأمة بيعها .  
 ويحتمل أيضاً أن يكون المراد بقوله من رجل آخر إذا كان ذلك الرجل أيضاً عبداً له  
 وليس في الخبر أيضاً أنه لم يكن عبده وإذا احتتمل ذلك جاز له أن يفرق بينها وقد  
 قدمنا ذلك ، ويزيده بياناً :

٩ — مارواه علي بن اسمعيل الميثمي عن ابن أبي عمير عن حفص بن البختري ٧٤٨  
 عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا كانت لرجل أمة زوجها مملوكه فرّق بينهما  
 إذا شاء وجمع بينهما إذا شاء .

١٠ — الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم قال : ٧٤٩  
 سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أنكح امته من رجل أيفرق بينهما إذا شاء ؟  
 فقال : إن كان مملوكه فليفرق بينهما إذا شاء ان الله تعالى يقول ﴿ عبداً مملوكاً  
 لا يقدر على شيء ﴾ فليس للعبد شيء من الامر، وإن كان زوجها حراً فان طلاقها  
 صفتها .

\* ٧٤٦ - ٧٤٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٠ .

- ٧٤٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٠ الكافي ج ٢ ص ١٣١ .

- ٧٤٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٠ .



ويحتمل أيضاً أن يكون المراد إذا كان مولى الجارية قد شرط على الزوج عند عقد النكاح أن يبده الطلاق لان ذلك جائز في الاماء يدل على ذلك :

٧٥٠ ١١ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد قال كتب اليه الريان بن شبيب رجل اراد أن يزوج مملوكته حراً وشرط عليه أنه متى شاء يفرق بينها أيجوز ذلك له جعلت فداك أم لا؟ فكتب : نعم .

### ١٢٩ — باب أنه بيع الامة طهرتها

٧٥١ ١ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن بكير بن اعين وبرد العجلي عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام قال : من اشترى مملوكة لها زوج فإن بيعها طلاقها إن شاء المشتري فرق بينهما وإن شاء تركهما على نكاحهما .

٧٥٢ ٢ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن محمد ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : طلاق الأمة بيعها أو بيع زوجها ، وقال في الرجل يزوج أمته رجلاً آخر ثم يبيعها قال : هو فراق ما بينهما إلا أن يشاء المشتري أن يدعها .

٧٥٣ ٣ — الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي بن أبي بصير قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل انكح أمته حراً أو عبد قوم آخرين قال : ليس له أن ينزعها فان باعها فشاء الذي اشتراها أن ينزعها من الرجل فعل .

٧٥٤ ٤ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أيوب بن نوح عن صفوان عن سالم

\* — ٧٥٠ — التهذيب ج ٢ ص ٢١٠ .

— ٧٥١ — ٧٥٢ — التهذيب ج ٢ ص ٢١٠ الكافي ج ٢ ص ٥٣ واخرج الاخير الصدوق في

الفيقه ص ٣٤٧ .

— ٧٥٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٠٩ الكافي ج ٢ ص ١٣١ .

— ٧٥٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٤٢ وهو جزء من حديث .



أبي الفضل عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال قلت : لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يتتاع الجارية ولها زوج حر قال : لا يحل لأحد أن يمسه حتى يطلقها زوجها الحر . فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا رضي بذلك المشتري لم يحل لاحد حتى يطلقها الحر على ما فصل في الاخبار المتقدمة .

### ١٣٠ - باب من تزوج أمة على حرّة بغير اذنها كان عليه التعزير

١ - البرزوفري عن أحمد بن هودّة عن ابراهيم بن اسحاق النهاو ندي عن عبدالله ٧٥٥ ابن حماد عن حديفة بن منصور قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل تزوج أمة على حرّة لم يستأذنها؟ قال : يفرّق بينهما قال قلت : عليه ادب؟ قال نعم اثني عشر سوطا ونصف ثمن حدّ الزاني وهو صاغر ، وفي رواية اخرى أن عليه الحد . وينبغي أن يحمل ذلك على هذا الخبر الذي يتضمن بيانه مفصّلا .

### ١٣١ - باب من الرجل يعتق أمة ويجعل عتقها صدقها

١ - علي بن الحسن عن محمد بن عبدالله عن الحسن بن علي عن العلاء القلاء عن ٧٥٦ محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : أيما رجل شاء أن يعتق جاريته ويتزوجها ويجعل صداقها عتقها فعل .

٢ - عنه عن محمد واحمد ابني الحسن عن أبيه عن عبدالله بن بكير عن عبيد بن ٧٥٧ زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له رجل قال لجاريته اعتقك واجعل عتقك مهرك قال : فقال جائز .

٣ - عنه عن الحسن بن علي عن يوسف عن مثني الخنساط عن جابر عن أبي ٧٥٨

\* - ٧٥٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٢ .

- ٧٥٦ - ٧٥٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٥ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٥١ .

بتفاوت يسير .

- ٧٥٨ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٥ .



عبدالله عليه السلام أن عليا عليه السلام كان يقول إن شاء الرجل اعتق أمّ ولده  
وجعل مهرها عتقها .

٧٥٩ ٤ — فأما مارواه محمد بن آدم عن الرضا عليه السلام في الرجل يقول لجاريته قد  
اعتقتك وجعلت صداقك عتقك قال : جاز العتق والأمر اليها ان شاءت زوجتّه  
نفسها وان شاءت لم تفعل ، فان زوجتّه نفسها فأحب له أن يعطيها شيئاً .

فلا ينافي الأخبار الأولى لأنه إنما يكون الخيار اليها إذا بدأ في اللفظ بالعتق قبل  
التزويج فانه يمضي العتق وتكون هي مخيرة في العقد ، وإنما ينبغي أن يبدأ بالتزويج  
ويجعل المهر العتق ليصح العقد ويمضي التزويج ، والذي يدل على هذا التفصيل .

٧٦٠ ٥ — مارواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال : سألته  
عن رجل قال لأمته اعتقتك وجعلت عتقك مهرك فقال : اعتقت وهي بالخيار ان  
شاءت تزوجت وإن شاءت فلا ، فان تزوجتّه فليعطيها شيئاً وإن قال : قد تزوجتك  
وجعلت مهرك عتقك فان النكاح واقع ولا يعطيها شيئاً .

والذي يؤكّد ماقلناه أولاً من ان ذلك جائز :

٧٦١ ٦ — مارواه الحسن بن محبوب عن يونس بن يعقوب عن أبي عبدالله عليه السلام  
في رجل اعتق امه له وجعل عتقها صداقها ثم طلقها قبل أن يدخل بها قال ليستسبعها  
في نصف قيمتها فان أبت كان لها يوم وله يوم من الخدمة ، وقال : وان كان لها ولد  
أدّى عنها نصف قيمتها واعتقت .

٧٦٢ ٧ — علي بن الحسن عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن رجل عن أبي  
بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يعتق جاريته ويقول لها عتقك مهرك ثم

\* - ٧٥٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٥ .

- ٧٦٠ - ٧٦١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٥ الفقيه ص ٣١٨ .

- ٧٦٢ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٥ .



يطلقها قبل أن يدخل بها قال: يرجع نصفها مملوكا ويستسعرها في النصف الآخر.

٨ - الحسن بن محبوب عن نعيم (١) بن ابراهيم عن عباد بن كثير البصري قال ٧٦٣  
قات: لأبي عبدالله عليه السلام رجل اعتق أم ولد له وجعل عتقها صداقها ثم طلقها  
قبل أن يدخل بها قال: يعرض عليها ان تستسعي في نصف قيمتها فان ابت هي فنصفها  
رق ونصفها حر.

٩ - الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال: ٧٦٤  
سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل تكون له الأمة فيريد أن يعتقها ويتزوجها  
أيجعل عتقها مهرها أو يعتقها ثم يصدقها؟ وهل عليها منه عدة؟ وكم تعتد؟ وان اعتقها  
هل يجوز له نكاحها بغير مهر؟ وكم تعتد من غيره؟ فقال: يجعل عتقها صداقها إن  
شاء وإن شاء اعتقها ثم اصدقها، فان كان عتقها صداقها فانها لا تعتد ولا يجوز نكاحها  
إذا اعتقها إلا بمهر ولا يطأ الرجل المرأة إذا تزوجها حتى يجعل لها شيئا وإن  
كان درهما.

### ١٣٢ - باب ما يحرم جارية الأب على الابن أو جارية الابن على الأب

١ - البرزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن محمد بن سماعة عن الحسين ٧٦٥  
ابن هاشم وابن رباط عن صفوان عن عيص بن القاسم عن أبي عبدالله عليه السلام  
قال: أدنى ما يحرم به الوليدة تكون عند الرجل على ولده إذا مسها أو جردها.

٢ - عنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن ٧٦٦  
عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل تكون عنده الجارية فتتكشف  
فيراها أو يجردها لا يزيد على ذلك قال: لا تحل لابنه.

(١) نسخة في ج ود (معين).

\* - ٧٦٣ - ٧٦٤ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٥ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٥٠٠.

- ٧٦٥ - ٧٦٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٧.



٧٦٧ ٣ — الحسن بن محمد بن سماعة عن صالح وعبيس بن هشام عن ثابت بن شريح عن داود الازاري عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل اشترى جارية فقَبَلَهَا؟ قال : تحرم على ولده وقال : ان جردّها فهي حرام على ولده .

٧٦٨ ٤ — فأما مارواه البرزوفري عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن أبي حمزة عن علي بن يقطين عن العبد الصالح عليه السلام عن الرجل يقبّل الجارية يباشرها من غير جماع داخل أو خارج تحلّ لابنه أو لأبيه ؟ قال : لا بأس . فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على انه إذا باشرها أو مسّها من غير شهوة ، والأخبار الآتية محمولة على من يجردّها أو ينظر منها الى ما يحرم على غيره طلباً للشهوة فان ذلك يحرم على الاب والابن ، والذي يدل على ذلك :

٧٦٩ ٥ — مارواه الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل تكون عنده الجارية يجردّها وينظر الى جسدها نظر شهوة ونظر منها الى ما يحرم على غيره هل تحلّ لأبيه ؟ وإن فعل ذلك أبوه هل تحلّ لابنه ؟ قال إذا نظر اليها نظر شهوة ونظر منها الى ما يحرم على غيره لم تحلّ لابنه وإن فعل ذلك الابن لم تحلّ لأبيه .

ويزيد ذلك بياناً :

٧٧٠ ٦ — مارواه الصفار عن محمد بن عيسى عن يونس عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن أدنى ما إذا فعل الرجل بالمرأة لا تحلّ لأبيه ولا لابنه ؟ قال : الحد في ذلك المباشرة ظاهرة أو باطنة ما يشبه مسّ الفرجين .

\* - ٧٦٧ - ٧٦٨ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٧ .

- ٧٦٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٨ الفقيه ص ٣١٧ .

- ٧٧٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٤ .



١٢٣ - باب ما يحل للمملوك من النساء بالعقد

- ١ - الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل قال : سألت أبا الحسن عليه السلام ٧٧١  
عن المملوك كم يحل له من النساء ؟ فقال : لا يحل له الاثنتين ويتسرى ماشاء اذا أذن  
له مولاه .
- ٢ - عنه عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني قال : سألت أبا عبد الله ٧٧٢  
عليه السلام عن المملوك كم تحل له من النساء ؟ قال : امرأتان .
- ٣ - عنه عن النضر بن سويد عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر ٧٧٣  
عليه السلام قال : لا يجمع المملوك من النساء أكثر من امرأتين .
- ٤ - عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألت عن المملوك كم يحل له من ٧٧٤  
من النساء ؟ فقال : امرأتان .
- قال محمد بن الحسن هذه الأخبار عامة في انه لا يجوز له أن يعقد على أكثر من  
امراتين وينبغي أن تخصها بأن نقول لا يجوز له أن يعقد على أكثر من حرتين فأما  
الاماء فانه يجوز له أن يعقد على أربع منهن ، والذي يدل على ذلك :
- ٥ - مرواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم ٧٧٥  
عن أحدهما عليهما السلام قال : سألت عن العبد يتزوج أربع حرائر ؟ قال : لا ولكن  
يتزوج حرتين وإن شاء تزوج أربع اماء .
- ٦ - عنه عن صفوان عن عبد الله بن مسكان عن الحسين بن زياد عن أبي عبد الله ٧٧٦  
عليه السلام قال : سألت عن المملوك ما يحل له من النساء ؟ قال : حرتان أو أربع اماء .

\* - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٧ واخر ج الاخير الكافي  
في الكافي ج ٢ ص ٥١ . - ٧٧٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٧ الكافي ج ٢ ص ٥١ .  
القيه ص ٣٢٦ ذكر صدر الحديث مرسلًا وذكر ذيل الحديث بسند آخر .



٢١٤ في أن الرجل إذا زوج مملوكته عبده كان الطلاق بيده متى طلق المملوك لم يقع طلاقه ج ٣

قال : ولا بأس أن يأذن له مولاه فيشتري من ماله إن كان له مال جارية أو جوارى يطأهن ورقيقه له حلال .

٧٧٧ ٧ — عنه عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن المملوك كم يحل له أن يتزوج ؟ قال : حرّتان أو أربع اماء ، وقال : لا بأس إن كان في يده مال وكان مأذوناً له في التجارة أن يشتري ما يشاء من الجوارى ويطأهن .

٧٧٨ ٨ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس أن يأذن الرجل لمملوكه أن يشتري من ماله إن كان له جارية أو جوارى يطأهن ورقيقه له حلال ، وقال يحل للعبد أن ينكح حرتين .

٧٧٩ ٩ — وقال أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه رحمه الله وفي رواية أخرى يتزوج العبد بجزّتين أو أربع اماء أو أمتين وحرّة .

١٣٤ — باب من الرجل إذا زوج مملوكته عبده كان الطلاق بيده متى طلق

### المملوك لم يقع طلاقه

٧٨٠ ١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن زرارة عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام قالا : المملوك لا يجوز طلاقه ولا نكاحه إلا بأذن سيده قلت : فإن السيد كان زوجته بيد من الطلاق ؟ قال : بيد السيد ﴿ ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ﴾ ليس الطلاق بيده .

٧٨١ ٢ — عنه عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي ابراهيم عليه السلام قال :

\* ٧٧٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠٧ الكافي ج ٢ ص ٥١ .

— ٧٧٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠٨ . — ٧٧٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠٧ الفقيه ص ٣٢١ .

— ٧٨٠ — التهذيب ج ٢ ص ٢١٢ بتفاوت يسير الفقيه ص ٣٤٧ .

— ٧٨١ — التهذيب ج ٢ ص ٢١٢ .



ج ٣ في ان الرجل اذا زوج مملوكه عبده كان الطلاق بيده ومتى طلق المملوك لم يقع طلاقه ٢١٥

سألته عن الرجل يزوج عبده أمته ثم يبدو له فينزعها منه بطيبة نفسه أ يكون ذلك طلاق من العبد؟ فقال: نعم لأن طلاق المولى هو طلاقها فلا طلاق للعبد إلا بأذن مولاه.

٣ — أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن أبان بن عثمان عن شعيب ٧٨٢ العرقوفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سُئِلَ وأنا عنده أسمع عن طلاق العبد قال: ليس له طلاق ولا نكاح أما تسمع الله تعالى يقول ﴿عبدا مملوكا لا يقدر على شيء﴾ قال: لا يقدر على طلاق ولا على نكاح إلا بأذن مولاه.

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر والخبر الأول وإن كانا عامين في انه لا يملك الطلاق فانما خصصناها بأنه إذا كان متزوجا بأمة مولاه لانا قد بيننا في الباب الذي تقدم أنه إن كان متزوجا بأمة غير مولاه أو بجرّة فإن طلاقه واقع، وقد دلّ على ذلك الخبر الثاني من هذا الباب فلاجل ذلك خصصناها كما ذكرناه.

٤ — فأما مارواه الصفار عن محمد بن عيسى عن علي بن سليمان قال: كتبت اليه ٧٨٣ جعلت فداك رجل له غلام وجارية زوج غلامه جاريته ثم وقع عليها سيدها هل يجب في ذلك شيء؟ قال: لا ينبغي له أن يمسه حتى يطلقها الغلام.

فلا ينافي الخبر الاول من أنه إذا كانا جميعا مملوكين له كانت التفرة اليه لانه إنما منعه من وطئها مادامت في حبال العبد قبل أن يفرق بينهما لان ذلك لا يجوز وإنما يجوز له ذلك إذا فرّق بينهما واعتدت منه عدة الامة المطلقة فحينئذ له أن يطئها ويكون قوله حتى يطلقها الغلام معناه تبين منه وتصير في حكم المطلقة لمن يصح منه الطلاق وذلك يكون بالتفريق الذي قلناه، والذي يدل على ان طلاقه واقع إذا كان متزوجا بأمة غير مولاه أو بجرّة:



٧٨٤ ٥ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : المملوك إذا كان تحت مملوكة فطلقها ثم اعتقها صاحبها كانت عنده على واحدة .

فلولا ان طلاقه واقع على بعض الوجوه التي ذكرناها لكانت عنده على التطليقتين على ما كانت أولاً لانه على ذلك الوجه لا يملك طلاقاً يصح منه ايقاعه ، ويدل على ذلك أيضاً :

٧٨٥ ٦ — مارواه علي بن اسماعيل الميثمي عن الحسن بن علي بن فضال عن الفضل بن صالح عن ليث المرادي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد هل يجوز طلاقه ؟ فقال : إن كانت امتك فلا إن الله تعالى يقول ﴿ عبدًا مملوكًا لا يقدر على شيء ﴾ وإن كانت أمة قوم آخرين أو حرّة جاز طلاقه .

### ١٣٥ — باب الامة تزوج بغير اذن مولاهها أي شيء يكون حكم الوارث

٧٨٦ ١ — علي بن الحسن بن فضال عن عبد الرحمن وسندي بن محمد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في امرأة أتت قوماً فخبّرتهم أنها حرة فتزوجها أحدهم واصلقها صداق الحرّة ثم جاء سيدها فقال : تردّ إليه وولدها عبيد .

٧٨٧ ٢ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ، وعلي بن ابراهيم عن أبيه جميعاً عن ابن محبوب عن العباس بن الوليد عن الوليد بن صبيح عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة حرة فوجدها أمة دأست نفسها له قال : إن كان الذي زوجها إياه من غير مواليتها فالنكاح فاسد ، قلت : كيف يصنع بالمهر الذي اخذت منه ؟ قال إن وجد مما اعطاها شيئاً فليأخذ به وإن لم يجد شيئاً فلا شيء .

\* ٧٨٤ - ٧٨٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٢ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٣١ .  
- ٧٨٦ - ٧٨٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٣ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٨ .



له عليها، وإن كان زوجها ياهولي لها ارتجع على وليها بما أخذت منه ولمواليها عليه عشر قيمة ثمها  
 إن كانت بكر أو إن كانت غير بكر نصف عشر قيمتها بما استحل من فرجها قال: وتعتمد منه  
 عدة الامة قلت: فإن جاءت بولد قال: اولادها منه احرار إذا كان النكاح بغير اذن الموالى.  
 فهذا الخبر يمتثل وجوها، اولها: أن يكون ذلك انكاراً وتعجباً لا خبراً محضاً عن كونهم  
 احراراً فكأنه قال: كيف يكونون احراراً والنكاح بغير اذن الموالى، والثاني: أن يكون  
 الذي تزوجها قد شهد عنده شاهدان بأنها حرة فحينئذ يكون ولدها احراراً، يدل على ذلك:

٣ — مرواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن ٧٨٨  
 سعيد عن أخيه الحسن عن زرعة عن سماعة قال: سألته عن مملوكة قوم اتت غير  
 قبيلتها فأخبرتهم أنها حرة فتزوجها رجل منهم فولدت له قال: ولده مملوك إلا أن  
 يقيم البينة أنه شهد لها شاهدان أنها حرة فلا يملك ولده ويكونون احراراً.

٤ — الحسين بن سعيد عن عبدالله بن يحيى عن حريز عن زرارة قال قلت: ٧٨٩  
 لأبي عبدالله عليه السلام أمة ابقت من مواليتها فأتت قبيلة غير قبيلتها فادعت أنها  
 حرة فوثب عليها رجل فتزوجها فظفر بها مولاه بعد ذلك وقد ولدت اولاداً فقال:  
 ان اقام البينة الزوج على أنه تزوجها على أنها حرة اعتق ولدها وذهب القوم بأمتهم  
 وإن لم يقيم البينة أوجع ظهره واسترق ولده.

والوجه الثالث: أن يكون المراد به أنهم يكونون احراراً إذا رد على مولى الجارية  
 ثمن الأولاد، يدل ذلك:

٥ — مرواه البرزوفري عن أحمد بن ادريس عن أحمد بن محمد عن أبي أيوب عن سماعة ٧٩٠  
 قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مملوكة أتت قوماً فزعمت أنها حرة فتزوجها  
 رجل منهم فأولدها ولداً ثم إن مولاه أتاها فأقام عندهم البينة أنها مملوكة وأقرت

\* - ٧٨٨ - ٧٨٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٣ الكافي ج ١ ص ٢٩ بفاوت في السند الاخير .

- ٧٩٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٣ .



الجارية بذلك فقال : تدفع الى مولاهما هي وولدها وعلى مولاهما أن يدفع ولدها إلى أبيه بقيمته يوم يصير اليه ، قلت : فإين لم يكن لأبيه ما يأخذ ابنه به قال : يسعى أبوه في ثمنه حتى يوفيه ويأخذ ولده ، قلت : فإين أبي الأب أن يسعى في ثمن ابنه قال : فعلى الامام أن يفتديه ولا يملك ولد حر .

٧٩١ ٦ — عنه عن أحمد بن ادريس عن أحمد بن محمد عن عبدالرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل ظن أهله أنه قد مات أو قتل فنكحت امرأته وتزوجت سرية فولدت كل واحدة منهما من زوجها ثم جاء الزوج الأول أو جاء مولى السرية ، فقضى في ذلك أن يأخذ الأول امرأته فهو أحق بها ويأخذ السيد سرية وولدها إلا أن يأخذ رضا (١) من الثمن ثمن الولد .

٧٩٢ ٧ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن محمد بن سنان عن اسماعيل بن جابر عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له رجل كان يرى امرأة تدخل الى قوم وتخرج فسأل عنها فقيل له انها امتهم واسمها فلانة فقال لهم زوجوني فلانة فلما زوجوه عرفوا على انها أمة غيرهم قال : هي وولدها لمولاهما قلت : فجاء اليهم فخطب اليهم أن يزوجه من انفسهم فزوجوه من غيرهم وهو يرى أنها من انفسهم فعرفوا بعدما أولدها أنها أمة فقال الولد له وهم ضامنون لقيمة الولد لمولى الجارية .

فما تضمن صدر هذا الخبر انه إذا قال : لهم زوجوني فلانة مع اعتقاده انها امتهم يحتمل شيئين ، احدهما : أن يكونوا اشترطوا ان يكون الولد رقاً لهم فلما انكشف انها كانت لغيرهم كانت الجارية واولادها رقاً لمواليها ، والوجه الثاني : انه سألمهم

(١) هكذا في النسخة والمخطوطة والمطبوعة من الاصل ، وفي التهذيب ( الا أن يأخذ من ضامن الثمن له ثمن الولد ) وفي النكاحي ( أو يأخذ عوضاً من ثمنه ) وهو بحسب اسانيد المتعددة لا يخلو من اختلاف في اللفظ والمعنى واحد .

٦٩١ - ٧٩١ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٣ ، النكاحي ج ٢ ص ١٢٦ بسند آخر الفقيه ص ٣٤٩ .

٧٩٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٦ .



تزوجها منه ولم يسألهم هل هي امتهم أم امة غيرهم فزوجه ظلماً منهم أنه قد استأذن صاحبها في تزويجها فلما تبين بعد ذلك أنه لم يستأذن كان ولدها رقاً لمولاهها، ويكون ما تضمن الخبر من قوله انه قيل انها امتهم قولاً من غيرهم لا منهم فلاجل ذلك استرق ولده لأنه علم انها امة غيره ولم يعلم مواليها على التحقيق فيتزوج اليهم ليكون الأولاد احراراً، وما تضمن اخر الخبر أن خطب اليهم ليزوجه من انفسهم فزوجه امة غيرهم فلما انكشف كانوا ضامين لمولى الجارية قيمة الولد ولم يلزم الزوج شيء، لأنه ظن انها منهم وانها حرة وإنما دلسوها عليه فضمنوا بذلك ثمن الولد.

### ١٣٦ - باب انه لا يجوز العقد على الاماء الاباذن مواليهن

- ١ - الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال: ٧٩٣ سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نكاح الأمة قال: لا يصلح نكاح الأمة إلا باذن مولاهها.
- ٢ - أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن داود بن ٧٩٤ الحصين عن أبي العباس البقباق قال قلت: لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يتزوج الأمة بغير علم أهلها؟ قال: هو زنا إن الله تعالى يقول: ﴿فانكحوهن باذن أهلن﴾.
- ٣ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة ٧٩٥ عن علي بن المغيرة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتمتع بأمة امرأة بغير اذنها؟ قال: لا بأس به.
- ٤ - عنه عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن داود بن فرقد عن أبي ٨٩٦ عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يتزوج بأمة بغير اذن مواليها؟ فقال: إن كانت لامرأة فنعم وإن كانت لرجل فلا.
- ٥ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ٧٩٧

\* - ٧٩٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٠٩ . - ٧٩٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٣ الفقيه ص ٣٢٦ .  
- ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - التهذيب ج ٢ ص ١٨٨ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٤٧٠ .



سيف بن عميرة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بأن يتمتع الرجل بأمة المرأة فأمّا أمة الرجل فلا يتمتع بها إلا بأمره .

فلا تنافي بين هذه الاخبار والاخبار الأولية لأن هذه الاخبار الاصل فيها واحد وهو سيف بن عميرة فتارة يرويه عن علي بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام ، وتارة عن داود بن فرقد ، وتارة عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة ومع ذلك فلا أخبار الأولية مطابقة لقول الله تعالى قال الله عز وجل ﴿ فانكحوهن باذن اهلهن ﴾ وذلك عام في النساء والرجال وهذه الأخبار مخالفة لذلك فينبغي أن يكون العمل بها أولى ، ويمكن مع تسليمها ان نخص الاخبار الاولة بهذه الاخبار فتحمل هذه الاخبار على جواز ذلك في عقد المتعة دون الدوام والاخبار الاولة نخصها بذلك لثلاثا تنقض الاخبار .

## ابواب المهور

### ١٣٧ - باب انه يجوز الرضول بالمرأة وان لم يقرم لها مهرها

٧٩٨ ١ - علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن عبد الحميد الطائي قال قلت : لأبي عبد الله عليه السلام أتزوج

المرأة وادخل بها ولا أعطيها شيئا ؟ فقال : نعم يكون ديننا عليك .

٧٩٩ ٢ - فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي بن علي بن النعمان

عن سويد القلاء عن أيوب بن الحر عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا تزوج الرجل المرأة فلا يحل له فرجها حتى يسوق اليها شيئا درهما فما فوقه أو هدية من سويق أو غيره .



ج ٣ في أن الرجل إذا سعى المهر ودخل بالمرأة قبل أن يعطيها مهرها كان ديناً عليه ٢٢١

فهذه الرواية محمولة على ضرب من الاستحباب دون الفرض والایجاب .

١٣٨ - باب من الرجل إذا سعى المهر ودخل بالمرأة قبل أن يعطيها مهرها

كانه ديناً عليه

- ١ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن ٨٠٠ منصور بن بزرج عن عبد الحميد بن عواض قال قلت : لأبي عبدالله عليه السلام المرأة أتزوجها أيصلح لي أن أواقعها ولم انقدها من مهرها شيئاً ؟ قال : نعم إنما هو دين عليك .
- ٢ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن ابراهيم ٨٠١ عن أبيه جميعاً عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال قلت : لأبي الحسن عليه السلام الرجل يتزوج المرأة على الصداق المعلوم فدخل بها قبل أن يعطيها فقال : يقدم إليها ماقل أو أكثر إلا أن يكون له وفاء من عرض ان حدث به حدث أدى عنه فلا بأس .
- ٣ - عنه عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الحميد بن ٨٠٢ عواض الطائي قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة ولا يكون عنده ما يعطيها فدخل بها قال : لا بأس إنما هو دين عليه لها .
- ٤ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي جعفر عن أبي الجوزا عن الحسين بن علوان ٨٠٣ عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن آباءه عن علي عليهم السلام ان امرأة اتته برجل قد تزوجها ودخل بها وسمى لها مهراً وسمى لمهرها أجلاً فقال له عليه السلام : لا أجل لك في مهرها إذا دخلت بها فأد إليها حقها .
- ٥ - محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي عن عبد الحميد الطائي عن ٨٠٤

\* - ٨٠٠ - ٨٠١ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٥ الكافي ج ٢ ص ٣١ .  
- ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٥ وأخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٣١ .



ج ٢٢٢ أن الرجل إذا سمى المهر ودخل المرأة قبل أن يعطيها مهرها كان ديناً عليه ج ٣

عبدالحاق قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً ؟ قال : هو دين عليه .

٨٠٥ ٦ — فأما ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي عبيدة وعن الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة فدخل بها فأولدها ثم مات عنها فأدعت شيئاً من مهرها على ورثة زوجها فجاءت تطلبه منهم وتطلب الميراث قال فقال : أما الميراث فلها إن تطلبه وأما الصداق فإن الذي أخذت من الزوج قبل أن تدخل عليه فهو الذي حل للزوج به فرجها قليلاً كان أو كثيراً إذا هي قبضته منه وقبلته ودخلت عليه فلا شيء لها بعد ذلك .

٨٠٦ ٧ — وما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل والمرأة يهلكان جميعاً فيأتي ورثة المرأة فيدعون على ورثة الرجل الصداق فقال : وقد هلكا وقسم الميراث ؟ فقلت نعم فقال : ليس لهم شيء ، قلت فإن كانت المرأة حية فجاءت بعد موت زوجها تدعي صداقها ؟ فقال : لا شيء لها وقد أقامت معه مقررة حتى هلك زوجها ، فقلت : وإن ماتت هي وهو حي فجاءوا ورثتها يطالبونها بصداقها قال : وقد أقامت حتى ماتت لا تطلبه ؟ فقلت نعم فقال : لا شيء لها ، قلت : فإن طلقها فجاءت تطلب صداقها قال وقد أقامت لا تطلبه حتى طلقها لا شيء لها ، قلت متى حد ذلك الذي إذا طلبته لم يكن لها ؟ قال : إذا أهديت إليه ودخلت بيته وطلبت بعد ذلك فلا شيء لها إنه كثير لها إن يستحلف بالله ما لها قبله من صداقها قليل ولا كثير .

٨٠٧ ٨ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يدخل بالمرأة ثم تدعي

\* — ٨٠٥ — ٨٠٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢١٥ الكافي ج ٢ ص ٢٣ .

— ٨٠٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢١٦ الكافي ج ٢ ص ٢٢ .



ج ٣ أن الرجل اذا سعى المهر ودخل بالمرأة قبل أن يعطيها مهرها كان ديناً عليه ٢٢٣

عليه مهرها فقال : إذا دخل بها فقد هدم العاجل .

٩ — عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن عبدالرحمن بن أبي نجران ٨٠٨

عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة ويدخل بها ثم تدعي عليه مهرها فقال : إذا دخل عليها فقد هدم العاجل .

وليس في شيء من هذه الاخبار ما ينافي ما ذكرناه لأن جميعها ما يتضمن أن المرأة تدعي المهر وكذلك ورثتها ونحن لم نقل أن بدعواها تعطى المهر بل تحتاج الى بيّنة ومتى لم يكن معها غير دعواها فليس لها شيء حسب ما تضمنته هذه الاخبار ، وإنما نوجب مهرها بعد قيام البيّنة ، والذي يدل على انه يجب عليها البيّنة :

١٠ — مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن عبد الحميد ٨٠٩

عن أبي جميلة عن الحسن بن زياد عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا دخل الرجل بامرأة ثم ادّعت المهر ، وقال قد اعطيتك فعليها البيّنة وعليه اليمين .

ولو كان الأمر على ما ذهب اليه بعض أصحابنا من أنه إذا دخل بها هدم الصداق لم يكن لقوله (عليها بيّنة وعليه يمين) معنى لان الدخول قد اسقط الحق فلا وجه لاقامة البيّنة ولا لليمين ، ويحتمل أن يكون الوجه في تلك الاخبار انه إذا لم يسم مهرًا معينًا وقد ساق اليها شيئًا فانه يكون ذلك مهرها ولا يكون لها بعد ذلك شيء ، وليس في شيء منها انه كان يسمى مهرًا معينًا ، يدل على ذلك مارواه الفضيل بن يسار في الخبر المتقدم من قوله ﴿ والذي اخذته قبل أن يدخل بها فهو الذي حل له به فرجها وليس لها بعد ذلك شيء ﴾ فببّاه بذلك على ما قلناه من انه لم يكن فرض لها صداقًا معينًا .

\* ٨٠٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢١٦ الكافي ج ٢ ص ٢٢ .

— ٨٠٩ — التهذيب ج ٢ ص ٢١٦ الكافي ج ٢ ص ٢٣ .



٢٢٤ في ان الرجل إذا سمي المهر ودخل بالمرأة قبل أن يعطيها مهرها كان ديناً عليه ج ٣

٨١٠ ١١ — واما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن الفضل بن عمر قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له: أخبرني عن مهر المرأة الذي لا يجوز للمؤمن أن يجوزه؟ قال فقال: السنة المحمدية خمسمائة درهم فمن زاد على ذلك رد إلى السنة ولا شيء عليه أكثر من الخمسمائة درهم فان اعطاها من الخمسمائة درهم درهما أو أكثر من ذلك فدخل بها فلا شيء عليه، قال قلت: فان طلقها بعد ما دخل بها قال: لا شيء عليه إنما كان شرطها خمسمائة درهم فلما أن دخل بها قبل أن تستوفي صداقها هدم الصداق ولا شيء لها وإنما لها ما أخذت من قبل ان يدخل بها فاذا طلبت بعد ذلك في حياة منه او بعد موته فلا شيء لها.

قاول ما في هذا الخبر انه لم يروه غير محمد بن سنان عن الفضل بن عمر ومحمد بن سنان مطعون عليه ضعيف جدا وما يختص بروايته ولا يشاركه فيه غيره لا يعمل عليه على ان الخبر يتضمن ان المهر لا يزداد على خمسمائة درهم ومتى زيد رد إلى خمسمائة، وهذا أيضاً قد بينا في كتابنا الكبير خلافه وقلنا: إن المهر هو ما تراضيا عليه قليلا كان أو كثيراً، والذي يكشف عن ذلك من انه لا يرد إلى خمسمائة إذا ذكر أكثر منه.

٨١١ ١٢ — مارواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن الوشاء عن الرضا عليه السلام قال سمعته يقول: لو أن رجلاً تزوج امرأة وجعل مهرها عشرين الفا وجعل لا يباع عشرة الاف كان المهر جائزاً والذي جعله لا يباع فاسداً.

على ان قوله في الخبر فان اعطاها من الخمسمائة درهم درهما فلا شيء عليه بعد ذلك ولا لورثتها فليس فيه أنه ليس عليه شيء بعد أن يكون فرض لها وسماء معيناً، ويجوز

\* - ٨١٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٦ الفقيه ص ٣١٥ بدون حديث الطلاق مرسلًا.

- ٨١١ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٦ واخر ج الاخير التكميني في الكافي ج ٢ ص ٢٣.



أن يكون المراد به انه إن اعطاها من الخمسة الذي هو السنة في المهر درهما واستباح بذلك فرجها فليس لها بعد ذلك شيء ولا لورثتها ، وهذا مما قد بينا جوازه ، وعلى هذا الوجه تسلم الاخبار كلها ولا تتناقض .

### ١٣٩ - باب انه اذا دخل بالمرأة ولم يسم لها مهراً كان لها مهراً مثل

- ١ - محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن غير ٨١٢ واحد عن أبان بن عثمان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال قال : أبو عبدالله عليه السلام : في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقها ثم دخل بها قال : لها صداق نسائها .
- ٢ - علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن أبان بن عثمان عن منصور ٢١٣ ابن حازم قال قلت : لأبي عبدالله عليه السلام رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً قال : لا شيء لها من الصداق فإن كان دخل بها فلها مهر نسائها .
- ٣ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سألته عن ٨١٤ رجل تزوج امرأة فدخل بها ولم يفرض لها مهراً ثم طلقها فقال : لها مهر مثل مهور نسائها ويمتعها .
- ٤ - فأما ما رواه الصفار عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن عيسى بن عبدالله الأشعري ٨١٥ عن محمد بن أبي عمير عن أبان بن عثمان عن أبي بصير قال : سألته عن رجل تزوج امرأة فوهم أن يسمي صداقاً حتى دخل بها؟ قال : السنة ، والسنة خمسمائة درهم .
- ٥ - عنه عن محمد بن عيسى عن عثمان بن عيسى عن اسامة بن حفص و كان قياً ٨١٦ لأبي الحسن موسى عليه السلام قال قلت له : رجل تزوج امرأة ولم يسم مهراً و كان

\* - ٨١٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٦ الكاف ج ٢ ص ٢٢ .

- ٨١٣ - ٨١٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٦ .

- ٨١٥ - ٨١٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٧ .



في الكلام تزوجك على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله فمات عنها أو أرادت أن يدخل بها فالها من المهر؟ قال: مهر السنة قال قلت: يقولون أهلها مهور نسائها قال فقال: هو مهر السنة، وكلما قلت له شيئا قال مهر السنة.

فلا ينافي الاخبار الأولة لأن الوجه في الخبر الأول أن نقول ان مهر المثل لا يجاوز به مهر السنة الذي هو الخمسمائة درهم إذا حصل هناك دخول من غير تعيين المهر ويكون الخبر مبينا لاجمال الاخبار الاولة، واما الخبر الثاني فليس فيه انه دخل بها ولا يتمتع أن يكون أراد بذلك الاخبار عن غاية ما يجب من مهر السنة فان ذلك هو المستحب وأن لا يجب متابعة أهلها في ايجاب مهر المثل والتعيين لذلك، وعلى هذا الوجه لاتنافي بين الاخبار.

#### ١٤٠ - باب ما يوجب المهر كاملا

٨١٧ ١ - علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن الوليد عن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: لا يوجب المهر إلا الوقاع في الفرج.

٨١٨ ٢ - عنه عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن الحسن بن علي عن العلاء عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام متى يجب المهر؟ فقال: إذا دخل بها.

٨١٩ ٣ - عنه عن الريان (١) عن ابن أبي عمير، وأحمد بن الحسن عن هارون بن مسلم عن ابن أبي عمير عن حفص بن البخترى عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل دخل بامرأة قال: إذا التقى الختانان وجب المهر والعدّة.

٨٢٠ ٤ - عنه عن علي بن اسباط عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل والمرأة متى يجب عليهما الغسل؟ قال: إذا ادخله وجب الغسل والمهر والرجم.

(١) نسخة في ج و د والمطبوعة (الزيات).



٥ — فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر ٨٢١ عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا تزوج الرجل المرأة ثم خلا بها فأغلق عليها باباً وأرختها ثم طلقها فقد وجب الصداق وخلأؤه بها دخول.

٦ — وأما ما رواه الصفار عن الحسن بن موسى الحشاش عن غياث بن كلوب ٨٢٢ عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن علياً عليه السلام كان يقول من أجاف من الرجال على أهله باباً وأرختها فقد وجب عليه الصداق . فالوجه في هذين الخبرين أن نحمليهما على أنه إذا كانا متبهمين بعد خلوتها وانكرا للمواقعة فلا يصدقان على ذلك ويلزم الرجل المهر كاملاً والمرأة العدة بظاهر الحال ، ومتى كانا صادقين أو كان هناك طريق يمكن أن يعرف به صدقهما فلا يوجب المهر إلا المواقعة ، والذي يدل على ذلك :

٧ — ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي عن الحسن بن محبوب عن ٨٢٣ علي بن رثاب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت : له الرجل يتزوج المرأة فيرخي عليها وعليه الستر أو يغلق الباب ثم يطلقها فقبل للمرأة هل أتاك فتقول : ما أتااني ، ويُسئل هو هل أتيتها ؟ فيقول لم أتاها قال فقال : لا يصدقان وذلك أنها تريد أن تدفع العدة عن نفسها ويريد هو أن يدفع المهر .

والذي يدل على أنه إذا كان هناك طريق يمكن أن يعلم به صدقهما لم يعتبر فيه غير الجماع :

٨ — ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن زرارة قال : سألت أبا ٢٢٤ جعفر عليه السلام عن رجل تزوج جارية لم تدرك لاجتماع مثلها أو تزوج رتقاء (١)

(١) القرن : كفلس لحم يثبت في الفرج في مدخل الذكر كالعقدة العظيمة وقد تكون عظاماً .

\* - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٣ .

- ٨٢٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٣ الكافي ج ٢ ص ١١٣ ذكر صدر الحديث بأدنى تفاوت .



فادخلت عليه فطالقتها ساعة ادخلت عليه فقال : هاتان ينظر اليهن من يوثق به من النساء فان كن كما دخلن عليه كان لها نصف الصداق الذي فرض لها ولا عدة عليها منه ، قال : وإن مات الزوج عنهن قبل أن يطلق فإن لها الميراث ونصف الصداق وعلين العدة أربعة اشهر وعشرا .

٨٢٥ ٩ — وأما مارواه علي بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن المهر متى يجب ؟ قال : إذا أرخيت الستور وأجيف الباب (١) وقال : إني تزوجت امرأة في حياة أبي علي ابن الحسين عليهما السلام وإن نفسي تآقت اليها فهانني أبي فقال : لا تفعل يا بني لاتأتها في هذه الساعة وإني أبيت إلا أن أفعل فلما دخلت عليها قذفت اليها بكساء كان علي وكرهتها وذهبت لأخرج فقامت مولاة لها فارخت الستر واجافت الباب فقلت مَه فقد وجب الذي تريدن .

فلا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الأخبار لانه ليس في الخبر أنه وجب المهر، ولا يمتنع أن يكون أراد وجب الذي تريدن من مصالحها عن شيء ترضى به ولو كان فيه ذكر المهر لم يكن فيه أن الذي أوجب المهر هو ارخاء الستر والخلو بها ، بل لا يمتنع أن يكون هو عليه السلام أوجب على نفسه ذلك تبرعا منه دون أن يكون ذلك واجبا في الاصل .

والذي يدل على ذلك انه قد روي في هذه القضية بعينها أنه قال : له أبوه علي بن الحسين عليهما السلام ﴿ ليس لها إلا نصف المهر ﴾ فدل ذلك على انه إذا كان اعطاها المهر كله فانما اعطاها تبرعا .

٨٢٦ ١٠ — روى ذلك علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدالله بن زرارة ومحمد

(١) اجاف الباب : رده وسده .

\* — ٨٢٥ — ٧٢٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢٤٣ واخر ج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٧ .



واحمد ابني الحسن عن الحسن بن علي عن عبد الله بن بكير عن زرارة قال : حدثني أبو جعفر عليه السلام انه اراد أن يتزوج امرأة قال فكره ذلك ابي فضيت فتزوجتها حتى إذا كان بعد ذلك زرتها فنظرت فلم أر ما يعجبني فقامت لانصرف فبادرتني القائمة معها الباب لتغلقه ، فقلت لاتغلقه لك الذي تريدن ، فلما رجعت الى أبي فاخبرته بالامر كيف كان فقال : انه ليس لها عليك الا النصف يعني نصف المهر وقال : انك تزوجتها في ساعة حارة .

١١ — وروى علي بن مهزيار عن حماد بن عيسى عن الحسين بن المختار عن أبي ٨٢٧ بصير قال : تزوج أبو جعفر عليه السلام امرأة فأغلق الباب فقال : افتحوا ولسكم ما سألتم فلما فتحوا صالحهم .  
وكان ابن أبي عمير رحمه الله يقول : ان الاحاديث قد اختلفت في ذلك والوجه في الجمع بينهما أن على الحاكم أن يحكم بالظاهر ويلزم الرجل المهر كله إذا رخصى الستر غير ان المرأة لا يحل لها فيما بينها وبين الله ان تأخذ الا نصف المهر وهذا وجه حسن . ولا ينافي ما قدمناه لانا إنما أوجبنا نصف المهر مع العلم بعدم الدخول ومع التمكن من معرفة ذلك ، فأما مع ارتفاع العلم أو ارتفاع التمكن فالقول ما قاله ابن أبي عمير والذي يؤكد ما ذكرناه أيضاً :

١٢ — مارواه الصفار عن أحمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل عن ظريف عن ٨٢٨ ثعلبة عن يونس بن يعقوب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فادخلت عليه واغلق الباب وارخصى الستر وقبل ولمس من غير أن يكون وصل اليها ثم طلقها على تلك الحال قال : ليس عليه إلا نصف المهر .



## ١٤١ - باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر

٨٢٩ ١ - الحسين بن سعيد عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن الحسن بن زرارة عن أبيه قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج امرأة على حكمها ؟ فقال : لا يجاوز بحكمها مهور نساء آل محمد اثني عشر اوقية ونش (١) وهو وزن خمسمائة درهم من الفضة قلت : أرأيت إن تزوجها على حكمه ورضيت ؟ قال : ما حكم به من شيء فهو جائز لها قليلا كان أو كثيرا ، قال قلت : كيف لم تجز حكمها عليه واجزت حكمه عليها ؟ قال فقال : لأنه حكمها فلم يكن لها أن تجوز ماسن رسول الله صلى الله عليه وآله وتزوج عليه نساءه فرددتها الى السنة ، ولأنها هي حكمته وجعلت الامر في المهر اليه ورضيت بحكمه في ذلك فعليها أن تقبل حكمه قليلا كان أو كثيرا .

٨٣٠ ٢ - علي بن اسماعيل الميثمي عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة على حكمها أو على حكمه فمات أو ماتت قبل أن يدخل بها فقال : لها المتعة والميراث ولا مهر لها ، قال : فإن طلقها وقد تزوجها على حكمها لم يجاوز بحكمها عن خمسمائة درهم فضة مهور نساء رسول الله صلى الله عليه وآله .

٨٣١ ٣ - فأما مارواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب العقرقوفي عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يفوض اليه صدق امرأته فينقص عن صدق نساءها ؟ فقال : يلحق بمهر نساءها .

فلا يتنافى الخبر الاول لأن هذه الرواية محمولة على انه إذا فوضت اليه الصدق على أن يجعله مثل مهر نساءها فمتى قصر عن ذلك الحق به ، فأما إذا كان مطلقا كان

(١) النش : بالفتح نصف الاوقية وغيرها وكانت الاوقية عندم اربعين درهماً وكان النش عشرين درهماً .

- ٨٢٩ - ٨٣٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٧ الكافي ج ٢ ص ٢١ واخر ج الاخير الصدوق في

القيه ص ٣١٨ .

- ٨٣١ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٧ .



الحكم ما تضمنه الخبر الاول في أن ما حكم به فهو جائز .

١٤٢ - باب من عقد على امرأة وشرط لها أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى

١ - محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن الحسن بن علي بن يوسف ٨٣٢  
الازدي عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام في رجل  
تزوج امرأة وشرط لها إن هو تزوج عليها امرأة أو هجرها أو اتخذ عليها سرية فهي  
طالق ففضى في ذلك ان شرط الله قبل شرطكم فان شاء وفي لها بما شرط وان شاء  
امسك واتخذ عليها ونكح عليها .

٢ - علي بن الحسن عن محمد بن خالد الاصم عن عبدالله بن بكير عن زرارة قال ٨٣٣  
قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ان ضريساً كانت تحتها ابنة حمران فجعل لها ان  
لا يتزوج عليها أبداً في حياتها ولا بعد موتها على ان جعلت له هي ان لا يتزوج بعده  
فجعلها عليها من الحج والهدي والنذور وكل مال يملكه في المساكين وكل مملوك لها  
حر إن لم يف كل واحد منهما لصاحبه ثم انه أتى أبا عبدالله عليه السلام وذكر له ذلك  
فقال : إن لأبيها حمران حقا ، ولا يحملنا ذلك على ان لا نقول الحق اذهب فتزوج  
وتسرى فان ذلك ليس بشيء وليس عليك شيء ولا عليها وليس ذلك الذي صنعنا  
بشيء فتسرى وولد له بعد ذلك اولاد .

٣ - الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن الكاهلي قال : سألت أبا عبدالله ٨٣٤  
عليه السلام عن رجل تزوج امرأة وشرط لها أن لا يتزوج عليها ورضيت ان ذلك  
مهرها قال فقال : أبو عبدالله عليه السلام : هذا شرط فاسد لا يكون النكاح الا على  
درهم أو درهمين .

\* - ٨٣٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٩ .

- ٨٣٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٧ الكافي ج ٢ ص ٢٨ بتفاوت في اللفظ الفقيه ص ٣٢١ .

- ٨٣٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢١٩ .



٨٣٥ ٤ — فأما مارواه علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن منصور بزرج عن عبد صالح عليه السلام قال قلت له: إن رجلا من مواليك تزوج امرأة ثم طلقها فبانت منه فأراد أن يراجعها فأبت عليه إلا أن يجعل الله عليه أن لا يطلقها ولا يتزوج عليها فاعطاها ذلك ثم بدا له في التزويج بعد ذلك فكيف يصنع؟ قال: بئس ما صنع وما كان يدريه ما يقع في قلبه بالليل والنهار قل له فليف للمرأة بشرطها فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: ﴿المؤمنون عند شروطهم﴾ . فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن يكون محمولا على الاستحباب لأن من حكم بما تضمنته الخبر يستحب له أن يفى بالشرط الذي بذل لسانه به وإن لم يكن ذلك واجبا ، والوجه الآخر : أن يكون محمولا على التقية لأن من خالفنا يوجبون هذا الشرط ويحنثون من خالفه ، والذي يؤكد الاخبار الأولية .

٨٣٦ ٥ — مارواه علي بن اسماعيل الميثمي عن حماد عن عبدالله بن المغيرة عن ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قال لأمرأته إن نكحت عليك أو تسريت فهي طالق قال : ليس ذلك بشيء ، إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : من اشترط شرطا سوى كتاب الله عز وجل فلا يجوز ذلك له ولا عليه .

## ابواب أولياء العقد

### ١٤٣ — باب ان الثيب ولى نفسها

٨٣٧ ١ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن الفضيل بن يسار ومحمد بن مسلم وزرارة بن اعين وبريد بن معاوية العجلي

\* — ٨٣٥ — ٨٣٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢١٩ .

— ٨٣٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢٢٠ الكافي ج ٢ ص ٢٥ الفقيه ص ٣١٥ .



عن أبي جعفر عليه السلام قال : المرأة التي قد ملكت نفسها غير السفينة ولا المولى عليها إن تزويجها بغير ولي جائز .

٢ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن ٨٣٨ أيوب عن عمر بن أبان السكلي عن ميسرة قال قلت : لأبي عبد الله عليه السلام القى المرأة بالفلاة التي ليس فيها أحد فأقول ألك زوج ؟ فتقول : لا فأتزوجها قال : نعم هي المصدقة على نفسها .

٣ — عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعا عن ابن ٨٣٩ أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : في المرأة الثيب تخطب إلى نفسها قال : هي أملك بنفسها تولى أمرها من شاءت إذا كان كفوا بعد أن تكون قد نكحت رجلا قبله .

٤ — عنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن ٨٤٠ ابن مسكان عن الحسن بن زياد قال قلت : لأبي عبد الله عليه السلام المرأة الثيب تخطب إلى نفسها ؟ قال : هي أملك بنفسها تولى أمرها من شاءت إذا كان لا بأس به بعد أن تكون نكحت زوجها قبل ذلك :

٥ — فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد ٨٤١ عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة تكون في أهل بيت فتكره أن يعلم بها أهل بيتها يحل لها أن توكل رجلا يريد أن يتزوجها تقول له : قد وكلتك فاشهد على تزويجي ؟ قال : لا ، قلت له جعلت فداك

\* ٨٣٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢٢٠ ، الكافي ج ٢ ص ٢٥ .

— ٨٣٩ — التهذيب ج ٢ ص ٢٢٠ الكافي ج ٢ ص ٢٥ الفقيه ص ٣١٤ بسند آخر .

— ٨٤٠ — التهذيب ج ٢ ص ٢٢١ الكافي ج ٢ ص ٢٥ الفقيه ص ٣١٤ بتفاوت يسير في السند والمتن .

— ٨٤١ — التهذيب ج ٢ ص ٢٢١ .



وان كانت أيمًا؟ قال: وإن كانت أيمًا، قلت: وإن وكلت غيره بتزويجها أزوجها منه؟ قال: نعم.

فالوجه في هذا الخبر أنه إنما لم يجز ذلك لأنها وكلته بأن يزوجه من نفسه وذلك لا يصح لأن الوكيل يقوم مقام موكله فيحتاج الى من يعقد عليه ولا يصح أن يكون الانسان عاقدا على نفسه لأن العقد يقتضي إيجاباً وقبولاً وذلك لا يصح بين الانسان وبين نفسه، ولو أنها زوجت نفسها من غير أن توكله لكان ذلك جائزاً حسب ما تضمنته الأخبار الاولى ولأجل ما قلناه قال: له السائل توكل غيره بأن يزوجه منه فقال: نعم لأن ذلك يصح تقديره فيه وفي الاول لا يصح، ويزيد ما قدمناه وضوحاً.

٨٤٢ ٦ — مارواه علي بن اسماعيل الميثمي عن فضالة بن أيوب عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا كانت امرأة مالكة أمرها تباع وتشتري وتعتق وتشهد وتعطي من مالها ماشاءت فإن أمرها جائز تزوج إن شاءت بغير إذن وإيها وإن لم تكن كذلك فلا يجوز تزويجها إلا باذن وليها.

٨٤٣ ٧ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن اسماعيل عن أبيه قال: سألت الرضا عليه السلام عن رجل تزوج ببيكر أو ثيب لا يعلم أبوها ولا أحد من قرابتها ولكن تجعل المرأة وكيلا فيزوجها من غير علمهم قال: لا يكون ذا. قوله عليه السلام: لا يكون ذا محمول على أنه لا يكون ذا في البكر خاصة دون أن يكون متناولاً للثيب، ولا يمتنع أن يسئل عن شئنين فيجيب عن واحد لضرب من المصلحة ويعوّل في الجواب عن الآخر على بيان ما تقدم منه أو من آبائه عليهم السلام، ويحتمل أيضاً أن يكون خرج مخرج التقية لأنه موافق لمذهب أكثر العامة والذي يؤكد ما قدمناه:

\* - ٨٤٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٢١ .

- ٨٤٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٢٣ .



٨ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن ابن فضال عن ابن بكير عن ٨٤٤  
رجل عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا بأس ان تزوج المرأة نفسها إذا كانت ثيبا  
بغير اذن أبيها إذا كان لا بأس بما صنعت .

### ١٤٤ — باب انه لا تزوج البكر الا باذن أبيها

١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم ٨٤٥  
عن العلاء بن رزين عن ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لاتزوج ذوات  
الاباء من الابكار إلا باذن ابائهن .

٢ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن علي بن الحسن بن محبوب عن علي ٨٤٦  
ابن رثاب عن زرارة قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لا ينقض النكاح  
إلا الأب .

٣ — عنه عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن علي بن الحسن بن رباط عن شعيب ٨٤٧  
الحداد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا ينقض النكاح إلا الأب .

٤ — أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن فضال عن صفوان عن أبي المعز عن ٨٤٨  
ابراهيم بن ميمون عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا كانت الجارية بين ابويها  
فليس لها مع أبويها أمر ، وإذا كانت قد تزوجت لم يزوجها إلا برضا عنها .

٥ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن علي بن الحكم ٨٤٩  
عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : لاتستأمر الجارية  
إذا كانت بين أبويها ليس لها مع الاب أمر ، قال وقال : يستأمرها كل أحد  
ماعد الأب .

\* ٨٤٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٢٣ .

— ٨٤٥ — التهذيب ج ٢ ص ٢٢١ الكافي ج ٢ ص ٢٥ الفقيه ص ٣١٤ .

— ٨٤٦ — ٨٤٧ — ٨٤٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢٢١ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٥ .

— ٨٤٩ — التهذيب ج ٢ ص ٢٢١ الكافي ج ٢ ص ٢٥ .



ج ٣ ٢٣٦ في ان الأب إذا عقد على ابنته الصغيرة قبل أن تبلغ لم يكن لها عند البلوغ خيار ج ٣

١٥٠ ٦ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن سعدان بن مسلم قال قال : أبو عبدالله عليه السلام لا بأس بتزويج البكر إذا رضيت من غير اذن أبيها . فهذا الخبر يحتمل شيئين ، أحدهما : أن يكون مخصوصا بنكاح المتعة على ما قدمناه من الرخصة في ذلك بالشرائط التي قدمناها ، والآخر : أن يكون محمولا على أنها إذا كانت بالغاً ولا يزوجها أبوها من كفؤ لها ويعضلها بذلك فحينئذ يجوز لها العقد على نفسها .

١٤٥ — باب ان الأب اذا عقد على ابنته الصغيرة قبل ان تبلغ لم يكملها عنده

### البلوغ خيار

١٥١ ١ — الحسين بن سعيد عن عبدالله بن الصلت قال : سألت أبا الحسن عليه السلام

عن الجارية الصغيرة يزوجها أبوها ألها أمر إذا بلغت ؟ قال لا ، وسألته عن البكر إذا بلغت مبالغ النساء ألها مع أبيها امر ؟ فقال : ليس لها مع أبيها أمر مالم تتيب .

١٥٢ ٢ — أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : سألت الرضا عليه

السلام عن الصبيبة يزوجها أبوها ثم يموت وهي صغيرة ثم تكبر قبل أن يدخل بها زوجها أيجوز عليها التزويج أم الامر اليها ؟ قال : يجوز عليها تزويج أبيها .

١٥٣ ٣ — عنه عن الحسين بن علي بن يقطين عن أخيه الحسن عن علي بن يقطين قال :

سألت أبا الحسن عليه السلام أتزوج الجارية وهي بنت ثلاث سنين أو أزوج الغلام وهو ابن ثلاث سنين وما ادنى حد ذلك الذي يزوجان فيه ؟ فإذا بلغت الجارية فلم ترض به فما حالها ؟ قال : لا بأس بذلك إذا رضي أبوها أو وليها .

١٥٤ ٤ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن العلا

\* ٨٥٠ — التهذيب ج ٢ ص ٢٢١ .

— ٨٥١ — ٨٥٢ — التهذيب ج ٢ ص ٢٢١ الكافي ج ٢ ص ٢٥ واخرج الاخير الصدوق في

القيه ص ٣١٤ . — ٨٥٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٢١ . — ٨٥٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٢٢ .



ج ٣ في أن الأب إذا عقد على ابنته الصغيرة قبل أن تبلغ لم يكن لها عند البلوغ خيار ٢٣٧

عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الصبي يزوج الصبية قال : إن كان أبواها اللذان زوجها فنعم جائز ولكن لها الخيار إذا أدركا فإن رضىا بعد فإن المهر على الأب ، قلت له : فهل يجوز طلاق الأب على ابنته في حال صغره ؟ قال : لا . فلا يتأني هذا الخبر الأخبار الأولية لأن قوله عليه السلام : لكن لها الخيار إذا أدركا يجوز أن يكون المراد به أن لها ذلك بفسخ العقد إما بالطلاق من جهة الزوج وما يجري مجراه أو مطالبة المرأة له بما يوجب الطلاق ويقتضي فسخه ولم يرد بالخيار هاهنا إمضاء العقد أو إبطاله وأن العقد موقوف على خيارها ، والذي يكشف عن ذلك قوله في الخبر : إن كان أبواها اللذان زوجها فنعم جائز فلو كان العقد موقوفا على رضائهما لم يكن بين الأبوين وغيرها فرق وكان ذلك جائزاً لغير الأبوين وقد ثبت أنه فرق بين الموضعين فعلم أن المراد ما ذكرناه :

٥ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب ٨٥٥

الخرزاز عن يزيد الكناسي قال قلت : لأبي جعفر عليه السلام متى يجوز للأب أن يزوج ابنته ولا يستأمرها ؟ قال : إذا جازت تسع سنين قلت : فإن زوجها أبوها ولم تبلغ تسع سنين فبلغها ذلك فسكنت ولم تأب ذلك يجوز عليها ؟ قال : لا ليس يجوز عليها رضا في نفسها ولا يجوز لها تأب ولا سخط في نفسها حتى تستكمل تسع سنين فإذا بلغت تسع سنين جاز لها القول في نفسها بالرضا والتأبي وجاز عليها بعد ذلك وإن لم تكن أدركت مدرك النساء ، قلت أفيقام عليها الحد وتؤخذ بها وهي في تلك الحال وإنما لها تسع سنين ولم تدرك مدرك النساء في الحيض ؟ قال : نعم إذا دخلت على زوجها ولها تسع سنين ذهب عنها اليم ودفع اليها مالها وقيمت الحدود التامة عليها ولها ، قلت : فالغلام يجري مجرى الجارية في ذلك ؟ فقال : يا أبا خالد إن الغلام إذا زوجته أبوه ولم يدرك كان له الخيار إذا أدرك أو بلغ خمس عشرة سنة أو يشعر في وجهه أو ينبت في عاتقه قبل



ذلك ، قلت فان ادخلت عليه امرأته قبل أن يدرك فيمكث معها ماشاء الله ثم أدرك بعد فكرها وتابأها قال : إذا كان أبوه الذي زوجته ودخل بها ولدت منها وأقام معها سنة فلا خيار له إذا أدرك ، ولا ينبغي له أن يرد على أبيه ما صنع ولا يحل له ذلك ، قلت له : فان زوجته أبوه ودخل بها وهو غير مدرك أيقام عليه الحدود وهو في تلك الحال قال : أما الحدود الكاملة التي يؤخذ بها الرجل فلا ، ولكن يحل في الحدود كلها على قدر مبلغ سنه ويؤخذ بذلك ما بينه وبين خمس عشرة سنة ولا تبطل حدود الله في خلقه ولا تبطل حقوق المسامين بينهم ، قلت له جعلت فداك : فان طلقها في تلك الحال ولم يكن أدرك أيجوز طلاقه ؟ قال : إن كان مسها في الفرج فإين طلاقه جائز عليها وعليه وإن لم يمسها في الفرج ولم يلد منها ولم تلد منه فإينها تعزل عنه وتصير الى أهائها فلا يراها ولا تقربه حتى يدرك فيسئل ويقال له إنك كنت طلقت امرأتك فلانة فان هو اقر بذلك وأجاز الطلاق كانت تطليقة بائنة وكان خاطبا من الخطاب .

فلا ينافي ما تضمن صدر هذا الخبر ما قدمناه من الاخبار لأنه قال : إذا جازت لها تسع سنين يجوز للأب أن يزوجها ولا يستأمرها وهذا مما نقول به ، ولا يدل على أن قبل ذلك ليس له إلا من جهة دليل الخطاب ، وقد ينصرف عن دليل الخطاب بدليل ، وقد قدمنا ما يدل على أن له أن يعقد عليها قبل أن تبلغ تسع سنين وفي حال كونها صبية ، فاما قوله : فاذا جاز لها تسع سنين كان لها الرضا في نفسها والتأبي يجوز أن يكون هذا اخبارا عن حكمها مع غير الأب وليس في الخبر ان لها ذلك مع الأب أو مع غيره وتكون الفائدة في ذلك ان رضاها وسخطها قبل أن تبلغ تسع سنين لاحكم لها .

وتبين مما قلناه انه ليس لها أن لاتمضي العقد قوله في الخبر حين ذكر حكم الابن أن للامام إذا زوجته ولم يدرك كان له الخيار إذا ادرك فدلل على أن حكم الجارية



بخلافه وأنه ليس لها الخيار وإنما ذلك يختص الغلام، ويحتمل أن يكون المراد بهذا الخبر والذي قبله من ذكر الأب فيها الجدة إذا كان أبو الجارية ميتا فإنه متى كان الأمر على ذلك جرى مجرى غيره في أنه لا يعقد عليها إلا برضاها ومتى عقد عليها وهي صغيرة كان العقد موقوفا على رضاها عند البلوغ ونحن نؤمن فيما بعد أنه ليس للجد أن يعقد مع عدم الأب إلا برضاها إن شاء الله تعالى.

### ١٤٦ - باب من يعقر على المرأة سوى أبيها

- ١ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد ٨٥٦ ابن أبي نصر عن داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يريد أن يزوج اخته قال: يؤامرهما فإن سكنت فهو اقرارها وإن ابت لم يزوجها وإن قالت: زوجني فلانا فلينزوجها ممن ترضى واليتمة في حجر الرجل لا يزوجها إلا برضا منها.
- ٢ - عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن مهزيار عن محمد بن الحسن ٨٥٧ الأشعري قال: كتب بعض نبي عمي إلى أبي جعفر عليه السلام ما تقول في صبية زوجها عمها فلما كبرت ابت التزويج؟ فكاتب بخطه لا تكره على ذلك والأمر أمرها.
- ٣ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ٨٥٨ عن صفوان عن ابن مسكان عن وليد بن يبياع الأستفاط قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن جارية كان لها اخوان زوجها الأكبر بالكوفة وزوجها الأصغر بأرض أخرى قال: الأول أولى بها إلا أن يكون الآخر قد دخل بها فهي امرأتها ونكاحه جائز.

\* - ٨٥٦ - ٨٥٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٢٣ الكافي ج ٢ ص ٢٥ واخرج الأول الصدوق في

الفتية ص ٣١٥.

- ٨٥٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٢٣ الكافي ج ٢ ص ٢٦.



فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على أنه إذا ردت الجارية أمرها إلى أخويها وعقدا جميعا في حالة واحدة كان العقد ماعقد عليه الاخ الأكبر ويبطل ما عقد الصغير اللهم إلا أن يكون دخل بها الذي عقد عليه الاخ الصغير فيكون مع الدخول هو اولى من الاول .

٨٥٩ ٤ — فأما مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة انكحها أخوها رجلا ثم انكحها أمها بعد ذلك وخالها وأخ لها صغير فدخل بها فحبلت فاختلفا (١) فيها فأقام الاول الشهود فالحقها بالاول وجعل لها الصداقين جميعا ومنعه زوجها الذي حقت له أن يدخل بها حتى تضع حملها ثم الحق الولد بابيه . فالوجه في هذا الخبر ما قلناه في الخبر الاول من انه تكون الجارية جعلت أمرها إلى أخويها ويكون سبق الاخ الأكبر بالعقد فانه يكون عقده ماضيا ويبطل العقد الذي عقده الاخ الصغير على كل حال ، وإن دخل بها الثاني كان لها الصداق بما استحل من فرجها ويلحق الولد بالرجل لانه عقد عليها ولم يعلم أن أخاها الأكبر قد عقد لها على غيره قبل ذلك وكان عقد شبهة يلحق به الولد .

٨٦٠ ٥ — فأما مارواه علي بن اسماعيل الميثمي عن الحسن بن علي عن بعض أصحابه عن الرضا عليه السلام قال : الاخ الأكبر بمنزلة الاب . فالوجه في هذا الخبر انه بمنزلة الاب في وجوب الاكرام له والانقياد لاوامره والرجوع إلى طاعته وليس المراد به انه بمنزلة الاب في جواز العقد له على اخته الصغيرة بغير رضاها ولا استئجار من جهتها بدلالة ما قدمناه ولو كان صريحا بذلك لحملناه على التقية لانه مذهب بعض العامة .

(١) نسخة في المطبوعة وبعض النسخ ( فاختصا . فاحتقا . فاحتكما ) .



## ١٤٧ - باب تفضيل بعض النساء على بعض في النفقة والكسوة

- ١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي ٨٦١  
قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يكون له امرأتان يريد أن يؤثر أحدهما  
بالكسوة والعطية أيفضل ذلك؟ قال: لا بأس بذلك واجتهد في العدل بينهما.
- ٢ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن معمر بن خلاد قال: سألت أبا ٨٦٢  
الحسن عليه السلام هل يفضل الرجل نساءه بعضهم على بعض؟ قال: لا ولا بأس  
به في الاماء.
- فالوجه في هذا الخبر أن نحملة على ضرب من الكراهية لان الافضل التسوية  
يذهن على حد واحد.

## ١٤٨ - باب القسمة بين الزوج

- ١ - الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال: سألته عن ٨٦٣  
رجل كانت له امرأة فيتزوج عليها هل يحل له أن يفضل واحدة على الأخرى؟  
فقال: يفضل المحدثه حدثان عرسها ثلاثة أيام إذا كانت بكرا ثم يسوي بينهما بطيبة  
نفس أحدهما للأخرى.
- ٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة ٨٦٤  
عن الحضرمي عن محمد بن مسلم قال قلت: لأبي جعفر عليه السلام رجل تزوج امرأة  
وعنده امرأة فقال: إذا كانت بكرا فليبت عندها سبعا وإن كانت ثيبا فثلاثا.
- فلا ينافي الخبر الاول لأن الوجه أن نحملة على الجواز، والخبر الاول على الفضل  
لأن الفضل الا يفضل البكر باكثر من ثلاث ليال حدثان عرسها، ويجوز تفضيلها

\* - ٨٦١ - ٨٦٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣٢ .

- ٨٦٣ - ٨٦٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣١ .



بسبع ليال ، وأما غير البكر فلا تفضل بأكثر من ثلاث ليال ثم يرجع الى التسوية ،  
ويؤكّد ذلك :

١٦٥ ٣ — مارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي

عبدالله عليه السلام قال : سئل عن رجل يكون عنده امرأتان احدهما أحب اليه من  
الأخرى أله أن يفضل احدهما على الأخرى؟ قال : نعم يفضل بعضهن على بعض ما لم  
يكنّ أربعاً ، وقال : إذا تزوج الرجل بكراً وعنده ثيب فله أن يفضل البكر بثلاثة أيام .

قال محمد بن الحسن : ما تضمن صدر هذا الخبر من أن له أن يفضل بعضهن على بعض  
ما لم يكنّ أربعاً المعنى فيه انه إذا كان للرجل أن يتزوج أربعاً فيصيب لكل واحدة  
منهن ليلة جاز إذا كان عنده امرأتان أن يجعل لواحدة منها ثلاث ليال وللأخرى  
ليلة واحدة لأنه ليس لها أكثر من ليلة في كل أربع ليال ، والذي يدل على ذلك :

١٦٦ ٤ — مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبدالله بن مسكان عن الحسن بن

زياد قال قال أبو عبدالله عليه السلام : يتزوج الحرّة على الأمة ولا يتزوج الأمة على  
الحرّة ولا النصرانية ولا اليهودية على المسلمة فمن فعل ذلك فنكاحه باطل ، قال وسأله  
عن الرجل يكون له امرأتان واحدهما أحب اليه من الأخرى أله أن يفضلها بشيء؟  
قال : نعم له أن يأتيها ثلاث ليال والأخرى ليلة لأن له ان يتزوج أربع نسوة  
فليلتيه يجعلها حيث شاء ، قلت : فتكون عنده المرأة فيتزوج جارية بكراً قال : فليفضلها  
حين يدخل بها بثلاث ليال ، وللرجل أن يفضل نساءه بعضهن على بعض ما لم يكنّ  
أربعاً .

### ١٤٩ — باب اتيان النساء فيما دون الفرج

١٦٧ ١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن اسباط عن محمد بن حمران عن عبدالله بن

\* - ١٦٥ - ١٦٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣١ .

- ١٦٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣٠ .



أبي يعفور قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي المرأة في دبرها؟ قال : لا بأس إذا رضيت قلت : فأين قول الله تعالى ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ فقال : هذا في طلب الولد فاطلبوا الولد من حيث أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنْ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ ﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرِّثَ لَكُمْ فَاتُوا حَرِّثَكُمْ أُنَى سْتُمْ ﴾ .

- ٢ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حفص بن سوقة عن أخبره قال : سألت ٨٦٨  
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي أهله من خلفها قال : هو أحد المأتين فيه الغسل .
- ٣ — أحمد بن محمد بن عيسى عن موسى بن عبد الملك والحسن بن علي بن يقطين ٨٦٩  
عن موسى بن عبد الملك عن رجل قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن اتيان  
الرجل المرأة من خلفها في دبرها فقال : أحلتها (١) آية من كتاب الله تعالى قول لوط  
عليه السلام ﴿ هُوَ لَاءَ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ وقد علم أنهم لا يريدون الفرج .
- ٤ — عنه عن ابن فضال عن الحسن بن الجهم عن حماد بن عثمان قال : سألت أبا ٨٧٠  
عبد الله عليه السلام أو أخبرني من سأله عن الرجل يأتي المرأة في ذلك الموضع وفي  
البيت جماعة فقال لي ورفع صوته قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من كآف  
مملوكه ما لا يطبق فليبعه ثم نظر في وجوه أهل البيت ثم أصغى إلي فقال : لا بأس به .
- ٥ — عنه عن معاوية بن حكيم عن أحمد بن محمد بن حماد بن عثمان عن عبد الله بن أبي ٨٧١  
يعفور قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي المرأة في دبرها قال : لا بأس به .
- ٦ — عنه عن علي بن الحكم قال : سمعت صفوان يقول قلت للرضا عليه السلام ٨٧٢  
إن رجلا من مواليك أمرني أن أسألك عن مسألة فهابك واستحيا منك أن يسألك  
قال ماهي ؟ قال للرجل أن يأتي امرأته في دبرها ؟ قال : نعم ذلك له ، قال قلت :

(١) كذا في جميع النسخ والتهديب والصواب أحلته .

\* ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - التهديب ج ٢ ص ٢٣٠ .

- ٨٧٢ - التهديب ج ٢ ص ٢٣٠ الكافي ج ٢ ص ٦٩ .



وأنت تفعل ذلك قال : لا إنا لانفعل ذلك .

٨٧٣ ٧ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي اسحاق عن عثمان بن عيسى عن يونس بن عمار قال قلت : لأبي عبد الله عليه السلام أو لأبي الحسن عليه السلام إني ربما أتيت الجارية من خلفها يعني دبرها وتفزرت (١) فجعلت على نفسي إن عدت الى امرأة هكذا فعلي صدقة درهم وقد ثقل ذلك علي قال : ليس عليك شيء وذلك لك .

٨٧٤ ٨ — فأما مارواه احمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن العباس بن موسى عن يونس او غيره عن هاشم بن المثني عن سدير قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله محاش النساء على امتي حرام .

٨٧٥ ٩ — عنه بهذا الاسناد عن هاشم وابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : هاشم لا تفري (٢) ولا تفرت (٣) وابن بكير قال : لا تفرت اي الانث من غير هذا الموضع .

فالوجه في هذين الخبرين ضرب من الكراهية لان الافضل تجنب ذلك وإن لم يكن محظوراً ، يدل على ذلك :

٨٧٦ ١٠ — مارواه احمد بن محمد بن عيسى عن البرقي يرفعه عن ابن أبي يعفور قال : سألته عن اتيان النساء في اعجازهن فقال : ليس به بأس وما احب ان تفعله .

والخبر الذي قدمناه ايضاً عن الرضا عليه السلام وقوله انا لانفعل ذلك دلالة على كراهية ذلك حسب ما قلناه ، ويحتمل ايضاً ان يكون الخبران وردا مورد التقية لأن احدا من العامة لا يميز ذلك إلا ما يحكى عن مالك ، ويختلف عنه فيه اصحابه .

٨٧٧ ١١ — واما مارواه احمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن معمر بن خلاد قال قال : ابو الحسن

(١) في بعض النسخ « تفزرت » وفي بعضها « تفزرت » والسكل وجه يناسب المقام ، وفي التهذيب والواق « ونذرت » . (٢) لا تفري : الفرى القطع والشق . (٣) لا تفرت : أي لا تأتي موضع الفرت يعني الدبر .

\* ٨٧٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٢ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣٠ .



عليه السلام أي شيء يقولون في اتیان النساء في اعجازهن ؟ فقلت له : بلغني إن أهل المدينة لا يرون به بأساً ، فقال ان اليهود كانت تقول إذا أتى الرجل المرأة من خلفها خرج ولده احوال فانزل الله تعالى ﴿ نساؤکم حرث لکم فاتوا حرثکم أنى شئتم ﴾ من خلف وقدام مخالفاً لقول اليهود ولم يعن في ادبارهن .

فلا ينافي ما قدمناه من الاخبار لأن الذي تضمنه هذا الخبر تفسير الآية وسبب نزولها وما المراد بها وليس إذا لم يكن ما قلناه مراداً بالآية يجب أن يكون حراماً بل لا يمتنع أن يدل دليل آخر على جواز ذلك وقد قدمنا من الاخبار ما يدل على ذلك .

## أبواب ما يرد منه النكاح

### ١٥٠ - باب حكم المحرورة

- ١ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد ٨٧٨ عن رفاعة بن موسى قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحدود والمحدودة هل ترد من النكاح ؟ قال : لا ، قال رفاعة وسألته عن البرصاء فقال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في امرأة زوّجها وليها وهي برصاء أن لها المهر بما استحلت من فرجها وأن المهر على الذي زوجها وإنما صار المهر عليه لأنه دلّسها ، ولو أن رجلاً تزوج امرأة وزوّجها رجلاً لا يعرف دخيلة أمرها لم يكن عليه شيء وكان المهر يأخذه منها .
- ٢ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي ٨٧٩ عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فعلم بعد ما تزوجها أنها قد كانت زنت قال : إن شاء زوجها أخذ الصداق ممن زوّجها ولها الصداق بما استحلت من فرجها وإن شاء تركها .

\* ٨٧٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣٢ الكافي ج ٢ ص ٢٩ .

- ٨٧٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣٢ الكافي ج ٢ ص ١٣ بسند آخر .



فليس هذا الخبر منافياً لما قدمناه أولاً لأنه إنما قال : إذا علم أنها كانت زنت كان له الرجوع على وآيها بالصداق ولم يقل ان له ردها، وليس يمتنع أن يكون له استرجاع الصداق وإن لم يكن له رد العقد لأن أحداً الأمرين منفصل من الآخر .

### ١٥١ - باب العيوب الموجبة للرد في عقد النكاح

١٨٨٠ ١ - الحسين بن سعيد عن علي بن اسماعيل عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنما يرد النكاح من البرص والجذام والجنون والعقل (١) .

١٨٨١ ٢ - عنه عن أحمد بن محمد عن مفضل بن صالح عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ترد البرصاء والجنونة والمجنومة قلت : العوراء؟ قال : لا .

١٨٨٢ ٣ - محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد عن رفاعة بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ترد المرأة من العقل والبرص والجذام والجنون وأما ماسوى ذلك فلا .

١٨٨٣ ٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد عن محمد بن سماعة عن عبد الحميد عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : ترد البرصاء والعمياء والعرجاء .

١٨٨٤ ٥ - عنه عن أحمد بن محمد عن داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يتزوج المرأة ويؤتي بها عمياء أو برصاء أو عرجاء قال : ترد على وليها ويكون لها المهر

(١) العقل : لحم ينبت في قبل المرأة وهو القرن ولا يكون في البكر كما قيل وإنما يصيب المرأة بعد الولادة وقيل هو ورم يكون بين مسلكي المرأة .

\* - ٨٨٠ - ٨٨١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣٢ وأخرج الأخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٢٩ .  
- ٨٨٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣٢ بسند آخر وهو جزء من حديث ولم يخرج في الكافي كما في الوافي .

- ٨٨٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣٢ الفقيه ص ٣٢٣ بزيادة [والجذماء] .

- ٨٨٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣٣ .



عنى وليها وإن كان بها زمانة لا يراها الرجال أجزت شهادة النساء عليها .

٦ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن ٨٨٥ أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة من وليها فوجد بها عيباً بعد ما دخل بها قال فقال : إذا دلست العفلاء نفسها والبرصاء والمجنونة والمفضاة ومن كان بها زمانة ظاهرة فإينها ترد على أهلها من غير طلاق ويأخذ الزوج المهر من وليها الذي كان دلستها ، فإين لم يكن وليها علم بشيء من ذلك فلا شيء له عليه ويرد عليها ، قال فإين أصاب الزوج شيئاً مما أخذت منه فهو له وإن لم يصب شيئاً فلا شيء له قال : وتعتد منه عدة المطلقة إن كان دخل بها وإن لم يكن دخل بها فلا عدة عليها ولا مهر لها .

فالوجه في الجمع بين هذه الاخبار ان مازاد على الجنون والجذام والبرص والعفل والاقضاء من العيوب التي يتضمن بعض الاخبار مثل العمى والعرج والزمانة الظاهرة محمولة على ضرب من الكراهية ويستحب لمن ابتلي بذلك ألا يرددها ، فأما الخمسة الاشياء التي ذكرناها فله ردها منها على كل حال ، والذي يؤكد ما قلناه :

٧ — مارواه حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : في رجل ٨٨٦ يتزوج الى قوم فاذا امرأته عوراء ولم يبيتوا له قال : لا يرد إنما يرد النكاح من البرص والجذام والجنون والعفل ، قلت أرأيت إن كان قد دخل بها كيف يصنع بمهرها ؟ قال : لها المهر بما استحل من فرجها ويعرم وليها الذي انكحها مثل ما ساق اليها .

٨ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى ٨٨٧

\* — ٨٨٥ — التهذيب ج ٢ ص ٢٣٢ الكافي ج ٢ ص ٢٩ .

— ٨٨٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢٣٣ الكافي ج ٢ ص ٢٩ وذكر صدر الحديث فيها الفقيه ص ٣٢٢ .

— ٨٨٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢٣٣ .



الحزاز عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام في رجل تزوج امرأة فوجدها برصاء أو جذماء قال : إن كان لم يدخل بها ولم يبيِّن فإن شاء طلق وإن شاء أمسك ولا صداق لها وإذا دخل بها فهي امرأته .

فلا ينافي الخبر الذي قدمناه من أن من هذه صورتها ترد من غير طلاق لأن قوله عليه السلام إن شاء طلق محمول على أنه إن شاء خلاها لأن ذلك مستفاد في أصل اللغة من لفظ الطلاق ولا يحمل على الطلاق الشرعي بدلالة الخبر الأول ، فأما قوله فإذا دخل بها فهي امرأته فالوجه فيه أن نحمله على أنه إذا دخل بها مع العلم بحالها فإنه يكون ذلك رضا بها ، ومتى لم يعلم ذلك ودخل بها كان له ردها وكان لها الصداق بما استحلت من فرجها حسب ما تضمنته الأخبار الأولى ، ويؤكد ذلك أيضا :

٨٨٨ ٩ — مرواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد عن غير واحد عن أبان عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال في الرجل إذا تزوج المرأة ووجدها قرناء (١) وهو العفل أو برصاء أو جذماء إنه يردها ما لم يدخل بها .

٨٨٩ ١٠ — عنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام قال : المرأة ترد من أربعة أشياء من البرص والجذام والجنون والقرن وهو العفل ما لم يقع عليها فإذا وقع عليها فلا فالوجه في هذين الخبرين أيضاً ما قلناه من أنه متى دخل بها مع العلم بحالها لم يكن له ردها لأن ذلك رضا منه يدل على ذلك :

(١) القرناء : المرأة التي بها القرن وهو لحم ينبت في الفرج فيمدخل الذكر كالغدة الغليظة وقد يكون عظما وقال غير واحد إنه العفل وحكى عن ابن دريد تغايرها .  
\* — ٨٨٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢٣٣ الكافي ج ٢ ص ٢٩ .  
— ٨٨٩ — التهذيب ج ٢ ص ٢٣٣ الكافي ج ٢ ص ٣٠ الفقيه ص ٣٢٢ .



١١ — مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب ٨٩٠  
 عن أبي أيوب عن أبي الصباح قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج  
 امرأة فوجدها قرناء قال : هذه لا تجبل ولا يقدر زوجها على مجامعتها ويردها على  
 أهلها صاغرة ولا مهر لها ، قلت فان كان دخل بها قال : إن كان علم بذلك قبل أن  
 ينكحها يعني المجامعة ثم جامعها فقد رضي بها، وإن لم يعلم إلا بعد ما جامعها فإين شاء  
 بعد أمسك وإن شاء طلق .

### ١٥٢ — باب العنين وامطام

١ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه ٨٩١  
 السلام قال : العنين يترخص به سنة ثم إن شاءت امرأته تزوجت وإن شاءت أقامت .  
 ٢ — عنه عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكندي قال : سألت أبا عبد الله ٨٩٢  
 عليه السلام عن امرأة ابنتي زوجها فلا يقدر على الجماع أبداً أتفارقه ؟ قال : نعم  
 إن شاءت .

٣ — عنه عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح قال : قال أبو عبد الله عليه السلام ٨٩٣  
 إذا تزوج الرجل المرأة وهو لا يقدر على النساء أجل سنة حتى يعالج نفسه .

٤ — أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن أبي البخري عن جعفر عن أبيه ٨٩٤  
 عليهما السلام أن عليا عليه السلام كان يقول : يؤخر العنين سنة من يوم ترافعه امرأته  
 فإين خالص إليها والإفرق بينهما فإين رضيت أن تقيم معه ثم طلبت الخيار بعد ذلك فقد  
 سقط الخيار ولا خيار لها .

قال محمد بن الحسن هذه الاخبار وإن كانت عامة في أن العنين يؤجل سنة فهي  
 محمولة على أن لا يكون دخل بها اصلاً فأما إذا دخل بها ولو مرة واحدة ثم حدثت به

\* - ٨٩٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣٣ الكافي ج ٣ ص ٣٠ .

- ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣٤ .



العنة لم يكن لها عليه خيار ، يدل على ذلك :

١٨٩٥ ٥ — مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : من أتى امرأة مرة واحدة ثم أخذ عنها فلا خيار لها .

١٨٩٦ ٦ — أبو علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن أبان عن غياث الضبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في العنّين إذا علم أنه عنين لا يأتي النساء فرّق بينهما ، وإذا وقع عليها دفعة واحدة لم يفرّق بينهما والرجل لا يرّد من عيب .

١٨٩٧ ٧ — محمد بن أحمد بن يحيى عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن أبيه أن عليا عليهم السلام كان يقول : إذا تزوّج الرجل المرأة فوقع عليها مرة ثم أعرض عنها فليس لها الخيار لتصبر فقد ابتليت وليس لامهات الاولاد ولا الاماء ما لم يمساها من الدهر الامرة واحدة خيار .  
وقد روي ايضا انه إذا تمّ كمن من اتيان غيرها من النساء لم يكن لها عليه خيار روى ذلك :

١٨٩٨ ٨ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن رجل أخذ عن امرأته فلا يقدر على اتيانها فقال : إن كان لا يقدر على اتيان غيرها من النساء فلا يمساها إلا برضاها بذلك ، وإن كان يقدر على غيرها فلا بأس بامساكها .

\* ١٨٩٥ — التهذيب ج ٢ ص ٢٣٤ الكافي ج ٢ ص ٣١ الفقيه ص ٣٥٠ .

— ١٨٩٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢٣٤ الكافي ج ٢ ص ٣٠ الفقيه ص ٣٤٩ .

— ١٨٩٧ — ١٨٩٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢٣٤ واخر ج الاخير الكافي ج ٢ ص ٣١ .

والصدوق في الفقيه ص ٣٥٠ .



## ١٥٣ - باب من الرجل والمرأة اذا اختلفا في ادعاء العنة عليه

١ - الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن أبي حمزة قال : سمعت أبا جعفر ٨٩٩ عليه السلام يقول : إذا تزوج الرجل المرأة الثيب التي قد تزوجت زوجها غيره فزعمت انه لا يقربها منذ دخل بها فإن القول في ذلك قول الرجل وعليه أن يحلف بالله لقد جامعها لأنها المدعية ، قال : فان تزوجها وهي بكر فزعمت أنه لم يصل اليها فان مثل هذا تعرف النساء فلينظر اليها من يوثق به ممنه فاذا ذكرت أنها عذراء فعلى الامام أن يؤجله سنة واحدة فان دخل اليها والإفرق بينهما وأعطيت نصف الصداق ولا عنة عليها .

٢ - فأما مارواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد ٩٠٠ عن عبدالله بن الفضل الهاشمي عن بعض مشيخته قال قالت : امرأة لأبي عبدالله عليه السلام أسأله رجل عن رجل تدعي عليه امرأته أنه عنين وينكر الرجل قال : تحشوها القابلة بالخلوق ولا يعلم الرجل فان خرج وعلى ذكره الخلق صدق وكذبت وإلا صدقت وكذب .

٣ - عنه عن الحسين بن محمد عن حمدان القلانسي عن اسحاق بن بنان عن ابن ٩٠١ بقاح عن غياث بن ابراهيم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ادعت امرأة على زوجها على عهد أمير المؤمنين عليه السلام أنه لا يجامعها وادعى هو أنه يجامعها فأمرها أمير المؤمنين عليه السلام أن تستنفر بالزعفران ثم يغسل ذكره فان خرج الماء اصفر صدقه وإلا أمره بطلاقها .

فالوجه في الجمع بين هذه الأخبار أن يكون الامام مخيرا في ذلك ان يحكم ماشاء

\* - ٨٩٩ - ٩٠٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣٤ الكافي ج ٢ ص ٣١ واخرج الاخير الصدوق في

الفتاوى ص ٣٤٩ .

- ٩٠١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٣٤ الكافي ج ٢ ص ٣١ .



وعلى حسب ما يظهر له في الحال من الجزم والاخذ بالاحتياط في العمل بواحد من هذه الاشياء .

### ١٥٤ - باب كراهية دخول الخصى على النساء

٩٠٢ ١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن أحمد بن اسحاق عن أبي ابراهيم عليه السلام قال قلت : له يكون للرجل الخصى يدخل على نسائه فينا ونحن الوضوء فيرى شعورهن فقال : لا .

٩٠٣ ٢ - فأما مارواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسماعيل قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن قناع النساء الحرائر من الخصيان فقال : كانوا يدخلون على بنات أبي الحسن عليه السلام ولا يتقنن .

فالوجه في هذا الخبر ضرب من التقية والعمل على الخبر الأول أولى وأحوط في الدين ، وفي حديث آخر أنه لما سئل عن هذه المسئلة فقال : إمسك عن هذا فعلم بامساكه عن الجواب انه لضرب من التقية لم يقل ما عنده في ذلك واستعمال سلاطين الوقت ذلك :

## كتاب الطهارة

### البواب الايلاء

#### ١٥٥ - باب مرة : لا يلاء التي يوقف بعدها

٩٠٤ ١ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يهجر امرأته من غير طلاق

- ٩٠٢ - ٩٠٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٧ الكافي ج ٢ ص ٦٧ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٣٣٠ بستند آخر . - ٩٠٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥١ الكافي ج ٢ ص ١٢٠ الفقيه ص ٣٤٣ .



ولا يمين سنة لم يقرب فراشها قال : ليأت أهله ، وقال : أيما رجل آلى من امرأته  
والإيلاء ان يقول لا والله لا اجامعك كذا وكذا ويقول والله لاغيظنك فغاضبها  
فانه يترصص به أربعة اشهر ثم يؤخذ بعد الأربعة أشهر ويوقف فان فاه والايفاء أن  
يصالح أهله فان الله غفور رحيم وإن لم يف جبر على الطلاق ولا يقع بينهما طلاق حتى  
يوقف وإن كان ايضا بعد الاربعة اشهر يجبر على أن يفى او يطلق .

٢ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة ٩٠٥  
عن أبي بصير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا آلى الرجل من امرأته  
وهو أن يقول والله لا اجامعك كذا وكذا ويقول والله لاغيظنك ثم يغاضبها ثم  
يترصص بها أربعة أشهر فان فاه والايفاء أن يصالح أهله أو يطاق عند ذلك ولا يقع  
بينهما طلاق حتى يوقف فان كان ايضاً بعد أربعة اشهر حتى يفى او يطلق .

٣ — عنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن ابن  
مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الإيلاء ما هو ؟  
فقال : هو ان يقول الرجل لامرأته والله لا اجامعك كذا وكذا ويقول : والله  
لاغيظنك فيترصص بها أربعة اشهر ثم يؤخذ فيوقف بعد الاربعة اشهر فان فاه وهو  
أن يصالح أهله فان الله غفور رحيم وإن لم يف أجبر على أن يطلق فلا يطلق فيما بينهما  
ولو كان أربعة اشهر مالم ترفعه الى الامام .

٤ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن القاسم بن عروة عن زرارة عن ٩٠٧  
أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له رجل آلى ان لا يقرب امرأته ثلاثة أشهر قال  
فقال : لا يكون إيلاء حتى يحاف على أكثر من أربعة اشهر .

\* ٩٠٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥١ الكافي ج ٢ ص ١٢٠

- ٩٠٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥١ ، الكافي ج ٢ ص ١٢١

- ٩٠٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٢



٩٠٨ ٥ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الايلاء فقال : إذا مضت أربعة أشهر ووقف فاما أن يطلق وإما أن ينيء قلت : فان طلق تعدد عدة المطلقة؟ قال : نعم .

٩٠٩ ٦ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء بن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل آلى من امرأته حتى مضت أربعة أشهر قال : يوقف فان عزم الطلاق اعتدت امرأته كما تعتد المطاوعة فان فاء فأمسك فلا بأس .

٩١٠ ٧ — عنه عن القاسم بن ابان عن منصور قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل آلى من امرأته فمرت به أربعة أشهر قال : يوقف فان عزم الطلاق بانت منه وعليها عدة المطلقة والإكفر يمينه وامسكها .

٩١١ ٨ — عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألته عن رجل آلى من امرأته فقال : الايلاء أن يقول الرجل والله لا اجامعك كذا وكذا فانه يتربص أربعة أشهر فان فاء والايفاء أن يصالح أهله فان الله غفور رحيم وإن لم يف بعد أربعة أشهر حتى يصالح أهله أو يطلق أجبر على ذلك ولا يقع طلاق فيما بينهما حتى يوقف وإن كان بعد الأربعة أشهر فان أبي فرق بينهما الامام .

٩١٢ ٩ — فأما ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن محمد بن سنان عن أبي الجارود أنه سمع أبا جعفر عليه السلام يقول في الايلاء يوقف بعد سنة ؟ فقلت : بعد سنة ؟ قال : نعم يوقفه بعد سنة . فلا ينافي الاخبار الأولية لأنه قال : يوقف بعد سنة وليس فيه أنه إذا كان دون ذلك لا يوقف ، وإنما يتعلق في ذلك بدليل الخطاب ، وقد يترك ذلك لدليل وقد قدمنا ما يقتضي الانصراف عنه .

٩٠٨ - ٩٠٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٢ .

٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٢ واخرج الاول الصدوق في الفقيه .

ص ٣٤٣ بزيادة فيه .



١٠ — وأما مارواه أحمد بن محمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن محسن بن أحمد عن ٩١٣  
يونس بن يعقوب عن أبي مريم عن أبي عبدالله عليه السلام عن رجل آلى من امرأته  
قال : يوقف قبل الاربعة اشهر وبعدها.

فالوجه في قوله عليه السلام يوقف قبل الأربعة اشهر أن نحمله على أنه يوقف  
لازمام الحكم عليه في المدة المضروبة لذلك وهي الاربعة اشهر دون أن يلزم الطلاق  
او الايفاء، وأما بعد الاربعة اشهر فانه يلزم اما الطلاق او الايفاء على ما بيناه ، ويحتمل  
أن يكون المراد بالايلاء في هذا الخبر الظهار فانه إذا كان كذلك كانت المدة فيه  
ثلاثة اشهر ، يدل على ذلك :

١١ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن وهيب بن حفص ٩١٤  
عن أبي بصير قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل ظاهر من امرأته ؟ قال :  
إن أتاها فعليه عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وإلا ترك  
ثلاثة اشهر فان فاء وإلا وقف حتى يسئل ألك حاجة في امرأتك او يطلقها فأن فاه  
فليس عليه شيء وهي امرأته وإن طلق واحدة فهو أملك برجعتها .

### ١٥٦ — باب ان المولى اذا ازم الطلاق كانت تطليقة رجعية

١ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن ٩١٥  
اذينة عن بريد بن معاوية قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول في الايلاء إذا  
آلى الرجل أن لا يقرب امرأته ولا يمسه ولا يجتمع رأسه ورأسها فهو في سعة مالم  
تمض الأربعة اشهر فاذا مضت اربعة اشهر ووقف فلما أن يفىء فيمسه وإما أن يعزم  
على الطلاق فيخلى عنها حتى إذا حاضت وطهرت من حيضها طلقها تطليقة قبل أن

\* ٩١٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٥٢ .

— ٩١٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٥٢ .

— ٩١٥ — التهذيب ج ٢ ص ٢٥١ الكافي ج ٢ ص ١٢٠ .



بجامعها بشهادة عدلين ثم هو احق برجعها مالم تمض الثلاثة الاقراء .

٩١٦ ٢ — عنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ابان عن أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام قال : المولي يوقف بعد الاربعة اشهر فان شاء امسك بمعروف أو تسريح باحسان فان عزم الطلاق فهي واحدة وهو املك برجعها .

٩١٧ ٣ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن حديد عن جميل عن منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : المولي إذا وقف فلم يف طلق تطليقة باينة .

٩١٨ ٤ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن منصور بن حازم قال : إن المولي يجبر على أن يطلق تطليقة باينة . فالوجه في هذين الخبرين وإن كان الأصل فيهما واحداً وهو منصور بن حازم أن نحملها على من يرى الامام الزامه تطليقة باينة بشاهد الحال لضرب من المصاححة دون أن يكون ذلك واجبا في كل مولٍ يطلق .

٩١٩ ٥ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن علي بن النعمان عن سويد القلاء عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل إذا آلى من امرأته فكث أربعة اشهر لم يف فهي تطليقة ثم توقف فان فاه فهي عنده على تطليقتين وان عزم فهي باينة منه .

فهذه الرواية إن حملناها على ظاهرها ادّعى الى خلاف الروايات التي قدمناها في الباب الاول من انه إنما يلزم الحكم بالطلاق والايفاء بعد الاربعة اشهر ، والخبر يتضمن ان هذه المدة تطليقة وذلك غير صحيح ، والوجه في الخبر أن نحمله على انه

# - ٩١٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٢ الكافي ج ٢ ص ١٢١ .

- ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥١ واخر ج الاوسط الكليني في الكافي

ج ٢ ص ١٢١ .



اذا طلق بعد الاربعة اشهر فهي تطليقة رجعية فان فاء يعني راجعها كانت عنده على تطليقتين وإن عزم حتى خرجت من العدة صارت باينة لا يملك رجعتها إلا بعقد جديد ومهر مسمى .

### ١٥٧ - باب ما يجب على المولى اذا أُلزم الطلاق فأبى

- ١ - محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلى بن محمد عن الحسن بن علي عن ٩٢٠ حماد بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في المولى إذا أبى أن يطلق قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يجعل له حظيرة من قصب ويجبسه فيها ويمنعه من الطعام والشراب حتى يطلق .
- ٢ - عنه عن الحسين بن محمد عن حمدان القلانسي عن اسحاق بن بنان عن ابن ٩٢١ بقاح عن غياث بن ابراهيم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا أبى المولى أن يطلق جعل له حظيرة من قصب واعطاه ربع قوته حتى يطلق .
- ٣ - فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن خالد عن خلف بن ٩٢٢ حماد في حديث له يرفعه الى أبي عبدالله عليه السلام في المولى إما أن يفىء أو يطلق فان فعل وإلا ضربت عنقه .
- فهذا الخبر مرسل لا يعترض بمثله على الاخبار المسندة ولو صح لكان محمولا على من يمتنع من قبول حكم الإمام إما الطلاق أو الايفاء خلافاً عليه وعلى شريعة الاسلام فان من هذه صفته يكون كافراً ويجب عليه القتل ، فأما من لم يكن كذلك لم يجب عليه أكثر من الحبس والتضييق عليه الى أن يطلق أو يفىء حسب ما تضمنه الخبران الأولان .



## ابواب الظهار

١٥٨ - باب انه لا يصح الظهار بيمين

٩٢٣ ١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن ابن محبوب عن أبي ولاد عن حمزة بن حمران عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يكون ظهار في يمين ولا في اضرار ولا في غضب ولا يكون ظهار إلا على طهر بغير جماع بشهادة شاهدين مسلمين .

٩٢٤ ٢ - الحسن بن محبوب عن ابن رئاب عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الظهار فقال : لا يكون الظهار في يمين قلت فكيف هو ؟ قال : يقول الرجل لامرأته وهي طاهرة من غير جماع انت علي كظهر امي أو اختي وهو يريد بذلك الظهار .

٩٢٥ ٣ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن عطية بن رستم قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل ظاهر من امرأته قال : إن كان في يمين فلا شيء عليه .

٩٢٦ ٤ - عنه عن الحسين عن صفوان وابن أبي عمير عن ابن المغيرة عن ابن بكير قال تزوج حمزة بن حمران بنت بكير فلما اراد أن يدخل بها قالوا لسنا ندخل عليك أو تحلف لنا ولسنا نرضى منك أن تحلف لنا بالعتق لانك لا تراه شيئاً ولكن احلف لنا بظهار امهات اولادك وجواريك فظاهر منهن فذكر ذلك لأبي عبدالله عليه السلام فقال : ليس عليك شيء ارجع اليهن .

فان قيل كيف يقولون إن الظهار بيمين لا يقع وقد رويت احاديث من أن الكفارة

# - ٩٢٣ - التهذيب ج ٤ ص ٢٥٣ الكافي ج ٢ ص ١٢٧ وهو ذيل حديث الفقيه ص ٣٤٥ .  
- ٩٢٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٣ الكافي ج ٢ ص ١٢٧ الفقيه ص ٣٤٣ وهو ذيل حديث .  
- ٩٢٥ - ٩٢٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٣ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٢٧ .



لا تجب إلا بعد الحنث فلو لا ان الظهار باليمين واقع لما وجبت الكفارة لا مع الحنث ولا مع عدمه .

- ٥ — روى ذلك الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن ٩٢٧  
 حريز عن محمد مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : الظهار لا يقع إلا على الحنث فاذا  
 حنث فليس له أن يواقعها حتى يُكفّر فان جهل وفعل كان عليه كفارة واحدة .
- ٦ — وروى أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن احمد عن عبدالله بن محمد قال : ٩٢٨  
 قلت له : إن بعض مواليك يزعم أن الرجل إذا تكلم بالظهار وجبت عليه الكفارة  
 حنث أو لم يحنث ويقول حنثه بالظهار وإنما جعلت الكفارة عقوبة لكلامه ، وبعضهم  
 يزعم ان الكفارة لاتلزمه حتى يحنث في الشيء الذي حلف عليه فان حنث وجبت  
 عليه الكفارة وإلا فلا كفارة عليه فنكتب (١) لا تجب الكفارة حتى يجب الحنث .  
 قيل المعنى في هذين الخبرين ليس هو أن يفعل خلاف ما عقد عليه يمينه بل المعنى  
 فيهما انه إذا كان الظهار معاً بالشرط فانه لا يجب الكفارة حتى يحصل الشرط ومتى  
 لم يحصل لا تجب عليه الكفارة ، والذي يدل على ذلك :

- ٧ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن عبدالرحمن بن أبي نجران عن حماد ٩٢٩  
 عن حريز عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الظهار ظهاران ، فأحدهما أن يقول انت  
 علي كظهرامي ثم يسكت فذلك الذي يكفّر قبل أن يواقع ، فاذا قال انت علي كظهر  
 امي ان فعلت كذا وكذا ففعل وحنث فعليه الكفارة حين يحنث .

(١) في الكافي ان عبدالله بن محمد كتب الى أبي الحسن عليه السلام في المسئلة فوقع عليه السلام بالحكم  
 وفي التهذيب والاصل . قال قلت وفي الجواب فنكتب والظاهر صواب ما في الكافي لعدم مناسبة لفظ  
 فنكتب مع كون السؤال مشافهة .

\* - ٩٢٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٣ .

- ٩٢٨ - ٩٢٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٣ واخر ج الاول الكافي في الكافي ج ٢ ص ١٢٨

بسنده آخر .



٩٣٠ ٨ — عنه عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن أبي عمير عن عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الظهر على ضربين ، أحدهما : الكفارة فيه قبل الواقعة ، والآخر بعد ، فالذي يكفر قبل ان يواقع فهو الذي يقول أنت علي كظهر امي ولا يقول إن فعلت بك كذا وكذا والذي يكفر بعد الواقعة هو الذي يقول أنت علي كظهر امي إن قربتك .

٩٣١ ٩ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن عبدالرحمن بن الحجاج قال : الظهر على ضربين في أحدهما الكفارة إذا قال : أنت علي كظهر امي ولا يقول أنت علي كظهر امي إن قربتك .  
ولا ينافي هذه الروايات :

٩٣٢ ١٠ — مرواه محمد بن أحمد بن يحيى عن موسى بن عمر عن عبدالرحمن بن أبي نجران قال : سألت صفوان بن يحيى عبدالرحمن بن الحجاج وأنا حاضر عن الظهر قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : إذا قال : الرجل لامرأته أنت علي كظهر امي لزمه الظهر قال لها دخلت أولم تدخلني خرجت أولم تخرجني أولم يقل لها شيئاً فقد لزمه الظهر .

لأن هذه الرواية إنما تضمنت أن التلفظ بالظهر موجب لحكمه وإن لم يعلمه بشرط وذلك صحيح وهو أحد أقسام الظهر على مادات عليه الاخبار الأولية ولم يقل إن الظهر لا يقع إلا بشرط فيكون ذلك اعتراضاً عليه ، فإن قيل كيف يقولون إن الظهر بشرط واقع وقد رويت اخبار انه إذا كان مشروطاً لا يقع روى ذلك :

٩٣٣ ١١ — أحمد بن محمد بن يحيى عن أبي سعيد الادمي عن القاسم بن محمد الزيات

\* ٩٣٠ - ٩٣١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٣ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٢٨

- ٩٣٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٤ .

- ٩٣٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٣ الكافي ج ٢ ص ١٢٨ .



قال قلت : لأبي الحسن الرضا عليه السلام إنني ظاهرت من امرأتي فقال : لي كيف قلت ؟ قال قلت : انت علي كظهر امي إن فعلت كذا وكذا فقال : لي لاشيء عليك ولا تعد .

١٢ — وروى محمد بن يعقوب عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير ٩٣٤ عن رجل من أصحابنا عن رجل قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام اني قلت لأمرأتي انت علي كظهر امي إن خرجت من باب الحجره فخرجت فقال : ليس عليك شيء فقلت : إنني قوي على أن أ كفر فقال : ليس عليك شيء فقلت : إنني قوي على أن أ كفر رقبة أو رقبتين فقال : ليس عليك شيء قويت أو لم تقو .

١٣ — وروى ابن فضال عن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يكون الظهار الا على مثل موضع الطلاق .

قيل له اول ما في هذه الأخبار أن الخبرين منها وهما الأخيران مرسلان والمراسيل لا يعترض بها على الأخبار المسندة لما بينها في غير موضع ، واما الخبر الأول فراوية أبو سعيد الادي وهو ضعيف جداً عند نقاد الأخبار وقد استثناه أبو جعفر بن بابويه في رجال نواذر الحكمة مع أن الخبر الأخير عام ويجوز لنا ان نخصه بتلك الأخبار ، فنقول إن الظهار يراعى فيه جميع ما يراعى في الطلاق من الشاهدين وكون المرأة طاهراً وأن يكون مريداً للظهار وغير ذلك من الشروط إلا أن يكون معلقاً بشرط فإن هذا الحكم يختص بالظهار دون الطلاق على أن قوله عليه السلام في الخبر الأول لاشيء عليك يحتمل أن يكون المراد به لاشيء عليك من العقاب ثم نهاه عن ذلك فيما بعد لأن التلفظ بالظهار محظور لا يجوز ذكره لأن الله تعالى قال ﴿ وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً ﴾ ويحتمل أيضاً أن يكون المراد لاشيء عليك قبل حصول الشرط

\* - ٩٣٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٤ الكافي ج ٢ ص ١٢٧ الفقيه ص ٣٤٥ بتفاوت يسير في السند .

- ٩٣٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٤ الكافي ج ٢ ص ١٢٧ الفقيه ص ٣٤٣ .



وإن كان يجب عليه بعد حصوله لأننا قد بينا أن الظهار إذا كان معلقا بالشرط فلا تجب الكفارة فيه إلا بعد حصول الشرط ، والذي يؤكد ما قدمناه من أن الظهار بالشرط واقع .

٩٣٦ ١٤ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن سعيد الاعرج عن موسى بن جعفر عليها السلام في رجل ظاهر من امرأته فوفى قال : ليس عليه شيء .

٩٣٧ ١٥ — عنه عن الحسين بن صفوان عن ابن مسكان عن الحسن الصيقل عن أبي عبدالله عليه السلام قال قلت : له رجل ظاهر من امرأته فلم يف قال : عليه الكفارة من قبل ان يتماسا ، قلت : فان اتاها قبل أن يكتمر ؟ قال : بئس ما صنع ، قلت عليه شيء ؟ قال اساء و ظلم ، قلت : فيلزمه شيء ؟ قال : رقبة ايضا .

### ١٥٩ — باب حكم الرجل يظهر من امرأة واحدة مرات كثيرة

٩٣٨ ١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن رجل ظاهر من امرأته خمس مرات وأكثر قال : قال علي عليه السلام عليه مكان كل مرة كفارة .

٩٣٩ ٢ — أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن عبدالله بن المغيرة عن جميل عن أبي عبدالله عليه السلام فيمن ظاهر من امرأته خمس عشرة مرة قال : عليه خمس عشرة كفارة .

٩٤٠ ٣ — الحسين بن سعيد (١) عن ابن أبي عمير عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه

(١) في التهذيب والوافي [ عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير ] .

\* - ٩٣٦ - ٩٣٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٤ .

- ٩٣٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٥ وهو صدر حديث الكافي ج ٢ ص ١٢٧ .

- ٩٣٩ - ٩٤٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٦ .



ج ٣ في انه اذا ظاهر الرجل من نسائه جماعة بلفظ واحد ما الذي عليه من الكفارة ٢٦٣

السلام قال : سألته عن رجل ظاهر من امرأته خمس مرات أو أكثر قال : عليه مكان كل مرة كفارة .

٤ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن أبي ٩٤١  
الجارود زياد بن المنذر قال : سألت أبا جعفر عليه السلام وأنا عنده عن رجل  
قال : لامرأته أنت علي كظهر امي مائة مرة فقال : أبو جعفر عليه السلام يطيق الكل  
مرة عتق نسمة ؟ قال : لا ، قال : فيطيق اطعام ستين مسكينا مائة مرة ؟ قال لا قال :  
فيطيق صيام شهرين متتابعين مائة مرة ؟ قال : لا ، قال : يفرق بينهما .

٥ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن ٩٤٢  
ابن أبي نصر عن عبدالرحمن بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل ظاهر  
من امرأته أربع مرات في مجلس واحد قال : عليه كفارة واحدة .  
فالوجه في هذا الخبر ان نحمله على ان عليه كفارة واحدة في الجنس لا يختلف كما تختلف  
الكفارات فيماعد الظاهر وليس المراد به ان عليه كفارة واحدة عن المرات الكثيرة .

١٦٠ — باب انه اذا ظاهر الرجل من نسائه جماعة بلفظ واحد ما الذي عليه

### من الكفارة

١ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ٩٤٣  
حفص بن البختري عن أبي عبدالله عليه السلام وأبي الحسن عليه السلام في رجل  
كان له عشر جوار فظاهر منهن كلهن جميعا بكلام واحد فقال : عليه عشر كفارات .

٢ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ٩٤٤

\* — ٩٤١ — ٩٤٢ — التهذيب ج ٢ ص ٢٥٦ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٣٤٥ .

— ٩٤٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٥٦ الكافي ج ٢ ص ١٢٨ .

— ٩٤٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٥٦ الفقيه ص ٣٤٥ .



ابراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام في رجل ظاهر من اربع نسوة قال :  
عليه كفارة واحدة .

فالوجه في هذا الخبر ما تقدم القول في مثله من أن نحمه على أن عليه كفارة واحدة  
في الجنس إما عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً على الترتيب  
الواجب في ذلك ، وليس يجب لبعضهن العتق ولبعضهن الصوم أو الاطعام ، وليس  
المراد بقوله كفارة واحدة ان واحدة من الكفارات تجزي عن الاربع نساء .

### ١٦١ - باب ان الظهار يقع بالحرّة والمملوكة

الخبر الذي أورده عن حفص بن البخترى في الباب الأول يدل على ذلك وايضاً:  
٩٤٥ ١ - روى الحسين بن سعيد عن صفوان عن اسحاق بن عمار قال : سألت أبا  
ابراهيم عليه السلام عن الرجل يظاهر من جاريته فقال : الحرّة والأمة في هذا سواء .  
٩٤٦ ٢ - علي بن اسماعيل الميثمي عن فضالة عن ابن أبي يعفور قال : سألت أبا عبدالله  
عليه السلام عن رجل ظاهر من جاريته قال : هي مثل ظهار الحرّة .

٩٤٧ ٣ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن  
العلاء بن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سُئل عن الظهار على الحرّة والأمة  
قال : نعم .

٩٤٨ ٤ - فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير  
عن حمزة بن حمران قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل جعل جاريته عليه  
كظهر امه فقال : يأتيا وليس عليه شيء .

\* - ٩٤٥ - ٩٤٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٦ واخر ج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٢٧  
بسند آخر الفقيه ص ٣٤٥ .

- ٩٤٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٥ الكافي ج ٢ ص ١٢٧ وهو جزء من حديث فيها .

- ٩٤٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٦ الفقيه ص ٣٤٥ بتفاوت في المتن والسند .



فالوجه في هذه الرواية أن نحملها على أنه إذا أخل بشيء من شرائط الظهار لأن حمزة بن حمران روى عنه هذه الروايات في كتاب البزوفري انه يقول ذلك لجارية يريد بهارضاء زوجته وهذا يدل على انه لم يقصد الظهار الحقيقي وإذا لم يقصد ذلك لم يقع ظهاره صحيحاً ولا يحصل على وجه يتعلق به الكفارة .

### ١٦٢ - باب من وطئ قبل الكفارة كان عليه كفارتان

- ١ - الحسين بن سعيد عن أبي المعز عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه ٩٤٩ السلام عن الرجل يظاهر من امرأته ثم يريد أن يتم على طلاقها قال : ليس عليه كفارة ، قلت ان أراد أن يمسه قال : لا يمسه حتى يكفر ، قلت : فان فعل فعله شيء قال : والله إنه لا يتم ظالم ، قلت عليه كفارة غير الأولى ؟ قال : نعم يعتق ايضاً رقبة .
- ٢ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان ٩٥٠ عن الحسن الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له رجل يظاهر من امرأته فلم يف قال : عليه الكفارة من قبل ان يتأساً ، قلت : فانه اتاها قبل أن يكفر قال : بئس ماصنع ، قلت : عليه شيء ؟ قال : اساء وظلم ، قلت : فيلزمه شيء ؟ قال عتق رقبة ايضاً .
- ٣ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن ابن ٩٥١ أذينة عن زرارة وغير واحد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : إذا واقع المرأة الثانية قبل أن يكفر فعليه كفارة اخرى ليس في هذا خلاف .
- ٤ - فأما مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير ٩٥٢ عن حماد عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يظاهر من امرأته

\* ٩٤٩ - ٩٥٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٥ .

- ٩٥١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٥ الكافي ج ٢ ص ١٢٨ .

- ٩٥٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٥ الكافي ج ٢ ص ١٢٧ النقيه ص ٣٤٥ .



ثلاث مرات قال يكفر ثلاث مرات قات : فان واقع قبل أن يكفر قال : يستغفر الله ويمسك حتى يكفر .

فلا ينافي الاخبار الأولية لأنه ليس في قوله فليمسك حتى يكفر أنه كفارة واحدة أو اثنتين وإذا لم يكن ذلك في ظاهره جاز أن لا يكون المراد به حتى يكفر الكفارتين .

٩٥٣ ٥ — وأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن أحمد العلوي عن عبد الله بن الحسن عن جده عن علي بن جعفر عن أبيه عن آباءه عن علي عليه السلام قال : أتى رجل من الانصار من بني النجار رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : إني ظاهرت من امرأتي فواقعها قبل أن أكفر قال : وما حملك على ذلك ؟ قال رأيت بريق خلخالها وبياض ساقها في القمر فواقعها فقال النبي صلى الله عليه وآله لا تقر بها حتى تكفر وأمره بكفارة الظهار .

فليس فيه ايضاً ما ينافي ما قدمناه من وجوب الكفارتين بعد الواقعة لأن الذي في الخبر أنه أمره بكفارة الظهار وليس فيه أنه أمره بكفارة واحدة أو كفتارتين فاذا احتمل ذلك فلا ينافي الاخبار الأولية ، على انه لو كان صريحاً بأن عليه كفارة واحدة لسكننا نحمله على من فعل ذلك جاهلاً ، لأن من ذلك حكمه كان عليه كفارة واحدة ، يدل على ذلك :

٩٥٤ ٦ — مارواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسن عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : الظهار لا يقع إلا على الحنث فاذا حدث فليس له أن يواقعها حتى يكفر فإن جهل وفعل فأنما عليه كفارة واحدة .

٩٥٥ ٧ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى عن موسى عن زرارة

\* ٩٥٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٥ الكافي ج ٢ ص ١٢٨ بتفاوت يسير .

٩٥٤ - ٩٥٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٥ .



ج ٣ في أن من وجب عليه العتق في كفارة الظهار فصام أياماً ثم وجد العتق هل يلزمه العتق أم لا ٢٩٧

عن أبي جعفر عليه السلام إن الرجل إذا ظاهر من امرأته ثم غشيها قبل أن يكفر فانما عليه كفارة واحدة ويكف عنها حتى يكفر .

فيحتمل أيضاً ما قدمناه من أنه يكون واقعها جاهلاً ، ويحتمل أيضاً أن يكون مخصوصاً بمن كان ظهاره مشروطاً بالمواقعة لأن من كان كذلك لا يجب عليه الكفارة إلا بعد الواقعة وقد قدمنا فيما تقدم في خبر عبدالرحمن بن الحجاج مفصلاً في حديث حربز أيضاً .

٨ — وأما مرواه علي بن اسمعيل عن ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن زرارة قال : ٩٥٦ قلت لأبي عبدالله عليه السلام رجل ظاهر ثم واقع قبل أن يكفر فقال : لي أوليس هكذا يفعل الفقيه .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على من كان ظهاره مشروطاً بالمواقعة فإن الكفارة لا تجب إلا بعد الوطي فلو أنه كفر قبل الوطي لما كان مجزياً عنه عما يجب عليه بعد الوطي ولما كان يلزمه كفارة أخرى عند الوطي فنبه عليه السلام أن الواقعة لمن هذا حكمه من أفعال الفقيه الذي يطلب الخلاص من وجوب الكفارة الأخرى عليه وليس ذلك إلا بالمواقعة .

١٦٣ — باب من رهب عليه العتق في كفارة الظهار فصام أياماً ثم وجب العتق

هل يلزمه العتق أم لا

١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ٩٥٧ العلا عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سُئل عن ظاهر في شعبان ولم يجد ما يعتق قال : ينتظر حتى يصوم شهر رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين فإن ظاهر

\* — ٩٥٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢٥٥ الكافي ج ٢ ص ١٢٨ .

— ٩٥٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢٥٥ وهو جزء من حديث الكافي ج ٢ ص ١٢٧ .



وهو مسافر ينتظر حتى يقدم وإن صام فأصاب مالا فليمض الذي ابتداء فيه.  
 ٩٥٨ ٢ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا  
 عن الأحول عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في رجل صام شهرا من كفارة  
 الظهار ثم وجد نسمة قال : يعتقها ولا يعتد بالصوم .  
 فالوجه في هذه الرواية أن نعلمها على ضرب من الاستحباب دون الفرض  
 والایجاب .

## أبواب الطلاق

١٦٤ — باب من طلق امرأة ثلاث تطليقات لمسه لا تحمل له متى تنكح زوجها غيره  
 ٩٥٩ ١ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير أو غيره عن  
 ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن طلاق السنة قال :  
 طلاق السنة إذا أراد ان يطلق الرجل امرأته يدعها إن كان قد دخل بها حتى تحيض ثم  
 تطهر فإذا طهرت طلقها واحدة بشهادة شاهدين ثم يتركها حتى تعتد ثلاثة قروء فإذا مضى  
 ثلاثة قروء فقد بانت منه بواحدة وكان زوجها خاطبا من الخطاب ان شاءت تزوجته وإن  
 شاءت لم تفعل ، فان تزوجها بمهر جديد كانت عنده على ثنتين باقيتين وقد مضت  
 الواحدة فإن هو طلقها واحدة اخرى على طهر بشهادة شاهدين ثم تركها حتى تمضي  
 أقراؤها فإذا مضت أقراؤها من قبل أن يراجعها فقد بانت منه باثنتين ومدكت امرها  
 وحلت للزواج وكان زوجها خاطبا من الخطاب ان شاءت تزوجته وإن شاءت لم  
 تفعل ، فان هو تزوجها تزويجا جديدا بمهر جديد كانت معه على واحدة باقية وقد  
 مضت ثنتان فان أراد أن يطلقها طلاقا تحل له حتى تنكح زوجا غيره تركها حتى إذا

\* - ٩٥٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٥ .

- ٩٥٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٧ الكافي ج ٢ ص ١٠٠ .



حاضت وطهرت أشهد على طلاقها تطليقة واحدة ثم لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وأما طلاق العدة فإنه يدعها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها بشهادة شاهدين ثم يراجعها ويواقعها ثم ينتظر بها الطهر فإذا حاضت وطهرت أشهد شاهدين على تطليقة أخرى ثم يراجعها ويواقعها ثم ينتظر بها الطهر فإذا حاضت وطهرت أشهد الشاهدين على التطليقة الثالثة ثم لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وعليها أن تعتد ثلاثة قروء من يوم طلقها التطليقة الثالثة ، فإن طلقها واحدة على طهر بشهود ثم انتظر بها حتى تحيض وتطهر ثم طلقها قبل أن يراجعها لم يكن طلاق الثانية طلاقا لأنه طلق طالقا لأنه إذا كانت المرأة مطلقة من زوجها كانت خارجة من ملكه حتى يراجعها فإذا راجعها صارت في ملكه مالم يطلق التطليقة الثالثة ، فإذا طلقها التطليقة الثالثة فقد خرج ملك الرجعة من يده فإن طلقها على طهر بشهود ثم راجعها وانتظر بها الطهر من غير موافقة فخاضت وطهرت ثم طلقها قبل أن يدنسها بموافقة بعد الرجعة لم يكن طلاقه لها طلاقا لأنه طلقها التطليقة الثانية في طهر الأولى فلا ينقض الطهر إلا بموافقة الرجعة ، وكذلك لا يكون التطليقة الثالثة إلا بمراجعة وموافقة بعد الرجعة ثم حيض وطهر بعد الحيض ثم طلاق بشهود حتى يكون لسكل تطليقة طهر من تدنيس الموافقة بشهود .

قال محمد بن الحسن: الذي تضمن هذا الخبر من أنه إذا طلقها ثلاث تطليقات لأسنة لا تحل حتى تنكح زوجا غيره وهو المعتمد عندي والمعول عليه لأنه موافق لظاهر الكتاب قال الله تعالى ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ إلى قوله ﴿فإن طلقها﴾ يعني الثالثة ﴿فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره﴾ ولم يفصل بين طلاق السنة وطلاق العدة فينبغي أن تكون الآية على عمومها ويكون الخبر مؤكداً لها، ويدل عليه أيضا :



٩٦٠ ٢ — مارواه الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن عمر بن اذينة عن زرارة وبكير ابني أعين ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية العجلي والنضيل بن يسار واسماعيل الأزرق ومعمّر ابن يحيى بن سالم كأنهم سمعوه من أبي جعفر عليه السلام ومن ابنه بعد أبيه عليهما السلام بصفة ما قالوا وإن لم أحفظ حروفه غير انه لم يسقط جمل معناه أن الطلاق الذي أمر الله تعالى به في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وآله أنه إذا حاضت المرأة وطهرت من حيضها أشهد رجلين عدلين قبل أن يجامعها على تطليقة ثم هو أحق برجعها ما لم تمض ثلاثة قروء ، فان راجعها كانت عنده على تطليقتين وإن مضت ثلاثة قروء قبل ان يراجعها فهي أملاك بنفسها ، فان اراد ان يخطبها مع الخطاب خطبها ، فان تزوجها كانت هي عنده على تطليقتين وما خلا هذا فليس بطلاق .

٩٦١ ٣ — عنه عن النضر بن سويد عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام إذا اراد الرجل الطلاق طلقها قبل (١) عدتها من غير جماع فانه إذا طلقها واحدة ثم تركها حتى يخلو أجلها إن شاء ان يخطب مع الخطاب فعل ، فان راجعها قبل ان يخلو أجلها أو بعده فهي عنده على تطليقة ، فان طلقها الثانية فشاء أن يخطبها مع الخطاب ان كان تركها حتى خلى أجلها ، وإن شاء راجعها قبل أن ينقضي أجلها فان فعل فهي عنده على تطليقتين ، فان طلقها ثلاثا فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وهي ترث وتورث ما كانت في الدم من التطليقتين الأولتين .

٩٦٢ ٤ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عبدالله بن المغيرة عن شعيب الحداد عن معلى بن خنيس عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل طلق امرأته ثم لم يراجعها حتى حاضت ثلاث حيض ثم تزوجها

(١) القبل بضمّتين من الجبل سفحه ومن الزمن اوله .

٦ - ٩٦٠ - ٩٦١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٨ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٠١ .

- ٩٦٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٨ الكافي ج ٢ ص ١٠٣ .



ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلاث حيض ثم تزوجها ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلاث حيض من غير أن يراجعها يعني يمسه قال : له أن يتزوجها أبدا ما لم يراجع ويمس .

فلا ينافي الاخبار الأولى لأن قوله له أن يتزوجها أبدا ما لم يراجع ويمس يحتمل أن يكون المراد به إذا كانت قد تزوجت زوجا آخر دخل بها ثم فارقتها بموت أو طلاق لأنه من كان كذلك جاز له أن يتزوجها أبدا لأن الزوج يهدم الطلاق الاول وليس في الخبر أنه يجوز له أن يتزوجها وإن لم تزوج زوجا غيره ، وإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على ما قلناه والذي يدل على أن دخول الزوج معتبر في ما ذكرناه :

٥ — مارواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن سماعة عن محمد بن ٩٦٣ زياد وصفوان عن رفاعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل طلق امرأته حتى بانته منه وانقضت عدتها ثم تزوجت زوجا آخر فطلقها ايضا ثم تزوجت زوجها الاول أيهدم ذلك الطلاق الاول ؟ قال : نعم قال ابن سماعة وكان ابن بكير يقول المطلقة إذا طلقها زوجها ثم تركها حتى تبين ثم تزوجها فأنما هي عنده على طلاق مستأنف ، قال : ابن سماعة وذكر الحسين بن هاشم أنه سأل ابن بكير عنها فاجابه بهذا الجواب فقال له : سمعت في هذا شيئا ؟ فقال : رواية رفاعة فقال : إن رفاعة روى أنه إذا دخل بينهما زوج ، فقال زوج وغير زوج عندي سواء فقلت : سمعت في هذا شيئا فقال : لا هذا مما رزق الله من الرأي ، قال ابن سماعة وليس تأخذ بقول ابن بكير فان الرواية إذا كان بينهما زوج .

٦ — وروى محمد بن أبي عبدالله عن معاوية بن حكيم عن عبدالله بن المغيرة قال : ٩٦٤ سألت عبدالله بن بكير عن رجل طلق امرأته واحدة ثم تركها حتى بانته ثم تزوجها



قال : هي معه كما كانت في التزويج ، قال قلت : فان رواية رفاعة إذا كان بينهما زوج فقال لي عبدالله : هذا زوج ، هذا مما رزق الله من الرأي .

٢٦٥ ٧ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن عبدالله بن سنان قال : إذا طلق الرجل امرأته فليطأ على طهر بغير جماع بشهود فإن تزوجها بعد ذلك فهي عنده على ثلاث وبطلت التطليقة الاولى ، وإن طلقها اثنتين ثم كف عنها حتى تمضي الحيضة الثانية بانتهى منه اثنتين وهو خاطب من الخطاب فإن تزوجها بعد ذلك فهي عنده على ثلاث تطليقات وبطلت الاثنتان ، فإن طلقها ثلاث تطليقات على العدة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره .

٩٦٦ ٨ — وروى هذا الخبر محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي الحسن عن سيف بن عميرة عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام مثله . فالوجه في هذه الرواية أن نحمّلها على ما قلناه في الرواية المتقدمة ، وهو أنها إذا تزوجت بعد خروجها من العدة بزواج عقد دوام ودخل بها ثم فارقت بموت أو طلاق جاز لها أن ترجع الى الاول بعقد مستأنف ويكون دخول الزوج في ذلك مبطلا للطلاق واحداً كان أو اثنتين أو ثلاث ، والذي يدل على أن الزوج يهدم التطليقة الواحدة كما يهدم الثلاث :

٩٦٧ ٩ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن القاسم بن محمد الجوهري عن رفاعة بن موسى قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام (١) رجل طلق امرأته تطليقة واحدة فتبين منه ثم يتزوجها آخر فطلقها على السنة فتبين منه ، ثم يتزوجها الاول على كم هي عنده ؟ قال : على غير شيء ثم قال يارفاعة كيف إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجها ثانية استقبل الطلاق فاذا طلقها واحدة كانت على اثنتين .

(١) نسخة في ب و ج « لابن جعفر عليه السلام .



١٠ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي ٩٦٨ قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة واحدة ثم تركها حتى مضت عدتها فتزوجت زوجا غيره ثم مات الرجل أو طلقها فراجعها زوجها الاول قال : هي عنده على تطليقتين باقيتين .

١١ — وروى الحسين بن سعيد عن صفوان عن منصور عن أبي عبد الله عليه ٩٦٩ السلام في امرأة طلقها زوجها واحدة أو اثنتين ثم تركها حتى تمضي عدتها فتزوجها غيره فيموت أو يطلقها فيتزوجها الاول قال : هي عنده على ما بقي من الطلاق .

١٢ — عنه عن ابن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام مثله . ٩٧٠

١٣ — عنه عن صفوان عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ٩٧١ أن علياً عليه السلام كان يقول في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يتزوجها بعد زوج أنها عنده على ما بقي من طلاقها .

١٤ — أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد عن عبد الله بن محمد قال قلت له (١) ٩٧٢ روي عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته على الكتاب والسنة فتبين منه بواحدة وتزوج زوجا غيره فيموت عنها أو يطلقها فترجع الى زوجها الاول انها تكون على تطليقتين وواحدة قد مضت فكتب : صدقوا .

فالوجه في هذه الروايات أحد شيئين ، أحدهما أن يكون الزوج الثاني لم يكن دخل بها أو يكون تزوج متعة أو يكون غير بالغ وإن كان التزويج دائماً لان الزوج الثاني يراعى فيه ذلك ومتى اختل شيء من هذا الشرط لم يحل لها أن ترجع الى الاول

(١) في الكافي ان المخاطب هو الامام موسى بن جعفر عليه السلام والمخاطب بصيغة المكاتبة وهو الذي يناسد قوله في الجواب فكتب : صدقوا .

٥٦ — ٩٦٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢٥٩ الكافي ج ٢ ص ٣٥ بسند آخر .

٥٧ — ٩٦٩ — ٩٧٠ — ٩٧١ — التهذيب ج ٢ ص ٢٥٩ .

٥٨ — ٩٧٢ — التهذيب ج ٢ ص ٢٥٩ الكافي ج ٢ ص ٣٥ .



إذا كانت التطليقة ثالثة وإن رجعت الى الاول بعد الثالثة والأولة لم يكن ذلك هادما لما تقدم ، والذي يدل على اعتبار هذه الشروط التي ذكرناها :

٩٧٣ ١٥ — مارواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي بصير قال قلت : لأبي عبد الله عليه السلام المرأة التي لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجا غيره قال : هي التي تطلق ثم تراجع ثم تطلق ثم تراجع ثم تطلق الثالثة فهي التي لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجا غيره يدوق عسيلتها .

٩٧٤ ١٦ — صفوان عن ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يراجعها بعد انقضاء عدتها فإذا طلقها ثلاثة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، فإذا تزوجها غيره ولم يدخل بها وطلقها أومات عنها لم تحل لزوجها الاول حتى يدوق الآخر عسيلتها ،

والذي يدل على أنه يراعى أن يكون الزوج بالغاً والتزويج دائماً :

٩٧٥ ١٧ — مارواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن علي بن اسباط عن علي بن الفضل الواسطي قال : كتبت الى الرضا عليه السلام رجل طلق امرأته بالطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فتزوجها غلام لم يحتلم قال : لاحتى يبلغ ، وكتبت اليه ما حد البلوغ ؟ فقال : ما اوجب على المؤمن الحدود .

٩٧٦ ١٨ — وروى محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقتين للعدة ثم تزوجت متعة هل تحل لزوجها الاول بعد ذلك ؟ قال : لاحتى تزوج بثان .

٩٧٧ ١٩ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن ابن أبي عمير عن

\* - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٩ الكافي ج ٣ ص ١٠٣ .

- ٩٧٦ - ٩٧٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٥٩ .



هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل تزوج امرأة ثم طلقها فبانث ثم تزوجها رجل آخر متعة هل تحل لزوجها الاول؟ قال: لا حتى تدخل فيما خرجت منه.

٢٠ — ٤٥ عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن عبدالله بن مسكان عن ٩٧٨ الحسن الصيقل عن أبي عبدالله عليه السلام قال قلت: له رجل طلق امرأته طلاقا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فتزوجها رجل متعة أتحل للاول؟ قال: لا لأن الله تعالى يقول: ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره﴾ فإن طلقها والمتعة ليس فيها طلاق.

٢١ — محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن محمد بن مضارب قال: سألت الرضا عليه السلام عن الخصي يحلل؟ قال: لا يحلل.

٢٢ — الحسين بن سعيد عن حماد عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل طلق ٩٨٠ امرأته ثلاثا فبانث منه واران مراجعتها قال: لها إنني أريد أن أراجعك فتزوجي زوجا غيري فقالت له: قد تزوجت زوجا غيرك وحلت لك نفسي أصدق قولها ويراجعها؟ وكيف يصنع؟ قال: إذا كانت المرأة ثقة صدقت في قولها.

والوجه الثاني في الاخبار التي قدمناها أن تكون محمولة على ضرب من التقيية لأنه مذهب عمر، فيجوز أن يكون الحال اقتضت ان يفتى فيها بما يوافق مذهبه، يدل على ذلك:

٢٣ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن عبدالله بن المغيرة عن عمرو ٩٨١ ابن ثابت عن عبدالله بن عقيل بن أبي طالب قال: اختلف رجلان في قضية علي وعمر في امرأة طلقها زوجها تطليقة أو اثنتين فتزوجها آخر فطلقها أومات عنها فلما انقضت عدتها تزوجها الأول فقال: عمر هي علي ما بقي من الطلاق، فقال علي عليه السلام سبحانه الله أيهدم ثلاث ولا يهدم واحدة.



٩٨٢ ٢٤ — فأما ما رواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن بكير عن زرارة بن اعين قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول الطلاق الذي يحبه الله تعالى والذي يطلق الفقيه وهو العدل بين المرأة والرجل أن يطلقها في استقبال الطهر بشهادة شاهدين وإرادة من القلب ثم يتركها حتى تمضي ثلاثة قروء فإذا رأت الدم في اول قطرة من الثلاثة وهي آخر القروء لأن الاقراء هي الاطهار فقد بانت منه وهي أملك بنفسها فان شاءت تزوجته وحلت له فان فعل هذا بها مائة مرة هدم ما قبله وحلت للازواج فان راجعها قبل أن تملك نفسها ثم طلقها ثلاث مرات يراجعها ويطلقها لم تحل له إلا بزواج .

فهذه الرواية أكد شبهة من جميع ما تقدم من الروايات في هذا الباب لانها لا تحتمل شيئا مما قلناه لسكونها خالية من وجوه الاحتمال مصرحة بعدم الزوج ، إلا أن طريقها عبد الله بن بكير وقد قدمنا من الاخبار ما تضمن أنه قال حين سئل عن هذه المسئلة هذا مما رزق الله من الرأي ، ولو كان سمع ذلك من زرارة لكان يقول حين سأله الحسين بن هاشم وغيره عن ذلك وأنه هل عندك في ذلك شيء كان يقول نعم رواية زرارة ولا يقول نعم رواية رفاعه حتى قال له السائل إن رواية رفاعه تتضمن انه إذا كان بينهما زوج فقال له هو عند ذلك هذا مما رزق الله من الرأي فعدل عن قوله في رواية رفاعه الى أن قال الزوج وغير الزوج سواء عندي فلما الح عليه السائل قال : هذا مما رزق الله من الرأي ومن هذه صورته يجوز أن يكون اسند ذلك الى زرارة نصرة لمذهبه الذي افتى به وانه لما رأى أن اصحابه لا يقبلون ما يقوله برأيه اسنده الى من رواه عن أبي جعفر عليه السلام وليس عبد الله بن بكير معصوما لا يجوز هذا عليه بل وقع منه من العدول عن اعتقاد مذهب الحق الى اعتقاد مذهب الفطحية ما هو



معروف من مذهبه والغلط في ذلك اعظم من الغلط في اسناد فتيا يعتقد صحته لشبهة دخلت عليه الى بعض أصحاب الأئمة عليهم السلام وإذا كان الأمر على ما قلناه لم تعترض هذه الرواية أيضا ما قدمناه ، فان قيل ألا زعمتم ان الاخبار التي رويتها في الكتاب الكبير فيمن لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره تدل على خلاف ما ذكرتموه من أن من طلق امرأته ثلاث تطليقات بطلاق السنة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره لأنها إنما تضمنت تفصيل طلاق العدة وليس تتضمن طلاق السنة على وجه ، قيل له ليس في تلك الاحاديث ما ينافي ما قدمناه لان الذي فيها ذكر حكم طلاق العدة وأن من طلق امرأته ثلاث تطليقات بطلاق العدة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وليس فيها صريح بان من طلق امرأته ثلاث تطليقات للسنة ما حكمه إلا من جهة دليل الخطاب ويجوز ترك دليل الخطاب لدليل وهو ما قدمناه من الاخبار .

### ١٦٥ - باب ما به تقع الفرقة من كنيات الطلاق

١ - محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن محمد بن سماعة عن ابن رباط ٩٨٣ وعلي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير جميعا عن ابن اذينة عن محمد بن مسلم أنه سأل أبا جعفر عليه السلام عن رجل قال : لامرأته أنت علي حرام أو طلقها باينة أو بته أو برة أو خلية قال : هذا كله ليس بشيء إنما الطلاق أن يقول لها في قبل العدة بعد ما تطهر من حيضها قبل أن يجامعها أنت طالق أو اعتدي يريد بذلك الطلاق ويشهد على ذلك رجلين عدلين .

٢ - عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن ٩٨٤ أبي عبد الله عليه السلام قال : الطلاق أن يقول لها اعتدي أو يقول لها أنت طالق .

٣ - عنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن علي بن الحسن الطاطري قال : ٩٨٥



الذي اجمع عليه في الطلاق أن يقول أنت طلاق أو اعتدي و ذكر أنه قال : لمحمد بن أبي حمزة كيف تشهد على قوله اعتدي ؟ قال : يقول اشهدوا اعتدي ، قال : الحسن بن محمد بن سماعة هذا غلط ليس الطلاق إلا كما روى بكير بن اعين ان يقول : لها وهي طاهر من غير جماع أنت طالق و يشهد شاهدين عدلين وكل ماسوى ذلك فهو ملغى .

قال محمد بن الحسن : ما تضمنت الاحاديث التي قدمناها من قولهم إعتدي يمكن حملها على وجه لا ينافي الصحيح على ما قال ابن سماعة لأن قولهم اعتدي إنما يكون به اعتبار إذا تقدمه قول الرجل أنت طالق ثم يقول اعتدي لأن قوله لها اعتدي ليس له معنى لأن لها أن تقول من أي شيء اعتد فلا بد من أن يقول لها اعتدي لأنني طلقتك فالاعتبار إذا بالطلاق لا بهذا القول إلا أنه يكون هذا القول كالكشف لها عن انه لزمها حكم الطلاق والموجب عليها ذلك ، ولو تجرد ذلك من غير ان يتقدمه لفظ الطلاق لما كان به اعتبار على ما قال ابن سماعة .

### ١٦٦ - باب الوكالة في الطلاق

- ٩٨٦ ١ - الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان بن يحيى عن سعيد الاعرج عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل جعل امرأته الى رجل فقال : اشهدوا إني قد جعلت أمر فلانة الى فلان أيجوز لذلك الرجل ؟ قال : نعم .
- ٩٨٧ ٢ - الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن سعيد الاعرج عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل يجعل امرأته الى رجل فقال اشهدوا اني قد جعلت أمر فلانة الى فلان فيطلقها أيجوز ذلك قال : نعم .
- ٩٨٨ ٣ - الحسن بن علي بن فضال عن ابن مسكان عن أبي هلال الرازي قال قلت :

\* - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٠ الكافي ج ٢ ص ١٢٠ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٢٥٣ .



لأبي عبدالله عليه السلام رجل وكّل رجلاً بطلاق امرأته إذا حاضت وطهرت وخرج الرجل فبدا له وأشهد أنه قد أبطأ ما كان أمره به وأنه قد بدا له في ذلك قال : فليعلم أهله وليعلم الوكيل .

٤ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن النوفلي عن السكوني عن ٩٨٩ أبي عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام في رجل جعل طلاق امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما وأبى الآخر فأبى أمير المؤمنين عليه السلام أن يجيز ذلك حتى يجتمعا جميعاً على الطلاق .

٥ — عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن بن شمون ٩٩٠ عن عبدالله بن عبدالرحمن عن مسمع عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل جعل طلاق امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما وأبى الآخر فأبى علي عليه السلام أن يجيز ذلك حتى يجتمعا على الطلاق جميعاً .

٦ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن ٩٩١ علي وحديد بن زياد عن ابن سماعة عن جعفر بن سماعة جميعاً عن حماد بن عثمان عن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا تجوز الوكالة في الطلاق .

فلا ينافي الأخبار الأولى لأن هذا الخبر محمول على أنه إذا كان الرجل حاضراً في البلد لم يصح توكيله في الطلاق والأخبار الأولى نعملها على جواز ذلك في حال الغيبة لثلاث تناقض الأخبار ، وقال ابن سماعة إن العمل على الذي ذكر فيه أنه لا تجوز الوكالة في الطلاق ولم يفصل وينبغي أن يكون العمل على الأخبار كلها حسب ما قدمناه والذي يكشف عن ذلك :

٧ — مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن عيسى اليقطيني قال : بعث إلي ٩٩٢

\* — ٩٨٩ — ٩٩٠ — التهذيب ج ٢ ص ٢٦٠ الكافي ج ٢ ص ١٢٠ .

— ٩٩١ — ٩٩٢ — التهذيب ج ٢ ص ٢٦١ واخرج الأول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٢٠ .



أبو الحسن عليه السلام رزم (١) ثياب وغلمانا ودنانير وحنة لي وحنة لأخي موسى ابن عبيد وحنة ليونس بن عبدالرحمن وأمرنا أن نحج عنه وكانت بيننا مائة دينار أثلاثا فيما بيننا فلما أن اردت أن اعبي الثياب رأيت في اضعاف الثياب طيناً فقلت : للرسول ما هذا ؟ فقال : ليس بوجه بمتاع الاجعل فيه طيناً من قبر الحسين عليه السلام ثم قال : الرسول قال : أبو الحسن عليه السلام هو أمان باذن الله ، وأمر بالمال بأموال في صلة أهل بيته وقوم محاييج وأمر بدفع ثلثائة دينار الى رُحيم امرأة كانت له وأمرني أن اطلقها عنه وأمتعها بهذا المال وأمرني أن اشهد على طلاقها صفوان بن يحيى وآخر نسي محمد بن عيسى اسمه .

### ١٦٧ — باب انه الموافقة بعد الرجعة شرط لمن يريد أن يطلق طلاق العدة

٩٩٣ ١ — محمد بن يعقوب عن بن ابراهيم عن أبيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن ابن أبي عمير عن عبدالرحمن بن الحجاج قال : قال أبو عبدالله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته له أن يراجع ، وقال : لا يطلق التطليقة الاخرى حتى يمسيها .

٩٩٤ ٢ — عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نصر عن عبدالكريم عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : المراجعة في الجماع وإلا فأنما هي واحدة .

وقد استوفينا في شرائط طلاق العدة ما يتعلق بذلك في كتابنا الكبير وفيما تقدم شيء منه .

٩٩٥ ٣ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن ابن أبي نصر

(١) الرزمة : من الثياب وغيرها ، ما جمع وشد معا ، الجمع رزم .

\* — ٩٩٣ — ٩٩٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٦٢ الكافي ج ٢ ص ١٠٢ .

— ٩٩٥ — التهذيب ج ٢ ص ٢٦٢ .



عن جميل عن عبد الحميد الطائي عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له الرجعة بغير جماع تكون رجعة ؟ قال : نعم .

٤ — عنه عن محمد بن الحسين عن ابن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن محمد بن ٩٩٦ مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجعة بغير جماع تكون رجعة ؟ قال : نعم .

فالوجه في هذين الخبرين أنه تكون رجعة بغير جماع بمعنى انه يعود الى ما كان عليه من أنه يملك موافقتها ولولا الرجعة لم يجز ذلك ، وليس في الخبر أنه يجوز له أن يطلقها تطليقة اخرى للعدة وإن لم يواقع ، ونحن إنما اعتبرنا الواقعة فيمن اراد ذلك فأما من لا يريد ذلك فليس الوطء شرط له وقد تحصل المراجعة بانكار الطلاق أو القبلة وإن كان ذلك ليس بكاف لمن اراد أن يطلق ثانيا على ما استوفيناه في كتابنا الكبير ولا ينافي ذلك :

٥ — مرواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد عن جميل بن دراج عن ٩٩٧ عبد الحميد بن عواض ومحمد بن مسلم قالوا : سألتنا أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وأشهد على الرجعة ولم يجامع ثم طلق في طهر آخر على السنة أثبت التطليقة الثانية بغير جماع ؟ قال : نعم إذا هو أشهد على الرجعة ولم يجامع كانت التطليقة ثانية .

٦ — عنه عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل ٩٩٨ طلق امرأته بشاهدين ثم يراجعها ولم يجامعها بعد الرجعة حتى طهرت من حیضها ثم طلقها على طهر بشاهدين أيقع عليها التطليقة الثانية وقد راجعها ولم يجامعها ؟ قال : نعم .

٧ — محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن أبي علي بن راشد قال : ٩٩٩ سألته مشافهة عن رجل طلق امرأته بشاهدين على طهر ثم سافر وأشهد على رجعتها



فلما قدم طلقها من غير جماع أيجوز ذلك له ؟ قال : قد جاز طلاقها .

لأنه ليس في هذه الاخبار أن له أن يطلقها طلاق العدة ، ونحن إنما نمنع أن يجوز له أن يطلقها طلاق العدة ، فأما طلاق السنة فلا بأس أن يطلقها بعد ذلك على ما تضمنته رواية محمد بن مسلم وعبد الحميد بن عواض وغيرهما ، والذي يدل على جواز ذلك ايضا من أنه يجوز له أن يطلقها طلاقا اخر للسنة وإن لم يوافقها .

١٠٠٠ ٨ — مارواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن خالد عن سيف بن عميرة عن اسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال : قالت له رجل طاق امرأته ثم راجعها بشهود ثم طلقها ثم بدا له فراجعها بشهود ثم طلقها ثم راجعها بشهود تبين منه ؟ قال : نعم قلت : كل ذلك في طهر واحد قال : تبين منه قلت : فانه فعل ذلك بامرأة حامل تبين منه ؟ قال : ليس هذا مثل هذا .

قال محمد بن الحسن : المعنى في هذا الخبر انه إذا طلقها ثلاث تطليقات في طهر واحد بينها رجعتان للسنة فانها تبين منه بالثالثة على ما قدمناه وإن لم يدخل بها لانه كلما راجعها جاز له أن يطلقها تطليقة اخرى للسنة على ما بيناه وذلك غير موجود في الحامل لان الحامل إذا راجعها لم يجز له أن يطلقها تطليقة اخرى للسنة على ما بينه حتى تضع ما في بطنها وإنما يجوز له أن يطلقها للعدة إذا واقعها بعد المراجعة على ما سنبتين القول فيه إن شاء الله تعالى ، ولا ينافي هذا الخبر :

١٠٠١ ٩ — مارواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد واحمد ابني الحسن عن أبيهما عن عبدالله بن بكير عن أبي كهمس واسمه هيثم بن عبيد عن رجل من أهل واسط من اصحابنا قال قلت : لأبي عبدالله عليه السلام إن عمي طلق امرأته ثلاثا في كل طهر تطليقة قال : مره فليراجعها .



لان الوجه في هذا الخبر أن نحمله على انه يطلق تطليقة اخرى من غير مراجعة لأننا إنما نجوز الثلاث تطليقات للسنة في طهر واحد اذا راجع بين كل تطليقتين وإن كان ذلك في طهر واحد على ما بيناه .

١٠ - فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن محمد بن مسلم عن ١٠٠٢  
 أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر ثم أمسكها في منزله حتى حاضت حيضتين وطهرت ثم طلقها تطليقتين على طهر قال : هذه اذا حاضت ثلاث حيض من يوم طلقها التطليقة الاولى فقد حلت للزواج وليكن كيف اصنع أو اقول هذا ؟ وفي كتاب علي عليه السلام أن امرأة اتت رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت يا رسول الله : افتني في نفسي فقال لها : فيما افتيك ؟ قالت : إن زوجي طلقني وأنا طاهر ثم أمسكني لا يمسنى حتى اذا طمئت وطهرت طلقني تطليقة اخرى ثم أمسكني لا يمسنى إلا انه يستخدمني ويرى شعري ونجري وجسدي حتى إذا طمئت الثالثة وطهرت طلقني التطليقة الثالثة قال فقال : لها رسول الله صلى الله عليه وآله أيتها المرأة لا تزوجي حتى تحيضى ثلاث حيض مستأنفات فان الثلاث الحيض التي حضيتها وانت في منزله إنما حضيتها وأنت في حباله .

فما تضمن صدر هذا الخبر من انه إذا طلقها عند كل حيضة تطليقة فانها تعتد من تطليقة الأولة المعنى فيه إذا طلقها ثانيا من غير مراجعة فانه لا يقع طلاقه وتكون عليها العدة من حيث التطليقة الاولى ، وما حكاه في اخر الخبر مما وجدته في كتاب علي عليه السلام يحتمل شيئين ، احدهما : أن يكون إنما جاز ذلك لانه راجع ثم طلق فكان عليها العدة من عند التطليقة الاخيرة إذا كانت التطليقات للسنة على ما بيناه ، والوجه الآخر : أن يكون محمولا على التقية لأن في الفقهاء من يجوز التطليقات الثلاث



واحدة بعد اخرى عند كل حيضة وإن لم يراجع اصلا فيكون ذلك موافقا لمن ذهب الى هذا المذهب، والذي يدل على التفصيل الذي قدمناه من ان طلاق السنة يجوز ذلك فيه ، ولا يجوز ذلك في طلاق العدة إلا بعد المواقعة :

١٠٠٣ ١١ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين عن صفوان عن شعيب الحداد عن المعلى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الذي يطلق ثم يراجع ثم يطلق فلا يكون فيما بين الطلاق والطلاق جماع فتلك تحل له قبل أن تزوج زوجا غيره ، والتي لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره هي التي تجامع فيما بين الطلاق والطلاق . وليس لأحد أن يقول ان هذا التفصيل كيف يمكنكم مع أن الأخبار كلها على عمومها وليس في شيء منها تفصيل ما قلتموه مثل :

١٠٠٤ ١٢ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن عبد الله بن المغيرة عن شعيب الحداد اظنه عن أبي عبد الله عليه السلام ، أو عن المعلى بن خنيس عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يطلقها الثانية قبل أن يراجع فقال : أبو عبد الله عليه السلام لا يقع الطلاق الثاني حتى يراجع ويجامع .

وغير ذلك من الأخبار المتقدمة وأكثرها مضت في الكتاب الكبير لأنه يجوز لنا أن نخص هذه الأخبار للخبر الذي روينا مفضلاً ، لأننا إن لم نفعل ذلك أبطلنا حكم الخبر المفصل وأبطلنا ايضاً حكم الاخبار المتقدمة التي تضمنت جواز الطلاق من مراعاة المواقعة وذلك لا يجوز على الوجه الذي ذكرناه ، على أن ماتضمن هذا الخبر المنع من جواز ايقاع تطليقة اخرى قبل المراجعة ونحن لانجوز ذلك ، وإنما نجوز بعدها ويكون ضم المواقعة الى المراجعة شرطاً في صحة ايقاع طلاق العدة على ما بيناه .

• ١٠٠٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٢ •

• ١٠٠٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٢ •



## ١٦٨ - باب تفریق الشهود في الطلاق

١ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي ١٠٠٥  
نصر قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل طلق امرأته على طهر من غير  
جماع واشهد اليوم رجلا ثم مكث خمسة أيام ثم اشهد آخر فقال : إنما امر أن يشهدا  
جميعا .

٢ - فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل ١٠٠٦  
ابن بزيع عن الرضا عليه السلام قال : سألته عن تفریق الشاهدين في الطلاق فقال :  
نعم وتعدّ من أول الشاهدين ، وقال : لا يجوز حتى يشهدا جميعا .  
فلا ينافي الخبر الاول لأن الوجه فيه أن نحمله على جواز التفریق بينهما في حال  
الاشهاد لاني حال تحمل الشهادة لئلا يتناقض الخبران .

## ١٦٩ - باب انه من طلق امرأته ثلاث تطليقات مع نظامل السرايط في مجلس وامر

## وقعت وامرة

١ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل ١٠٠٧  
ابن دراج عن احدهما عليهما السلام قال : سألته عن الذي يطأق في حال الطهر في  
مجلس واحد ثلاثا قال : هي واحدة .

٢ - عنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن جعفر أبي ١٠٠٨  
العباس الرزاز عن أيوب بن نوح جميعا عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم  
عن أبي بصير الاسدي ومحمد بن علي الحلبي وعمر بن حنظلة عن أبي عبدالله عليه السلام

\* - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٣ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٠١ .

- ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٤ الكافي ج ٢ ص ١٠١ .



ج ٣  
٢٨٦ في أن من طلق امرأته ثلاث تطليقات مع تكامل الشرائط في مجلس واحد وقعت واحدة ج ٣

قال : الطلاق ثلاثا في غير عدّة إن كانت على طهر فواحدة ، وإن لم تكن على طهر فليس بشيء .

١٠٠٩ ٣ — عنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن سماعة وعلي بن حديد عن عبدالكريم بن عمرو الخثعمي عن عمرو بن البراء قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن أصحابنا يقولون إن الرجل إذا طلق امرأته مرة أو مائة فأنما هي واحدة وقد كان يبلغنا عنك وعن آبائك أنهم كانوا يقولون إذا طلق مرة أو مائة فأنما هي واحدة ؟ فقال : هو كما بلغكم .

١٠١٠ ٤ — علي بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن محمد بن حمران عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام في التي تطلق في حال طهر في مجلس ثلاثا قال : هي واحدة .  
١٠١١ ٥ — عنه عن محمد بن عبد الله بن زرارة عن محمد بن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن بكير بن اعين عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن طلقها للعدة أكثر من واحدة فليس الفضل على واحدة بطلاق .

١٠١٢ ٦ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن الحسن عن أبي محمد الواشبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل ولى امرأته رجلا وأمره أن يطلقها على السنة فطلقها ثلاثا في مقعد واحد قال : ترد الى السنة فإذا مضت ثلاثة أشهر أو ثلاثة قروء فقد بانّت بواحدة .

١٠١٣ ٧ — محمد بن أحمد بن يحيى عن ابراهيم عن جماعة من أصحابنا عن محمد بن سعد الأموي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق ثلاثا في مقعد واحد قال : فقال أما أنا فأراه قد لزمه وأما أي فلكان يرى ذلك واحدة .

١٠١٤ ٨ — عنه عن الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب بن فييس البجلي عن

\* — ١٠٠٩ — التهذيب ج ٢ ص ٢٦٤ الكافي ج ٢ ص ١٠١ .

— ١٠١٠ — ١٠١١ — ١٠١٢ — ١٠١٣ — ١٠١٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٦٤ .



ج ٣ ان من طلق امرأته ثلاث تطليقات مع تكامل الشرائط في مجلس واحد وقعت واحدة ٢٨٧

اسحاق بن عمار الصيرفي عن جعفر عن أبيه أن عليا عليه السلام كان يقول إذا طلق الرجل المرأة قبل أن يدخل بها ثلاثا في كلمة واحدة فقد بانت منه ولا ميراث بينهما ولا رجعة ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، وإن قال: هي طالق هي طالق هي طالق فقد بانت منه بالأولى وهو خاطب من الخطاب إن شاءت نكحته نكاحا جديدا وإن شاءت لم تفعل.

قال محمد بن الحسن الطوسي: هذا الخبر موافق للعامة لسنا نعمل به لأنه إذا طلقها ثلاثا في كلمة واحدة فأنما يقع منها واحدة على ما تضمنته الروايات الأولى وهو خاطب من الخطاب ولا يمكنه أن يطلقها ثلاث تطليقات إلا بعد أن يعقد عليها ثلاث مرات يطلقها عقيب كل واحدة منها قبل أن يدخل فذلك التي لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره.

٩ — محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي اسحاق عن ابن أبي عمير عن أبي أيوب ١٠١٥

الخرزاز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كنت عنده فجاء رجل فسأله فقال: رجل طلق امرأته ثلاثا قال: بانت منه، قال فذهب ثم جاء آخر من اصحابنا فقال: رجل طلق امرأته ثلاثا فقال: تطليقة، وجاء آخر فقال: رجل طلق امرأته ثلاثا فقال: ليس بشيء، ثم نظر إلي فقال هو ماترى، قال: قلت كيف هذا؟ قال: فقال هذا يرى أن من طلق امرأته ثلاثا حرمت عليه وأنا أرى أن من طلق امرأته ثلاثا على السنة فقد بانت منه، ورجل طلق امرأته ثلاثا وهي على طهر فأنما هي واحدة، ومن طلق امرأته ثلاثا على غير طهر فليس بشيء.

١٠ — فاما مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان عن ابن مسكان عن أبي ١٠١٦

بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من طلق ثلاثا في مجلس فليس بشيء من خالف رد الى كتاب الله وذكر طلاق ابن عمر.

فهذه الرواية ليس فيها أنه طلقها ثلاثا بالشرائط الواجبة في الطلاق، ويحتمل أن



يكون المراد به إذا طلقها وهي حائض ، يدل على ذلك الخبر الذي قدمناه عن أبي بصير راوي هذا الحديث وحديث أبي أيوب الخزاز المفصلين ، وأن من طلق ثلاثاً في الحيض لا يقع بشيء من ذلك ، وإذا طلقها في طهر وقعت واحدة على ما قدمناه ، والأخذ بالحديث المفصل اولى منه بالمجمل ، ويدل عليه أيضاً قوله ثم ذكر حديث ابن عمر لأن ابن عمر إنما طلق امرأته في حال الحيض ، فلولا أن المراد ما ذكرناه لما كان لذكر ابن عمر فائدة في هذا المكان ، والذي يدل على أن طلاق ابن عمر كان في الحيض : ١٠١٧ ١١ — مارواه الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال : سألته عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله رد على عبد الله بن عمر امرأته طلقها ثلاثاً وهي حائض فأبطل رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله ذلك الطلاق وقال : كل شيء خالف كتاب الله والسنة رد الى كتاب الله والسنة .

١٠١٨ ١٢ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد وهي حائض فليس بشيء وقد رد رسول الله صلى الله عليه وآله طلاق عبد الله بن عمر إذ طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض فأبطل رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك الطلاق ، وقال : كل شيء خالف كتاب الله فهو رد الى كتاب الله ، وقال لا طلاق إلا في عدة .  
ويحتمل أيضاً أن يكون قوله ليس بشيء يعني في كونه طلاقاً ثلاثاً لأن ذلك قد بينا انه يرد الى الواحدة ، والذي يكشف عما ذكرناه .

١٠١٩ ١٣ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن اسماعيل بن عبد الخالق قال : سمعت أبا الحسن عليه السلام وهو يقول طلق عبد الله بن عمر امرأته ثلاثاً فجعلها

\* - ١٠١٧ - ١٠١٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٥ واخر ج الاخير الكافي في الكافي ج ٢ ص ٩٨ .

- ١٠١٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٥ .



رسول الله صلى الله عليه وآله واحدة فردّها الى الكتاب والسنة .

١٤ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن معاوية بن حكيم ١٠٢٠  
عن مثنى الخناط عن الحسين بن زياد الصيقل قال : قال أبو عبد الله عليه السلام  
لا تشهد لمن طأق ثلاثا في مجلس واحد .

فالوجه في هذه الرواية ايضا ما قدمناه من أنه إذا كان الطلاق وقع في حال الحيض  
أو حال السكر أو على الأكره لأن كل واحد من هذه الشرائط يخل بوقوع الطلاق .

١٥ — فأما مارواه علي بن اسماعيل قال : كتب عبد الله بن محمد الى أبي ١٠٢١  
الحسن عليه السلام جعلت فداك روى أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل  
يطلق امرأته ثلاثا بكلمة واحدة على طهر بغير جماع بشاهدين انه يلزمه تطليقة واحدة  
فكتب بخطه عليه السلام أخطيء على أبي عبد الله عليه السلام لا يلزمه الطلاق يرد الى  
الكتاب والسنة إن شاء الله .

فأول ما في هذه الرواية انها شاذة مخالفة لأخبار كثيرة قدّمناها ، وما هذا حكمه  
لا يعترض بمثله الاخبار الكثيرة ، ولو سلم لأحتمل أن يكون متناولا لمن كان سكرانا  
أو مجبرا على الطلاق أو غير مريد لذلك لأن جميع ذلك يراعى في الطلاق على ما بيناه  
وعلى هذا الوجه تتلأّم الاخبار فتتفق ولا يحتاج الى حذف شيء منها .

١٦ — فأما مارواه علي بن الحسن بن فضال عن احمد بن الحسن عن أبيه عن ١٠٢٢  
جعفر بن محمد عن علي بن الحسن بن رباط عن موسى بن بكر عن عمر بن حنظلة عن  
أبي عبد الله عليه السلام قال : إياكم والمطلقات ثلاثا في مجلس واحد فانهن ذوات  
ازواج .

١٧ — عنه عن محمد بن الحسين عن محمد بن أبي عمير عن حفص بن البختري عن ١٠٢٣



أبي عبدالله عليه السلام قال : اياكم والمطلقات ثلاثا فانهن ذوات الازواج .  
فالوجه في هذه الاخبار أيضاً أن نحملها على أنه إذا كان الطلاق واقعا في الحيض  
أو على أحد الوجوه التي قدمنا ذكرها من أنه إذا كان كذلك لا يقع الطلاق ، ويجوز  
أن يكون المراد بذلك من أوقع طلاقه بشرط فإن ذلك أيضا مما لا يقع ، يدل على  
هذا المعنى .

١٠٢٤ ١٨ — مارواه علي بن الحسن بن فضال عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى  
عن بشر بن جعفر عن أبي اسامة الخياط قال قلت : لأبي عبدالله عليه السلام إن  
قريبا لي أو صهرا لي حلف إن خرجت امرأته من الباب فهي طالق ثلاثا فخرجت فقد  
دخل صاحبها منها ماشاء الله من المشقة فأمرني أن أسألك فاصغى إلي وقال : مره فليمسكها  
ليس بشيء ثم التفت إلى القوم فقال سبحان الله يأمرونها أن تزوج ولها زوج .  
١٠٢٥ ١٩ — فأما مارواه الصفار عن محمد بن الحسين عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن  
أبي الحسن عليه السلام قال : سأله رجل وأنا حاضر عن رجل طلق امرأته ثلاثا في  
مجلس واحد قال : فقال لي أبو الحسن عليه السلام من طلق امرأته ثلاثا للسنة فقد  
بانث منه ، قال : ثم التفت إلي فقال فلان لا يحسن أن يقول مثل هذا .

فلا ينافي ما تقدم من الأخبار لأنه إنما قال : إن من طلق امرأته ثلاثا للسنة  
فقد بانث منه وذلك لا يكون إلا بأن يواقعها على ماسنّه النبي صلى الله عليه وآله في  
ثلاثة أوقات على الشرائط الثابتة في ذلك ، ومن طلق امرأته ثلاثا في حالة واحدة  
لم يوقع الثلاث على ما تقرر في السنة وثبت في الشريعة وإنما لم يصرح عليه السلام  
بذلك للسائل لضرب من التقية وقال : ما يقوم مقام ذلك من التنبيه عليه .

١٠٢٦ ٢٠ — فأما مارواه علي بن الحسن عن محمد وأحمد ابني الحسن عن أبيهما عن عبدالله

\* - ١٠٢٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٥ وفيه الشحام بدل الخياط .

- ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٥ .



ج ٣ في ان المخالف إذا طلق امرأته ثلاثاً وإن لم يستوف شرائط الطلاق كان ذلك واقعا ٤٩١

ابن بكير عن يحيى الأزرق عن أبي الحسن عليه السلام قال : المطلقة ثلاثاً : تترث وتورث ما دامت في عدتها .

فهذا الخبر يهتمل وجيهين ، أحدهما : أن يكون المراد به أن من طلق كذلك فإنه يقع بها واحدة وتثبت الموارثة بينها مادامت في العدة ، والوجه الثاني : أن يكون مخصوصا بالمرضى لأن المريض متى طلق فإنه تثبت الموارثة بينهما وإن كانت التطليقة باينة على ما نبينه فيما بعد إن شاء الله تعالى .

١٧٠ - باب نه المخالف انه طلق امرأته بثلاثاً وإن لم يستوف شرائط الطلاق  
بار ذلك واقعا

١ - أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن محمد الهمداني قال : كتبت الى ١٠٢٧  
أبي جعفر الثاني عليه السلام مع بعض أصحابنا وأتاني الجواب بخطه (فهمت ما ذكرت  
من أمر ابنتك وزوجها فاصحح الله لك ما تحب صلاحه ، فأما ما ذكرت من خشته  
بطلاقها غير مرة فانظر يرحمك الله فان كان ممن يتولانا ويقول بقولنا فلا طلاق عليه  
لأنه لم يأت امرأته جهله ، وإن كان ممن لا يتولانا ولا يقول بقولنا فاختلعها منه فإنه إنما  
نوى الفراق بعينه) .

٢ - عنه عن الهيثم بن أبي مسروق عن بعض أصحابنا قال : ذكر عند الرضا ١٠٢٨  
عليه السلام بعض العلويين ممن كان يتنقصه فقال : أما انه مقيم على حرام قلت جعلت  
فداك وكيف وهي امرأته ؟ قال : لأنه قد طلقها قلت : كيف طلقها ؟ قال : طلقها  
وذلك دينه فخرمت عليه .

٣ - الحسن بن محمد بن سماعة عن جعفر بن سماعة والحسن بن سماعة والحسن بن ١٠٢٩

\* - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٥ .

- ١٠٢٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٦ .



ج ٣ ٢٩٤ في ان المخالف إذا طاق امرأته ثلاثاً وإن لم يستوف شرائط الطلاق كان ذلك واقعا ج ٣

عديس عن أبان عن عبد الرحمن البصري عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت :  
إمرأة طلقت على غير السنة قال : تزوج هذه المرأة لا تترك بغير زوج .

١٠٣٠ ٤ — عنه عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان قال : سألته عن رجل طلق امرأته  
لغير عدة ثم أمسك عنها حتى انقضت عدتها هل يصلح لي أن أتزوجها ؟ قال : نعم  
لا تترك المرأة بغير زوج .

١٠٣١ ٥ — عنه عن عبد الله بن جبلة قال : حدثني غير واحد من أصحاب علي بن أبي  
همزة أنه سأل أبا الحسن عليه السلام عن المطلقة على غير السنة أيتزوجها الرجل ؟ فقال  
ألزموهم من ذلك ما ألزموه أنفسهم وتزوجوهن فلا بأس بذلك .

١٠٣٢ ٦ — قال الحسن بن سماعة وسئل عن امرأة طلقت على غير السنة ألي أن أتزوجها ؟  
فقال : نعم فقلت له : أليس تعلم أن علي بن حنظلة روى أياكم والمطلقات ثلاثاً على غير  
السنة فأمهن ذوات ازواج ؟ فقال : يابني رواية علي بن أبي همزة أوسع على الناس  
قلت : فإيش روى ؟ قال : روى علي بن أبي همزة عن أبي الحسن عليه السلام أنه  
قال : ألزموهم من ذلك ما ألزموه أنفسهم وتزوجوهن فإنه لا بأس .

١٠٣٣ ٧ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن الوليد والعباس بن عامر عن يونس بن  
يعقوب عن عبد الأعلى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يطلق  
امرأته ثلاثاً قال : إن كان مستخفاً بالطلاق ألزمته بذلك .

١٠٣٤ ٨ — عنه عن معاوية بن حكيم عن أبي مالك الحضرمي عن أبي العباس البقباق  
قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام قال فقال : لي اروعني أن من طلق امرأته  
ثلاثاً في مجلس واحد فقد بانت منه .

١٠٣٥ ٩ — محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري عن أحمد بن محمد عن جعفر بن محمد بن

١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٦ .

١٠٣٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٦ الفقيه ص ٣١٦ مرسل عن الصادق عليه السلام



عبدالله العلوي عن أبيه قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن تزويج المطلقات ثلاثاً فقال لي إن طلاقكم لا يحل لغيركم وطلاقهم يحل لكم لأنكم لا ترون الثلاثة شيئاً وهم يوجبونها .

فان قيل كيف يمكنكم العمل بهذه الاخبار مع :

١٠ — مارواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن الحسين عن محمد بن أبي ١٠٣٦

عمير عن حفص بن البخترى عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثلاثاً فأراد رجل أن يتزوجها كيف يصنع ؟ قال يأتيه فيقول طلقت فلانة ؟ فإذا قال : نعم تركها ثلاثة اشهر ثم خطبها إلى نفسها .

١١ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن شعيب ١٠٣٧

الحداد قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام رجل من مواليك يقرئك السلام وقد أراد أن يتزوج امرأة قد وافقته واعجبه بعض شأنها وقد كان لها زوج فطلقها ثلاثاً على غير السنة وقد كره أن يقدم على تزويجها حتى يستأمرك فتكون أنت تأمره فقال أبو عبدالله عليه السلام : هو الفرج وأمر الفرج شديد ومنه يكون الولد ونحن نحتاط فلا يتزوجها .

قالوا لو كان الأمر على ما ذكرتم من أنه يقع الطلاق لما احتاج إلى الاشارة ولما منعه في الخبر الثاني من تزويجها ، قيل ليس في الخبرين ان الذي طلقها كان معتقداً لوقوع الطلاق فإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناها على من اعتقد تحريم الطلاق الثالث وكان معتقداً للحق فان طلاقه لا يقع حسب ما تضمنه الخبران ، فان قيل وهذا أيضاً لا يصح لأنكم قد قلتم إن من طلق امرأته ثلاثاً فانه يقع منها واحدة ، قيل له : الأمر وإن كان على ما قلتم فيحتمل أن يكون المراد من طلق في حال الحيض فانه يحتاج أن

\* - ١٠٣٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٦ الفقيه ص ٣١٦ بتفاوت في السند والتمن .

- ١٠٣٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٤٥ الكافي ج ٢ ص ٣٤ .



يُنظر بها الطهر ثم يشهد على طلاقه بعد ذلك شاهدين حسب ما تضمنه الخبر، أو لا يكون قد أشهد على الطلاق فيحتاج من يتزوجها أن يشهد تلفظه بطلاقها لتقع بذلك الفرقة وتعتدّ بعد ذلك وإلا كان العقد بعد ثابته مستقراً .

### ١٧١ - باب طلاق الغائب

١٠٣٨ ١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب قال : يجوز طلاقه على كل حال وتعتدّ امرأته من يوم طلقها .

١٠٣٩ ٢ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن أحمد بن محمد عن جميل بن دراج عن اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال : خمس يطلقهن الرجل على كل حال الحامل ، والتي لم يدخل بها ، والغائب عنها زوجها ، والتي لم تحض ، والتي قد نُسيت من الحيض .

١٠٤٠ ٣ - علي بن الحسن عن أحمد بن الحسن عن أبيه عن جعفر بن محمد عن علي بن الحسن بن رباط عن هاشم بن حنان عن أبي سعيد المسكاري عن أبي بصير قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يطلق امرأته وهو غائب فيعلم أنه يوم طلقها كانت طامثاً قال : يجوز .

قال محمد بن الحسن : هذه الاخبار جاءت عامّة في جواز طلاق الغائب على كل حال وينبغي أن تقيد بها بأن يكون قد أتى على غيبته شهر فصاعداً بدل شلى ذلك :

\* - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٦ الكافي ج ٢ ص ١٠٤ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٣٤١ .

- ١٠٤٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٧ .



٤ — مارواه محمد بن يعقوب عن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن ١٠٤١  
الحكم عن الحسين بن عثمان عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال :  
الغائب إذا أراد أن يطلقها تركها شهرا .  
ولا ينافي هذا الخبر :

٥ — مارواه الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمد بن محمد بن جميل بن دراج عن أبي ١٠٤٢  
عبد الله عليه السلام قال : الرجل إذا خرج من منزله الى السفر فليس له أن يطلق  
حتى تمضي ثلاثة اشهر .

٦ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن الحسين عن صفوان عن ١٠٤٣  
اسحاق بن عمار قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام : الغائب الذي يطلق كم غيبته ؟  
قال : خمسة اشهر أو ستة اشهر قلت : حدّ دون ذلك ؟ قال : ثلاثة اشهر .  
لأن الوجه في الجمع بين هذين الخبرين والخبر الاول أن نقول : الحكم يختلف  
بأختلاف عادة النساء في الحيض ، فمن علم من حال امرأته انها تحيض في كل شهر  
حيضة يجوز له أن يطلق بعد انقضاء الشهر ، ومن يعلم أنها لا تحيض الا كل ثلاثة اشهر  
أو خمسة اشهر لم يجوز له أن يطلقها إلا بعد مضي هذه المدة فكان المراسي في جواز  
ذلك مضي حيضة وانتقالها الى طهر لم يقربها فيه بجماع وذلك يختلف على ما قلناه .

### ١٧٢ — باب ان من قدم من سفر متى يجوز طلاقه

١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن الحكم بن مسكين ١٠٤٤  
عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا غاب الرجل عن امرأته سنة  
أو سنتين أو أكثر ثم قدم وأراد طلاقها فكانت حائضا تركها حتى تطهر ثم يطلقها .

٢٠٤١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٧ الكافي ج ٢ ص ١٠٤ والفتاوى ص ٣٣٩ .

١٠٤٢ - ١٠٤٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٧ واخرج الاخير الصدوق في الفتاوى ص ٣٣٩ .

١٠٤٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٧ الكافي ج ٢ ص ١٠٣ .



١٠٤٥ ٢ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن حجاج الخشاب قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان في سفره فلما دخل مصر جاء معه بشاهدين فلما استقبلته امرأته على الباب اشهد على طلاقها قال : لا يقع بها طلاق .

فالوجه في هذا الخبر أن نحملة على ما تضمنه الخبر الاول من أنه إنما يقع طلاقه من حيث كانت حائضا لأنها لو كانت طاهرا لوقع الطلاق كما كان يقع لو لم يكن غائبا اصلا، ويحتمل ايضا أن يكون الخبر مختصا بمن غاب عن زوجته في طهر قربها بجماع وعاد وهي بعد في ذلك الطهر لم يحز أن يطلقها إلا بعد استبرائها بحيضه .

### ١٧٣ — باب طلاق التي لم يدخل بها

١٠٤٦ ١ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام قال : إذا طلقت المرأة التي لم يدخل بها بانث بتطليقة واحدة .

١٠٤٧ ٢ — عنه عن علي بن ابراهيم عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا طلق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها فليس عليها عدة تزوج من ساءتها ان شاءت وتبينها تطليقة واحدة وإن كان فرض لها مهرا فلها نصف ما فرض .

١٠٤٨ ٣ — عنه عن أبي علي الاشعري عن الحسن بن علي بن عبد الله عن عبيس بن هشام عن ثابت بن شريح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا تزوج الرجل المرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فليس عليها عدة وتزوج متى شاءت من ساءتها وتبينها تطليقة واحدة .

\* — ١٠٤٥ — التهذيب ج ٢ ص ٢٦٧ الكافي ج ٢ ص ١٠٣ .

— ١٠٤٦ — ١٠٤٧ — ١٠٤٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢٦٧ الكافي ج ٢ ص ١٠٥ .



- ٤ — فأما مرواه أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة ١٠٤٩ عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة طلقها زوجها ثلاثا قبل أن يدخل بها قال : لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .
- فلا ينافي الاخبار الاولى التي تضمنت أنها تبين بواحدة ، لأن المعنى في هذا الخبر أنه إذا كان عقد عليها ثلاث مرات كل مرة يطلقها قبل أن يدخل بها فإنه والحال هذه لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، والذي يدل على ما قلناه :
- ٥ — مرواه علي بن الحسن بن فضال عن يعقوب بن محمد بن أبي عمير عن ١٠٥٠ جميل عن محمد بن مسلم وحماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم تركها حتى انقضت عدتها ثم تزوجها ثم طلقها من غير أن يدخل بها ثم تزوجها ثم طلقها من قبل أن يدخل بها حتى فعل ذلك بها ثلاثا قال : لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .
- ٦ — عنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن ١٠٥١ أبي عبد الله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم تركها حتى انقضت عدتها ثم تزوجها ثم طلقها من غير أن يدخل بها حتى فعل ذلك بها ثلاثا قال : لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .
- ٧ — أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن طربال ١٠٥٢ قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة قبل أن يدخل بها واشهد على ذلك واعلمها قال : قد بانت منه ساعة طلقها وهو خاطب من الخطاب ، قلت : فإن تزوجها ثم طلقها تطليقة اخرى قبل أن يدخل بها قال : قد بانت منه ساعة طلقها ، قلت : فإن تزوجها من ساعته ايضا ثم طلقها تطليقة قال : قد بانت منه ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .



١٠٥٣ ٨ — عنه عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام قال : البكر إذا طلقت ثلاث مرات وتزوجت من غير نكاح فقد بانة ولا تحل لزوجها حتى تنكح زوجها غيره .

قال محمد بن الحسن : هذه الاخبار دالة على ما قلناه من ان من طلق امرأته ثلاثاً للسنة لا تحل له حتى تنكح زوجها غيره، لأن طلاق العدة لا يتأتى في البكر وغير المدخول بها، وقد بينا أن من شرط طلاق العدة الموافقة بعد المراجعة وجميعها لا يتأتيان في التي لم يدخل بها .

#### ١٧٤ — باب طلاق الحامل المستتين حملها

١٠٥٤ ١ — الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : طلاق الحامل واحدة وعدتها اقرب الاجلين .

١٠٥٥ ٢ — عنه عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن بكير عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الحبلي تطلق تطليقة واحدة .

١٠٥٦ ٣ — عنه عن أحمد بن محمد عن جميل بن دراج عن اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال : طلاق الحامل واحدة فاذا وضعت مافي بطنها فقد بانة منه .

١٠٥٧ ٤ — عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال : سألته عن طلاق الحبلي فقال : واحدة وأجلها أن تضع حملها .

١٠٥٨ ٥ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام

\* — ١٠٥٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٦٨ .

— ١٠٥٤ — ١٠٥٥ — التهذيب ج ٢ ص ٢٦٩ الكافي ج ٢ ص ١٠٤ .

— ١٠٥٦ — ١٠٥٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢٦٩ الكافي ج ٢ ص ١٠٤ واخرج الاول الصدوق

في الفقيه ص ٣٤٠ .

\* — ١٠٥٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢٦٩ .



قال : طلاق الحبلى واحدة إن شاء راجعها قبل أن تضع فإن وضعت قبل أن يراجعها فقد باننت منه وهو خاطب من الخطاب .

٦ — فأما مارواه الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار ١٠٥٩ قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام : الحامل يطلّقها زوجها ثم يراجعها ثم يطلقها ثم يراجعها ثم يطلقها الثالثة فقال : تبين منه ولا تحلّ له حتى تنكح زوجا غيره . فلا ينافي الاخبار الاولى التي تضمنت أن طلاق الحامل واحدة ، لأننا إنما ذكرنا ذلك في طلاق السنة فأما طلاق العدة فإنه يجوز أن يطلقها في مدة حملها إذا راجعها ووطئها .

فإن قيل كيف يمكنكم ذلك مع ماروي من انه إذا راجعها لم يكن له أن يطلقها ثانيا حتى تضع مافي بطئها ، روى ذلك :

٧ — أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن محمد بن منصور الصيقل عن ١٠٦٠ أبيه عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته وهي حبلى ؟ قال : يطلقها قلت : فيراجعها ؟ قال : نعم يراجعها ، قلت : فإنه بدأ له بعدما راجعها أن يطلقها قال : لا حتى تضع .

قيل له الوجه في هذا الخبر أنه ليس له أن يطلقها أي طلاق وإذا لم يكن ذلك فيه حملناه على أنه ليس له أن يطلقها إذا راجعها حتى تضع طلاق السنة ، فأما طلاق العدة فإنه يجوز إذا وطئها يدل على ذلك :

٨ — مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن صفوان ١٠٦١ عن اسحاق بن عمار عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال : سألته عن الحبلى تطلق الطلاق الذي لا تحلّ له حتى تنكح زوجا غيره ؟ قال : نعم قلت ألسنت قلت

\* ١٠٥٩ - التهذيب - ج ٢ ص ٢٦٩ الفقيه ص ٣٤٠ مرسلا عن الصادق عليه السلام .

١٠٦٠ - ١٠٦١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٦٩ واخر ج الاول الصدوق في الفقيه ص ٣٤٠ .



لي إذا جامع لم يكن له أن يطلق؟ قال: إن الطلاق لا يكون إلا على طهر قد بان، وحمل قد بان، وهذه قد بان حملها.

١٠٦٢ ٩ — وروى محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعلي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن يزيد الكناسي قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن طلاق الحامل فقال: يطلقها واحدة للعدة بالشهود قلت: فله أن يراجعها؟ قال: نعم وهي امرأته، قلت: فإن راجعها ومسّها ثم أراد أن يطلقها تطليقة أخرى قال: لا يطلقها حتى يمضي لها بعدما مسّها شهر، قلت: فإن طلقها ثانية وأشهد ثم راجعها وأشهد على رجوعها ومسّها ثم طلقها التطليقة الثالثة وأشهد على طلقها لكل عدة شهر هل تبين منه كما تبين المطلقة على العدة التي لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجا غيره؟ قال: نعم، قلت: فما عدتها؟ قال: عدتها أن تضع ما في بطنها ثم قد حلت للزواج.

١٠٦٣ ١٠ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد وأحمد ابني الحسن عن أبيهما عن الفضل ابن محمد الأشعري وعبدالله بن بكير عن بعضهم قال: في الرجل تكون له المرأة الحامل وهو يريد أن يطلقها قال: يطلقها إذا أراد الطلاق بعينها يطلقها بشهادة الشهود فإن بدا له في يومه أو من بعد ذلك أن يراجعها يريد الرجعة بعينها فليراجع وليواقع ثم يبدو له فيطلق أيضاً ثم يبدو له فليراجع كما راجع أولاً ثم يبدو له فيطلق فهي التي لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره إذا كان راجعاً يريد المواقعة والامساك ويواقع.

١٠٦٤ ١١ — عنه عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل طلق امرأته وهي حامل ثم راجعها ثم طلقها الثالثة في يوم واحد تبين منه؟ قال: نعم.

\* — ١٠٦٢ — التهذيب ج ٢ ص ٢٦٩ الكافي ج ٢ ص ١٠٥

— ١٠٦٣ — ١٠٦٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٦٩



## ١٧٥ - باب طلاق الأخرس

- ١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن أحمد بن أشيم عن أحمد بن محمد بن محمد بن ١٠٦٥  
أبي نصر قال : سألت الرضا عليه السلام عن الرجل تكون عنده المرأة فصمت فلا  
يتكلم قال : أخرس ؟ قلت : نعم قال : فيعلم منه بغض لامرأته وكرهية لها ؟ قلت  
نعم ، أيجوز له أن يطلق عنه وليه ؟ قال : لا ولكن يكتب ويشهد على ذلك ، قلت :  
أصلحك الله لا يكتب ولا يسمع كيف يطلقها ؟ قال بالذي يعرف به من فعاله مثل  
ما ذكرت من كراهيته لها أو بغضه لها .
- ٢ - فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن النوفلي عن ١٠٦٦  
السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : طلاق الأخرس أن يأخذ مقنعتها ويضعها  
على رأسها ثم يعتزها .
- ٣ - وروى الصفار عن إبراهيم بن هاشم عن الحسين بن يزيد عن علي بن ١٠٦٧  
أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : طلاق الأخرس أن  
يأخذ مقنعتها ويضعها على رأسها ثم يعتزها .  
فلا ينافي هذين الخبرين الخبر الأول لأنه إنما جعل وضع المقنعة على رأسها إماراة  
إذا علم انه إذا قصد بذلك الطلاق ، فإذا لم يعلم ذلك من حالها فلا اعتبار بذلك ، وإذا  
علم فهو للذي تضمنه الخبر الأول والذي يؤكد ما قلناه :
- ٤ - ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن اسماعيل بن ١٠٦٨  
مرار عن يونس في رجل أخرس كتب في الأرض بطلاق امرأته قال : إذا فعل

\* - ١٠٦٥ - التهذيب - ج ٢ ص ٢٧٠ الكافي ج ٢ ص ١٢٠ الفقيه ٣٤١

- ١٠٦٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٠ الكافي ج ٢ ص ١٢٠

- ١٠٦٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٥ الكافي ج ٢ ص ١٢٠ بسند آخر

- ١٠٦٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٠ الكافي ج ٢ ص ١٢٠



ذلك في قُبَل الطهر بشهود وفهم عنه كما يفهم عن مثله ويريد الطلاق جاز طلاقه على السنة.

### ١٧٦ - باب طلاق المعتوه

١٠٦٩ ١ - عبد الملك بن عمر عن الحجابي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن طلاق المعتوه الزائل العقل أيجوز ؟ فقال : لا ، وعن المرأة إذا كانت كذلك أيجوز بيعها وصدقها ؟ فقال : لا .

١٠٧٠ ٢ - فأما مارواه حماد عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سُئِلَ عن المعتوه يجوز طلاقه فقال : ماهو ؟ فقلت الاحق الذاهب العقل فقال : نعم . فالوجه في هذا الخبر احدشيتين ، احدهما أن يكون محمولا على ناقص العقل لافاقده بالكلية فان من ذلك صفته ويكون ممن يفرق بين الامور كثيرا فان طلاقه واقع وإنما لا يقع طلاق من لا يعرف شيئا اصلا لفقد عقله ، والوجه الثاني : أن نحمله على انه يجوز ذلك إذا تولى عنه وليه دون ان يتولاه هو بنفسه ، يدل على ذلك :

١٠٧١ ٣ - مارواه الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن محمد بن أبي حمزة عن أبي خالد القباط قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل الأحق الذاهب العقل يجوز طلاق وآيه عليه ؟ قال : ولم لا يطلق هو ؟ قلت : لا يؤمن إن هو طلق أن يقول غدا لم أطلق أولا يحسن أن يطلق قال : ما أرى وليه إلا بمنزلة السلطان .

### ١٧٧ - باب طلاق الصبي

١٠٧٢ ١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يجوز طلاق الصبي إذا بلغ عشر سنين .

١٠٦٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٠ الكافي ج ٢ ص ١١٩ الفقيه ص ٣٣٩ .

١٠٧٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٠ الفقيه ص ٣٣٩ .

١٠٧١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٠ الكافي ج ٢ ص ١١٩ .

١٠٧٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٠ الكافي ج ٢ ص ١١٨ .



- ٢ — عنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد وعلي بن ابراهيم عن ١٠٧٣  
أبيه جميعا عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألته عن طلاق الغلام ولم يحتلم وصدفته  
قال : إذا هو طلق السنة ووضع الصدقة في موضعها فلا بأس وهو جائز .
- ٣ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل ١٠٧٤  
عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ليس طلاق الصبي بشيء .  
فلا ينافي الخبرين الاولين لان الوجه في هذا الخبر أن نحملة على من لا يعقل ولا  
يحسن الطلاق لان ذلك معتبر في وقوع طلاقه ، يدل على ذلك :
- ٤ — مارواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ، وعن محمد ١٠٧٥  
بن الحسين عن عدة من اصحابنا عن ابن بكير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : يجوز  
طلاق الغلام إذا كان قد عقل ووصيته وصدفته وإن لم يحتلم .
- ٥ — زرعة عن سماعة قال : سألته عن طلاق الغلام ولم يحتلم وصدفته فقال : إذا ١٠٧٦  
طلق السنة ووضع الصدقة في موضعها وحققها فلا بأس وهو جائز .  
وقد حدث ذلك بعشر سنين فصاعدا على ما اوردناه في كتابنا الكبير .

### ١٧٨ — باب طلاق المريض

- ١ — محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن عبدالله بن جبلة عن ١٠٧٧  
عبدالله بن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يجوز طلاق  
العليل ويجوز نكاحه .
- ٢ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبدالله بن بكير ١٠٧٨

١٠٧٣ — — التهذيب ج ٢ ص ٢٧٠ الكافي ج ٢ ص ١١٨ واخرج الاول الصدوق في  
الفتاوى ص ٣٣٩ . — ١٠٧٤ — ١٠٧٥ — ١٠٧٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧٠ الكافي ج ٢  
ص ١١٨ واخرج الاخير الصدوق في الفتاوى ص ٣٣٩ بسند آخر .  
— ١٠٧٧ — ١٠٧٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧٠ الكافي ج ٢ ص ١١٨ واخرج الاخير الصدوق  
في الفتاوى ص ٣٤٨ .



عن عبيد بن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المريض أله أن يطلق امرأته في تلك الحالة ؟ قال : لا ولكن له أن يتزوج إن شاء وإن شاء دخل بها ورثته وإن لم يدخل بها فنكاحه باطل .

١٠٧٩ ٣ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن بكير عن

زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس للمريض أن يطلق وله أن يتزوج .

١٠٨٠ ٤ — عنه عن علي عن أبيه عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن زرارة عن أحدهما

عليهما السلام قال : للمريض أن يطلق وله أن يتزوج فإن تزوج ودخل بها فهو جائز وإن لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ولا مهر لها ولا ميراث .

١٠٨١ ٥ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير

عن حماد عن الحلبي أنه سئل عن الرجل يحضره الموت فيطلق امرأته هل يجوز طلاقه ؟ قال : نعم وإن مات ورثته وإن ماتت لم يرثها .

فلا ينافي الاخبار الأولى لأن الوجه في الجمع بينهما أن نحمل الاخبار الأولى على

أنه ليس له أن يطلقها طلاقاً يقطع الموارثة بينهما لأن الطلاق على ضربين رجعي وبائن وفي الجميع تثبت الموارثة بينهما إذا وقع في حال المرض ما لم تخرج من العدة فإذا خرجت من العدة فإن المرأة ترثه فحسب ما بينها وبين سنة ما لم تزوج ، فإن تزوجت انقطع ميراثها منه ، وإن لم تزوج ورثته إلى سنة فإذا مضت السنة كاملة بطل أيضاً ميراثها منه ، والذي يدل على ذلك :

١٠٨٢ ٦ — مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن

ربيع الأصم عن أبي عبيدة الحداد ومالك بن عطية عن أبي الورد كلاهما عن أبي جعفر (ع)

\* - ١٠٧٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٠ الكافي ج ٢ ص ١١٨ الفقيه ص ٣٤٨ .

- ١٠٨٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧١ الكافي ج ٢ ص ١١٨ .

- ١٠٨١ - ١٠٨٢ - التهذيب ج ٢ ص ١١٨ الفقيه ص ٣٤٨ .



قال : إذا طلق الرجل امرأته تطليقة في مرضه ثم مكث في مرضه حتى انقضت عدتها فانها ترثه مالم يتزوج ، فان كانت تزوجت بعد انقضاء العدة فانها لا ترثه .

٧ — عنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار ، والرزاز عن أيوب بن ١٠٨٣

نوح ، ومحمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان ، وحميد بن زياد عن ابن سماعة كلهم عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن حدثه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في رجل طلق امرأته وهو مريض قال : إن مات في مرضه ولم يتزوج ورثته وإن كانت قد تزوجت فقد رضيت بالذي صنع لاميراث لها .

٨ — عنه عن أبي علي الأشعري عن أحمد بن الحسن عن معاوية بن وهب عن ١٠٨٤

عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل طلق امرأته وهو مريض حتى مضى لذلك سنة قال : ترثه إذا كان في مرضه الذي طلقها ولم يصح من ذلك .

٩ — الحسن بن محمد بن سماعة عن ابن سنان عن ابن مسكان عن أبي العباس ١٠٨٥

عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له رجل طلق امرأته وهو مريض تطليقة وقد كان طلقها قبل ذلك تطليقتين قال : فانها ترثه إذا كان في مرضه ، قال : قلت وما حد المرض ؟ قال : لا يزال مريضاً حتى يموت وإن طال ذلك الى سنة .

١٠ — علي بن الحسن عن اخويه عن أبيهما عن القاسم بن عروة عن عبد الله ١٠٨٦

ابن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته في مرضه قال : ترثه مادام في مرضه وإن انقضت عدتها .

١١ — الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد وأحمد بن محمد عن عاصم بن حميد ١٠٨٧

\* — ١٠٨٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧١ الكافي ج ٢ ص ١١٨ .

— ١٠٨٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧١ الكافي ج ٢ ص ١١٨ بتفاوت في السند فيها .

— ١٠٨٥ — ١٠٨٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧١ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١١٨ .

— ١٠٨٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧١ الكافي ج ٢ ص ١١٧ ذكر صدر الحديث وذكر الذيل في ص ٢٧٦ .



عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : أيماً امرأة طأقت ثم توفي عنها زوجها قبل أن تنقضي عدتها ولم تحرم عليه فإنها ترثه ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ، وإن توفيت وهي في عدتها ولم تحرم عليه فإنه يرثها ، وإن قتل ورثت من ديته وإن قتلت ورثت من ديتها ما لم يقتل أحدهما الآخر .

١٠٨٨ ١٢ — علي بن اسماعيل الميثمي عن حماد عن عبدالله بن المغيرة عن ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم توفي وهي في عدتها أنها ترثه وتعتد عدة المتوفى عنها زوجها، وإن توفيت وهي في عدتها يرثها وكل واحد منهما يرث من دية صاحبه لو قتل ما لم يقتل أحدهما الآخر .

١٠٨٩ ١٣ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن علي ابن النعمان عن ابن مسكان عن أبي العباس قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال : ترثه في مرضه ما بينه وبين سنة إن مات في مرضه ذلك وتعتد من يوم طلقها عدة المطقة ثم تزوج إذا انقضت عدتها وترثه ما بينها وبين سنة إن مات في مرضه ذلك فإن مات بعدما تمضي سنة لم يكن لها ميراث .

قال محمد بن الحسن : ما يتضمن هذا الخبر من قوله ثم تزوج إن شادت إذا انقضت عدتها وترثه ما بينها وبين سنة ، لا ينافي ما قدمناه من أنها إذا تزوجت لم ترثه لأن أكثر ما في هذا الخبر التصريح بأباحة التزويج لها بعد انقضاء العدة ويكون قوله عليه السلام وترثه ما بينها وبين سنة حكماً يخصها إذا لم تزوج بدلالة ما قدمناه من الاخبار ، على أن الذي اختاره هو أنه إنما ترثه بعد انقضاء العدة إذا طلقها للاضرار بها ، ويحمل على هذا التفصيل جميع ما تقدم من الاخبار المجملة ، يدل على ذلك :

\* — ١٠٨٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧١ الكافي ج ٢ ص ١١٧ بتفاوت يسير .

— ١٠٨٩ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧١ الفقيه ص ٣٤٨ .



١٤ — مارواه الحسين بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرعة عن سماعة قال: سألته ١٠٩٠ عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو مريض قال: انه مادامت في عدتها وإن طلقها في حال إضرار فهي ترثه الى سنة فان زاد على السنة يوم واحد لم ترثه وتعتد أربعة اشهر وعشر أعدة المتوفى عنها زوجها.

### ١٧٩ — باب ان حكم التطليقة البائنة في هذا الباب حكم الرجعية

١ — الحسين بن سعيد عن صفوان بن يحيى عن الازرق عن عبد الرحمن عن ١٠٩١ موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألته عن رجل يطلق امرأته آخر طلاقها قال: نعم يتوارثان في العدة.

٢ — علي بن الحسن بن فضال عن علي بن اسباط عن علا بن رزين عن محمد بن ١٠٩٢ مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يطلق امرأته تطليقتين ثم يطلقها الثالثة وهو مريض قال: هي ترثه.

٣ — عنه عن أخويه عن أبيهما عن عبدالله بن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي ١٠٩٣ عبدالله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقتين ثم يطلقها الثالثة وهو مريض فهي ترثه.

٤ — فأما مارواه علي بن الحسن بن فضال عن أخويه عن عاصم بن حميد عن ١٠٩٤ محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: في المرأة إذا طلقها ثم توفي عنها زوجها وهي في عدة منه مالم تحرم عليه فانها ترثه ويرثها مادامت في الدم من حيضتها الثانية في التطليقتين الأولتين فان طلقها ثلاثا فانها لا ترث من زوجها ولا يرث منها، وإن قتلت ورث من ديتها، وإن قتل ورثت من ديته مالم يقتل أحدهما صاحبه.

\* ١٠٩٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧١ الكافي ج ٢ ص ١١٨ الفقيه ص ٣٤٨ .

١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧١ .

١٠٩٤ - التهذيب - ج ٢ ص ٢٧١ الكافي ج ٢ ص ٢٧٥ وذكر صدر الحديث بسند آخر .



فلا ينافي الاخبار الأولية لأن هذا الخبر محمول على أنه يطلقها في حال الصحة ثم يموت بعد ذلك ، لأن من طلق امرأته وهو صحيح فأما تثبت الوراثه بينهما مادام له عليها رجعة وإن لم يكن له عليها رجعة فلا ميراث بينهما ، والمرضى مخصوص من ذلك بثبوت الموارثة بينهما وان قطعت العصمة وانتفت المراجعة كما انه مخصوص بانها ترثه ما بينهما وبين سنة وليس ذلك في غيره وقد قدمنا ما يدل على ذلك .

١٠٩٥ ٥ — فأما مارواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد وأحمد ابني الحسن عن أبيهما عن عبدالله بن بكير عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل طلق امرأته قال : ترثه ويرثها مادامت له عليها رجعة .

فالكلام في هذا الخبر كالكلام في الخبر الاول سواء ، وأما الخبران اللذان قدمناهما أحدهما عن عبيد بن زرارة والآخر عن محمد بن مسلم من قوله ، إنه إذا طلقها الثالثة فهي ترثه فلا يدلان على أنه لا يرثها إلا من جهة دليل الخطاب وقد يترك ذلك لدليل ، وقد قدمنا ما يدل على ذلك ، منها حديث عبدالرحمن عن موسى بن جعفر عليها السلام حين سأله عن رجل طلق امرأته آخر طلاقها قال : يتوارثان في العدة وهذا صريح بما قلناه .

١٠٩٦ ٦ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن أبي عبدالله عن الحسن عن محمد بن القاسم الهاشمي قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : لا ترث المختلعة والمبارئة والمستأجرة في طلاقها من الزوج شيئاً إذا كان ذلك منهن في مرض الزوج وإن مات لأن العصمة قد انقطعت منهن ومنه .

فالوجه في هذا الخبر أن نخصه بمن تضمن الخبر اسمهن من المختلعة والمبارئة والمستأجرة لأن العلة في ذلك من جهتها من المطالبة بالطلاق دون المطلقة التي لا تطالب ذلك بل

\* - ١٠٩٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٢ الكافي ج ٢ ص ٢٧٤ .

- ١٠٩٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٧ .



ربما تكون كارهة له وعلى هذا لاتنافي بين الاخبار .

١٨٠ - باب الحر يطلق الامة تطليقتين ثم يشتريها هل يجوز له وطؤها بالملك أم لا

١ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبدالله بن سنان قال : سألت ١٠٩٧  
أبا عبدالله عليه السلام عن رجل كانت تحته أمة فطلقها تطليقتين على السنة فبانت ثم  
اشتراها بعد ذلك قبل أن تنكح زوجاً غيره قال : ليس قد قضى علي عليه السلام في  
هذا ؟ احتلتها آية وحرمتها اخرى وانا انهي عنها نفسي وولدي .

٢ - أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي عبدالله البرقي عن الربيعي عن يزيد بن ١٠٩٨  
معاوية العجلي عن أبي عبدالله عليه السلام في الامة يطلقها تطليقتين ثم يشتريها قال :  
لا حتى تنكح زوجاً غيره .

٣ - عنه عن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير يرفعه عن عبيد بن زرارة عن ١٠٩٩  
عبد الملك بن اعين قال : سألته عن الرجل يزوج جاريته رجلاً فكشفت معه ماشاء الله  
ثم طلقها فرجعت الى مولاه فوطئها أيحل له فرجها إذا اراد أن يراجعها ؟ قال : لا  
حتى تنكح زوجاً غيره .

٤ - الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبدالله عن أبي بصير عن أبي عبدالله ١١٠٠  
عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في أمة طلقها زوجها تطليقتين ثم وقع عليها  
فجسده .

٥ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد ١١٠١  
عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل حر كانت تحته أمة

\* - ١٠٩٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٩ الكافي ج ٢ ص ١٣٢ .

- ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٢ .

- ١١٠٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٢ الكافي ج ٢ ص ١٣١ .

- ١١٠١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٢ الكافي ج ٢ ص ١٣٢ بزيادة في آخره .



فطلقها بائنا ثم اشتراها هل يحل له أن يطأها؟ قال: لا.

١١٠٢ ٦ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: سألته عن رجل تزوج امرأة مملوكة ثم طلقها ثم اشتراها بعد هل تحل له بعد ذلك؟ قال: لا حتى تمكنح زوجها غيره.

١١٠٣ ٧ — عنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسين بن علي عن أبان بن عثمان عن يزيد العجلي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: في رجل تحتة امه فطلقها تطليقتين ثم اشتراها بعد قال: لا يصلح له أن ينكحها حتى تتزوج زوجها غيره حتى تدخل في مثل ما خرجت منه.

١١٠٤ ٨ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبدالله عن أبي بصير قال قلت: لأبي عبدالله عليه السلام كانت تحتة امه فطلقها طلاقا بائنا ثم اشتراها بعد قال: لا يحل له فرجها من أجل شرائها والحر والعبد في هذه المنزلة سواء.

فلا ينافي هذا الخبر ما قدمناه من الاخبار، لأن قوله عليه السلام طلقها تطليقة بائنة يحتمل أن يكون تطليقة واحدة و يكون قد خرجت من العدة فصارت بائنة منه، ويحتمل أن يكون طلقها تطليقة واحدة على طريق المبرات أو الخلع على ما بيناه فتصير تطليقة واحدة، وإذا احتمل ذلك حل له وطؤها ولم تتزوج زوجها آخر، على أن قوله عليه السلام يحل له فرجها من أجل شرائها يفيد أن الذي يبيح الفرج هو الشراء لا غير، ولا يفيد أنه يبيح ذلك قبل أن تتزوج زوجها آخر أو بعده، وإذا لم يفد ذلك حملناه على أنه إذا اشتراها فزوجها من رجل آخر فدخل بها ثم طلقها أو مات عنها حل لمولائها وطئها بالشراء المتقدم ويكون قوله الحر والعبد سواء معناه ان الحر إذا

\* — ١١٠٢ — ١١٠٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧٣ الكافي ج ٢ ص ١٣٢ .

— ١١٠٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧٣ .



كانت تحتها امة أو عبد كان تحتها امة وطلاق كل واحد منهما زوجته تطليقتين فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، وعلى هذا الوجه لا ينافي ما تقدم من الأخبار .

### ١٨١ - باب انه حكم المملوك حكم الحر فيما ذكرناه

- ١ - أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء بن ١١٠٥ محمد عن أبي جعفر عليه السلام قال : المملوك إذا كانت تحتها مملوكة فطلقها ثم اعتقها صاحبها كانت عنده على واحدة .
- ٢ - عنه عن أبي المعز عن الحلبي قال : قال أبو عبدالله عليه السلام في العبد ١١٠٦ يكون تحتها الامة فطلقها تطليقة ثم اعتقها جميعا كانت عنده على تطليقة واحدة .
- ٣ - محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي عبدالله الرازي عن أحمد بن محمد بن أبي ١١٠٧ نصر عن أحمد بن زياد عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن الرجل يزوج عبده أمة ثم يبدو للرجل في أمته فيعزلها عن عبده ثم يستبرأها ويواقعها ثم يردها الى عبده ثم يبدو له بعد فيعزلها عن عبده أو يكون عزل السيد الجارية عن زوجها مرتين طلاقا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره أم لا ؟ فكتب : لا تحل له إلا بنكاح . قال محمد بن الحسن : قوله لا تحل له إلا بنكاح يعني من زوج آخر ينكحها ثم يطلقها أو يموت عنها فتحل له عند ذلك .
- ٤ - فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي نجران عن صفوان بن ١١٠٨ يحيى عن العيص قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن مملوك طلق امرأته ثم اعتقا جميعا هل يحل له مراجعتها قبل أن تزوج غيره ؟ قال نعم . فلا ينافي ما قدمناه من الأخبار لانه ليس في ظاهرها انه كان طلاقها تطليقة واحدة أو تطليقتين ، وإذا لم يكن ذلك في ظاهره حملناه على انه إذا كان طلاقها تطليقة



واحدة فانه يجوز له أن يراجعها قبل أن تتزوج زوجها غيره ، والذي يزيد ما ذكرناه  
بيانا :

١١٠٩ ٥ — مارواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين عن ابن أبي عمير وفضالة عن القاسم عن رفاعة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد والأمة يطلقها تطليقتين ثم يعتقن جميعا هل يراجعها ؟ قال : لا حتى تنكح زوجها غيره فتبين منه .

١١١٠ ٦ — عنه عن محمد بن سنان عن العلاء بن فضيل عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن رجل زوج عبده أمته ثم طلقها تطليقتين أيرجعها ان اراد مولاها ؟ قال : لا ، قلت : أرأيت إن وطئها مولاها يحل للعبد أن يراجعها ؟ قال : لا حتى تنكح زوجها غيره ويدخل بها فيكون نكاحا مثل نكاح الاول وإن كان طلقها واحدة وأراد مولاها راجعها .

### ١٨٢ — باب حكم من خير امرأته فاختارت الطلاق في الحال أو فيما بعده

١١١١ ١ — محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن ابن رباط عن عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل خير امرأته فاختارت نفسها بانته منه ؟ قال : لا إنما هذا شيء كان لرسول الله صلى الله عليه وآله خاصة أمر بذلك ففعل ولو اخترن أنفسهن لطلقن وهو قول الله تعالى ﴿ يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين امتعكن واسرحكن سراحا جميلا ﴾ قال الحسن بن سماعة : وبهذا الخبر نأخذ في الخيار .

١١١٢ ٢ — عنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد وابن رباط عن أبي

\* - ١١٠٩ - ١١١٠ - التهذيب ج ٣ ص ٢٧٣ .

- ١١١١ - ١١١٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٣ الكافي ج ٢ ص ١٢٢ .



أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام إني سمعت أباك يقول إن رسول الله صلى الله عليه وآله خير نساءه فاخترن الله ورسوله فلم يمسكهن على طلاق ولو اخترن أنفسهن لبن فقال : إن هذا حديث كان يرويه أبي عن عائشة وما للناس والخيار إنما هذا شيء خص الله به رسوله صلى الله عليه وآله .

٣ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن مروان بن مسلم ١١١٣ عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له ما تقول في رجل جعل امرأته بيدها ؟ قال : فقال ولى الامر من ليس أهله وخالف السنة ولم يميز النكاح .

٤ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد وأحمد ابني الحسن عن علي بن يعقوب ١١١٤ عن مروان بن مسلم عن ابراهيم بن محرز قال : سألت أبا جعفر عليه السلام رجل وأنا عنده فقال : رجل قال لامرأته أمرك بيدك ؟ قال : أتى يكون هذا والله تعالى يقول ﴿ الرجال قوامون على النساء ﴾ ليس هذا بشيء .

٥ — فأما مارواه علي بن الحسن عن محمد وأحمد ابني الحسن عن أبيهما عن ١١١٥ القاسم بن عروة عن عبد الله (١) بن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : رجل خير امرأته قال : إنما الخيار لهما ماداما في مجلسهما فاذا تفرقا فلا خيار لهما .

٦ — عنه عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن جميل عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : لا خيار الا على طهر من غير جماع بشهود .

٧ — عنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج عن زرارة عن أحدهما ١١١٧

(١) نسخة في د (عبيدالله) .

— ١١١٣ — ١١١٤ — ١١١٥ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧٤ واخرج الاول الكليني في الكافي

ج ٢ ص ١٢٢ — ١١١٦ — ١١١٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧٤ .



عليها السلام قال : إذا اختارت نفسها فهي تطلقه باينة وهو خاطب من الخطاب وإن اختارت زوجها فلا شيء .

١١١٨ ٨ — عنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن يزيد الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا ترث الخيّرة من زوجها شيئاً في عدتها لأن العصمة قد انقطعت فيما بينها وبين زوجها من ساعتها فلا رجعة له عليها ولا ميراث بينهما .

١١١٩ ٩ — الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن حمران قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول الخيّرة تبين من ساعتها من غير طلاق ولا ميراث بينهما لأن العصمة بينهما قد بانت ساعة كان ذلك منها ومن الزوج .

١١٢٠ ١٠ — علي بن الحسن عن علي بن اسباط عن ابن رثاب عن عمر بن أذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : رجل خيّر امرأته قال : إنما الخيار لها مادام في مجلسها فإذا تفرقا فلا خيار لها ، فقلت أصلحك الله فإن طلقت نفسها ثلاثاً قبل أن يتفرقا من مجلسها قال : لا يكون أكثر من واحدة وهو أحق برجعته قبل أن تنقضي عدتها وقد خيّر رسول الله صلى الله عليه وآله نساءه فاخترته فكان ذلك طلاقاً ؟ قال : قلت له : لو اخترن أنفسهن أبين ؟ قال : فقال لي ما ظنك برسول الله صلى الله عليه وآله لو اخترن أنفسهن أكانن يمسكن .

فالوجه في هذه الاخبار مع اختلاف الفاظها وتضاد معانيها ان نعملها على ضرب من التقية لانها موافقة لمذهب العامة ، ولولم تحمل هذه الاخبار على ما قلنا لا احتجنا أن نحذف الاخبار التي تضمنت أن ذلك غير واقع وأن ذلك شيء كان يخص النبي عليه السلام ، وأن ذلك شيء كان يرويه أبي عن عائشة وما جرى مجرى ذلك من الالفاظ ، ولم يمكننا



أن نعمل بها على وجه وذلك لا يجوز على حال .

### ١٨٣ - باب الخلع

- ١ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي ١١٢١  
 عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يحل خلعها حتى تقول لزوجها والله لا أبرّك  
 قسما ولا اطيع لك امرأ ولا اغتسل لك من جنابة ولا لأوطئن فراشك ولأوزن عليك  
 بغير اذنك وقد كان الناس يرخصون فيما دون هذا فاذا قالت المرأة ذلك لزوجها  
 حلّ له ما اخذ منها وكانت عنده على تطليقتين باقيتين وكان الخلع تطليقة ، وقال :  
 لا يكون الكلام من غيرها ، وقال : لو كان الأمر الينا لم نجز طلاقاً إلا للعدة .
- ٢ - عنه عن عدة من اصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى ١١٢٢  
 عن سماعة قال : سألته عن المختلعة قال : لا يحل لزوجها أن يخلعها حتى تقول لا أبرّك  
 قسما ولا اقيم حدود الله فيك ولا اغتسل لك من جنابة ولا لأوطئن فراشك ولأدخلن  
 بيتك من تكبره من غير أن تعلم هذا ولا يتكلم هو وتكون هي التي تقول ذلك فاذا  
 هي اختلعت فهي باين وله أن يأخذ من مالها ما قدر عليه ، وليس له ان يأخذ من  
 المبارئة كل الذي اعطاها .

- ٣ - عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن أبي أيوب عن محمد ١١٢٣  
 ابن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : المختلعة التي تقول لزوجها اخلعني وأنا  
 اعطيك ما أخذت منك فقال : لا يحل له أن يأخذ منها شيئا حتى تقول والله لا أبرّك  
 قسما ولا اطيع لك امرأ ولا أوزن في بيتك بغير اذنك ولأوطئن فراشك - غيرك  
 فاذا فعلت ذلك من غير أن يعلمها حلّ له ما اخذ منها وكانت تطليقة بغير طلاق

\* - ١١٢١ - ١١٢٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٥ الكافي ج ٢ ص ١٢٣ واخرج الاول الصدوق  
 في الفقيه ص ٣٤٣ .

- ١١٢٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٦ الكافي ج ٢ ص ١٢٣ .



يتبعها وكانت بائنا بذلك وكان خاطبا من الخطاب .

١١٢٤ ٤ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح السكتاني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا خلع الرجل امرأته فهي واحدة باين وهو خاطب من الخطاب ولا يحل له أن يخلعها حتى تكون هي التي تطلب ذلك منه من غير أن يضرَّ بها وحتى تقول لا أبر لك قسما ولا اغتسل لك من جنابة ولا دخلن بيتك من تكره ولا وطنن فراشك ولا اقيم حدود الله فإذا كان هذا منها فقد طاب له ما أخذ منها .

١١٢٥ ٥ — عنه عن عديّة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبدالكريم عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يحل له خلعها حتى تقول لزوجها ثم ذكر مثل ما ذكر أصحابنا ، ثم قال أبو عبدالله عليه السلام : قد كان يرخّص للنساء فيما هو دون هذا فإذا قالت لزوجها حلّ خلعها وحلّ لزوجها ما أخذ منها وكانت على تطليقتين باقتين فكان الخلع تطليقة ولا يكون الكلام إلا من عندها ، ثم قال : لو كان الأمر الينا لم يكن الطلاق إلا للعدة .

١١٢٦ ٦ — أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن زرعة عن سماعة بن مهران قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام لا يجوز للرجل أن يأخذ من المختلعة حتى تتكلم بهذا الكلام كله فقال : إذا قالت له لا اطيع الله فيك حلّ له أن يأخذ منها ما وجد .

١١٢٧ ٧ — الحسين بن سعيد عن محمد بن أبي عمير عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا قالت المرأة لزوجها جملة لا أطيع لك امرا مفسرا أو غير مفسر حلّ له أن يأخذ منها وليس له عليها رجعة .

\* - ١١٢٤ - ١١٢٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٦ الكافي ج ٢ ص ١٢٣ .

- ١١٢٦ - ١١٢٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٦ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ١٢٣ .

والصدوق في الفقيه ص ٣٤٣



٨ — علي بن الحسن عن أحمد بن الحسن ومحمد بن عبد الله عن علي بن حديد ١١٢٨  
عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام ، وعن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي  
عبد الله عليه السلام قال : الخلع تطليقة باينة وليس فيها رجعة ، قال زرارة : لا يكون  
إلا على موضع الطلاق اما طاهراً و اما حاملاً بشهود .

قال محمد بن الحسن : الذي اعتمده في هذا الباب أن المختلعة لا بد فيها من أن تتبع  
بالطلاق وهو مذهب جعفر بن سماعة وعلي بن رباط وابن حذيفة من المتقدمين ومذهب  
علي بن الحسين من المتأخرين ، فأما الباقر بن سماعة وأصحابنا المتقدمين فليست أعرف  
لهم فتياً في العمل به ولم ينقل عنهم أكثر من الروايات التي ذكرناها وامثالها ويجوز أن  
يكونوا رووها على الوجه الذي نذكره فيما بعد وان كان فتياهم وعملهم على ما قلناه ،  
والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه :

٩ — مارواه علي بن الحسن بن علي عن علي بن الحكم و ابراهيم بن أبي بكر بن أبي  
سماك عن موسى بن بكر عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال : المختلعة يتبعها  
الطلاق مادامت في عدتها .

فان قيل : فما الوجه في الاحاديث التي ذكرتموها وما تضمنته من أن الخلع  
تطليقة باينة وأنه إذا عقد عليها بعد ذلك كانت عنده على تطليقتين وأنه لا يحتاج  
الى أن يتبع بطلاق وما جرى مجرى ذلك من الاحكام ، قيل له : الوجه في هذه  
الاجاب ان نحمّلها على ضرب من التقية لأنها موافقة لمذهب العامة ، وقد ذكروا  
عليهم السلام ذلك في قوله ولو كان الامر الينا لم نجز إلا الطلاق ، وقد قدمنا في رواية  
الجلي وأبي بصير ذلك وهذا وجه في تأويل الاخبار صحيح واستدل من ذهب  
من أصحابنا المتقدمين على صحة ما ذهبنا اليه بقول أبي عبد الله عليه السلام لو كان  
الامر الينا لم نجز الاطلاق السنة ، واستدل الحسن بن محمد بن سماعة وغيره بان قولوا



قد تقرر انه لا يقع الطلاق بشرط ، والخلع من شرطه أن يقول الرجل إن رجعت فيما بذلت فأنا ملك بيضعك وهذا شرط فينبغي أن لا يقع به فرقة، واستدل أيضاً ابن سماعه :  
 ١١٣٠ ١٠ — بما رواه الحسن بن أيوب عن ابن بكير عن عميد بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما سمعت مني يشبه قول الناس فيه التقية وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه .

والقول بأن الخلع يقع به بينونة يشبه قول الناس فينبغي أن يكون محمولا على التقية والذي يدل على ذلك أيضاً :

١١٣١ ١١ — ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن صفوان عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يكون الخلع حتى تقول لا أطيع لك أمرا ولا أبر لك قسما ولا أقيم لك حدا فخذ مني وطلقتني فإذا قالت ذلك فقد حل له أن يخلعها بما تراضيا عليه من قليل أو كثير ولا يكون ذلك إلا عند سلطان فإذا فعلت ذلك فهي أملاك بنفسها من غير أن يسمى طلاقا .

١١٣٢ ١٢ — فأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال : سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة تباري زوجها أو تحتلع منه بشهادة شاهدين على طهر من غير جماع هل تبين منه بذلك ؟ أو هي امرأته ما لم يتبعها الطلاق ؟ فقال : تبين منه فإن شاء أن يرّد إليها ما أخذ منها وتكون امرأته فعل ، قلت إنه قد روي أنها لا تبين حتى يتبعها بالطلاق قال : ليس ذلك إذا خلع ، فقلت تبين منه ؟ قال : نعم . فالوجه في هذا الخبر أيضاً ما قدمناه من حمله على التقية ويكون قوله ليس ذلك إذا خلع يعني عندهم ولا يكون المراد بذلك ان ذلك ليس بخلع عندنا ، والذي يكشف عما قلناه من خروج ذلك مخرج التقية :

١١٣٣ ١٣ — ما رواه أحمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن سليمان بن خالد قال : قلت



أرأيت إن هو طلقها بعد ما خلعها أيجوز عليها قال : ولم يطلقها وقد كفاه الخلع ولو كان الامر الينا لم نجز طلاقاً.

### ١٨٤ - باب حكم المبراة

- ١ - محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن ١١٣٤  
الفضيل عن أبي الصباح الكناني قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : إن برأت المرأة  
زوجها فهي واحدة وهو خاطب من الخطاب .
- ٢ - علي بن الحسن بن فضال عن أحمد بن الحسن بن محمد بن عبدالله عن علي ١١٣٥  
ابن حديد عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام وعن زرارة ومحمد بن مسلم  
عن أبي عبدالله عليه السلام قال : المبراة تطليقة باينة وليس في شيء من ذلك رجعة  
وقال زرارة : لا يكون إلا على مثل موضع الطلاق إما طاهراً وأما حاملاً بشهود .
- ٣ - عنه عن عمرو بن عثمان عن الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن حمران ١١٣٦  
قال : سمت أبا جعفر عليه السلام يقول : المبراة تبين من ساعتها من غير طلاق ولا  
ميراث بينها لأن العصمة منها قد بانت ساعة كان ذلك منها ومن الزوج .
- ٤ - عنه عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل بن دراج عن أبي عبدالله عليه ١١٣٧  
السلام قال : المبراة تبين من غير أن يتبعها الطلاق .  
قال محمد بن الحسن : هذه الأخبار أوردناها على ما رويت وليس العمل على ظاهرها  
لان المبرات ليس يقع بها فرقة من غير طلاق وإنما تؤثر في ضرب من الطلاق في  
أن يقع بائناً لا يملك معه الرجعة وهو مذهب جميع فقهاء أصحابنا المتقدمين منهم  
والتأخرين لانعلم خلافا بينهم في ذلك ، والوجه في هذه الاخبار أن نحملها على التقيية

\* - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٧ واخرج الاول الكليني في الكافي  
ج ٢ ص ١٢٤ .

- ١١٣٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٨ .



لأنها موافقة لمذهب العامة ولسنا نعمل به .

### ١٨٥ - باب ان الاب اهو بالولد من الام

١١٣٨ ١ - محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن الحسن بن علي عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن ﴾ قال : مادام الولد في الرضاع فهو بين الأبوين بالسوية وإذا فطم فالأب أحق به من الام فاذا مات الاب فالأم أحق به من العصبية فان أوجد الاب من يرضعه بأربعة دراهم وقالت الأم لا أرضعه إلا بخمسة دراهم فان له أن ينزعه منها إلا أن (يكون) (١) ذلك خيراً له وأرفق به أن يتركه مع امه .

١١٣٩ ٢ - فأما مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن علي بن محمد القاساني عن القاسم بن محمد عن المنقري عن ذكره قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يطلق امرأته وبينهما ولد أيهما أحق بالولد ؟ قال : المرأة أحق بالولد ما لم تتزوج . فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، احدهما : انها أحق إذا رضيت بمثل الاجرة التي يأخذها الغير في رضاع الولد وتربيته ، يدل على ذلك :

١١٤٠ ٣ - مارواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشاح عن فضل أبي العباس قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل أحق بولده أم المرأة ؟ فقال : لا بل الرجل فاذا قالت المرأة لزوجها الذي طلقها أنا ارضع ابني بمثل ما تجد من يرضعه فهي أحق به .

١١٤١ ٤ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن

(١) لم توجد في سائر النسخ المخطوطة . وفي التهذيب ( إلا أن رأى ذلك )

١١٣٨ - ١١٣٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٨ الكافي ج ٢ ص ٩٤ واخرج الاول الصدوق في الفقيه ص ٣٢٢ .

- ١١٤٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٨ الكافي ج ٢ ص ٩٣ .

- ١١٤١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٩ الكافي ج ٢ ص ٩٤ .



محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكنعاني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا طلق الرجل المرأة وهي حبلى انفق عليها حتى تضع حملها وإذا أرضعته أعطها أجرها ولا يضارها إلا أن يجد من هو أرخص أجرها فمنها فإن هي رضيت بذلك الأجر فهي أحقّ بأبنتها حتى تفضمه .

والوجه الآخر : أن نحملة على أن الأب يكون عبداً فإنه إذا كان كذلك فالأم أحقّ بولدها منه ، يدل على ذلك :

- ٥ — مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن ١١٤٢ محبوب عن داود الرقي قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة حرة نكحت عبداً فأولدها وقال : أنا أحق بهم منك إن تزوجت فقال : ليس للعبد أن يأخذ منها ولدها وإن تزوجت حتى يعتق ، هي أحق بولدها منه مادام مملوكاً فإذا أعتق فهو أحق بهم منها .

### ١٨٦ — باب كراهية لبهم وولد الزنا

- ١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن فضال عن ابن ١١٤٣ بكير عن عبيدالله الحلبي قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام امرأة ولدت من الزنا اتخذها ظئراً؟ قال : لا تسترضعها ولا ابنتها .
- ٢ — عنه عن محمد بن يحيى عن العمري بن علي عن علي بن جعفر عن أخيه أبي ١١٤٤ الحسن عليه السلام قال : سألته عن امرأة ولدت من الزنا هل يصلح أن يسترضع بلبنتها؟ قال : لا يصلح ولا لبن ابنتها التي ولدت من الزنا .
- ٣ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن ١١٤٥

١١٤٢ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧٩ الكافي ج ٢ ص ٩٤ .

١١٤٣ — ١١٤٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧٩ الكافي ج ٢ ص ٩٣ واخرج الأخير الصدوق في

الفقيه ص ٣٣٣ . — ١١٤٥ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧٩ الكافي ج ٢ ص ٩٣ .



أحمد بن محمد بن أبي نصر عن حماد بن عثمان عن اسحاق بن عمار قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن غلام لي وثب على جاريتي لي فأحببها فولدت وإحتجنا الى لبنها وإني احللت لهما ما صنعا أيطيب اللبن ؟ قال : نعم .

١١٤٦ ٤ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم وجميل ابن دراج وسعد بن أبي خلف عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة يسكون لها الخادم قد فجرت يحتاج الى لبنها قال : مرها فتحلبها ليطيب اللبن .

١١٤٧ ٥ — علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : لبن اليهودية والنصرانية والمجوسية احب إلي من لبن ولد الزنا ، وكان لا يرى بأسا بولد الزنا إذا جعل مولى الجارية الذي فجر بالجارية في حل .

قال محمد بن الحسن الطوسي : الوجه في هذه الاخبار انه إنما يؤثر تحليل صاحب الجارية الفاجرة في تطيب اللبن لا أن ما وقع من الزنا القبيح يصير حسنا مباحا لان ذلك قد تقضى فلا يؤثر في تغيير ذلك أمر بحدوث في المستقبل وإنما تأثير ذلك ماقلناه من تطيب اللبن لاغير .

## ابواب العدد

١٨٧ — باب ان المرأة اذا ماضت فبما دور الشهر طنت عمدتها بالاقراء

١١٤٨ ١ — أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل عنده امرأة شابة وهي تحيض في كل شهرين أو ثلاثة اشهر حيضة واحدة كيف يطلقها زوجها ؟ قال : أمر هذه شديد هذه تطامق طلاق السنة تطليقة واحدة على طهر من غير جماع بشهود ثم تترك

\* ١١٤٦ - ١١٤٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٩ الكافي ج ٢ ص ٩٣ واخرج الاخير الصدوق

في الفقيه ص ٣٣٣ . ١١٤٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٢ الكافي ج ٢ ص ١١٠ .



حتى تحيض ثلاث حيض متى ما حاضتها فقد انقضت عدتها، قلت له: فإن مضت سنة ولم تحض فيها ثلاث حيض فقال: يترص بها بعد السنة ثلاثة اشهر ثم انقضت عدتها قلت له: فان ماتت أو مات زوجها قال: فأيهما مات ورثه صاحبه ما بينه وبين خمسة عشر شهراً.

٢ — عنه عن ابن محبوب عن مالك بن عطية عن سورة بن كليب قال: سُئل ١١٤٩ أبو عبدالله عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر من غير جماع بشهود طلاق السنة وهي من تحيض فمضى ثلاثة اشهر فلم تحض إلا بحيضة واحدة ثم ارتفعت حيضتها حتى مضت ثلاثة اشهر اخرى ولم تدر مارفع حيضتها قال: إن كانت شابة مستقيمة الطمث فلم تطمث في ثلاثة اشهر إلا حيضة ثم ارتفع طمثها فلا تدري مارفعها فإنها تترص تسعة أشهر من يوم طمها ثم تعتد بعد ذلك ثلاثة اشهر ثم تزوج إن شاءت.

قال محمد بن الحسن: هذا الخبر ينبغي أن يكون الحمل عليها لأنها تستبرأ بتسعة اشهر وهي أقصى مدة الحمل فيعلم أنها ليست حاملاً ثم تعتد بعد ذلك عدتها وهي ثلاثة اشهر والخبر الاول نحلته على ضرب من الفضل والاحتياط بأن تعتد الى خمسة عشر شهراً.

٣ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن الحكم عن علا بن محمد بن مسلم عن ١١٥٠ أحدهما عليها السلام قال: في التي تحيض في كل ثلاثة اشهر مرة أو في سنة أو في سبعة اشهر والمستحاضة، والتي لم تبلغ المحيض، والتي تحيض مرة وترتفع مرة، والتي لا تطمع في الولد، والتي قد ارتفع حيضها وزعمت أنها لم تياس، والتي ترى الصفرة من حيض ليس بمستقيم فذكر أن عدة هؤلاء كلهن ثلاثة اشهر.

٤ — الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي بصير عن أبي عبدالله ١١٥١



السلام أنه قال : في المرأة يطلقها زوجها وهي تحيض كل ثلاثة اشهر حيضة فقال : إن انقضت ثلاثة اشهر انقضت عدتها يحسب لها لكل شهر حيضة .

فالوجه في هذين الخبرين انها إنما تعتد بثلاثة اشهر إذا مرت بها لا ترى فيها الدم اصلاً فانها تبين ، فأما إذا رأت الدم قبل انقضاء ثلاثة اشهر ولو بيوم كان عدتها بالأقراء وإن بلغ ذلك الى خمسة عشر شهراً على ما قدمناه ، والذي يدل على ذلك :

١١٥٢ ٥ — مارواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل كيف يطلق امرأته وهي تحيض في كل ثلاثة اشهر حيضة واحدة ؟ قال يطلقها تطليقة واحدة في غرة الشهر فإذا انقضت ثلاثة اشهر من يوم طلقها فقد بان منته وهو خاطب من الخطاب .

١١٥٣ ٦ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال : أي الأمرين سبق اليها فقد انقضت عدتها ، إن مرت ثلاثة اشهر لا ترى فيها دم فقد انقضت عدتها ، وإن مرت ثلاثة اقراء فقد انقضت عدتها .

١١٥٤ ٧ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : امران أيهما سبق بانته المطلقة المسترابة تستريب الحيض إن مرت بها ثلاثة اشهر بيض ليس فيها دم بانته منه ، وإن مرت بها ثلاث حيض ليس بين الحيضتين ثلاثة اشهر بانته بالحيض ، قال ابن أبي عمير قال جميل : وتفسير ذلك إن مرت بها ثلاثة اشهر الا يوماً فخاضت ثم مرت بها ثلاثة اشهر الا يوماً فخاضت ثم مرت بها ثلاثة اشهر فخاضت فهذه تعتد

\* - ١١٥٢ - ١١٥٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٢ وخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢

ص ١١١ .

- ١١٥٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٢ الكافي ج ٢ ص ١١٠ الفقيه ص ٣٤١ .



بالحيض على هذا الوجه ولا تعتد بالشهور ، وإن مرت ثلاثة اشهر بيض لم تحض فيها  
فقد بان .

٨ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن محمد بن محمد ١١٥٥  
بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته  
عن التي تحيض كل ثلاثة اشهر مرة كيف تعتد ؟ فقال : تنتظر مثل قرئها التي كانت  
تحيض فيه في الاستقامة فلتعتد بثلاثة قروء ثم تزوج ان شاءت .

فالوجه في هذا الخبر ان نحملة على امرأة استحاضت فإنيها في حال استحاضتها تعمل  
على عاداتها في حال الاستقامة وتعتد بالاقراء في ايامها .

٩ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن يزيد ١١٥٦  
ابن اسحاق شعر عن هارون بن حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة طلقت  
وقد طعنت في السن فحاضت حيضة واحدة ثم ارتفع حيضها فقال : تعتد بالحيضة  
وشهرين مستقبليين فانها قد يئست من الحيض .

فالوجه في هذا الخبر أن نخصه بامرأة قد يئست من الحيض بعد أن حاضت حيضة  
واحدة فانها بعد مضي تلك الحيضة تعتد بشهرين على ما تضمنه الخبر الاول .

١٠ — وأما مارواه علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن ١١٥٧  
الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن قول الله تعالى ﴿ ان ارتبتم ﴾  
ما الريبة ؟ فقال : ما زاد على شهر فهو ريبة فلتعتد ثلاثة اشهر ولتترك الحيض وما  
كان في الشهر لم تزد في الحيض على ثلاث حيض فعدتها ثلاث حيض .

فالوجه في هذا الخبر انه إذا تأخر الدم عن عاداتها اقل من شهر فذلك ليس لريبة

\* - ١١٥٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٣ الكافي ج ٣ ص ١١٠ الفقيه ٣٤١ .

- ١١٥٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٣ الكافي ج ٣ ص ١١١ .

- ١١٥٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٢ وهو جزء من حديث الكافي ج ٣ ص ١١١ .



الحبل بل ربما كان لعدة فلتعتد بالاقراء بالغما ما بلغ فان تاخر عنها الدم شهرا فما زاد فانه يجوز أن يكون للحمل ولغيره فيحصل هناك ريبة فلتعتد ثلاثة اشهر ما لم تر فيها دما فان رأت قبل انقضاء الثلاثة اشهر الدم كان حكمها ما ذكرنا في الاخبار الأولى سواء .

### ١٨٨ - باب عدة المرأة التي تُحيض كل ثلاث سنين أو أربع سنين

١١٥٨ ١ - سعد بن عبدالله عن محمد بن عيسى عن يونس عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في التي لا تحيض إلا في ثلاث سنين أو أكثر من ذلك قال فقال : مثل قروءها التي كانت تحيض في استقامتها ولتعتد ثلاثة قروء فتزوج ان شاءت .

١١٥٩ ٢ - عنه عن أيوب بن نوح عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح قال : سئل أبو عبدالله عليه السلام عن التي لا تحيض كل ثلاث سنين إلا مرة واحدة كيف تعتد؟ قال تنظر مثل قروءها التي كانت تحيض في استقامتها ولتعتد ثلاثة قروء ثم تزوج إن شاءت .

١١٦٠ ٣ - عنه عن أيوب بن نوح عن صفوان عن ابن مسكان عن محمد الحلي عن أبي عبدالله عليه السلام مثله .

١١٦١ ٤ - أحمد بن محمد عن ابن أبي نجران عن يزيد بن اسحاق شعر عن هارون بن حمزة الغنوي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في المرأة التي لا تحيض إلا في ثلاث سنين أو أربع سنين أو خمس سنين قال : تنظر مثل قروءها التي كانت تحيض فلتعتد ثم تزوج ان شاءت .

١١٦٢ ٥ - فأما مارواه أحمد بن محمد عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن المثني عن زرارة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن التي لا تحيض إلا في ثلاث سنين أو أربع

\* ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٣ .

- ١١٦٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٣ الفقيه ص ٣٤١ .



سنتين قال : تعتد ثلاثة اشهر ثم تزوج إن شاءت .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على امرأة ليس لها عادة بالحيض أو نسيت عاداتها فانها تعتد ثلاثة اشهر وقد بانث وتلك عاداتها ، والأخبار الاولى متناولة لمن كان لها عادة مستقيمة ثم تغيرت عن ذلك فانها ينبغي أن تعمل على عاداتها في حال الاستقامة .

### ١٨٩ - باب ان المرأة تبين إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة

١ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر ١١٦٣ ابن اذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : أصلحك الله رجل طلق امرأته على طهر من غير جماع بشهادة عدلين فقال : إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد انقضت عديتها وحلت للازواج ، قلت له : أصلحك الله إن أهل العراق يروون عن علي عليه السلام أنه قال : هو أحق برجعها مالم تغتسل من الحيضة الثالثة فقال : كذبوا .

٢ - عنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحاق ١١٦٤ ابن عمار عن اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت له : رجل طلق امرأته قل : هو أحق برجعها مالم تقع في الدم من الحيضة الثالثة .

٣ - وبهذا الاسناد عن صفوان عن ابن مسكان عن زرارة عن أحدهما عليهما ١١٦٥ السلام قال : المطاوعة ترث وتورث حتى ترى الدم الثالث فإذا رآته فقد انقطع .

٤ - محمد بن يعقوب عن حميد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن صفوان عن ١١٦٦ موسى بن بكر عن زرارة قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام (١) إني سمعت ربيعة الرأي يقول : إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد بانث منه وإنما القرء ما بين الحيضتين وزعم أنه إنما اخذ ذلك برأيه فقال : أبو جعفر عليه السلام كذب لعمرى ما قال

(١) في النكاح ( قلت لأبي عبد الله عليه السلام ) .



ذلك برأيه ولكنه أخذه عن علي عليه السلام قال : قلت له : وما قال فيها علي عليه السلام ؟ قال : كان يقول إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها ولا سبيل له عليها وإنما القرء ما بين الحيضتين وليس لها أن تزوج حتى تغتسل من الحيضة الثالثة .

١١٦٧ ٥ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن أبان ابن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة إذا طلقها زوجها متى تكون أمك بنفسها ؟ فقال إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فهي أمك بنفسها ، قلت : فإن عجل الدم عليها قبل أيام قرئها فقال : إذا كان الدم قبل عشرة أيام فهو أمك بها وهو من الحيضة التي طهرت منها ، وإن كان الدم بعد العشرة فهو من الحيضة الثالثة فهي أمك بنفسها .

١١٦٨ ٦ — عنه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن بعض أصحابه اظنه محمد بن عبد الله بن هلال أو علي بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل يطلق امرأته متى تبين منه ؟ قال : حين يطلع الدم من الحيضة الثالثة تملك نفسها ، قلت : فلها أن تزوج في تلك الحال ؟ قال : نعم ولكن لا تمكّن نفسها حتى تطهر من الدم .

قال محمد بن الحسن : ما تضمنت هذه الاخبار هو الذي به أعمل وهو أنه إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة ملكت نفسها وحلت للزواج وجاز لها أن تعقد على نفسها والأفضل أن تترك التزويج الى أن تغتسل فان عقدت فلا تمكّن من نفسها إلا بعد الغسل ، وهو مذهب الحسن بن محمد بن سماعة وعلي بن ابراهيم بن هاشم ، وكان جعفر بن سماعة يقول تبين عند رؤية الدم غير أنه لا يحل لها أن تعقد على نفسها إلا



بعد الغسل والذي اخترناه أولى وبه كان يفتي شيخنا رحمه الله ، وقد صرح بذلك أبو جعفر عليه السلام في رواية زرارة التي رواها عنه عمر بن اذينة من قوله وحلت للازواج ، والرواية التي رواها موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام من قوله وليس لها أن تتزوج حتى تغتسل من الحيضة الثالثة محمولة على الكراهية التي قدمناها من أنه يجوز العقد عليها رواه أيضاً محمد بن مسلم وقد قدمنا الرواية عنه وذكر فيها انها لا تمكّن من نفسها إلا بعد الأُغسل حسب ما قدمناه .

٧ — فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن الحسن بن الجهم عن ١١٦٩ عبدالله بن ميمون عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام إذا طلق الرجل المرأة فهو أحقّ بها ما لم تغتسل من الثالثة.

٨ — عنه عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن اسحاق بن عمار عن ١١٧٠ حديثه عن أبي عبدالله عليه السلام قال : جاءت امرأة الى عمر تسأله عن طلاقها قال : اذهبي الى هذا فاسأليه يعني علياً عليه السلام فقالت لعلي عليه السلام : إن زوجي طلقني قال : غسلت فرجك ؟ قال : فرجعت الى عمر فقالت : ارسلتني الى رجل يلعب قال : قال فردها اليه مرتين كل ذلك ترجع وتقول يلعب قال فقال : انطلقني اليه فانه أعلمنا قال فقال لها علي عليه السلام غسلت فرجك ؟ قالت : لا قال فرجك أحقّ بضعك ما لم تغسلي فرجك .

فالوجه في هذين الخبرين وما ورد في معناها ان لا يدفع بهما الاخبار المتقدمة لأن الوجه فيهما أن نحملهما على من ضرب التقية أو على وجه اضافة المذهب اليهم فيكون قول أبي عبدالله عليه السلام قال علي عليه السلام أي هؤلاء يقولون ذلك لا أن يكون مخبراً في الحقيقة بذلك عن مذهب أمير المؤمنين عليه السلام وقد صرح أبو جعفر



عليه السلام في رواية زرارة وغيره بما هو تكذيب له وقوله انهم كذبوا على علي عليه السلام وإذا كان الأمر على ما قلناه فلا تناقض بين الاخبار.

١١٧١ ٩ — فأما مارواه احمد بن محمد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي

عبدالله عليه السلام قال : عدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة اقراء وهي ثلاث حيض .

١١٧٢ ١٠ — سعد بن عبدالله عن أيوب بن نوح عن صفوان عن عبدالله بن مسكان عن

أبي بصير قال عدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة اقراء وهي ثلاث حيض .

فالوجه في هذين الخبرين أحد شيئين ، أحدهما أن يكونا محمولين على التقية لانها

تضمنتا تفسير الاقراء بالحيض والاقراء عندنا هي الاطهار وهو جمع ما بين الحيضتين

والذي يدل على ذلك :

١١٧٣ ١١ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير

وعدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن جميل بن دراج عن أبي

جعفر عليه السلام قال : القراء ما بين الحيضتين

١١٧٤ ١٢ — عنه عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن محمد بن مسلم عن أبي

جعفر عليه السلام قال : القراء ما بين الحيضتين .

١١٧٥ ١٣ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحجال عن ثعلبة عن زرارة

عن أبي جعفر عليه السلام قال : الاقراء هي الاطهار .

والوجه الآخر في الخبرين أن يكون إنما عبر بذلك عن ثلاث حيض من حيث

أنها لا تبين إلا عند رؤية الدم من الحيضة الثالثة فعبّر عن أول رؤية الدم بانها حيضة

اخرى مجازا وإن لم يكن من شرط ذلك استيفاء الحيضة الثالثة على ما قدمناه ، وليس

في الخبر انه يلزمها أن تستوفي الحيضة الثالثة ولا يتنافى هذا التأويل :

\* ١١٧١ - ١١٧٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٤ .

١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٣ الكافي ج ٢ ص ١٠٧ .



- ١٤ — مارواه سعد بن عبدالله عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن رفاة ١١٧٦  
 عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن المطلقة حين تحيض لصاحبها عليها رجعة ؟  
 قال : نعم حتى تطهر .  
 لانه ليس في هذا الخبر أن له عليها رجعة حتى تطهر من الحيضة الثالثة وإذا لم يكن  
 ذلك فيه حملناه على أن له عليها رجعة في الحيضة الاولة أو الثانية .
- ١٥ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب ١١٧٧  
 الخزاز عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يطلق امرأته تطليقة  
 على طهر من غير جماع يدعها حتى تدخل في قرنها الثالث ويحضر غسلها ثم يراجعها  
 ويشهد على رجعتها قال : هو أملك بها مالم تحل لها الصلاة .
- ١٦ — سعد بن عبدالله عن أيوب بن نوح عن صفوان بن يحيى عن عبدالله بن ١١٧٨  
 مسكان عن الحسن بن زياد عن أبي عبدالله عليه السلام قال : هي توث وتورث  
 ما كان له الرجعة من التطليقتين الاولتين حتى تغتسل .  
 فالوجه في هذين الخبرين ما قدمناه من حملها على التقية ، وكان شيخنا رحمه الله  
 يجمع بين هذه الاخبار بأن يقول إذا طلق في آخر طهرها اعتدت بالحيض وإن طلقها  
 في أوله اعتدت بالاقراء التي هي الاطهار وهذا وجه قريب غير أن الأولى ما قدمناه .
- ١٧ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن بنان بن محمد عن موسى بن ١١٧٩  
 القاسم عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال : سألته عن  
 الرجل يطلق تطليقة أو اثنتين ثم يتركها حتى تنقضي عدتها ما حالها ؟ قال : إذا تركها  
 على انه لا يريد بها بانت منه ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، وان تركها على انه  
 يريد مراجعتها ثم مضى لذلك سنة فهو احق برجعتها .

\* - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٤ .

- ١١٧٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٧٢ .



١١٨٠ — عنه عن أحمد بن الحسن بن علي بن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل طلق امرأته تطليقتين للعدة ثم تركها حتى مضى قروها؟ فقال: إن تركها على أن لا يراجعها فقلد بانته منه ولا تحتمل له حتى تنكح زوجا غيره، وإن كان رأيه أن يراجعها ثم تركها ستة أشهر فلا بأس أن يراجعها.

فهذان الخبران متر وكان بالاجماع لأنه لا خلاف بين الأمة أنها إذا خرجت من العدة أنه لا سبيل للزوج عليها وأنها تكون مالكة لنفسها.

### ١٩٠ - باب عدة المستحاضة

١١٨١ — ١ — علي بن الحسن بن فضال عن جعفر بن محمد بن حكيم عن جميل عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام قال: تعتد المستحاضة بالدم إذا كان في أيام حيضها أو بالشهور إن سبقت اليها فإن اشتبه فلم يعرف أيام حيضها فإن ذلك لا يخفى، لأن دم الحيض دم عبيط حار، ودم الاستحاضة دم اصفر بارد.

١١٨٢ — ٢ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد وعن أحمد بن محمد عن عبد الكريم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: عدة المستحاضة التي لا تطهر ثلاثة أشهر وعدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة قروء والقرء جمع الدم بين الحيضتين.

١١٨٣ — ٣ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: عدة المرأة التي لا تحيض والمستحاضة التي لا تطهر ثلاثة أشهر وعدة التي تحيض ويستقيم حيضها ثلاثة قروء.

\* — ١١٨٠ — التهذيب ج ٢ ص ٢٧٢ . — ١١٨١ — التهذيب ج ٢ ص ٢٨٤ .

— ١١٨٢ — التهذيب ج ٢ ص ٢٨٢ الكافي ج ٢ ص ١١٠ .

— ١١٨٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٨٢ الكافي ج ٢ ص ١١١ وهو صدر حديث .



ج ٣ في أن المطلقة الرجعية لا يجوز لها أن تخرج إلا بأذن زوجها ولا يجوز لها إخراجها ٣٣٣

فالوجه في الجمع بين هذه الاخبار انه إذا أمكن المستحاضة معرفة أيام حيضها فعليها أن تعتد بالاقراء التي هي الاطهار ، وإن لم يمكنها ذلك لاشتباه الدم عليها فيكفيها أن تعتد بثلاثة أشهر على ما تضمنه الخبران الأخيران .

١٩١ - باب انه المطلقة الرجعية لا يجوز لها أن تخرج إلا بأذن زوجها ولا يجوز

له إخراجها

١ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد ١١٨٤  
عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا ينبغي للمطلقة أن تخرج إلا بأذن زوجها حتى تنقضي عدتها ثلاثة قروء أو ثلاثة اشهر إن لم تحض .

٢ - عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن عثمان بن عيسى عن سماعة ١١٨٥  
قال : سألته عن المطلقة ان تعتد ؟ قال : في بيتها لا تخرج وإن ارادت زيارة خرجت بعد نصف الليل ولا تخرج نهارا وليس لها أن تخرج حتى تنقضي عدتها ، وسألته عن المتوفى عنها زوجها أ كذالك هي ؟ قال : نعم وتخرج إن شاءت .

٣ - فأما مرواه محمد بن يعقوب عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان ١١٨٦  
وأبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن العلا عن محمد بن مسلم قال :  
المطلقة تخرج وتشهد الحقوق .

فهذا الخبر يَحتمل وجهين ، أحدهما : أن يجوز لها أن تخرج حجة الاسلام لأنه لاطاعة للزوج عليها في ذلك على ما دللنا عليه في كتاب الحج ، والثاني : أن يجوز لها في حجة التطوع إذا اذن لها زوجها ، يدل على ذلك :

٤ - مرواه محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد ١١٨٧

\* - ١١٨٤ - ١١٨٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٥ الكافي ج ٢ ص ١٠٧ .  
- ١١٨٦ - ١١٨٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٥ الكافي ج ٢ ص ١٠٨ .



عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول المطلقة تخرج في عدتها إن طابت نفس زوجها .

فأما ما تضمن الخبر من أنه يجوز لها أن تشهد الحقوق فينبغي أن يحمل على التفصيل الذي تضمنه خبر سماعة من أنه يجوز لها ذلك إذا خرجت بعد نصف الليل وتراجع إلى بيتها في الليل وذلك هو الأولى .

### ١٩٢ - باب أنه إذا طلقها التولية الثالثة لم يكن عليه نفقةها ولا سكنهاها

١١٨٨ ١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : المطلقة ثلاثاً ليس لها نفقة على زوجها إنما ذلك للتي لزوجها عليها رجعة .

١١٨٩ ٢ - عنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن المطلقة ثلاثاً على السنة هل لها سكنى أو نفقة ؟ قال : لا .

١١٩٠ ٣ - فأما ما رواه أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن ابن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المطلقة ثلاثاً على العدة لها سكنى أو نفقة ؟ قال : نعم . فأوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن يكون محمولا على الاستحباب دون الإيجاب ، والثاني : أن يكون المراد به إذا كانت حاملاً ، يدل على ذلك :

١١٩١ ٤ - ما رواه أحمد بن محمد بن محمد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن المطلقة ثلاثاً أها النفقة والسكنى ؟ قال : أحبلى هي ؟ قلت : لا قال : فلا .

\* - ١١٨٨ - ١١٨٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٦ الكافي ج ٢ ص ١١٢ .

- ١١٩٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٦ .

١١٩١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٦ الكافي ج ٢ ص ١١٢ بتفاوت في السند .



## ١٩٣ - باب ان عدة الامة قرء آن وهما طهران

- ١ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن ١١٩٢  
اذينة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن حرّ تحتها أوعبد تحتها  
حرّة كم طلاقها وكم عدتها ؟ فقال : السنّة في النساء في الطلاق فان كانت حرّة فطلاقها  
ثلاث وعدتها ثلاثة اقراء ، وإن كان حرّاً تحتها أمة فطلاقها تطليقتان وعدتها قرء آن .
- ٢ - الحسين بن سعيد عن محمد بن فضيل عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال ١١٩٣  
طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان وإن كانت قد قعدت عن الحيض فعدتها  
شهر ونصف .

- ٣ - فأما مارواه أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن مفضل بن صالح ١١٩٤  
عن ليث بن البخري المرادي قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام كم تعدّ الامة من  
ماء العبد ؟ قال : حيضة .

فلا ينافي الخبرين الاولين لانا قدينا أن الاعتبار بالقرء الذي هو الطهر وإذا كان  
كذلك فبحيضة واحدة يحصل قرء آن القرء الذي طلقها فيه والقرء الذي بعد الحيضة  
ويكون قوله عليه السلام في الخبر المتقدم فعدتها حيضتان المراد به إذا دخلت في  
الحيضة الثانية فيكون قد بانت حسب ما قلناه في عدة الحرّة .

## ١٩٤ - باب ان عدة الامة اذا طلقت ثم اعتقت كم عدتها

- ١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن جميل عن أبي عبد الله عليه السلام ١١٩٥  
في الامة كانت تحت رجل فطلقها ثم اعتقت قال : تعدّ عدة الحرّة .
- ٢ - فأما مارواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن القاسم بن يزيد عن محمد بن ١١٩٦

\* - ١١٩٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٦ الكافي ج ٢ ص ١٣٠ .

- ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٦ .

- ١١٩٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٧ الفقيه ص ٣٤٧ .



مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا طلق الحرّ المملوكة فاعتدت بعض عدتها منه ثم اعتقت فانها تعتدّ عدة المملوكة .

فلا ينافي الخبر الاول لأن الوجه في الجمع بينها هو انه إذا طلقت الأمة التطليقة الأولى التي يملك معها رجعتها ثم اعتقت بعد ذلك فإنه تكون عدتها عدة الحرّة وإذا طلقت التطليقة الثانية التي تنقطع معها العصمة تكون عدتها عدة الامة ، يدل على هذا التفصيل .

١١٩٧ ٣ — مارواه أحمد بن محمد بن الحسن بن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن مهزم عن أبي عبد الله عليه السلام في أمة تحت حرّ طلقها على طهر بغير جماع تطليقة ثم اعتقت بعدما طلقها بثلاثين يوماً ولم تنقض عدتها فقال : إذا اعتقت قبل أن تنقض عدتها اعتدت عدة الحرّة من اليوم الذي طلقها وله عليها الرجعة قبل انقضاء العدة ، فإن طلقها تطليقتين واحدة بعد واحدة ثم اعتقت قبل انقضاء عدتها فلا رجعة له عليها وعدتها عدة الامة .

### ١٩٥ — باب عدة المختلعة

١١٩٨ ١ — محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن المعلّى بن محمد عن الحسن بن علي عن أبان عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن عدة المختلعة كم هي ؟ قال : عدة المطلقة ولتعتد في بيتها والمبارئة بمنزلة المختلعة .

١١٩٩ ٢ — عنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام في المختلعة قال : عدتها عدة المطلقة وتعتد في بيتها ، والمختلعة بمنزلة المبارئة .

\* ١١٩٧ — التهذيب — ج ٢ ص ٢٨٧ .

— ١١٩٨ — التهذيب ج ٢ ص ٢٨٧ الكافي ج ٢ ص ١٢٤ .

— ١١٩٩ — التهذيب ج ٢ ص ٢٨٧ الكافي ج ٢ ص ١٢٤ بتفاوت يسير .



ج ٣ في أن التي لم تبلغ الحيض والآيسة منه إذا كانت في سن ممن لا تحيض لم يكن عليها عدة ٣٣٧

٣ — سعد بن عبدالله عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابن مسكان عن أبي بصير ١٢٠٠  
عن أبي عبدالله عليه السلام قال : عدة المبرأة والمختلعة والمخيرة عدة المطلقة ويعتد  
في بيوت أزواجهن .

٤ — فأما مرواه الحسن بن محبوب عن ابن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه ١٢٠١  
السلام أنه قال : عدة المختلعة خمسة وأربعون يوما .

فهذا الخبر يَحتمل وجهين ، أحدهما : أنه إذا كانت المختلعة أمة وهي ممن لا تحيض  
ومثلها تحيض فعديتها خمسة وأربعون يوما إذا خلعها زوجها ، والوجه الآخر : أن  
يكون الخبر مخصوصا بامرأة من عاداتها أن تحيض في هذه المدة ثلاث حيض وهي خمسة  
وآربعون يوما وعلى الوجهين لا ينفى الأخبار الآولة .

١٩٦ — باب من التي لم تبلغ الحيض والآيسة منه إذا كانت في سن ممن لا تحيض

لم يكن عليها عدة

١ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي نجران ١٢٠٢  
عن صفوان عن عبدالرحمن بن الحجاج قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : ثلاث  
يتزوجن على كل حال التي لم تحض ومثلها لا تحيض قال قلت وما حدّها ؟ قال : إذا  
أتى لها أقل من تسع سنين ، والتي لم يدخل بها ، والتي قد يتست من الحيض ومثلها  
لا تحيض قلت وما حدّها ، قال إذا كان لها خمسون سنة .

٢ — عنه عن محمد بن يحيى (١) عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن محبوب عن ١٢٠٣  
حماد بن عثمان عن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام في الصبية التي لا تحيض مثلها

(١) هكذا في نسخ الكتاب وفي التهذيب كذلك وهو سهو ظاهر فإن محمد بن يحيى لا يروى عن علي  
بن ابراهيم واقتصر في الكافي في سند هذا الحديث على علي بن ابراهيم .

\* — ١٢٠٠ — ١٢٠١ — التهذيب ج ٢ ص ٢٨٧ .

— ١٢٠٢ — ١٢٠٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٨٧ الكافي ج ٢ ص ١٠٠ .



والتي قد يئست من الحيض قال : ليس عليها عدة وان دخل بها .

١٢٠٤ ٣ — عنه عن أبي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار والرزاز جميعاً وحيد  
ابن زياد عن ابن سماعة عن صفوان عن محمد بن حكيم عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر  
عليه السلام قال : التي لا تحبل مثلها لا عدة عليها .

١٢٠٥ ٤ — فأما مارواه ابن سماعة عن عبد الله بن جبلة عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير  
قال : عدة التي لم تبلغ الحيض ثلاثة اشهر والتي قد قعدت عن الحيض ثلاثة اشهر .

فالوجه في هذا الخبر وما يداني معناه المتضمن لطلاق التي لم تبلغ الحيض والتي قد  
قعدت منه أن عليها العدة ثلاثة اشهر أن نحملها على أنها إذا كانت مثلها تحيض لأن  
الله تعالى شرط ذلك وقيدته بالرية قال الله تعالى ﴿ واللأني يئسن من الحيض من  
نساءكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللأني لم يحضن ﴾ فشرط في إيجاب العدة ثلاثة  
أشهر أن تكون مرتابة وكذلك كان التقدير في قوله ﴿ واللأني لم يحضن ﴾ أي فعدتهن  
ثلاثة اشهر وإنما حذف اكتفاء بدلالة الأول عليه وجاءت الأخبار الاولة أيضاً مينة  
لذلك ومؤكدة ، وهذا أولى مما قاله الحسن بن سماعة لانه قال : تجب العدة على  
هؤلاء كلهن وإنما تسقط عن الاماء العدة لأن هذا تخصيص منه في الاماء من غير  
دليل ، والذي ذكرناه مذهب معاوية بن حكيم من متقدمي فقهاء أصحابنا وجميع  
فقهاءنا المتأخرين المذكورين وهو مطابق لظاهر القرآن وقد استوفينا تأويل ما يخالف  
ما افقينا به من الأخبار في كتابنا الكبير وجملة ما أوردناه وفيه كفاية انشاء الله .

### ١٩٧ — باب ان التي يتوفى عنها زوجها قبل الرمول بها طار عليها عدة

١٢٠٦ ١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن

\* - ١٢٠٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٧ الكافي ج ٢ ص ١٠٥ .

- ١٢٠٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٧ الكافي ج ٢ ص ١٠٦ وهو صدر حديث .

- ١٢٠٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٩ الكافي ج ٢ ص ١١٧ .



عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في المتوفى عنها زوجها ولم يمستها قال : لا تنكح حتى تعتد أربعة اشهر وعشرا عدة المتوفى عنها زوجها .

٢ — الحسين بن سعيد عن صفوان عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما ١٢٠٧ السلام في الرجل يموت وتحتته امرأة لم يدخل بها قال : لها نصف المهر ولها الميراث كاملا وعليها العدة كاملة .

٣ — عنه عن صفوان عن عبدالله بن بكير عن عبيد بن زرارة قال : سألت أبا ١٢٠٨ عبدالله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فقال إن هلكت أو هلك أو طلقها فلها نصف المهر وعليها العدة كاملة ولها الميراث .

٤ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام ١٢٠٩ قال : إن لم يكن دخل بها وقد فرض لها مهرا فلها نصف ما فرض لها ولها الميراث وعليها العدة .

٥ — فأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن محمد بن ١٢١٠ عمر الساباطي قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها قال : لا عدة عليها ، وسألته عن المتوفى عنها زوجها قبل أن يدخل بها قال : لا عدة عليها هما سواء .

٦ — عنه عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن داود بن الحصين عن عبيد بن زرارة ١٢١١ قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها أعليها عدة ؟ قال لا قلت له : المتوفى عنها زوجها قبل أن يدخل بها أعليها عدة ؟ قال : أمسك عن هذا .



فهذان الخبران لا يعارضان ما قدمناه من الأخبار لأن الأخبار الأولية مطابقة لظاهر القرآن قال الله تعالى ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾ ولم يخص من ذلك غير المدخول بها فينبغي أن تكون على عمومها والأخبار التي قدمناها تكون مؤكدة لذلك ولا يترك ذلك لأجل هذين الخبرين الشاذين على أن الخبر الأخير ليس فيه تصريح بأنه قال لإعادة عليها بل قال أمسك عن هذا، ولا يتمتع أن يأمره بالامسك عن ذلك لضرب من المصلحة في الحال مع أن عميد بن زرارة الراوي للحديث الأخير روى أن عليها العدة كاملة وقد قدمنا رواية ذلك عنه فالأخذ بما صرح به فيه أولى من العمل بما لم يصرح فيه بالمراد.

١٩٨ - باب انه إذا سمي المهر ثم مات قبل أن يدخل بها كان عليه المهر كاملاً

١٢١٢ ١ - سعد بن عبد الله عن إبراهيم بن مهزيار عن علي بن أخيه عن عثمان بن عيسى عن سماعة وابن مسكان عن سليمان بن خالد قال : سألته عن المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها فقال : إن كان فرض لها مهر آفلها مهرها وعليها العدة ولها الميراث وعدتها أربعة أشهر وعشراً ، وإن لم يكن فرض لها مهر آفليس لها مهر ولها الميراث وعليها العدة .

١٢١٣ ٢ - الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا توفي الرجل عن امرأته ولم يدخل بها فلها المهر كله إن كان سمي لها مهراً ومهرها (١) من الميراث ، وإن لم يكن سمي لها مهر لم يكن لها مهر وكان لها الميراث .

١٢١٤ ٣ - عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألته عن المتوفى عنها زوجها ولم يدخل بها فقال : إن كان فرض لها مهراً فلها مهرها وعليها العدة ولها الميراث وعدتها

(١) كذا في سائر النسخ والاصول الا نسخة ( د ) فان فيها ( سهماً ) ولعله الانسب بالمقام .



ج ٣ في أنه إذا سمى المهر ثم مات قبل أن يدخل بها كان عليه المهر كاملاً ٣٤١

أربعة أشهر وعشراً ، وإن لم يكن فرض لها مهر فليس لها مهر ولها الميراث وعليها العدة .

٤ — عنه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ١٢١٥  
قال : في المتوفى عنها زوجها إذا لم يدخل بها إن كان فرض لها مهر فلها مهرها الذي  
فرض لها ولها الميراث وعدتها أربعة أشهر وعشراً كعدة التي دخل بها ، وإن لم يكن  
فرض لها مهر فلا مهر لها وعليها العدة ولها الميراث .

٥ — عنه عن القاسم بن عروة عن ابن بكير عن زرارة مثله . ١٢١٦

٦ — عنه عن القاسم بن علي عن أبي بصير نحوه . ١٢١٧

٧ — عنه عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن منصور بن حازم قال : سألت ١٢١٨  
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يدخل بها قال :  
لها صداقها كاملاً وترثه وتعتد أربعة أشهر وعشراً كعدة المتوفى عنها زوجها .  
فأما ما روي من الاخبار من أن لها نصف المهر مثل ما رواه محمد بن مسلم وعبيد بن  
زرارة والحلي والخبار التي قدمناها في الباب الاول ، ومثل :

٨ — ما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب عن زرارة قال : سألته عن ١٢١٩  
المرأة تموت قبل أن يدخل بها أو يموت الزوج قبل أن يدخل بها قال : أيهما مات  
فللمرأة نصف ما فرض لها وإن لم يكن فرض لها فلا مهر لها .

٩ — عنه عن فضالة عن أبان عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ١٢٢٠  
قال : في امرأة توفيت قبل أن يدخل بها زوجها ما لها من المهر ؟ وكيف ميراثها ؟  
فقال : إذا كان قد أمهرها صداقها فلها نصف المهر وهو يرثها وإن لم يكن فرض لها

\* - ١٢١٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٨٩ .

- ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٠ .

- ١٢١٩ - ١٢٢٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٠ الكافي ج ٢ ص ١١٧ .



صداقاً فهي ترثه ولا صداق لها .

١٢٢١ ١٠ — علي بن اسماعيل عن فضالة بن أيوب عن أبان بن عثمان عن عبيد بن زرارة والفضل أبي العباس قال : قلنا لأبي عبدالله عليه السلام ما تقول في رجل تزوج امرأة ثم مات عنها زوجها وقد فرض لها الصداق قال : لها نصف الصداق وترثه من كل شيء وإن ماتت هي فكذلك .

١٢٢٢ ١١ — عنه عن فضالة عن أبان عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام مثله .  
فهذه الاخبار لا يجوز العدول اليها عن الاخبار الأولية لأن الاخبار الأولية مطابقة لظاهر القرآن قال الله تعالى ﴿ وَأَتَوْنَا نِسَاءَ صَدَقَاتِنَ نَحْمَلُ ﴾ ولم يحض من ذلك غير الدخول بها على أن زرارة والحلي راويين لحديثين من جملة هذه الاحاديث قد روي عنها مطابقاً للاخبار الأولية في وجوب المهر كاملاً وقد قدمنا الرواية عنها بذلك ، ويحتمل أن يكون عليه السلام قال : ذلك في المطلقة التي لم يدخل بها أن لها نصف المهر فظن الراوي في التوفى عنها زوجها فقد روي ذلك عنه عليه السلام حيث سئل السائل وحكى له ما تضمنته الاخبار التي ذكرناها عن بعض أصحابنا فقال غلط علي إنما قلت ذلك في المطلقة التي لم يدخل بها ، روى ذلك :

١٢٢٣ ١٢ — علي بن الحسن عن العباس بن عامر عن داود بن الحصين عن منصور بن حازم قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام رجل تزوج امرأة سمي لها صداقها ثم مات عنها ولم يدخل بها قال : لها المهر كاملاً ولها الميراث ، قلت فانهم رويوا عنك أن لها نصف المهر قال : لا يحفظون عني إنما ذلك في المطلقة .

على انه يمكن مع تسليم ذلك كله في جميع ما قلناه أن نحملها على أنه يستحب للمرأة إذا توفى عنها زوجها أولاً ولياؤها إذا توفيت هي قبل أن يدخل بها أن يتركوا نصف

\* - ١٢٢١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٠ الكافي ج ٢ ص ١١٧ .

- ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٠ .



المهر استحباباً دون أن يكون ذلك واجباً ، وليس لأحد أن يقول هلا قلم انتم ذلك بان تقولوا انه يجب على الرجل أو على ورثته أن يعطوها نصف المهر ويستحب لهم أن يعطوها النصف الآخر لأن اخبارنا قد عضدها ظاهر القرآن فلا يجوز لنا أن ننصرف عن ظاهرها إلا بدليل ، وهذه الاخبار ليست كذلك بل هي مجردة عن القرآن وإذا كان كذلك جاز لنا ان ننصرف منها عن الوجوب الى الاستحباب ، على أن الذي اختاره وافتي به هو أن أقول إذا مات الرجل عن زوجته قبل الدخول بها كان لها المهر كله وإن ماتت هي كان لأوليائها نصف المهر ، وإنما فصلت هذا التفصيل لأن جميع الاخبار التي قدمناها في وجوب جميع المهر يتضمن إذا مات الرجل وليس في شيء منها انه إذا ماتت هي كان لأوليائها المهر كاملاً فأنا لا أتمدى الاخبار ، فأما ما عارضها من الاخبار من التسوية بين موت كل واحد منهما في وجوب نصف المهر فمحمول على الاستحباب الذي قدمناه ، وما تضمنت من الاخبار أنه إذا ماتت كان لأوليائها نصف المهر فمحمولة على ظاهرها ولست احتاج الى تأويلها وهذا المذهب أسلم في تأويل الاخبار والله الموفق للصواب .

١٩٩ - باب انه الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل أن تخرج من العدة كم

### يلزمها من العدة

- ١ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن عبدالله بن محمد بن عيسى عن ابن ١٢٢٤ أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل كانت تحته امرأة فطلقها ثم مات عنها قبل أن تنقضي عدتها قال : تعتد بعد الأجلين عدة المتوفى عنها زوجها .
- ٢ - عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نجران عن أحمد بن محمد بن ١٢٢٥ أبي نصر عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال :



سمعتة يقول ايماً امرأة طلقت ثم توفي عنها زوجها قبل أن تنقض عدتها ولم تحرم عليه فانها ترثه ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها فإن ماتت وهي في عدتها ولم تحرم عليه فانه يرثها ..

١٢٢٦ ٣ — عنه عن حميد بن زياد عن الحسن بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل طلق امرأته ثم توفي وهي في عدتها قال : ترثه وإن توفيت وهي في عدتها فانه يرثها وكل واحد منهما يرث من دية صاحبه ما لم يقتل أحدهما الآخر ، وزاد محمد بن أبي حمزة وتعتد عدة المتوفى عنها زوجها قال : الحسن بن سماعة هذا الكلام سقط من كتاب ابن زياد ولا اظن إلا وقد رواه :

قال محمد بن الحسن : هذه الأخبار عامة في إيجاب عدة المتوفى عنها زوجها على المطلقة وثبوت الموارثة بينهما ، وينبغي أن نقيدها بأن نقول إنما ثبت ذلك ويجب إذا كان طلاقاً يملك معها رجعتها فينثد تجب عليها عدة المتوفى عنها زوجها وتثبت الموارثة ومتى كانت التطليقة بائنة لم يجب شيء من ذلك ، والذي يدل على ذلك :

١٢٢٧ ٤ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليهما السلام في رجل طلق امرأته طلاقاً يملك الرجعة ثم مات عنها زوجها قال : تعتد أبعداً الجليلين أربعة اشهر وعشراً .

٢٠٠ — باب انه لا نفقة للمتوفى عنها زوجها في حال عدتها وإن كانت حاملا

١٢٢٨ ١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن أحمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : في



المرأة الحامل المتوفى عنها زوجها هل لها نفقة؟ قال: لا.

٢ — عنه عن علي بن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: في الحبل المتوفى عنها زوجها أنه لانفقة لها.

٣ — عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن مثنى الخياط عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة الحامل المتوفى عنها زوجها هل لها نفقة؟ قال: لا.

٤ — أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن فضال عن المفضل بن صالح عن زيد أبي اسامة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحبل المتوفى عنها زوجها هل لها نفقة؟ فقال: لا.

٥ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من ماله.

فلا ينافي ما قدمناه، لأن قوله عليه السلام ينفق عليها من ماله نعلمه على أنه ينفق عليها من مال الولد إذا كانت حاملا والولد وإن لم يجز له ذكر جاز لنا أن نقدّره لقيام الدليل عليه كما فعلناه في مواضع كثيرة من القرآن وغيره، والذي يدل على ذلك:

٦ — مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن اسماعيل عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: للمرأة الحبل المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من مال ولدها الذي في بطنها.

\* — ١٢٢٩ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩١ الكافي ج ٢ ص ١١٥ .

— ١٢٣٠ — ١٢٣١ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩١ واخرج الاول الكليني في الكافي ج ٢ ص ١١٦ .

— ١٢٣٢ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩١ الكافي ج ٢ ص ١١٧ .

— ١٢٣٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩١ الكافي ج ٢ ص ١١٦ الفقيه ص ٣٤٠ .



على أن محمد بن مسلم الراوي لهذا الحديث قدر روى موافقا لما قدمناه روى ذلك :  
 ١٢٣٤ ٧ — محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن صفوان عن العلاء عن محمد بن  
 مسلم عن أحدهما عليها السلام قال : سألته عن المتوفى عنها زوجها ألها نفقة ؟ قال :  
 لا ، ينفق عليها من مالها .

١٢٣٥ ٨ — فأما مارواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن البرقي عن عبد الله  
 ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال : نفقة الحامل  
 المتوفى عنها زوجها من جميع المال حتى تضع .

فالوجه في هذا الخبر احد شيئين ، احدهما أن يكون محمولا على الاستحباب إذا  
 رضوا الورثة بذلك ، والثاني : أن يكون الوجه فيه أن ينفق عليها من جميع المال لأن  
 نصيب الحمل لم يتميز بعد وإنما يتميز إذا وضعت وعلم أذكر هو أم انثى فحينئذ يعزل  
 ماله فاذا تميز أخذ منه ما انفق عليها ورد على الورثة ، وتكون فائدة الخبر أن لا يلزم  
 النفقة عليها واحدا دون الآخر بل يكونون في ذلك سواء .

### ٢٠١ — باب عدة الامة المتوفى عنها زوجها

١٢٣٦ ١ — الحسين بن سعيد عن القاسم عن علي عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله  
 عليه السلام عن طلاق الامة فقال : تطليقتان ، وقال قال أبو عبد الله عليه السلام : عدة  
 الامة التي يتوفى عنها زوجها شهران وخمسة أيام وعدة الامة المطلقة شهر ونصف .

١٢٣٧ ٢ — عنه عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال : سألته عن الامة يتوفى عنها زوجها  
 فقال : عدتها شهران وخمسة أيام ، وقال : عدة الامة التي لا تحيض خمسة وأربعون يوما .

١٢٣٨ ٣ — علي بن اسماعيل عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه

\* — ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩١ واخرج الاخير الصدوق في الفقيه ص ٣٤٠ .

— ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٢ .



السلام قال : عدة الأمة إذا توفى عنها زوجها شهران وخمسة أيام ، وعدة المطلقة التي لا تحيض شهر ونصف .

٤ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير واحمد بن محمد عن جميل بن دراج عن ١٢٣٩ محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الأمة إذا توفى عنها زوجها فعدتها شهران وخمسة أيام .

٥ — عنه عن النضر بن سويد عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي ١٢٤٠ جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : طلاق العبد للأمة تطليقتان وأجلها حيضتان إن كانت تحيض ، وإن كانت لا تحيض فأجلها شهر ونصف وإن مات عنها زوجها فأجلها نصف أجل الحرّة شهران وخمسة أيام .

٦ — فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ، ومحمد ١٢٤١ ابن يحيى عن أحمد بن محمد ، وعلي بن إبراهيم عن أبيه جميعا عن ابن محبوب عن ابن رثاب ، وعبد الله بن بكير عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن الأمة والحرّة كليهما إذا مات عنها زوجها سواء في العدة إلا أن الحرّة تحمد والأمة لا تحمد .

٧ — علي بن الحسن عن أحمد ومحمد ابني الحسن عن علي بن يوسف عن مروان ١٢٤٢ ابن مسلم عن أيوب بن الحر عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عدة الملوكة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا .

فالوجه في هذين الخبرين أن نحملهما على أن الأمة إذا كانت أم ولد لمولاهما أو زوجها من غيره ومات عنها الزوج عليها العدة أربعة أشهر وعشرا ، وإذا لم تكن أم ولد كانت عدتها نصف عدة الحرّة على ما تضمنته الاخبار الاولى ، يدل على ذلك :

\* - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٢ .

- ١٢٤١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩١ الكافي ج ٢ ص ١٣١ .

- ١٢٤٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٢ .



١٢٤٣ ٨ — مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن النعمان عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأمة إذا طلقت ماعدتها ؟ قال : حيضتان أو شهران ، قلت : فان توفي عنها زوجها قال : إن علياً عليه السلام قال : في امهات الأولاد لا يتزوجن حتى يعتدون أربعة اشهر وعشرا وهن اماء .

١٢٤٤ ٩ — الحسن بن محبوب عن وهب بن عبد ربه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل كانت له أم ولد فزوجها من رجل فأولدها غلاماً ثم ان الرجل مات فرجعت الى سيدها أله أن يطأها ؟ قال : تعتد من الزوج الميت أربعة أشهر وعشرة أيام ثم يطأها بالملك بغير نكاح .

١٢٤٥ ١٠ — وأما مارواه الصفار عن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن زرعة عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن عدة الأمة التي يتوفى عنها زوجها قال : شهر ونصف ..

فهذا خبر قد وهم الراوي في نقله لأنه ليس بممتنع أن يكون سمع ذلك في المطلقة لأننا يدنا أن الأمة المطلقة عدتها إذا كانت ممن لا تحيض وفي سننها من تحيض شهر ونصف فاشتبه عليه فرواه في التوفى عنها زوجها وعلى هذا الوجه فلا ينافي ما تقدم من الاخبار .

### ٢٠٢ — باب الرجل يعتق سريره عند الموت ثم يموت عنها

١٢٤٦ ١ — أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن

\* — ١٢٤٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩١ الكافي ج ٢ ص ١٣١ .

— ١٢٤٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٣ الكافي ج ٢ ص ١٣٢ الفقيه ص ٤٥٤ باختلاف وزيادة فيه .

— ١٢٤٥ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٢ .

— ١٢٤٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٢ الكافي ج ٢ ص ١٣٢ .



أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل اعتق وليدته عند الموت فقال : عدتها عدة الحرّة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا ، قال : وسألته عن رجل اعتق وليدته وهو حيّ وقد كان يطأها فقال : عدتها عدة الحرّة المطلقة ثلاثة قروء .

قال محمد بن الحسن : الوجه في هذا الخبر أنه إذا اعتقها عند الموت على وجه التدبير لها فإنها إذا كانت كذلك ثبتت عتقها بعد الموت ويلزمها عدة الحرّة ، فأما إذا بتّ عتقها في الحال كان عليها عدة المطلقة بثلاثة قروء ولو كان ذلك قبل الموت بساعة يدل على هذا التفصيل :

- ٢ — مارواه الحسن بن محبوب عن داود الرقي عن أبي عبدالله عليه السلام في ١٢٤٧ المدبرة ان مات مولاها ان عدتها أربعة اشهر وعشرا من يوم يموت سيدها إذا كان سيدها يطأها ، قيل له فالرجل يعتق مملوكته قبل موته بساعة أو بيوم ثم يموت قال فقال : هذه تعدد ثلاث حيض أو ثلاثة قروء من يوم أعتقها سيدها فلا ينافي هذا الخبر .
- ٣ — مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ١٢٤٨ علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في الأمة إذا غشيها سيدها ثم أعتقها فإن عدتها ثلاث حيض فإن مات عنها فاربعة أشهر وعشرا .
- ٤ — عنه عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن اسحاق ١٢٤٩ ابن عمار قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الأمة يموت عنها سيدها قال : تعدد عدة المتوفى عنها زوجها .

٥ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن ١٢٥٠

\* - ١٢٤٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٢ الكافي ج ٢ ص ١٣٢ .

- ١٢٤٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٢ الكافي ج ٢ ص ١٣١ .

- ١٢٤٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٢ الكافي ج ٢ ص ١٣١ وهو صدر حديث فيها .

- ١٢٥٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٢ الكافي ج ٢ ص ١٣٢ .



أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له الرجل تكون تحته السرية فيعتقها قال : لا يصلح لها أن تنكح حتى تنقضي ثلاثة أشهر ، وإن توفي عنها مولاهما فعدتها أربعة أشهر وعشراً . لأن الوجه في هذه الأحاديث الإخبار عن وجوب كل واحد من العديتين إذا حصل سببه من عتق أو موت ، وإن سبق العتق كانت العدة ثلاثة أشهر ، وإن حصل الموت كانت العدة ثلاثة أشهر وعشراً فإذا حصل العتق ثم حصل بعده الموت لم ينتقل الحكم إلى عدة المتوفى عنها زوجها ولو كان بعد ساعة حسب ما فصل في الخبر المتقدم .

### ٢٠٣ - باب عدة المتمتع بها إذا مات عنها زوجها

١٢٥١ ١ - محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن اسماعيل عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تزوجها الرجل متعة ثم يتوفى عنها زوجها هل عليها العدة ؟ فقال : تعتد أربعة أشهر وعشراً ، وإذا انقضت أيامها وهو حي اعتدت بحيضة ونصف مثل ما يجب على الأمة ، قال قلت فتحد ؟ قال : فقال نعم إذا مكثت عنده أياماً فعليها العدة وتحد ، وإذا كانت عنده يوماً أو يومين أو ساعة من النهار فقد وجبت العدة كاملاً ولا تحد .

١٢٥٢ ٢ - عنه عن محمد بن الحسين عن ابن أبي عمير عن عمر بن أذينة عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام ماعدة المتمتع إذا مات عنها الذي تمتع بها ؟ قال : أربعة أشهر وعشراً ، قال ثم قال : يازرارة كل النكاح إذا مات الزوج فعلى المرأة حرة كانت أو أمة أو على أي وجه كان النكاح منه متعة أو تزويجاً أو ملك يمين فالعدة أربعة أشهر وعشراً ، وعدة المطلقة ثلاثة أشهر ، والأمة المطلقة عليها نصف ما على الحرة وكذلك المتمتع عليها ما على الأمة .



٣ — فأما ما رواه الصنار عن الحسن بن علي عن أحمد بن هلال عن الحسن بن علي ١٢٥٣ ابن يقطين عن أخيه الحسين عن علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال : عدة المرأة إذا تمتع بها ثم مات عنها زوجها خمسة وأربعون يوماً .  
فهذا الخبر ضعيف جداً لأن راويه أحمد بن هلال وهو ضعيف جداً على ما تقدم القول فيه ، ويحتمل مع ذلك أن يكون وهما إذا أحسنا الظن به فكأنه سمع ذلك في المتمتع بها إذا انقضت أيامها فرواه إذا توفي عنها زوجها .

٤ — فأما ما رواه علي بن الحسن الطاطري قال : حدثني علي بن عبدالله بن علي ١٢٥٤ ابن أبي شعبة الحلبي عن أبيه عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل تزوج امرأة متعة ثم مات عنها ماعدتها ؟ قال : خمسة وستون يوماً .  
فيحتمل أن يكون المراد به إذا كانت الزوجة أمة قوم فتمتع بها الرجل باذنها فعدتها عدة الإماء خمسة وستون يوماً حسب ما قدمناه وإذا لم يكن أمهات اولاد .

### ٢٠٤ — باب أن المطلقة ليس عليها حداد

١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد عن ١٢٥٥ القاسم بن عروة عن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : المطلقة تكتحل وتختضب وتطيب وتلبس ماشاءت من الثياب لأن الله تعالى يقول ﴿ لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ لعلها تقع في نفسه فيراجعها .

٢ — فأما ما رواه محمد بن يعقوب (١) عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد ١٢٥٦ عن محمد بن الحسن بن شمون عن عبدالله بن عبدالرحمن عن مسمع بن عبدالملك عن أبي عبدالله عليه السلام عن علي عليه السلام قال : المطلقة تحد كما تحد المتوفى عنها

(١) هذا الحديث لم نجده في الكافي بالرغم من كثرة بحثنا عنه .



زوجها لا تكتحل ولا تطيب ولا تخضب ولا تمشط .

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله إذا كانت التطليقة بائنة يستحب لها الحداد لأن استعمال الزينة إنما يستحب لها في الطلاق الرجعي ليراها الرجل وربما يرجعها .

### ٢٠٥ - باب المتوفى عنها زوجها هل يجوز لها ان تبيت عن منزلها أم لا

١٢٥٧ ١ - محمد بن يعقوب عن حميد بن زياد عن ابن سماعة عن محمد بن زياد عن عبدالله بن سنان ومعاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن المرأة المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها أو حيث شاءت ؟ قال : بل حيث شاءت إن علياً عليه السلام لما توفي عمر أتى إلى أم كلثوم فانطلق بها إلى بيته .

١٢٥٨ ٢ - الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن امرأة توفي عنها زوجها أين تعتد في بيت زوجها أو حيث شاءت ؟ قال : حيث شاءت ، ثم قال : إن علياً عليه السلام لما مات عمر أتى أم كلثوم فاخذ بيدها فانطلق بها إلى بيته .

١٢٥٩ ٣ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين ومحمد بن عيسى عن يونس عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيت تمكث فيه شهراً أو أقل من شهر أو أكثر ثم تحول منه إلى غيره ثم تمكث في المنزل الذي تحولت إليه مثل ما مكثت في المنزل الذي تحولت منه وكذا صنعها حتى تقضي عدتها؟ قال : يجوز ذلك لها ولا بأس .

١٢٦٠ ٤ - فامارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن عثمان بن عيسى عن

\* - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٤ الكافي ج ٢ ص ١١٦ .

- ١٢٥٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٣ الكافي ج ٣ ص ١٠٧ .

- ١٢٦٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٣ الكافي ج ٢ ص ١١٦ الفقيه ص ٣٣٧ الى قوله عدتها .



ساعة بن مهران قال : سألته عن المطلقة اين تعتد ؟ قال في بيتها لا تخرج ، وإن ارادت زيارة خرجت بعد نصف الليل ولا تخرج نهارا وليس لها أن تخرج حتى تنقضي عدتها ، وسألته عن المتوفى عنها زوجها أ كذالك هي قال : نعم وتخرج إن شاءت .

٥ — عنه عن حميد بن زياد عن ابن سماعه عن ابن رباط عن ابن مسكان عن ١٢٦١  
أبي العباس قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام المتوفى عنها زوجها قال : لا تكتحل  
لزيئة ولا تطيب ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تخرج نهارا ولا تبيت عن بيتها قال : قلت  
أرأيت إن ارادت أن تخرج إلى حق كيف تصنع ؟ قال : تخرج بعد نصف الليل  
وترجع عشاءا .

٦ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن ١٢٦٢  
رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن المتوفى عنها زوجها  
أين تعتد ؟ قال : حيث شاءت ولا تبيت عن بيتها .  
فالوجه في هذه الأخبار أن نحملها على ضرب من الاستحباب دون الفرض  
والإيجاب .

٢٠٦ — باب انه الغائب اذا طلق امرأته اعتدت من يوم طلقها لا من يوم يبلغها

١ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن ١٢٦٣  
اذينة عن زرارة ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام انه قال :  
في الغائب إذا طلق امرأته انها تعتد من اليوم الذي طلقها .

٢ — عنه عن محمد بن أحمد عن علي بن الحكم عن العلاء بن رزین عن محمد بن ١٢٦٤  
مسلم قال : قال أبو جعفر عليه السلام إذا طلق الرجل وهو غائب فليشهد على ذلك

\* — ١٢٦١ — ١٢٦٢ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٣ الكافي ج ٢ ص ١١٦ .

— ١٢٦٣ — ١٢٦٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٤ الكافي ج ٢ ص ١١٤ .



فاذا مضت ثلاثة اقراء من ذلك اليوم فقد انقضت عدتها .

قال محمد بن الحسن: هذا الحكم إنما يجوز لها إذا قامت البينة انه طلقها في يوم بعينه فان لم تقم البينة على ذلك فلتعتد من يوم يبلغها يدل على ذلك :

١٢٦٥ ٣ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب عنها من أي يوم تعتد ؟ فقال : إن قامت لها بيّنة عدل انها طلقت في يوم معلوم فلتعتد من يوم طلقت، وإن لم تحفظ في أي يوم وأي شهر فلتعتد من يوم يبلغها .

١٢٦٦ ٤ — عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن أبي نصر عن المثني الخنّاط عن زرارة قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو غائب متى تعتد ؟ قال : إذا قامت لها بيّنة أنها طلقت في يوم وشهر معلوم فلتعتد من يوم طلقت ، وإن لم تحفظ في أي يوم وأي شهر فلتعتد من أي يوم يبلغها .

١٢٦٧ ٥ — الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب بن يعقوب عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سُئل عن المطلقة يطلقها زوجها فلا تعلم إلا بعد سنة؟ فقال : إن جاء شاهدا عدل فلا تعتد ، وإلا فلتعتد من يوم يبلغها .

٢٠٧ — باب انه إذا مات الرجل غائبا عن زوجته كان عليها العدة من يوم يبلغها

١٢٦٨ ١ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : المتوفى عنها زوجها تعتد حين يبلغها لأنها تريد أن تحدد له .

١٢٦٩ ٢ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن موسى بن بكر عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : إن مات عنها يعني وهو غائب فقامت البينة على موته فعدها من يوم يأتيها الخبر أربعة أشهر وعشرا لأن عليها ان تحدد عليه في

\* - ١٢٦٥ - ١١٦٦ - ١٢٦٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٤ الكافي ج ٢ ص ١١٤ .

- ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٤ الكافي ج ٢ ص ١١٥ .



الموت أربعة أشهر وعشرا فتمسك عن الكحل والطيب والأصباغ .

٣ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن اذينة عن ١٢٧٠  
زرارة ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال : في الغائب  
عنها زوجها إذا توفي قال : المتوفى عنها زوجها تعتد من يوم ياتيها الخبر لأنها تحمد  
عليه .

٤ — عنه عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل عن محمد بن ١٢٧١  
الفضيل عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبدالله عليه السلام قال : التي يموت  
عنها زوجها وهو غائب فعدتها من يوم يبلغها إن قامت البيئنة أو لم تقم .

٥ — أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن أبي أيوب الخزاز عن محمد ١٢٧٢  
ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا طلق الرجل المرأة وهو غائب ولا  
تعلم إلا بعد ذلك بسنة أو أكثر أو أقل فاذا علمت تزوجت ولم تعتد ، والمتوفى عنها  
زوجها وهو غائب تعتد من يوم يبلغها ولو كان قد مات قبل ذلك بسنة أو سنتين .

٦ — فأما ما رواه الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن أحمد بن محمد ١٢٧٣  
ابن أبي نصر عن عبدالكريم عن الحسن بن زياد قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام  
عن المطلقة يطلقها زوجها فلا تعلم إلا بعد سنة والمتوفى عنها زوجها فلا تعلم بموته إلا  
بعد سنة فقال : إن جاء شاهدان عدلان فلا تعتدان وإلا تعتدان .

٧ — وما رواه أحمد بن محمد بن عيسى عن صفوان عن عبدالله عن الحلبي عن ١٢٧٤  
أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت إن امرأة بلغها نعي زوجها بعد سنة أو نحو ذلك  
قال فقال : إن كانت حبلية فأجلها أن تضع حملها ولو كانت ليست حبلية فقد مضت

\* — ١٢٧٠ — ١٢٧١ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٤ الكافي ج ٢ ص ١١٥ .

— ١٢٧٢ — ١٢٧٣ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٤ .

— ١٢٧٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٥ .



عدتها إذا قامت لها البينة انه مات في يوم كذا وكذا وإن لم يكن لها بينة فلتعد من يوم سمعت .

فهذان الخبران جاءا شاذين مخالفين للاحاديث كلها ، والتفصيل الذي تضمنه الخبر الأخير يخالفه أيضا الخبر المتقدم ذكره عن أبي الصباح الكناني لأنه قال : تعدت من يوم يبلغها قام لها البينة أولم تقم فلا يجوز العدول عن الاخبار الكثيرة إلى هذين الخبرين ، على أنه يجوز أن يكون الراوي وهم فسمع حكم المطلقة فظنه حكم المتوفى عنها زوجها لأن التفصيل الذي تضمنه الخبر الأخير واعتبار قيام البينة وانقضاء العدة عند الوضع وغير ذلك كله يعتبر فيها ، وعلى هذا الوجه لا تتناقض الاخبار ، وقد روي انه إذا كانت المسافة قريبة جاز لها أن تبني من يوم يموت الرجل روى ذلك : ١٢٧٥ ٨ — محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن عبد الجبار عن سيف بن عميرة عن منصور قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في المرأة يموت زوجها أو يطلقها وهو غائب قال : إن كان مسيرة أيام فمن يوم يموت زوجها تعدت ، وإن كان من بعد فمن يوم يأتيها الخبر لأنها لا بد من أن تحمله .

### ٢٠٨ — باب انه العدة والحيض إلى النساء ويقبل قولهن فيه

١٢٧٦ ١ — محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : العدة والحيض للنساء اذا ادعت صدقت . ١٢٧٧ ٢ — فأما مارواه أحمد بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن جعفر عن أبيه ان علياً عليه السلام قال : في امرأة ادعت أنها حاضت ثلاث حيض في شهر قال : كلفوا نسوة من بطانتها أن حيضها كان فيما مضى على ما ادعت فإن

\* - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٥ واخر ج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ١١١ .

- ١٢٧٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٥ .



شهدن صدقت وإلا فهي كاذبة.

فالوجه في هذا الخبر أن نحمله على من كانت متهمة في قولها ألا ترى أنه تضمن الخبر حكم من تدعي ثلاث حيض في شهر وذلك مما يقل في عادة النساء ويدخل في ذلك شبهة فلاجل ذلك ينبغي أن يسأل نسوة من بطانتها عن حالها فيعمل على ذلك فإذا زالت التهمة فالقول في ذلك قول المرأة لا غير.

### ٢٠٩ - باب من اشترى جارية لم تبلغ الحيض لم يكن عليه استبرأؤها

١ - الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله ١٢٧٨ عليه السلام أنه قال : في رجل ابتاع جارية ولم تطمث قال : إن كانت صغيرة لا يتخوف عليها الحمل فليس عليها عدة وليطأها إن شاء وإن كانت قد بلغت ولم تطمث فإن عليها العدة ، قال : وسألته عن رجل اشترى جارية وهي حائض قال : إذا طهرت فليمسها إن شاء .

٢ - عنه عن القاسم عن أبان عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه ١٢٧٩ السلام عن الجارية التي لا يخاف عليها الحمل ؟ قال : ليس عليها عدة .

٣ - علي بن اسماعيل عن فضالة بن أيوب عن أبان بن عثمان عن ابن أبي يعفور ١٢٨٠ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : في الجارية التي لم تطمث ولم تبلغ الحمل إذا اشتراها الرجل قال : ليس عليها عدة ، يقع عليها .

٤ - عنه عن فضالة عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي ١٢٨١ عبد الله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية التي لم تبلغ الحيض وإذا قعدت عن الحيض ماعدتها ؟ وما يحل للرجل من الأمة حتى يستبرأها قبل أن تحيض ؟ قال : إذا قعدت من الحيض أو لم تحض فلا عدة لها والتي تحيض فلا يقربها حتى تحيض وتطهر .

\* - ١٢٧٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٦ الكافي ج ٢ ص ٥٠ .

- ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٧ .



١٢٨٢ ٥ — فاما مارواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن منصور بن حازم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن عسدة الأمة التي لم تبلغ الحيض وهو يخاف عليها قال : خمسة وأربعون ليلة .

١٢٨٣ ٦ — عنه عن القاسم عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية ولم تحض أو قعدت من الحيض كم عدتها ؟ فقال خمسة وأربعون ليلة . فالوجه في هذين الخبرين أن نحملها على أنها إذا كانت في سن من تحيض كما قلناه في الحرة ، يدل على ذلك :

١٢٨٤ ٧ — مارواه الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن ربيع بن القاسم قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الجارية التي لم تبلغ الحيض ويخاف عليها الحمل ؟ قال : يستبرى رحمها الذي يبيعها بخمسة وأربعين ليلة ، والذي يشتريها بخمسة واربعين ليلة . فبين في هذا الخبر والخبر الاول أنه إنما يجب ذلك إذا كانت ممن يخاف عليها الحمل ، وذلك إنما يكون إذا كانت في سن من تحيض .

١٢٨٥ ٨ — فاما مارواه علي بن اسماعيل عن حماد عن عبدالله بن المغيرة عن ابن سنان قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية ولم تحض قال : يعتزلها شهرا إن كانت قد مسّت ، قلت : أفرأيت إن ابتاعها وهي طاهر وزعم صاحبها أنه لم يطأها منذ طهرت ؟ فقال : إن كان عندك أمينا فمسّها وقال : إن ذا الامر شديد فأنت كنت لا بد فاعلا فتحفظ لا تنزل عليها .

فلا ينافي الاخبار الأولى التي تضمنت استبراءها بخمسة وأربعين ليلة ، لأن الوجه في هذا الخبر أن نحمله على من تحيض في هذه المدة حيضة ، لأن المراعى في استبرائها بحيضة

\* ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٧

- ١٢٨٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٦ الكافي ج ٢ ص ٥٠ .

- ١٢٨٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٧ الكافي ج ٢ ص ٥٠ .



وإنما يراعي خمسة وأربعون يوما فيمن لا تحيض إذا كانت في سن من تحيض، يدل على ذلك الخبر الاول الذي قدمناه في أول الباب عن الحلبي وانه إذا اشترها وهي حائض، فإذا طهرت جاز له وطؤها ويزيد ذلك بيانا :

٩ — مارواه الحسين بن سعيد عن الحسن بن زرعة عن سماعة بن مهران قال : ١٢٨٦ سألته عن رجل اشترى جارية وهي طامث أيستبرئ رجمها بحيضة اخرى أم تكفيه هذه الحيضة ؟ فقال : لا بل تكفيه هذه الحيضة فإن استبرأها باخرى فلا بأس هي بمنزلة فضل .

١٠ — وأما مارواه أحمد بن محمد بن عيسى عن البرقي عن سعد بن سعد ١٢٨٧ الاشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن رجل يبيع جارية كان يعزل عنها هل عليه منها استبراء ؟ قال : نعم ، وعن أدنى ما يجزي من الاستبراء للمشتري والمتاع ؟ قال : أهل المدينة يقولون حيضة وجعفر عليه السلام يقول حيضتان وسألته عن أدنى استبراء البكر فقال : أهل المدينة يقولون حيضة وكان جعفر عليه السلام يقول حيضتان .

فالوجه في هذا الخبر أن نعمله على ضرب من الاستحباب وقد بين ذلك في الخبر المتقدم بقوله فإن استبرأها بحيضة اخرى فلا بأس هي بمنزلة فضل .

٢١٠ — باب من اشترى جارية ووثق بصاحبها في أنه استبرأها لم يكن عليه استبراء

١ — الحسين بن سعيد عن القاسم عن أبان عن محمد بن حكيم عن العبد الصالح عليه السلام قال : إذا اشترت جارية فضمن لك مولاها أنها على طهر فلا بأس بان تقع عليها .

٢ — علي بن اسماعيل عن ابن أبي عمير عن حفص بن البخترى عن أبي عبد الله ١٢٨٩

\* — ١٢٨٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٧ الكافي ج ٢ ص ٥٠ .

— ١٢٨٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٦ .

— ١٢٨٨ — ١٢٨٩ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٧ واخرج الاخير الكليني في الكافي ج ٢ ص ٤٩ .



٣٦٠ فيمن اشترى من امرأة جارية ذكرت انه لم يطأها أحد لم يجب استبرأؤها ج ٣

عليه السلام في الرجل يشتري الأمة من رجل فيقول إني لم أطأها فقال : إن وثق به فلا بأس بأن يأتيها ، وقال في الرجل يبيع الأمة من رجل فقال : عليه أن يستبرأ من قبل أن يبيع .

١٢٩٠ ٣ — الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي بصير قال قلت : لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يشتري الجارية وهي طاهر ويزعم صاحبها أنه لم يمسه منذ حاضت ؟ فقال : ان أمنته فمسه .

١٢٩١ ٤ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن اسماعيل قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يشتري الجارية من رجل مسلم يزعم أنه قد استبرأها أيحزي ذلك أم لا بد من استبرائها قال : استبرئها بحيضتين ، قلت : هل للمشتري ملامستها قال : نعم ولا يقرب فرجها .

فالوجه في هذه الرواية أن تحملها على ضرب من الاستحباب دون الفرض والایجاب

٢١١ — باب ان من اشترى من امرأة جارية ذكرت انه لم يطأها أحد لم يجب

### استبرأؤها

١٢٩٢ ١ — الحسن بن محبوب عن رفاعة قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن الأمة تكون للمرأة فتبيعها ؟ فقال لا بأس بان يطأها من غير ان يستبرئها .

١٢٩٣ ٢ — محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسين عن ابن أبي عمير عن حفص عن أبي عبدالله عليه السلام في الأمة تكون للمرأة فتبيعها قال : لا بأس بأن يطأها من غير أن يستبرئها .

قال : محمد بن الحسن هذان الخبران وردا مطلقين والأفضل استبرائها يدل على ذلك :

\* ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٧ .

- ١٢٩٣ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٧ وفيه محمد بن علي بن علي بن محبوب .



ج ٣ فيمن اشترى جارية فاعتقها في الحال هل يجوز له وطؤها قبل أن يستبرئها أم لا ٣٦١

٣ — مارواه عبدالله بن بكير عن زرارة قال : اشتريت جارية من البصرة من ١٢٩٤ امرأة فخبرتني أنه لم يطأها أحد فوَقعت عليها ولم استبرءها فسألت عن ذلك أبا جعفر عليه السلام فقال : هو ذا أنا قد فعلت ذلك وما أريد أن أعود .

٢١٢ — باب منه اشترى جارية فاعتقها في الحال هل يجوز له وطؤها قبل أن

### يستبرئها أم لا

١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن العلاء عن محمد بن مسلم عن أبي ١٢٩٥ جعفر عليه السلام في الرجل يشتري الجارية فيعتقها ثم يتزوجها هل يقع عليها قبل أن يستبرئها ؟ قال : يستبرئ بحمضة ، قلت : فإن وقع عليها قال : لا بأس عليه .

٢ — علي بن الحسن بن فضال عن محمد بن عبدالله بن زرارة عن الحسن بن علي ١٢٩٦ عن عبدالله بن بكير عن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يشتري الجارية ثم يعتقها فيتزوجها هل يقع عليها قبل أن يستبرئها ؟ قال : يستبرئ رحمها بحمضة وإن وقع عليها فلا بأس .

٣ — وروى أبو العباس البقباق قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل ١٢٩٧ اشترى جارية فاعتقها ثم تزوجها ولم يستبرئها ؟ قال : كان نوله (١) أن يفعل وإن لم يفعل فلا بأس .

قال محمد بن الحسن : هذه الاخبار كلها تدل على انه ينبغي أن يستبرئها ولكنه متى ترك الاستبراء فإنه ترك الاحوط والافضل ولم يكن عليه شيء .

(١) نوله : أي حقه ان يفعل وبها مش المطبوعة نقل ذلك عن خط المصنف . وفي التهذيب

( وكان له ان يفعل وان لم يفعل فلا بأس ) .

١٢٩٤ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٧ .

١٢٩٥ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٧ بتفاوت في السند .

١٢٩٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٧ .

١٢٩٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٨ .



٣٦٢ في أن الرجل إذا اشترى جارية حبلى لم يجز له وطؤها في الفرج ويجوز له فيادون ذلك ج ٣

٢١٣ - باب انه الرجل اذا اشترى جارية حبلى لم يجز له وطؤها في الفرج ويجوز

له فيما دون ذلك

١٢٩٨ ١ - محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه ومحمد بن اسماعيل عن الفضل

ابن شاذان جميعا عن صفوان عن رفاعة بن موسى النخاس عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الأمة الحبلى يشترىها الرجل ؟ قال : سئل أبي عليه السلام عن ذلك فقال أحلتها آية وحرمتها آية اخرى ، واناناه عنها نفسي وولدي ، فقال الرجل : فانا ارجو ان انتهي إذا نهيت نفسك وولدك .

١٢٩٩ ٢ - عنه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد وعلي بن ابراهيم عن أبيه عن

عبد الرحمن بن أبي نجران عن عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : في الوليدة يشترىها الرجل وهي حبلى قال : لا يقربها حتى تضع ولدها .

١٣٠٠ ٣ - الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن أبي بصير قال : قلت لأبي جعفر

عليه السلام الرجل يشترى الجارية وهي حبلى ما يحل له منها ؟ فقال : مادون الفرج قلت : يشترى الجارية الصغيرة التي لم تطمث وليست بعذراء أيستبرئها ؟ قال : أمرها شديد إذا كان مثلها تعلق فليستبرئها .

١٣٠١ ٤ - علي بن اسماعيل عن فضالة عن أبان عن اسحاق بن عمار قال : سألت أبا عبد الله

عليه السلام عن الجارية يشترىها الرجل وهي حبلى أيقع عليها وهي حبلى ؟ قال : لا .

١٣٠٢ ٥ - فأما مارواه الصفار عن محمد بن عيسى عن ابراهيم بن عبد الحميد قال : سألت أبا

ابراهيم عليه السلام عن الرجل يشترى الجارية وهي حبلى أيطأها ؟ قال : لا قلت : فدون الفرج قال : لا يقربها .

قال محمد بن الحسن : لا يقربها فيما دون الفرج محمول على ضرب من الكراهية

\* - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٨ الكافي ج ٢ ص ٥٠ .

- ١٣٠١ - ١٣٠٢ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٨ .



ج ٣ في أن الرجل إذا اشترى جارية حبلى لم يجز له وطؤها في الفرج ويجوز له فيما دون ذلك ٣٦٣

دون الحظر بدلالة ما تقدم من الاخبار ، ويدل على ذلك :

٦ — مارواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن الحسن بن علي بن عمرو بن ١٣٠٣

سعيد بن مصدق بن صدقة عن عمار الساباطي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام  
الاستبراء على الذي يريد أن يبيع الجارية واجب إن كان يطأها ، وعلى الذي يشتريها  
الاستبراء أيضا ، قلت له : فيحل أن يأتيها دون فرجها ؟ قال : نعم قبل أن يستبرئها  
والذي يدل على ان التنزه عن ذلك أفضل :

٧ — مارواه محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن اسماعيل بن ١٣٠٤

بزيع عن صالح بن عقبة عن عبد الله بن محمد قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام  
بمضى فأردت أن أسأله عن مسألة قال : فجعلت أها به قال : فقال لي يا عبد الله سل  
فقلت جعلت فداك اشتريت جارية ثم سكت هيبه له قال : فقال لي اظنك أردت  
أن تصيب منها فلم تدر كيف تأتي ذلك قال قلت : أجل جعلت فداك ، قال : اظنك  
أردت أن تتخذ لها فاستحييت ان تسأل عنه قال : قلت لقد منعتني من ذلك هيبتك  
قال فقال : لا بأس بالتفخيز لها حتى تستبرئها وإن صبرت فهو خير لك ، قال فقلت  
له : جعلت فداك فقد سمعت غير واحد يقول التفخيز لا بأس به ، ثم قال قلت : له وأي  
شيء الخير في تركي له ؟ قال فقال كذلك لو كان به بأس لم نأمر به ، قال فأقبل علي  
فقال : إن الرجل يأتي جاريته فتعلق منه وترى الدم وهي حبلى فيرى أن ذلك  
طمث فيديها فما أحب للرجل المسلم أن يأتي الجارية العجلى قد حبلت من غيره حتى  
يأتيه فيخبره .

وقد روي أنها إذا جازت في الحمل أربعة أشهر جاز له وطؤها في الفرج ، روى

ذلك :



ج ٣٦٤ في الرجل تكون له الجارية يطأها ويطأها غيره سفاحا وجاءت بولد بمن يلحق ج ٣

١٣٠٥ ٨ — الحسن بن محبوب عن رفاعة بن موسى قال : سألت أبا الحسن عليه السلام قلت اشتري الجارية فتمكث عندي الأشهر لا تطمئث وليس ذلك من كبير قلت وأريتها النساء فقلن ليس بها حمل أفلي أن أنكحها في فرجها ؟ قال فقال : إن الطمئ قد تحبسه الريح من غير حمل فلا بأس أن تمسها في الفرج ، قلت : فإن كان حملا فإني منها إن اردت ؟ فقال : لك مادون الفرج الى أن تبلغ في حملها أربعة أشهر وعشرة أيام قال : فإذا جاز حملها أربعة أشهر وعشرة أيام فلا بأس بنكاحها في الفرج .

٢١٤ — باب الرجل تكون له الجارية يطأها ويطأها غيره سفاحا وجاءت بولد بمن يلحق

١٣٠٦ ١ — محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن محمد بن محمد بن العباس بن معروف عن الحسن بن محمد الحضرمي عن زرعة عن سماعة قال : سألته عن الرجل له جارية فوثب عليها ابن له ففجر بها قال : قد كان رجل عنده جارية وله زوجة فأمرت ولدها أن يثب على جارية أبيه ففجر بها فُسئل أبو عبدالله عليه السلام عن ذلك فقال : لا يحرم ذلك على أبيه إلا أنه لا ينبغي له أن يأتيتها حتى يستبرئها للولد فان وقع فيما بينهما ولد فالولد للاب إذا كانا جامعها في يوم واحد وشهر واحد .

١٣٠٧ ٢ — فأما ما رواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إن رجلا من الانصار أتى أبا عبدالله عليه السلام وقال له : إني ابتليت بأمر عظيم ان لي جارية كنت أطأها فوطئتها يوما وخرجت في حاجة لي بعدما اغتسلت منها ونسيت نفقة لي فرجعت الى المنزل لأخذها فوجدت

\* — ١٢٠٥ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٨ الكافي ج ٢ ص ٥٠ .

— ١٣٠٦ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٩ .

— ١٣٠٧ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٩ الكافي ج ٢ ص ٥٥ الفقيه ص ٤٣٩ .



ج ٣ في الرجل تكون له الجارية يطأها ويطأها غيره سفاحا وجاءت بولد بمن يباحق ٣٦٥

غلامي على بطنها فعددت لها من يومي ذلك تسعة أشهر فولدت جارية قال فقال له :  
أبو عبد الله عليه السلام لا ينبغي لك أن تبيعها ولا تقربها ولكن انفق عليها من مالك مادمت  
حيًا ثم أوص عند موتك أن ينفق عليها من مالك حتى يجعل الله عز وجل لها مخرجًا .

٣ — عنه عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن ابن فضال عن ١٣٠٨

محمد بن عجلان قال : إن رجلا من الانصار أتى أبا جعفر عليه السلام فقال له : إني  
قد ابتليت بأمر عظيم ، إني قد وقعت على جاريتي ثم خرجت في بعض حاجتي  
فانصرفت من الطريق فاصبت غلامي بين رجلي الجارية غير أنها حملت فوضعت بجارية  
بعده بتسعة أشهر فقال له أبو جعفر عليه السلام : احبس الجارية ولا تبعها وانفق  
عليها حتى تموت أو يجعل الله لها مخرجًا فإني حدث بك حدث فأوص بأن ينفق عليها  
من مالك حتى يجعل الله لها مخرجًا .

فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبر الاول، لأن الذي تضمنناه هو أن لا يبيع  
الجارية ويمسكها ولم يجر للولد ذكر في الخبرين معًا بل ذلك يؤكد لحوق الولد به  
لأنه إنما لا يجوز له بيع الأم اذا كان الولد ولده فأما اذا كان الولد من غيره فإنه  
يجوز بيعها على كل حال .

٤ — فأما ما رواه الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن آدم بن اسحاق عن رجل ١٣٠٩

من أصحابنا عن عبد الحميد بن اسماعيل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل  
كانت عنده جارية يطأها وهي تخرج في حوائجها فخلت فخشي أن يكون منه كيف  
يصنع أبيع الجارية والولد ؟ قال : يبيع الجارية ولا يبيع الولد ولا يورثه من ميراثه شيئًا .

٥ — وما رواه محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ١٣١٠

الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن سليمان مولى طربال عن حريز عن أبي عبد الله

\* - ١٣٠٨ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٩ الكافي ج ٢ ص ٥٥ باختلاف وزيادة الفقيه ص ٤٣٩ .

- ١٣٠٩ - ١٣١٠ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٩ الكافي ج ٢ ص ٥٥ الفقيه ص ٤٣٩ .



٣٦٩ في الرجل تكون له الجارية يطأها ويطأها غيره سفاحا وجاءت بولد بمن يلحق ج ٣

عليه السلام في رجل كان يطأ جارية له وأنه كان يبعثها في حوائجها وأنها حبلى وأنه بلغه عنها فساد فقال أبو عبدالله عليه السلام: إذا ولدت امسك الولد ولا يبيعه ويجعل له نصيبا في داره قال فقيل له رجل يطأ جارية له وإنه لم يكن يبعثها في حوائجها وأنه اتهمها فحبلت فقال: إذا هي ولدت امسك الولد ولا يبيعه ويجعل له نصيبا من داره وماله وليس هذه مثل تلك .

فالوجه في هذين الخبرين انه إنما جاز له الا يلحق الولد به لحوقا تاما بحيث لم يكن وطؤه لها مع وطء غيره في حالة واحدة بل كانت ممن يطأها احيانا فاذا وطئها غيره واشتبه الامر في ذلك جاز له الا يلحق الولد به لحوقا تاما بل ذلك هو الواجب ولا ينفيه ايضا لمكان التهمة في ذلك ويفرد له من ماله شيئا ولا يجعله يساهم سائر اولاده وورثته له الصحيحي الانساب ولا ينافي ذلك :

١٣١١ ٦ — مارواه محمد بن يعقوب عن أبي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن سعيد بن يسار قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجارية تكون للرجل يطيف بها وهي تخرج فتعلق قال: يتهمها الرجل أو يتهمها أهله؟ قلت: أما ظاهرة فلا قال: إذا لزمه الولد .

١٣١٢ ٧ — عنه عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن حماد بن سعيد ابن يسار قال: سألته عليه السلام عن رجل وقع على جارية له تذهب وتجيء وقد عزل عنها ولم يكن منه اليها شيء ما تقول في الولد؟ قال: أرى أن لا يباع هذا ياسعيد، وسألت أبا الحسن عليه السلام فقال أتيتمها؟ فقلت: أماتمة ظاهرة فلا قال: أتيتمها أهلك؟ قلت أما شيء ظاهر فلا قال: فكيف تستطيع الا يلزمك الولد .

لان الوجه في هذين الخبرين هو أنه إذا كانت الجارية يطأها في كل وقت فلا ينبغي



ج ٣ في القوم يتبايعون الجارية فوطؤها في طهر واحد فجاءت بولد لمن يكون الولد ٣٦٧

أن ينفي من ولدها لمكان التهمة التي ليست بمقطوع بها وإنما جاز ماقلناه في الخبرين الاولين إذا لم يكن وطؤه لها الا احياناً وفي اوقات يغلب في ظنه أن الولد ليس منه فيكون الحكم فيه ماقلناه .

٨ — وأما ما رواه الصفار عن محمد بن اسماعيل عن علي بن سليمان عن جعفر بن ١٣١٣

محمد بن اسماعيل بن خطاب أنه كتب اليه يسأله عن ابن عم له كانت له جارية تخدمه فكان يطأها فدخل يوماً منزله فأصاب فيها رجلاً يخدمه فاستراب بها فهدد الجارية فأقرت أن الرجل فجر بها ثم أنها حبلى فأتت بولد فكتب : إن كان الولد لك أوفيه مشابهة منك فلا تبعها فإن ذلك لا يحل لك ، وإن كان لابن ليس منك ولا فيه مشابهة منك فبعه وبع أمه .

فلا ينافي ماقدمناه من الاخبار لأن الامر في ذلك قد رد عليه السلام الى صاحب الجارية بان يعتبر، فإن علم أن الولد منه بأحد ما يعتبر به لحوق الاولاد بالآباء الحق به، وإن اشتبه الامر فيمنع من بيعه ولا يلحقه به حسب ماقدمناه ، وإن علم أنه ليس منه جاز له بيعه على كل حال حسب ما تضمنه الخبر .

٩ — وروى محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد قال : كتبت الى أبي ١٣١٤

الحسن عليه السلام في هذا العصر رجل وقع على جاريته ثم شك في ولده فكتب : إن كان فيه مشابهة منه فهو ولده .

٢١٥ — باب القوم يتبايعون الجارية فوطؤها في طهر واحد فجاءت بولد لها

### يكون الولد

١ — محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ١٣١٥

\* - ١٣١٣ - ١٣١٤ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٩ .

- ١٣١٥ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٦ الكافي ج ٢ ص ٥٦ الفقيه ص ٣٢٦ .



٣٦٨ في القوم يتبايعون الجارية فوطؤها في طهر واحد نجاءت بولد لمن يكون الولد ج ٣

أبان بن عثمان عن الحسن الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته و سئل عن رجل اشترى جارية ثم وقع عليها قبل أن يستبرئ رحمها قال : بأس ما صنع يستغفر الله ولا يعود قلت : فان باعها من آخر ولم يستبرئ رحمها؟ ثم باعها الثاني من رجل آخر فوقع عليها ولم يستبرئ رحمها فاستبان حملها عند الثالث فقال : أبو عبد الله عليه السلام الولد للفراش وللعاهر الحجر .

١٣١٦ ٢ — محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن جعفر بن بشير عن الحسن الصيقل قال : سئل أبو عبد الله عليه السلام وذكر مثله إلا أنه قال : قال أبو عبد الله عليه السلام الولد للذي عنده الجارية وليصبر لقول رسول الله صلى الله عليه وآله الولد للفراش وللعاهر الحجر .

١٣١٧ ٣ — محمد بن يعقوب عن أبي علي الأشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان عن سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجلين وقعا على جارية في طهر واحد لمن يكون الولد؟ قال : للذي عنده الجارية لقول رسول الله صلى الله عليه وآله الولد للفراش وللعاهر الحجر .

١٣١٨ ٤ — فأما مارواه محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا وطئ رجلان أو ثلاثة جارية في طهر واحد فولدت فادعوه جميعا أقرع الوالي بينهم فمن قرع كان الولد ولده ويرد قيمة الولد على صاحب الجارية قال : فإن اشترى رجل جارية وجاء رجل فاستحقها وقدمت من المشتري رد الجارية عليه وكان له ولدها بقيمة .

١٣١٩ ٥ — محمد بن أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن جعفر بن بشير عن هشام بن

٤ - ١٣١٦ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٦ الكافي ج ٢ ص ٥٦ بتفاوت يسير .

- ١٣١٧ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٦ الكافي ج ٢ ص ٥٦ .

- ١٣١٨ - ١٣١٩ - التهذيب ج ٢ ص ٢٩٦ .



سالم عن سليمان بن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قضى علي عليه السلام في ثلاثة وقعوا على امرأة في طهر واحد وذلك في الجاهلية قبل أن يظهر الاسلام فأقرع بينهم فجعل الولد لمن قرع وجعل عليه ثلثي الدية للأخيرين فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله حتى بدت نواجذه قال : وقال ما أعلم فيها شيئاً إلا ما قضى علي عليه السلام .

فلا ينافي هذان الخبران الاخبار الأولية لان الوجه فيها إذا كانت الجارية مشتركة بين نفسين أو ثلاثة فوطؤها كلهم في طهر واحد كان الحكم فيه بالقرعة ، والاخبار الأولية إنما تضمنت أن يكون الولد لمن عنده الجارية إذا كانت تتقلب في الملك والذي يدل على ذلك :

٦ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي عن أبيه عن ابن أبي نجران عن عاصم بن ١٣٢٠ حميد عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله عليا عليه السلام الى اليمن فقال له حين قدم : حدثني بأعجب ما مرّ عليك قال : يارسول الله أتاني قوم قد تبايعوا جارية فوطؤها جميعا في طهر واحد فولدت غلاما واحتجوا بكلهم يدعيه فأسهمت بينهم وجعلته للذي خرج سهمه وضمته نصيبهم فقال النبي صلى الله عليه وآله : إنه ليس من قوم تنازعوا ثم فوضوا أمرهم الى الله الاخرج سهم المحق .

## ابواب اللعان

٢١٦ — باب انه اللعان يثبت بأدعاء الفجور وان لم ينف الولد

١ — محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد ١٣٢١

\* — ١٣٢٠ — التهذيب ج ٢ ص ٢٩٦ الكافي ج ٢ ص ٥٥ الفقيه ص ٢٥٥ .

— ١٣٢١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠٠ الكافي ج ٢ ص ١٢٩ .



ابن أبي نصر عن المثني عن زرارة قال : سُئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى ﴿ والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا انفسهم ﴾ قال : هو القاذف الذي يقذف امرأته فإذا قذفها ثم اقرَّ بآثمه كذب عليها جلد الحدّ وردت اليه امرأته وإن أبي إلا أن يمضي فليشهد عليها أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة فليعلن فيها نفسه إن كان من الكاذبين ، وإن ارادت أن تدفع عن نفسها العذاب والعذاب هو الرجم أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فإن لم تفعل رجمت وإن فعلت درأت عن نفسها الحد ثم لا تحل له الى يوم القيامة ، قلت : رأيت ان فرّق بينهما ولها ولد فمات فقال : ترثه امه وإن ماتت امه ورثه اخواله ومن قال إنه ولد زنا جلد الحدّ قلت : يرد اليه الولد إذا اقرَّ به قال : لا ولا كرامة ولا يرث الأب الابن ويرثه الابن .

١٣٢٢ ٢ — الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج قال إن عباد البصري سأل أبا عبد الله عليه السلام وأنا حاضر كيف يلاعن الرجل المرأة ؟ فقال : أبو عبد الله عليه السلام إن رجلا من المسلمين أتى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله لو أن رجلا دخل منزله فوجد مع امرأته رجلا يجامعها ما كان يصنع ؟ قال فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وآله فانصرف الرجل وكان ذلك الرجل هو الذي ابتلى بذلك من امرأته قال : فنزل الوحي من عند الله بالحكم فيها فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله الى ذلك الرجل فدعاه فقال : له أنت الذي رأيت مع امرأتك رجلا ؟ فقال : نعم فقال : له انطلق فأنتي بامرأتك فإن الله عز وجل قد انزل فيك وفيها فأحضرها زوجها فأوقفها رسول الله صلى الله عليه وآله ثم قال : للزوج اشهد أربع شهادات بالله إنك لمن الصادقين فيما رميتها به قال : فشهد ، قال ثم قال : إتق



الله فان لعنة الله شديدة ثم قال : له اشهد الخامسة إن اعنة الله عليك إن كنت من الكاذبين قال : فشهد فأمر به فنحي ، ثم قال : للمرأة اشهدي أربع شهادات بالله أن زوجك لمن الكاذبين فيما رماك به قال فشهدت ثم قال : لها امسكي فوعظها ثم قال لها اتقي الله إن غضب الله شديد ثم قال : لها اشهدي الخامسة ان غضب الله عليك إن كان زوجك لمن الصادقين فيما رماك به قال : فشهدت ، قال : ففرق بينهما وقال : لهما لا تجتمعا بنكاح أبداً بعد ما تلاعننا .

٣ — فأما مارواه محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن ١٣٢٣ حديد عن جميل بن دراج عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : لا يكون لعان إلا بنفي ولد وقال : إذا قذف الرجل امرأته لاعنها .

٤ — ومارواه أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي عن عبدالكريم بن عمرو عن ١٣٢٤ أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يقع اللعان حتى يدخل الرجل بأمرأته ولا يكون اللعان إلا بنفي الولد .

فلا تنافي بين هذين الخبرين والخبرين الأولين لأن الحديثين الأولين مطابقان لظاهر القرآن قال الله تعالى ﴿ والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاد إلا أنفسهم ﴾ الآية ولم يشترط في ذلك نفي الولد فيجب أن يثبت في كل موضع حصل فيه الرمي والخبران الأولان يؤكدان ايضاً ذلك ، مع ان الحديث الاول من الحديثين الاخيرين لو كان المراد به نفي اللعان بمجرد القذف على كل حال لكان متناقضاً لأنه قال : لا يكون اللعان إلا بنفي الولد ثم قال : وإذا قذف الرجل المرأة لاعنها فلو كان المراد به ماذهب اليه قوم لكان متناقضاً كما تراه .

\* — ١٣٢٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠٠ الكافي ج ٢ ص ١٣٠ .

— ١٣٢٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠٠ الكافي ج ٢ ص ١٢٩ وذكر صدره بتفاوت يسير ،

الفتاوى ص ٣٤٦ .



والوجه في هذين الخبرين : أنه لا يكون اللعان في القذف بمجرد القذف حتى يضيف الى ذلك ادعاء المعاينة وليس كذلك حكم نفي الولد لأنه متى انتفى من الولد وجب عليه اللعان وإن لم يدع معاينة الفجور فافترق الحكمان في نفي الولد وبمجرد القذف من هذا الوجه والذي يدل على ان المعاينة شرط في القذف :

١٣٢٥ ٥ — مارواه محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد عن محمد بن معلى بن محمد عن الحسن بن علي عن أبان عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يكون اللعان حتى يزعم أنه قد عاين .

١٣٢٦ ٦ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال : سألته عن الرجل يفترى على امرأته قال : يُجْلَدُ ثم يُخَلَّى بينها ولا يلاعنها حتى يقول اشهد اني رأيتك تفعلين كذا وكذا .

١٣٢٧ ٧ — عنه عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا قذف الرجل امرأته فانه لا يلاعنها حتى يقول رأيت بين رجلها رجلا يزني بها .

وقد استوفينا ما يتعلق بهذا الباب في كتابنا الكبير وفيما ذكرناه كفاية ان شاء الله ويزيد ذلك بياناً :

١٣٢٨ ٨ — مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن أبيه عن حماد عن حريز عن محمد بن مسلم قال : سألته عن الرجل يفترى على امرأته قال : يُجْلَدُ ثم يُخَلَّى بينها فلا يلاعنها حتى يقول اشهد اني رأيتك تفعلين كذا وكذا .

\* - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠١ الكافي ج ٢ ص ١٣٠ .

- ١٣٢٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠١ وهو جزء من حديث الكافي ج ٢ ص ١٢٩ .

- ١٣٢٨ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠١ الكافي ج ٢ ص ١٣٠ .



## ٢١٧ - باب ان اللعان يثبت بين الحر والمملوكة والحرّة والمملوك

- ١ - علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله ١٣٢٩ عليه السلام قال : سألته عن المرأة الحرّة يقذفها زوجها وهو مملوك قال : يلاعنها .
- ٢ - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ١٣٣٠ العلاء عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام أنه سُئل عن عبد قذف امرأته قال : يتلاعنان كما يتلاعن الاحرار .
- ٣ - عنه عن علي عن أبيه عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه ١٣٣١ السلام قال : سألته عن الحرّ بينه وبين المملوكة لعان ؟ قال : نعم وبين المملوك والحرّة وبين العبد والأمة وبين المسلم واليهودية والنصرانية ولا يتوارثان ولا يتوارث الحرّ والمملوكة .
- ٤ - فأما مرواه الحسن بن محبوب عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام ١٣٣٢ قال : لا يلاعن الحرّ الأمة ولا الذميمة ولا التي يتمتع بها .
- فهذا يحتمل شيئين ، أحدهما : أنه لا يلاعن الحرّ الأمة إذا كان يطأها بملك ممين ويكون قوله ولا الذميمة مثل ذلك إن كانت أمة ذميمة ، وإنما فرّق بين قوله الأمة والذميمة لأنه يكون اراد بقوله أمة إذا كانت مسلمة ثم بين بقوله ولا الذميمة يعني إذا كانت أمة ذميمة فهذا وجه ، والوجه الآخر : أن يكون المراد بالحرّ إذا كان تزوج بامة بغير اذن مولاه لأنه إذا كان كذلك فلا لعان بينهما ويكون الأولاد رقاً لمولاهما إن كان هناك ولد والذي يدل على ذلك :
- ٥ - مرواه محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب ١٣٣٣ عن العلاء عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحرّ يلاعن المملوكة

\* - ١٣٢٩ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠١ وهو جزء من حديث الكافي ج ٢ ص ١٣٠ .

- ١٣٣٠ - ١٣٣١ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠١ الكافي ج ٢ ص ١٣٠ .

- ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠١ الفقيه ص ٣٤٦



قال : نعم إذا كان مولاها الذي زوجها اياه .

١٣٣٤ ٦ — عنه عن أيوب عن حماد عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام في العبد

يلاعن الحرّة؟ قال : نعم إذا كان مولاها زوجته إياها، لاعنها بأمر مولاها كان ذلك  
وقال : بين الحر والأمة والمسلم والذمية لعان .

ويحتمل أن يكون الخبر خرج مخرج التقيية لأن في المخالفين من يقول لا لعان  
بين الحر والمملوكة ، يدل على ذلك :

١٣٣٥ ٧ — مرواه أحمد بن محمد بن عيسى عن بعضهم عن أبي المعز عن منصور بن

حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : مملوك كان تحت حرّة فقذفها فقال :  
ما يقول فيها أهل الكوفة؟ قلت يقولون يُجلد قال : لا ولكن يلاعنها كما يلاعن الحرّة .  
ويؤكد ما قلناه من ثبوت اللعان بينهما :

١٣٣٦ ٨ — مرواه أحمد بن محمد بن عيسى عن صفوان عن هشام عن أبي عبد الله عليه

السلام قال : سألته عن المرأة الحرّة يقذفها زوجها وهو مملوك والحرّ تكون تحت المملوكة  
فيقذفها قال : يلاعنها .

١٣٣٧ ٩ — فأما مرواه محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن أحمد العلوي عن العمري

عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال : سألته عن رجل مسلم  
تحت يهودية أو نصرانية أو أمة فأولدها وقذفها هل عليه لعان؟ قال : لا .

فالوجه في قوله عليه السلام لا، عند سؤال السائل هل عليه لعان أحد شيئين ، أحدهما  
أن يكون راجعا إلى نفي الولد فيحتمله على أنه إذا أقر بالولد ثم نفاه لم يلتفت إلى نفيه  
ويلزم الولد ولا يثبت بينهما اللعان وإن قلنا أنه راجع إلى القذف فلا يثبت بينهما  
اللعان بمجرد القذف على ما قدمناه حتى يضيف إليه ادعاء المعاينة .

\* — ١٣٣٤ — ١٣٣٥ — ١٣٣٦ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠١ .

— ١٣٣٧ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠٢ .



١٠ — فأما مارواه محمد بن الحسن الصفار عن ابراهيم بن هاشم عن الحسين بن ١٣٣٨  
يزيد النوفلي عن اسماعيل بن أبي زياد عن جعفر عن أبيه أن علياً عليه السلام قال :  
ليس بين خمس نساء وبين ازواجهن ملاعنة ، اليهودية تكون تحت المسلم فيقذفها  
والنصرانية ، والأمة تكون تحت الحر فيقذفها ، والحرّة تكون تحت العبد فيقذفها ،  
والمجلود في الفرية لأن الله تعالى يقول ﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً ﴾ والخرساء ليس  
بينها وبين زوجها لعان وإنما اللعان باللسان .

فالوجه في هذا الخبر أحد شيئين ، أحدهما : أن يكون محمولا على التقية لأن ذلك  
مذهب بعض العامة على ما قدمنا القول فيه ، والآخر أن يكون بمجرد القذف لا يثبت  
اللعان بين اليهودية والمسلم ولا بينه وبين الامة وإنما يثبت بمجرد القذف اللعان في الموضع  
الذي إن لم يلاعن وجب عليه حد الفرية وذلك غير موجود في المسلم مع اليهودية ولا  
مع الأمة لأنه لا يضرب حد القاذف إذا قذفها ولكن يعزر على مانئنه في كتاب  
الحدود ان شاء الله فكان اللعان يثبت بين هؤلاء بنفي الولد لا غير .

### ٢١٨ — باب ان اللعان يثبت مع الحبلي

١ — الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن علي بن الحلبي قال : سألت أبا ١٣٣٩  
عبدالله عليه السلام عن رجل لاعن امرأته وهي حبلي قد استبان حملها وأنكر ما في  
بطنها فلما وضعت ادعاه واقربّه وزعم أنه منه قال : يرد عليه ولده ويرثه ولا يجلد  
لأن اللعان قد مضى .

٢ — فأما مارواه أبو بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان أمير المؤمنين ١٣٤٠  
عليه السلام يلاعن في كل حال إلا أن تكون حاملا .

\* — ١٣٣٨ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠٤ .

— ١٣٣٩ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠٢ الكافي ج ٢ ص ١٣٠ الفقيه ص ٤٥١ بزيادة فيه .

— ١٣٤٠ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠٢ .



فالوجه في قوله إلا أن تكون حاملاً أن نمحله على أنه ما كان يقيم عليها الحدان  
نكلت عن اللعان وليس المراد به أنه لم يكن يمضي اللعان بينهما بدلالة الخبر الأول  
ويدل على ما قلناه :

١٣٤١ ٣ — الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال : إذا كانت المرأة حبلية لم ترجم .

### ٢١٩ — باب المهر عن إذا أقر بالولد بعد مضي اللعان

١٣٤٢ ١ — الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام قال :  
سألته عن الرجل لاعن امرأته وانتفى من ولدها ثم كذب نفسه هل يرد عليه ولده ؟  
فقال : إذا كذب نفسه جلد الحدّ ورد عليه ولده ولا ترجع عليه امرأته أبداً .

١٣٤٣ ٢ — فأما ما رواه الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل لاعن امرأته وانتفى من ولدها ثم  
أكذب نفسه بعد الملاعة وزعم أن الولد ولده هل يرد عليه ولده ؟ قال : لا ولا  
كرامة ولا يرد عليه ولا تحل له إلى يوم القيامة .

فلا ينافي الخبر الأول لأن معنى قوله عليه السلام فلا يرد عليه أي لا يلحق به  
لحوقاً تاماً ثبت بينهما الموارثة وإنما يلحق به على أن يرثه الابن ولا يرثه الاب ،  
والذي يدل على ذلك الخبر الذي قدمناه في الباب الأول في اللعان عن زرارة ،  
ويزيد على ذلك بياناً :

١٣٤٤ ٣ — ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبي عمير عن حماد  
عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الملاعة التي يرميها زوجها وينتفي

١٣٤١ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠٢ . — ١٣٤٢ — ١٢٤٣ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠٣ .

— ١٣٤٤ — التهذيب ج ٢ ص ٣٠٣ بتفاوت في السند والمتن الكافي ج ٢ ص ١٣٠ وهو ذيل

حديث الفقيه ص ٤٥١ .



من ولدها ويلاعنها ويفارقها ثم يقول بعد ذلك الولد ولدي ويكذب نفسه فقال :  
أما المرأة فلا ترجع اليه ابداً وأما الولد فأنا اردته اليه إذا ادعاه ولا أدع ولده وليس  
له ميراث ويرث الأبن الأب ولا يرث الأب الأبن يكون ميراثه لاخواله فإن لم  
يدعه أبوه فإن أخواله يرثونه ولا يرثهم وإن دعاه أحد ابن الزانية جلد الحد .

### ٢٢٠ - باب الرجل يقول لامرأته لم أجلك عذراء

- ١ - يونس عن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل قال : لامرأته لم ١٣٤٥  
تأتي عذراء قال : ليس بشيء لأن العذرة تذهب بغير جماع .
- ٢ - فأما مارواه الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن ١٣٤٦  
أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا قال الرجل لامرأته لم أجلك عذراء وليس له بيعة  
قال : يجلد الحد ويخلى بينه وبين امرأته .  
فلا ينافي الخبر الأول لأن الوجه فيه أن نحمله على أنه يضرب تعزيراً لا حداً  
كاملاً لثلاثي يؤذي امرأة مسلمة بالتعريض يدل على ذلك :
- ٣ - مارواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد ١٣٤٧  
عن يونس عن اسحاق بن عمار عن أبي بصير قال : قال أبو عبدالله عليه السلام في  
رجل قال لامرأته لم أجلك عذراء قال : يضرب ، قلت فإنّه عاد قال : يضرب  
فانه يوشك أن ينتهي ، قال يونس يضرب ضرب أدب ليس بضرب الحدود لثلاثي  
يؤذي امرأة مؤمنة بالتعريض .

### تم القسم الاول من الجزء الثالث من كتاب الاستبصار

فما اختلف من الاخبار

ويتلوه انشاء الله تعالى القسم الثاني وأوله كتاب العتق بحمد الله ومنه وحسن توفيقه

- ١٣٤٥ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٣ الكافي ج ٢ ص ٢٩٧ .

- ١٣٤٦ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٣ وهو جزء من حديث .

- ١٣٤٧ - التهذيب ج ٢ ص ٣٠٣ الكافي ج ٢ ص ٢٩٧ .



## فهرس القسم الاول من الجزء الثالث من كتاب الاستبصار

عدد الاحاديث	العنوان	الصحيفة
	<b>كتاب الجهاد</b>	
٢	باب من يستحق أن يقسم الغنائم فيهم	٢
٤	باب كيفية قسمة الغنيمة بين الفرسان والرجالة	٣
٥	باب ان المشركين يأخذون من مال المسلمين شيئاً ثم يظفر بهم المسلمون ويأخذون ما أخذوه	٤
	<b>كتاب الميرور</b>	
٥	باب انه لا تباع الدار ولا الجارية في الدين	٦
٢	باب الرجل يموت فيقر بعض الورثة عليه بدين	٧
٢	باب من يركبه الدين فيوجد متاع رجل عنده بعينه	٨
٨	باب القرض لجر المنفعة	٩
٤	باب المملوك يقع عليه الدين	١١
	<b>كتاب الشهادات</b>	
٥	باب العدالة المعتبرة في الشهادة	١٢
٣	باب شهادة الشريك	١٤
١١	باب شهادة المملوك	١٥
٥	باب الذمي يستشهد ثم يسلم هل يجوز قبول شهادته أم لا	١٨
٢	باب كيفية الشهادة على النساء	١٩
٢	باب الشهادة على الشهادة	٢٠



الصفحة	العنوان	الاحاديث
٢١	باب شهادة الأجير	٣
٢١	باب انه لا يجوز إقامة الشهادة الى بعد الذكر	٤
٢٢	باب ما يجوز شهادة النساء فيه وما لا يجوز	٣٩
٣٢	باب ما يجوز فيه لشهادة الواحد مع يمين المدعي	١٠
٣٥	باب أنه إذا شهد أربعة على امرأة بالزنا أحدهم زوجها	٢
٣٦	باب ان القاذف إذا عرفت توبته قبلت شهادته	٨
٣٨	باب الشاهدين يشهدان على رجل بطلاق امرأته وهو غائب فيحضر الرجل وينكر الطلاق	٢
<b>كتاب القضايا والامطام</b>		
٣٨	باب البينتين إذا تقابلتا	١٤
٤٣	باب من يجبر الرجل على نفقته	٥
٤٤	باب اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت	٥
٤٧	باب من يجوز حبسه في السجن	٣
<b>كتاب المطام</b>		
٤٨	باب ما يجوز للوالد أن يأخذ من مال ولده	١٠
٤٩	باب من له على غيره مال فيجعله ثم يقع للجاحد عنده مال هل يجوز له أن يأخذ بدله	٩
٥٤	باب الرجل يعطي شيئاً ليفرقه في المحتاجين وهو محتاج هل يجوز له أن يأخذ منه	١
٥٥	باب كراهية أن يواجر الانسان نفسه	٢
٥٥	باب كراهية اجارة البيت لمن يبيع فيه الخمر	٢



الاصحيفة	العنوان	عدد الاحاديث
٥٦	باب النهي عن بيع العذرة	٤
٥٧	باب كراهية أن ينزأ حمار على عتيق	٢
٥٧	باب كراهية حمل السلاح الى أهل البغي	٤
٥٨	باب كسب الحجّام	٨
٦٠	باب أجر النائحة	٣
٦١	باب أجر المغنية	٧
٦٢	باب ما كرهه من أنواع المعاش والاعمال	٦
٦٥	باب الأجر على تعليم القرآن	٦
٦٦	باب كراهية أخذ ما ينشر في الاملاكات والاعراس	٣
٦٧	باب من سرق مالا فاشترى به جارية هل يحلّ له وطئها أم لا	٢
٦٧	باب اللقطة	٧
<b>كتاب البيوع</b>		
٦٩	باب ربح المؤمن على أخيه المؤمن	٣
٧٠	باب انه لا ربا بين المسلم وبين أهل الحرب	٢
٧١	باب كراهية مبايعة المضطر	٢
٧٢	باب ان الاقتراق بالابدان شرط في صحة العقد	٤
٧٣	باب كراهية الاستحطاط بعد الصفقة	٣
٧٤	باب من أسلف في طعام أو غيره الى أجل فحضر الأجل ولم يكن عند صاحبه	٩
٧٦	باب من باع طعاما الى أجل فلما حضره الاجل لم يكن عند صاحبه الثمن	٣
٧٧	باب الرجل يشتري المتاع ثم يدعه عند بائعه و يقول حتى اجيئك بالثمن	٥



الصفحة	العنوان	عدد الأجزاء
٧٩	باب اسلاف السمن بالزيت	٣
٧٩	باب العينة	٤
٨٠	باب الرجل يشتري المملوكة فيطأها فيجدها حبلى	٧
٨٢	باب من اشترى جارية على أنها بكر فوجدها ثيباً	٢
٨٢	باب المملوكين المأذونين لهما في التجارة يشتري كل واحد منهما صاحبه من مولاه	١
٨٣	باب الرجل يشتري من رجل من أهل الشرك إمرأته أو بعض ولده	٣
٨٣	باب من باع من رجل شيئاً على أنه إن ربح كان بينها وإن خسر لا يلزمه شيء	٢
٨٤	باب من اشترى جارية فأولدها ثم وجدها مسروقة	٥
٨٥	باب متى يجوز بيع الثمار	١٥
٩٠	باب الرجل يمر بالثمرة هل يجوز له أن يأكل منها	٣
٩١	باب النهي عن بيع المحاقلة والمزابنة	٥
٩٢	باب بيع الرطب بالتمر	٤
٩٣	باب النهي عن بيع الذهب بالفضة نسيئة	١٢
٩٦	باب إنفاق الدراهم المحمول عليها	٦
٩٧	باب بيع السيوف المحلاة بالفضة نقداً ونسيئة	٨
٩٩	باب الرجل يكون له على غيره الدراهم فتسقط تلك الدراهم ويتعامل الناس بدراهم غيرها.	٣
١٠٠	باب بيع مالا يكال ولا يوزن مثلين بمثل يداً بيد	٩
١٠٢	باب أن ما يباع كيلاً أو وزناً لا يجوز بيعه جزافاً	٤
١٠٣	باب اعطاء الغنم بالضريبة	٦
١٠٤	باب ثمن المملوك الذي يولد من الزنا	٤



## العنوان

الصفحة

عدد الآيات	العنوان	الصفحة
٧	باب بيع العصير	١٠٥
٣	باب من له شرب مع قوم يستغنى عنه هل يجوز له بيعه أم لا	١٠٦
٥	باب من أحيا أرضاً	١٠٧
٤	باب حكم أرض الخراج	١٠٩
٤	باب شراء أرض أهل الذمة	١١٠
٢	باب الذمي يكون له أرض فيسلم ما الذي يجب عليه فيها	١١١
٩	باب بيع الزرع الأخضر قبل أن يصير سنبلاً	١١٢
٩	باب النهي عن الاحتكار	١١٤
٩	باب العدد الذين تثبت بينهم الشفعة	١١٦
١١	باب الرهن يهلك عن المرتهن	١١٨
٤	باب أنه إذا اختلف الراهن والمرتهن في مقدار ما على الرهن	١٢١
٣	باب أنه إذا اختلف نفسان في متاع في يد واحد منهما فقال الذي عنده أنه رهن وقال الآخر أنه ودیعة	١٢٢
٢	باب وجوب ردّ الودیعة الى كل أحد	١٢٣
١٠	باب أن العارية غير مضمونة	١٢٤
٦	باب ان المضارب يكون له الربح بحسب ما يشترط وليس له من الخسران شيء	١٢٦
٥	باب ما يكره من إجارة الأرضين	١٢٧
٨	باب من استأجر أرضاً بشيء معلوم ثم اجرها بأكثر من ذلك	١٢٩
١٢	باب الصانع يعطي شيئاً ليصلحه فيفسده هل يضمن أم لا	١٣١
٣	باب من إكترى دابة الى موضع فجاز ذلك الموضع كان عليه الكراء وضمان الدابة	١٣٣



## العنوان

## كتاب النطاع

## ابواب تحليل الرجل جارية غيره

١٢

باب انه يجوز أن يحل الرجل جاريته لأخيه المؤمن

١٣٥

٨

باب حكم ولد الجارية المحلاة

١٣٨

٢

باب أنه يراعى في ذلك لفظ التحليل دون العارية

١٤٠

## ابواب المتعة

١٥

باب تحليل المتعة

١٤١

١٣

باب أنه لا ينبغي أن يتمتع إلا بالموثمة العارفة العفيفة

١٤٢

٦

باب التمتع بالأبكار

١٤٥

٤

باب جواز التمتع بالأماء

١٤٦

٨

باب أنه يجوز الجمع بين أكثر من أربع في المتعة

١٤٧

٣

باب جواز العقد على المرأة متعة بغير شهود

١٤٨

٦

باب أنه إذا شرط ثبوت الميراث في المتعة كان ذلك جائزاً وواجباً

١٤٩

٥

باب مقدار ما يجزي من ذكر الأجل في المتعة

١٥١

٥

باب أن ولد المتعة لاحق بأبيه

١٥٢

٣

باب أنه إذا كان لولد الرجل الصغير جارية جاز له أن يطأها بعد أن يقومها

١٥٤

على نفسه

## ابواب ما أهل الله العقد عليهم وهمرم

٤

باب أنه أنه لا يجوز العقد على امرأة عقد عليها الأب والابن وإن لم يدخل بها

١٥٥

٦

باب أنه إذا عقد الرجل على امرأة حرمت عليه أمها وإن لم يدخل بها

١٥٦



عدد الاكاديب	العنوان	الصفحة
٤	باب أن حكم المملوكة في هذا الباب حكم الحرّة	١٥٩
١٠	باب أنه إذا دخل بالام حرمت عليه البنت وإن كانت مملوكة	١٦٠
٤	باب حدّ الدخول الذي يحرم معه نكاح الربيبة	١٦٢
٧	باب الرجل يزني بالمرأة هل يحل لأبيه أولادته أن يتزوجها أم لا أم يملك الجارية فيطأها الابن قبل أن يطأها الأب هل تحرم على الأب أم لا	١٦٣
١٣	باب الرجل يفجر بالمرأة أيجوز له أن يتزوج بامها أو ابنتها أم لا	١٦٥
٤	باب كراهية العقد على الفاجرة	١٦٨
٢	باب الرجل بعقد على امرأة ثم يعقد على اختها وهو لا يعلم	١٦٩
٥	باب انه إذا طلق الرجل امرأته تطليقة باينة جاز له العقد على اختها في الحال	١٦٩
١	باب تحريم الجمع بين الاختين في المتعة	١٧١
٥	باب النهي عن الجمع بين الاختين في الوطء بملك اليمين	١٧١
٧	باب الرجل يتزوج امرأة هل يجوز أن يزوج ابنه ابنتها من غيره أم لا	١٧٣
٤	باب تزويج القابلة	١٧٦
٦	باب نكاح المرأة على عمها وخالتها	١٧٧
١١	باب تحريم نكاح الكوافر من سائر اصناف الكفار	١٧٨
٦	باب الرجل والمرأة إذا كانا ذميين فتسلم المرأة دون الرجل	١٨١
١٠	باب تحريم نكاح الناصبة المشهورة بذلك	١٨٣
٦	باب من عقد على امرأة في عدتها مع العلم بذلك	١٨٥
٤	باب أنه متى دخل بها الزوج الثاني لزمها عدتان	١٨٧
٦	باب الرجل يتزوج بامرأة ثم علم بعد ما دخل بها أن لها زوجاً	١٨٨
٤	باب تزويج المرأة في نفسها	١٩١



الصفحة	العنوان	الصفحة
١٩٢	باب تزويج الرريض	١٩٢
<b>ابواب الرضاع</b>		
١٩٢	باب مقدار ما يحرم من الرضاع	١٩٢
١٩٩	باب أن اللبن للفحل	١٩٩
<b>ابواب العقود على الاماء</b>		
٢٠٢	باب أن الولد لاحق بالحرّ من الابوين أيهما كان	٢٠٢
٢٠٥	باب ان المملوك إذا كان متزوجاً بجمرة كان الطلاق بيده	٢٠٥
٢٠٨	باب أن بيع الأمة طلاقها	٢٠٨
٢٠٩	باب من تزوج أمة على حرة بغير إذنها كان عليه التعزير	٢٠٩
٢٠٩	باب ان الرجل يعتق أمته ويجعل عتقها صداقها	٢٠٩
٢١١	باب ما يحرم جارية الأب على الابن أو جارية الابن على الأب	٢١١
٢١٣	باب ما يحل للمملوك من النساء بالعقد	٢١٣
٢١٤	باب أن الرجل إذا زوج مملوكته عبده كان الطلاق بيده	٢١٤
٢١٦	باب الأمة تزوج بغير إذن مولانا أي شيء يكون حكم الولد	٢١٦
٢١٩	باب أنه لا يجوز العقد على الاماء الا باذن مواليهن	٢١٩
<b>ابواب المهر</b>		
٢٢٠	باب أنه يجوز الدخول بالمرأة وان لم يقدم لها المهر	٢٢٠
٢٢١	باب أن الرجل إذا سعى المهر ودخل بالمرأة قبل أن يعطيها مهرها كان ديناً عليه	٢٢١
٢٢٥	باب أنه إذا دخل بالمرأة ولم يسم لها مهرآ كان لها مهر المثل	٢٢٥
٢٢٦	باب ما يوجب المهر كاملاً	٢٢٦



عدد الآيات	العنوان	الصفحة
٢	باب من تزوج المرأة على حكمها في المهر	٢٣٠
٥	باب من عقد على امرأة وشرط لها أن يتزوج عليها ولا يتسرى	٢٣١
	<b>ابواب أولياء العقر</b>	
٨	باب أن الثيب ولي نفسها	٢٣٢
٦	باب أنه لا تزوج البكر إلا بأذن أبيها	٢٣٥
٥	باب أن الأب اذا عقد على ابنته الصغيرة قبل أن تبلغ لم يكن لها عند البلوغ خيار	٢٣٦
٥	باب من يعقد على المرأة سوى أبيها	٢٣٩
٢	باب تفضيل بعض النساء على بعض في النفقة والكسوة	٢٤١
٤	باب القسمة بين الأزواج	٢٤١
١١	باب إتيان النساء في مادون الفرج	٢٤٢
	<b>ابواب ما يرد منه النطاح</b>	
٢	باب حكم المحدودة	٢٤٥
١١	باب العيوب الموجبة للرد في عقد النكاح	٢٤٦
٨	باب العنين وأحكامه	٢٤٩
٣	باب أن الرجل والمرأة إذا اختلفا في ادعاء العنة عليه	٢٥١
٢	باب كراهية دخول الحصي على النساء	٢٥٢
	<b>كتاب الطلاق</b>	
	<b>ابواب الإيلاء</b>	
١١	باب مدة الإيلاء التي يوقف بعدها	٢٥٢
٥	باب أن الولي إذا ألزم الطلاق كانت تطليقة رجعية	٢٥٥



الاصحاح	العنوان	الصفحة
٤	باب ما يجب على المولى إذا أزم الطلاق فأبى	٢٥٧
	<b>ابواب الظهار</b>	
١٥	باب أنه لا يصح الظهار بيمين	٢٥٨
٥	باب حكم الرجل يظاهر من امرأة واحدة مرات كثيرة	٢٦٢
٢	باب أنه إذا ظاهر الرجل من نسائه جماعة بلفظ واحد ما الذي عليه من الكفارة	٢٦٣
٤	باب أن الظهار يقع بالحرة والمملوكة	٢٦٤
٨	باب أن من وطئ قبل الكفارة كان عليه كفارتان	٢٦٥
٢	باب أن من واجب عليه العتق في كفارة الظهار فصام أياماً ثم وجد العتق هل يلزمه العتق أم لا	٢٦٧
	<b>ابواب الطلاق</b>	
٢٤	باب من طلق امرأة ثلاث تطليقات للسنة لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره	٢٦٨
٣	باب ما به تقع الفرقة من كنيات الطلاق	٢٧٧
٧	باب الوكالة في الطلاق	٢٧٨
١٢	باب ان الواقعة بعد الرجعة شرط لمن يريد أن يطلق طلاق العدة	٢٨٠
٢	باب أن من طلق امرأته ثلاث تطليقات مع تكامل الشرائط في مجلس واحد وقعت واحدة	٢٨٥
٢٠	باب أن المخالف إذا طلق امرأته ثلاثاً وإن لم يستوف شرائط الطلاق كان ذلك واقعاً	٢٩١
١١	باب طلاق الغائب	٢٩٤
٦	باب أن من قدم من سفر متى يجوز طلاقه	٢٩٥



الصفحة	العنوان	الصحيفة
٨	باب طلاق التي لم يدخل بها	٢٩٦
١١	باب طلاق الحامل المستتين حملها	٢٩٨
٤	باب طلاق الأخرس	٣٠١
٣	باب طلاق المعتوه	٣٠٢
٥	باب طلاق الصبي	٣٠٢
١٤	باب طلاق المريض	٣٠٣
٦	باب أن حكم التطليقة البائنة في هذا الباب حكم الرجعية	٣٠٧
٨	باب الحر يطلق الأمة تطليقتين ثم يشترها هل يجوز له وطؤها بالملك أم لا	٣٠٩
٦	باب أن حكم المملوك حكم الحر فيما ذكرناه	٣١١
١٠	باب حكم من خير امرأته فاخترت الطلاق في الحال أو فيما بعده	٣١٢
١٣	باب الخلع	٣١٥
٤	باب حكم المبارات	٣١٩
٥	باب أن الأب أحق بالولد من الام	٣٢٠
٥	باب كراهية لبن ولد الزنا	٣٢١
<b>ابواب العمد</b>		
١٠	باب أن المرأة إذا حاضت فيما دون الثلاثة أشهر كانت عدتها بالاقراء	٣٢٢
٥	باب عدّة المرأة التي تحيض كل ثلاث سنين أو أربع سنين	٣٢٦
١٨	باب أن المرأة تبين إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة	٣٢٧
٣	باب عدّة المستحاضة	٣٣٢
٤	باب أن المطلقة الرجعية لا يجوز لها أن تخرج إلا بأذن زوجها ولا يجوز له إخراجها	٣٣٣
٤	باب أنه إذا طلقها التطليقة الثالثة لم يكن عليه نفقتها ولا سكنها	٣٣٤



عدد الأحاديث	العنوان	الصفحة
٦	باب أن عدة الأمة قرآن وهما طهران	٣٣٥
٦	باب أن الأمة اذا طلقت ثم اعتقت كم عدتها	٣٣٥
٤	باب عدة المختلعة	٣٣٦
٤	باب أن التي لم تبلغ الحيض والآيسة منه إذا كانتا في سنّ ممن لا تحيض لم يكن عليهما عدة	٣٣٧
٦	باب أن التي يتوفى عنها زوجها قبل الدخول بها كان عليها عدة	٣٣٨
١٢	باب أنه إذا سعى المهر ثم مات قبل لمن يدخل بها كان عليه المهر كاملا	٣٤٠
٤	باب أن الرجل يطلق امرأته ثم يموت قبل أن تخرج من العدة كم يلزمها من العدة	٣٤٣
٨	باب أنه لانفقة المتوفى عنها زوجها في حال عدتها وإن كانت حاملا	٣٤٤
١٠	باب عدة الأمة المتوفى عنها زوجها	٣٤٦
٥	باب الرجل يعتق سريته عند الموت ثم يموت عنها	٣٤٨
٤	باب عدة المتمتع بها إذا مات عنها زوجها	٣٥٠
٢	باب أن المطلقة ليس عليها حداد	٣٥١
٦	باب المتوفى عنها زوجها هل يجوز لها أن تبيت عن منزلها أم لا	٣٥٢
٥	باب أن الغائب إذا طلق امرأته إعتدت من يوم طلقها لا من يوم يبلغها	٣٥٣
٨	باب أنه إذا مات الرجل غائبا من زوجته كان عليها العدة من يوم يبلغها	٣٥٤
٢	باب أن العدة والحيض الى النساء ويقبل قولهن فيه	٣٥٦
١٠	باب من اشترى جارية لم تبلغ الحيض لم يكن عليه استبرأؤها	٣٥٧
٤	باب أن من اشترى جارية ووثق بصاحبها في أنه استبرأها لم يكن عليه استبراء	٣٥٩
١	باب أن من اشترى من امرأة جارية ذكرت أنه لم يطأها أحد لم يجب استبرأؤها	٣٦٠



الاصحاح	العنوان	الصحيفة
٣	باب من اشترى جارية فاعتقها في الحال هل يجوز له وطؤها قبل ايستبرئها أم لا	٣٦١
٨	باب أن الرجل إذا اشترى جارية حبلى لم يجز له وطؤها في الفرج ويجوز له فيما دون ذلك	٣٦٢
٩	باب الرجل تكون له الجارية يطأها ويطأها غيره سفاحاً وجاءت بولد بمن يلحق	٣٦٤
٦	باب يتبايعون الجارية فوطؤها في طهر واحد فجاءت بولد لمن يكون الولد	٣٦٧
<b>ابواب اللعان</b>		
٨	باب ان اللعان يثبت بادعاء الفجور وإن لم ينف الولد	٣٦٩
١٠	باب أن اللعان يثبت بين الحرّ والمملوكة والحرّة والمملوك	٣٧٢
٣	باب أن اللعان يثبت مع الخُبلى	٣٧٥
٣	باب الملا عن اذا أقرّ بالولد بعد مضي اللعان	٣٧٦
٣	باب الرجل يقول لامرأته لم اجد عذراء	٣٧٧
انتهى فهرس القسم الاول من الجزء الثالث من كتاب الاستبصار ويتلوه القسم الثاني إن شاء الله		

## جدول الخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	ص	س	الصواب	الخطأ	ص	س
عن أبيه	عن جعفر	٤٢	٦	ويقرض	أو يفرض	١٠	١٤
عن ابن أبي يعفور	عن أبي يعفور	٤٩	١١	التزويج	التزيج	٢٥	٩
وأجاز	أو أجاز	٥٦	٧	فقالا	وفقالا	٣٤	٩
حرم	حرام	٥٧	١٥	بيّنة	بيّنة	٤٠	٢



الصواب	الخطأ	س	ص	الصواب	الخطأ	س	ص
بعد النكاح	بعد نكاح	١٥	١٥٠	٣٧٢	٣٢٧	٢٢	٧٠
ولداً	ولد	٧	١٥٣	الاصيغه	الاصيغه	٤	٧٥
أنه يحل ذلك لك	على انه ذلك	١٩	١٥٤	ص ١٣١	ص	٢١	٨٠
أو الأبن	والاين	٣	١٥٥	تبايع	ابتاع	١٠	٨٨
لايحل	لايحل	١٢	١٥٦	تُشترى	تشتري	١٣	٨٨
إلى	إلا	١٥	٥٥٦	تُشترى	تشتري	١٣	٨٨
عنده امرأة	عند امرأة	٥	١٦٤	وفي بعض	في بعض	٢٢	٨٨
تُعرف	نعرف	٧	١٦٨	يحل له	يحل	٣	٩٥
يطلب	بطلب	٧	١٧٤	علي بن رئاب	على رئاب	١١	٩٧
إمرأته	إمرأة	٥	١٧٥	نكرهه	نكره	١٢	١٠١
تسأل	فسأل	٨	١٧٥	عارضني	عاوضني	١٧	١٠١
سمر	سمر	١٣	١٧٦	أن وزنها	أنه وزنها	١٢	١٠٢
المرأة والمرأتين	المرأة والمرأتين	٢٠	١٧٦	ضرعها	ضروعها	٩	١٠٤
محمد بن علي بن محبوب	محمد بن محبوب	١٤	١٨٢	وإن كانت	فإن كانت	٧	١١١
بالأبلة	ببلله	١٠	١٨٥	صفوان بن بكير	صفوان بن بكير	١٥	١١٩
يرجم	ترجم	٢١	١٨٩	أولأنه	ولأنه	١٠	١٢٧
عليه الحد	عليها الحد	٩	١٩١	الإستيثاق	الاستيناف	١٨	١٢٧
عليه الحد	عليها الحد	١٦	١٩١	يأخذه	يأخذ	٥	١٣٢
ملا يكون	من لا تكون	١٢	١٩٦	قد حببت	حببت	٨	١٣٥
قلّت أو كثرت	قلّت وكثرت	٥	١٩٧	اللاوي	اللاقي	٨	١٤٣
أن يتزوج	أن تزوج	١٤	١٩٩	من الكراهية	من كراهية	١٢	١٤٤



الصواب	الخطأ	ص	س	الصواب	الخطأ	ص	س
أنت طالق	أنتِ طالق	٢٧٨	٢	فنزوجها	فنزوجها	٢٠٣	١٨
التفضيل	التفصيل	٢٨٤	٩	كل واحدة	كل واحد	٢٠٤	١٥
عن جعفر بن سماعة والحسن بن جعفر بن سماعة	عن جعفر بن سماعة والحسن بن جعفر بن سماعة	٢٩١	٢٠	فنزوجها	فنزوجها	٢٠٧	٣
قال الحسن بن سماعة قال الحسن بن سماعة	قال الحسن بن سماعة قال الحسن بن سماعة	٢٩٢	١٠	يدعها	يدعها	٢٠٨	١٥
وسئل جعفر بن سماعة وسئل	وسئل جعفر بن سماعة وسئل	٣٠١	١٦	أبيها	أبيه	٢٠٩	١٦
أنه إذا قصد	أنه إذا قصد	٣٠١	١٦	حرتين	حرتان	٢١٤	٥
من حالها	من حاله	٣٠٥	٧	ودخل المرأة	ودخل المرأة	٢٢٢	١
يتزوج	يتزوج	٣٠٧	٣	لان جميعها ما يتضمن	لان جميعها ما يتضمن	٢٢٣	٦
انه مادامت	انه مادامت	٣١٨	٢٢	أو أرادت	أو أرادت	٢٢٦	٢
أحمد بن عيسى	أحمد بن عيسى	٣٢٢	٧	القرن: كفس لحم الرقيق: بالفتح: هو أن يكون	القرن: كفس لحم الرقيق: بالفتح: هو أن يكون	٢٢٧	٢٢
ففتحها	ففتحها	٣٢٣	١٣	الفرج ملتجماً ليس فيه لـ كـ مدخل	الفرج ملتجماً ليس فيه لـ كـ مدخل	٢٢٩	١٢
الحمل عليها	الحمل عليها	٣٤٢	٩	بينها	بينها	٢٢٩	٢٠
يخص	يخص	٣٤٢	١٠	اليها بعد ثم	اليها بعد ثم	٣٣٩	٣
المدخول بها	المدخول بها	٣٤٤	١٣	فيها	فيها	٢٤٣	٢٠
معها	معها	٣٤٨	٥	قال قلت للرجل	قال قلت للرجل	٢٤٥	١٦
يعتدون	يعتدون	٣٥١	١٢	أوزوجها	أوزوجها	٢٤٧	٨
وإذا لم يكن	وإذا لم يكن	٣٦٦	١٦	وترد الى أهلها	وترد الى أهلها	٢٦٠	١٨
حماد بن	حماد بن	٣٦٧	٢	اعتراضاً	اعتراضاً	٢٦١	١٣
ان بنفي من ولدها ان ينتقي من ولدها	ان بنفي من ولدها ان ينتقي من ولدها	٣٦٧	١١	فراوية	فراوية	٢٦٧	٦
قدرد عليه السلام قدرد عليه السلام	قدرد عليه السلام قدرد عليه السلام	٣٧٤	١	وفي حديث	وفي حديث	٢٧٣	١٩
بين الحر والمملوك والحر	بين الحر والمملوك والحر	٣٧٦	٥	من هذا الشرط من هذه الشرائط	من هذا الشرط من هذه الشرائط	٢٧٥	٢٢
الحسين بن سعيد مارواه الحسين بن سعيد	الحسين بن سعيد مارواه الحسين بن سعيد			أيهدم ثلاثاً	أيهدم ثلاثاً		





WEST EAST LIBRARY





MIDDLE EAST LIBRARY





MIDDLE EAST LIBRARY



32321